دولة فلسطين

النيابة العامة

التقرير السنوي الرابع للنيابة العامة2012

قائمة المحتويات

تقديم - كلمة النائب العام القاضي عبد الغني العويوي	9
المقدمة	11
الفصل الاول : النيابة العامة	14
أولا: الرؤية ، الرسالة ، الاهداف	14
ثانيا : اختصاصات النيابة العامة	15
ثالثا : تشكيل النيابة العامة	16
الفصل الثاني : إنجازات النيابة العامة	22
البنية التحتية	22
1. المباني والمقرات وتأهيلها	22
2. مكاتب النيابة العامة في المحافظات	23
3. مشروع بناء المحاكم و مكاتب النيابة العامة في المحافظات	25
انجازات النيابة العامة على مستوى الادارات المختلفة	29
اولا: التخطيط	29
ثانيا: ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في عمل النيابة العامة	30
ثالثا: ادخال انظمة تكنولوجيا المعلومات في عمل النيابة العامة	32
رابعا: ادارة المشاريع	34
خامسا: الادارة العامة للموارد البشرية و المالية	38
سادسا : دائرة التدريب	42
سابعا : المكتب الاعلامي	45
الفصل الثالث: التحديات التي واجهت عمل النيابة العامة خلال الأعوام 2010 و2011 و2012	49
اولا: التحديات و المعيقات الخارجية	49
ثانيا: التحديات والمعيقات الداخلية	50
الفصل الرابع: استنتاجات و توصيات	52
الفصل الخامس: انجازات النيابة العامة على مستوى الفصل في القضايا	57
القضايا التحقيقية في النيابات الجزئية	57
التنفيذات الجزائية في النيابات الجزئية	58
القضايا التحقيقية أمام المحاكم	60
نيابة العدل العليا	73
نيابة الجرائم الاقتصادية	78
النيابة العامة في رام الله	79
النيابة العامة في الخليل	91
النيابة العامة في نابلس	105
النيابة العامة في جنين	120

النيابة العامة في بيت لحم 132
النيابة العامة في اريحا 148
النيابة العامة في طولكرم 162
النيابة العامة في قلقيلية 178
النيابة العامة في سلفيت 189
النيابة العامة في حلحول 199
النيابة العامة في دورا 209

فخامة الرئيس محمود عباس " أبو مازن"
رئيس دولة فلسطين

فخامة الرئيس محمود عباس " أبو مازن"
سعادة القاضي عبد الغني العويوي
النائب العام لدولة فلسطين

كلمة القاضي عبد الغني العويوي / النائب العام

منذ تأسيسها، قامت النيابة العامة الفلسطينية على اساس إعلاء مبدأ سلطة القانون وسيادة العدالة، وفق رؤية فخامة السيد الرئيس حفظه الله، ووفق خطة الحكومة الفلسطينية باتجاه توطيد ركائز الدولة، ولم توفر النيابة العامة اي جهد للوصول الى ترسيخ هذين المبدئين، فالتقاضي العادل أول أسس الدولة السليمة، والعدل أساس الحكم.

ولقد تطور اداء مؤسسة النيابة العامة الفلسطينية تطور ملحوظ ، و الذي انعكس برفع ثقة المواطن الفلسطيني فيها وفي سلامة قرار التوجه لها، وان دل على ذلك من الارتفاع المستمر في الشكاوى الواردة سنويا لنيابة العامة من قبل المواطنين، ونحن في سعي دائم لتعزيز قدرات موظفينا بشقيهم الفني والاداري، بالاضافة الى قناعتنا بضرورة التطويرالمستمرللبنى التحتية لمؤسستنا، ساعين نحو اهداف واضحة ومحددة، ووفق خطط معدة جيدا، ومستقاة من سياسات راسخة، متجاوزين كل العقبات والمعيقات التي تطرأ على أعمالنا.

وقد تبنت النيابة العامة الفلسطينية مبدأ الشفافية المطلقة في كل ما يتعلق بأعمالها، ومخرجات هذه الاعمال واضحة للعيان، وأبوابها مفتوحة لأي جهة وفق مبادئ القانون وأسسه، ومن هذا المنطلق عكفت النيابة العامة الفلسطينية على إعداد تقرير سنوي بمجمل أعمالها الفنية والادارية خلال العام المنصرم، تقرير يقدم شرحا وافيا لما مضى، ويعطى فكرة شاملة لما سيأتي، ساعين بكل جهدنا ان نكون عند حسن ظن شعبنا بنا، مسؤولين أمام الله وأمام فخامة السيد رئيس دولة فلسطين حفظة الله.

يعتبر التقرير السنوي للنيابة العامة الفلسطينية تقييما لاعمال موظفي النيابة العامة بشقيهم الفني والاداري، وبوصلة لهم نحو التوجه لتحقيق أهداف المؤسسة وفق رسالتها ورؤيتها، كما يقدم هذا التقرير مؤسسة النيابة العامة الفلسطينية للمواطن الفلسطيني الذي قامت لأجل خدمته هذه المؤسسة، بالاضافة الى ان هذا التقرير هو الرسالة الإعلامية الحقيقية الموجهة لكل المؤسسات الاهلية والحكومية لفتح كل أبواب التعاون لما فيه مصلحة الوطن والمواطن الفلسطيني.

ولا يفوتني ان أشكر فخامة السيد محمود عباس – ابو مازن - رئيس دولة فلسطين، ودولة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض، على كل الإسناد والدعم الذي لا ينقطع لمؤسسة النيابة العامة الفلسطينية، متعهدا بأن نكون في النيابة العامة على قدر هذه المسؤولية الكبيرة، ومحققين للدور المنوط بنا على اكمل وجه.

ولا يسعني في النهاية الا أن أشكر طواقم العاملين في النيابة العامة الفلسطينية، من رؤساء النيابة ووكلائها ومعاونيها، كما اتقدم بالشكر الجزيل للموظفين الاداريين الذين يشكلون القاعدة الاساسية لإسناد أعمال النيابة العامة الفلسطينية، مقدرا عطائهم الدائم وانتمائهم، واعدا إياهم بالعمل على تطوير قدراتهم الى الحد الأقصى الممكن، وبجعل مؤسسة النيابة العامة علامة واضحة بين مؤسسات هذا الوطن.

والله ولي التوفيق ...

النائب العام

القاضي/ عبد الغني العويوي

مقدمة

تبنت النيابة العامة الفلسطينية نهجا تطويرا في السنوات القليلة الماضية، هادفة الى ترسيخ قدرات طواقمها الفنية والادارية، والتطوير المستمر لهذه القدرات، بالاضافة الى تطوير بناها التحتية لتلائم التطور الفني والإداري المستمر للعاملين فيها، وذلك انطلاقا من إيمانها المطلق بدورها الفاعل في رفع شعار سلطة القانون وسيادة العدالة، من خلالها سعيها الدؤوب لتحقيق اهدافها التي تصب في خدمة رسالتها المجتمعية السامية.

والنيابة العامة الفلسطينية ممثلة بالنائب العام وطاقميه الفني والاداري هي مؤسسة منفتحة على جميع الاطراف، تؤمن بوضوح رسالتها ورسوخ دورها وأهمية مخرجات أعمالها، مستعدة لكل أشكال التعاون الاحترافي الذي يخدم الوطن والمواطن الفلسطيني، وهي تقدم نفسها للمهتمين في مجلاتها الدورية، بالاضافة الى التقرير السنوي الذي يمثل خلاصة أعمال كل عام.

يهدف هذا التقرير بشكل عام إلى توضيح منجزات المؤسسة من جملة الاهداف المتوقعة، بالاضافة الى رسم صورة أولية عن أهدافها التنفيذية المستقبلية، وقد بذل كل الجهد الممكن أن يتضمن هذا التقرير السنوي معلومات ذات دلالة تفيد كل المهتمين، معروضة بأوضح الوسائل ويمكن استخدامها بسهولة قصوى، وهذا هو سعي النيابة العامة دوما.

تعتبر اعمال عام 2012 امتداد لاعمال الاعوام السابقة من الناحية التطويرية، شاملا ما تم انجازه على صعيد المعدات والبنى التحتية، وما تم على الأفراد أنفسهم، بالإضافة الى الأعمال الدورية التي تقوم بها النيابة العامة الفلسطينية بإدارة ملفات الجنح والجنايات والشكاوى الواردة لها من قبل المواطنين.

الا ان اعمال عام 2012 تميزت عن الاعوام السابقة برفع الاحترافية في التخطيط والتنفيذ، نتيجة لتطوير القدرات وبناء الكوادر في المؤسسة، والاستفادة من الخبرات المحلية والدولية، عدا عن رفع قدرة المؤسسة وطاقمها بالتعامل مع بعض المعيقات المذكورة في الأعوام السابقة.

وقد تضمن التقرير السنوي لعام 2012 خمسة فصول رئيسية، يتحدث كل فصل عن جزئية مستقلة، ليخرج المهتمين بانتهاء مطالعتهم لهذا التقرير بفكرة وافية وواقعية وواضحة عن النيابة العامة الفلسطينية وكل ما يتعلق بأعمالها الإدارية والفنية.

الفصل الاول : النيابة العامة

أولا: الرؤية ، الرسالة ، الاهداف

ثانيا : اختصاصات النيابة العامة

ثالثا : هيكلية النيابة العامة

الفصل الأول : النيابة العامة

أولا : الرؤية . الرسالة . الأهداف

رؤية النيابة العامة

,,مجتمع فلسطيني يسوده القانون والعدل ومبدأ الفصل بين السلطات وتحترم فيه الحقوق وتصان فيه الحريات"

رسالة النيابة العامة

,,نيابة عامة مهنية وفاعلة ومستقلة ومنسجمة مع مؤسسات قطاع العدالة وقادرة على ضمان إجراءات تقاضي عادلة وسريعة يكون فيها التحقيق والترافع خاضعا لمعايير الشفافية والنزاهة والحياد كونها خصما شريفا يعمل على تعزيز مبدأ سيادة القانون والمساواة والفصل بين السلطات في المجتمع الفلسطيني"

أهداف النيابة العامة

انطلاقاً من رسالة النيابة العامة , فهي تعمل على تحقيق الأهداف العامة والفرعية التالية في إطار اختصاصاتها : ـ

أ. الهدف العام الأول: تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

1- حماية حقوق النزلاء في مراكز الإصلاح والتأهيل والتوقيف.

2- متابعة ومعالجة شكاوى المواطنين في مجال حقوق الانسان.

ب. الهدف العام الثاني: ضمان إجراءات تحقيق وتمثيل عادلة.

1- تعزيز دور النيابات المتخصصة .

2- تفعيل وتطوير آليات الرقابة والتفتيش القضائي والإداري .

3- تبسيط الإجراءات المتبعة في التحقيقات .

ج. الهدف العام الثالث: دعم بناء وتمكين وتطوير النيابة العامة.

1. إنشاء برامج لإعداد وتأهيل كوادر النيابة العامة

2. إدخال أنظمة تكنولوجيا المعلومات في عمل النيابة العامة.

3. تطوير نظم مالية وإدارية تعزز بنية النيابة العامة .

4. تحسين البنية التحتية للنيابة العامة .

د. الهدف العام الرابع: توحيد وتحديث وتطوير التشريعات والسياسات الجنائية.

- صياغة مقترحات تشريعات وتعديلات للقوانين النافذة
- اقتراح سياسات عامة تخص عمل النيابة العامة.

ثانيا : اختصاصات النيابة العامة

تعتبر النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية ، وهي أحد مكوناتها وتنوب النيابة العامة عن المجتمع ، وتقوم بتمثيله ، بهدف الحفاظ على امنه والدفاع عنه وصيانة سلامته ، ومحاربة الجريمة واستقصائها ، والتحقيق فيها ، وملاحقة مرتكبيها ، واحالتهم للمحاكم ، كما انها الجهة التي يعهد اليها بمهمة تمثيل الحق العام أمام القضاء ، وتختص دون غيرها بتحريك الدعوى العمومية ومتابعة سيرها امام المحاكم حتى يصدر فيها حكم قطعي (نهائي غير قابل للطعن) ومتابعة تنفيذه ، وتتمتع النيابة العامة بسلطات التحقيق والاتهام والمرافعة أمام الجهات القضائية المختصة والاشراف على تنفيذ الاحكام الجزائية مما يجعل دورها فريدا مقارنة بالنيابات الأخرى الموجودة في الدول المجاورة .

ويتموضع مركز أعضاء النيابة في مكان وسط بين انتمائهم بحكم العمل وطبيعة الاختصاص الى السلطة القضائية حيث أن لهم نفس مكانة القضاة في القانون، ويستمدون سلطاتهم من القانون مباشرة.

بالمقابل، فالعلاقة بين النيابه العامة والسلطة التنفيذية هي علاقة وطيدة جدا بإعتبارها تشرف على الضابطة العدلية ، فالنيابة العامه تمارس الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون ، كما أنها تشرف على السجون وأماكن التوقيف والإحتجاز وتنفيذ الأحكام الجزائية ، وتتلقى الشكاوي والإخبارات التي ترد اليها، وتحقق فيها ، وهي التي يقوم بإحالة المتهمين الى القضاء .

وعليه تختص النيابة العامة بالمهام التالية :

1. مباشرة التحقيق الابتدائي في الدعوى العمومية وإحالتها ومتابعتها أمام المحكمة.
2. الإشراف على مأموري الضبط القضائي .
3. تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة في الدعاوى الجزائية .
4. تمثيل السلطة الوطنية في القضايا المدنية التي ترفع منها أو عليها .
5. الإشراف على مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون).
6. إقامة الدعوى التأديبية على القضاة وأعضاء النيابة العامة .
7. مراقبة تطبيق أحكام القانون الجزائي على الوجه الأمثل بما يحقق احترام وحماية حقوق الإنسان.
8. أية اختصاصات أخرى ينص عليها القانون .

تشكيل النيابة العامة

1. النائب العام

يعتبر النائب العام وكيلاً عن الهيئة الاجتماعية في تحريك الدعوى الجزائية , ومباشرتها . ويمارس نوعين من الاختصاص . الأول : عام يتعلق بوظيفته في الدعوى الجزائية . والآخر : شخصي يعتمد على صفته التمثيلية .

يعد اختصاص النائب العام شامل للدولة بأسرها . ويباشر الدعوى الجزائية بنفسه أو بواسطة أحد أعضاء النيابة العامة . ومنها :

1. التصرف في الدعاوى الجزائية .
2. الإشراف على مأموري الضبط القضائي .
3. الطلب من الجهات المختصة إقامة الدعوى التأديبية بحق كل من يقترف من مأموري الضبط القضائي مخالفة لواجباته أو تقصير في عمله .
4. ندب أي عضو من أعضاء النيابة العامة ليحل محل أي عضو من أعضائها حال غيابه عن العمل أو وجود مانع لديه .
5. زيارة مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) في أي وقت لتفقدها . والتحقق من تطبيق ما تقضي به القوانين . والتأكد من تنفيذ أحكام المحاكم وقرارات النيابة العامة .
6. إقامة الدعوى التأديبية على القضاة وأعضاء النيابة العامة .
7. انشاء النيابات الكلية والجزئية.
8. أية اختصاصات أخرى ينص عليها القانون .

2. النواب العموم المساعدون

يتولى النائب العام المساعد المهام والاختصاصات التالية :

1. الإشراف الإداري والقانوني بنفسه على سير العمل في النيابات الجزئية والكلية والمتخصصة التابعة له . والتحقق من مدى حرص أعضاء النيابة العامة والعاملين بها على أداء واجبات وظيفتهم .
2. رئاسة إحدى المكاتب أو الإدارات القضائية .
3. أن يضبط لدى مكاتب البرق والبريد الخطابات والرسائل والجرائد والمضبوطات والطرود والبرقيات المتعلقة بالجريمة وشخص مرتكبها .
4. إصدار الأوامر بمراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية وإجراء تسجيلات لأحاديث في مكان خاص بناء على إذن من قاضي الصلح .

5. الفصل في الدفوع المقدمه من المتهم بعدم الاختصاص أو بعدم القبول أو بانقضاء الدعوى الجزائية .

6. الأمر بإجراء التحقيق والإفراج عن الموقوف أو النزيل الذي يوجد في أماكن التوقيف أو مراكز الإصلاح والتأهيل بصورة غير قانونية .

7. التصرف سواء بالإحالة أو بالحفظ في مواد المخالفات والجنح والجنايات .

8. المرافعة في القضايا الهامة أمام المحاكم المختصة .

9. أية اختصاصات أخرى ينص عليها القانون .

3. رؤساء النيابة العامة

يقوم رئيس النيابة العامة بإدارة إحدى النيابات الجزئية أو الكلية . أو النيابات المتخصصة , ولا يجوز أن يمثل وظيفة النيابة العامة لدى المحكمة العليا من تقل درجته عن رئيس نيابة .

- ويتولى رئيس النيابة الكلية بناء على تعليمات من النائب العام , المهام والاختصاصات التالية :.

1. الإشراف الإداري والفني على وكلاء النيابة ومعاونيها والموظفين الإداريين العاملين بالنيابة وتوزيع العمل على أعضاء النيابة طبقاً لمصلحة العمل .

2. الإشراف على تدقيق القضايا (الجنايات والجنح والمخالفات) والمحاضر الواردة من النيابات الجزئية الواقعة ضمن دائرة اختصاص محكمة البداية ورفعها الى النائب العام المساعد.

3. تدقيق الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في مواد الجنح والمخالفات الواقعة ضمن دائرة اختصاص محكمة البداية .

4. تمثيل النيابة العامة أمام محكمة البداية في القضايا والطلبات الهامة والخطيرة .

5. إعداد وتنظيم لوائح الاتهام في الجرائم الهامة والخطيرة .

6. إصدار القرارات المتعلقة بطلبات التصوير والإطلاع على المحاضر والملفات .

7. أية اختصاصات أخرى ينص عليها القانون .

- ويتولى رئيس النيابة الجزئية بناء على تعليمات من النائب العام , المهام والاختصاصات التالية: .

1. الإشراف الإداري والفني على وكلاء النيابة ومعاونيها والموظفين الإداريين العاملين بالنيابة وتوزيع العمل على أعضاء النيابة طبقاً لمصلحة العمل .
2. التحقيق في الجنايات الخطيرة والقضايا ذات الأهمية الخاصة أو الطابع العام .
3. عرض التصالح في الجنح والمخالفات المعاقب عليها بالغرامة .
4. التصرف في الأشياء المضبوطة على ذمة القضايا التي تتولى النيابة العامة التحقيق فيها .
5. إصدار القرارات المتعلقة بطلبات التصوير والإطلاع على محاضر التحقيق .
6. تدقيق قضايا الجنايات والمذكرات القانونية والأحكام الصادرة بالبراءة في الجنح وإبداء الرأي فيها قبل إحالتها للنائب العام .
7. تمثيل النيابة العامة أمام المحاكم المختصة في القضايا الهامة والخطيرة .
8. أية اختصاصات أخرى ينص عليها القانون .

4. وكلاء النيابة العامة

- ويتولى **وكيل النيابة الكلية** بناء على تعليمات من النائب العام وتحت اشراف رئيس النيابة. المهام والاختصاصات التالية :

1. تدقيق القضايا (الجنايات والجنح والمخالفات) والمحاضر الواردة من النيابات الجزئية الواقعة ضمن دائرة اختصاص محكمة البداية .
2. تدقيق الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في مواد الجنح والمخالفات الواقعة ضمن دائرة اختصاص محكمة البداية .
3. تمثيل النيابة العامة أمام محكمة البداية في كافة القضايا والطلبات التي تدخل ضمن دائرة اختصاصه .
4. إعداد وتنظيم لوائح الاتهام والطلبات التي تدخل ضمن دائرة اختصاص محكمة البداية .
5. إعداد وتنظيم مذكرات وأوامر الحفظ في القضايا والمحاضر التي تدخل ضمن دائرة اختصاصها .
6. أية اختصاصات أخرى ينص عليها القانون .

- يتولى وكيل النيابة الجزئية المهام والاختصاصات التالية: .

1. مباشرة كافة الإجراءات المتعلقة بالتحقيق الابتدائي والتصرف في القضايا التي تدخل ضمن اختصاصه .
2. مباشرة كافة الاختصاصات العادية في تحريك الدعوى الجزائية ومتابعتها امام المحاكم فيما عدا ما يخص به القانون والتعليمات أحد أعضاء النيابة العامة على سبيل الإنفراد .
3. أية اختصاصات أخرى ينص عليها القانون .

5. معاونو النيابة العامة

1. يخضع معاون النيابة العامة فنياً لإشراف ورقابة وكلاء النيابة المشرفين على عملهم ضمن دائرة الاختصاص .
2. يخضع معاون النيابة العامة إدارياً للرئيس الأعلى في النيابة العامة التي يعمل فيها وفقاً للتسلسل الوظيفي .
3. لوكيل النيابة تكليف معاون النيابة بمرافقته لتمثيل النيابة العامة أمام المحاكم المختصة للتدريب على المرافعة في قضايا المخالفات والجنح والجنايات وكافة الطلبات المتفرعة عنها.
4. يندب معاون النيابة العامة خطياً بالقيام بأي من أعمال التحقيق من قبل وكيل النيابة المشرف ويتمتع المندوب في حدود انتدابه بجميع السلطات المخولة لوكيل النيابة
5. تقديم مذكرة إلى وكيل النيابة المشرف بشأن العمل الذي فوض إليه مشفوعاً برأيه ليقرر الأخير التصرف النهائي فيها.
6. إعداد المذكرات واللوائح في قضايا المخالفات والجنح والجنايات التي يكلف بالتصرف فيها وعرضها على وكيل النيابة المشرف؛ لإبداء رأيه بشأنها كتابة . قبل إحالتها للنائب العام أو أحد مساعديه.
7. أية أعمال أخرى ينص عليها القانون .

6. المكاتب والادارات المتخصصة

يمارس النائب العام عمله من خلال طاقم إداري و فني . و يضم مكتب النائب العام عدة نيابات متخصصة وادارات ونيابات متعددة وهي :

1. نيابة دعاوى الحكومه والعدل العليا .
2. نيابة الاستئناف و النقض.
3. نيابة مكافحة الجرائم الاقتصادية وغسل الأموال.
4. المكتب الفني.
5. دائرة التفتيش والرقابة .
6. الإدارة العامة للتخطيط والسياسات وتكنولوجيا المعلومات.
7. الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.
8. ديوان النائب العام.
9. المكتب الإعلامي.

الفصل الثاني : إنجازات النيابة العامة بناءً على خطة عام 2012

- البنية التحتية:
- المباني والمقرات وتأهيلها
- مكاتب النيابة العامة في المحافظات
- مشروع بناء المحاكم و مكاتب النيابة العامة في المحافظات
- انجازات النيابة العامة على مستوى الادارات المختلفة
- اولا: التخطيط
- ثانيا: ادماج مفهوم النوع الاجتماعي في عمل النيابة العامة
- ثالثا: ادخال انظمة تكنولوجيا المعلومات في عمل النيابة العامة
- رابعا: ادارة المشاريع
- خامسا: الادارة العامة للموارد البشرية و المالية
  - دائرة التدريب
  - المكتب الاعلامي

الفصل الثاني : إنجازات النيابة العامة بناء على خطة عام 2012

أولا : البنية التحتية

1. المباني والمقرات وتأهيلها

استكمالا لعملية تطوير البنية التحتية في مكتب النائب العام ومكاتب النيابة العامة في مختلف المحافظات، والتي بدأ العمل بها خلال السنوات الثلاثة الماضية لتوفير بيئة عمل مناسبة ورفع كفاءة وفعالية عمل أعضاء النيابة العامة وتحسين وصول المواطن للمعلومات الخاصة بقضاياهم من هنا كان للعام 2012 دور مهم في استكمال عملية بناء وتطوير مرافق النيابة العامة وذلك من خلال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة . وهي كالآتي :

1. مكتب النائب العام

القيام بأعمال إنشائية استكمالية في مبنى مكتب النائب العام بغرض التوسعة واستيعاب الموظفين الحاليين والذين سيتم تعيينهم في المستقبل، بالإضافة إلى القيام بإعادة تقسيم المستودعات الامر الذي ساهم في تخصيص مساحات خاصة للقرطاسية ، واللوازم العامة ، والاثاث البديل وذلك من خلال مشروع شراكة الممول من الحكومة الكندية .

مقر مكتب النائب العام الجديد

ومن الجذير ذكره تقوم الادارة العامة للتخطيط والسياسات حالياً على توسعة مكتب النائب العام وسيتم الانتهاء من ذالك عام 2014.

2. مكاتب النيابة العامة في المحافظات

أ. النيابة العامة في الخليل :

تم استحداث غرفة لحفظ المضبوطات وغرفة للأرشيف من خلال إعادة تقسيم مرافق نيابة الخليل وذلك بتمويل من مشروع متين . بالإضافة إلى تركيب وحدات تكييف هواء في جميع المكاتب إضافة إلى تزويدها بالأثاث المكتبي والمعدات الحاسوبية ونظام الاتصال عبر الفيديو(Video Conference system) وذلك من خلال مشروع شراكة الكندي .

ب. النيابة العامة في دورا :

خلال عام 2012 و بعد الانتقال إلى المبنى الجديد الموجود ضمن المحكمة ، تم تركيب وحدات تكييف في جميع المكاتب إضافة إلى تزويدها بعدد من الأثاث المكتبي والمعدات الحاسوبية ونظام الاتصال عبر الفيديو وذلك بتمويل من مشروع شراكة.

ج. النيابة العامة في بيت لحم:

بدأ العمل في بناء مقر للنيابة العامة في محافظة بيت لحم مقابل المحكمة بدلا من المكاتب الموجودة حاليا ضمن المحكمة التي لا تفي بضرورات العمل اليومي نظرا لضيق المساحة. وذلك بدعم من INL ومن المتوقع أن يسلم المبنى الجديد للنيابة العامة في تموز 2013 مجهزا بكافة الاحتياجات التشغيلية والأثاث والمعدات الحاسوبية .

المشروع عبارة عن بناء ثلاثة طوابق ، يشمل الطابق الأرضي النظارات وغرف التحقيق وغرفة الاجتماعات والأرشيف المركزي والمستودعات ، وغرف اعضاء النيابة .وقد خصص كلا من الطابق الثاني و الثالث لأعضاء النيابة العامة إضافة إلى أماكن استقبال الجمهور .وتجدر الإشارة إلى أنه تم الأخذ بعين الاعتبار وجود مساحة مخصصة للتحقيق فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي

المبنى الجديد في مرحلة البناء

د . النيابة العامة في رام الله :

استقبال المواطنين في نيابة رام الله

مكتب رئيس النيابة العامة

الأرشيف والقلم

تم العمل على إعادة تأهيل وصيانة نيابة رام الله من حيث تحسين أنظمة حفظ ملفات القضايا والمضبوطات ، وتطوير تقنية إدارة الملفات وترميم مكتب النيابة العامة الجديد بما يلزم وتزويده بالاثاث المكتبي والمعدات الحاسوبية ، بالإضافة غلى تحسن غرف وقاعات التحقيق، وأماكن استجواب المشتبه بهم والإجراءات المتبعة فيها . وقد أضاف هذا الامر في تطوير بيئة مهنية وإنتاجية خصوصا في ضوء انتقال مكتب النيابة العامة إلى مساحة أكبر واوسع . الامر الذي ساهم في تحسين إجراءات ومرافق التحقيق مع المشتبه بهم ورفع ثقة العامة واحترام حقوق الإنسان الأساسية و تم ذلك بدعم وتمويل من مؤسسة INL ومن خلال مشروع JSAP كجهة منفذة للمشروع.

هـ . النيابة العامة في سلفيت :

عملت الادارة العامة للتخطيط و السياسات بتوفير الاحتياجات الضرورية لمرافق النيابة العامة من أثاث ومعدات حاسوبية ووحدات تكييف هواء ، إضافة إلى تركيب الستائر وجهاز الفيديو كونفرنس وكاميرات المراقبة بعد انتقال النيابة العامة الى مكتبها الجديد .

ي. النيابة العامة في نابلس :

تم استكمال لعملية تطوير وتعزيز وجود بيئة العمل في مكتب النيابة العامة في نابلس حيث تم تركيب الستائر ونظام التكييف الهوائي إلى جانب شراء بعض المعدات والأجهزة والكاميرات وشاشات الLCD إضافة إلى تركيب جهاز عقد المؤتمرات عبر الفيديو (الفيديو كونفرنس) . وساعدت الاجهزة والمعدات الجديدة في إجراء عمليات الاستجواب دون أي تدخل خارجي

ي. نيابة في طوباس:

تم العمل على إعادة تأهيل وصيانة الموقع الجديد لنيابة طوباس بدعم وتمويل من مؤسسة INL ومن خلال JSAP كجهة منفذة للمشروع.

و. النيابة العامة في قلقيلية و طولكرم :

تم تزويد النيابة العامة في قلقيلية و طولكرم بأثاث مكتبي ومعدات حاسوبية وستائر بالإضافة إلى تركيب وحدات تكييف الهواء في جميع مرافق نيابة وتم بدعم من مشروع شراكة الكندي . حيث كان له الأثر الايجابي على الموظفين مما عكس على مستوى الأداء والارتقاء به لتقديم خدمة أفضل للجمهور .

ن. النيابة العامة في جنين :

تم العمل على ترميم وتحديث لقاعات الشهود وغرف التحقيق مع المشتبه بهم في مكتب النيابة العامة في جنين . ، وتضمنت اعمال إعادة توزيع بعض الغرف بإزالة عدد من الجدران وبناء الفواصل بالإضافة إلى أعمال الدهان وتركيب الستائر والسجاد والأسقف المستعارة ونظام التكييف الهوائي إلى جانب شراء بعض المعدات والأجهزة والكاميرات وشاشات الLCD و تم ذلن بدعم من مشروع جيساب .

الاستقبال

مشروع بناء المحاكم و مكاتب النيابة العامة في المحافظات

1. المشروع الكندي :

ان بناء مشروع المحاكم و مكاتب النيابة العامة في بعض مناطق الضفة الغربية هو مبادرة من الحكومة الكندية لصالح الشعب الفلسطيني بشكل عام . وقصر العدل بشكل خاص ممثل بجميع مكوناته وشرائحه المختلفة ابتداءا من مجلس القضاء الأعلى ومرورا بباقي أجنحته من النيابة العامة والشرطة القضائية والتنفيذية .. الخ. هذه المبادرة تم اعتمادها لدعم البنية التحتية لقطاع العدالة في فلسطين.

من ناحية أخرى فقد تم البدء بالعمل في بعض هذه المشاريع وبنسب إنجاز متفاوتة كما يلي:

1- تم مراجعة وإعتماد الشروط المرجعية (TOR) للممول.

2- تم مراجعة واعتماد آلية العمل على تقييم المكاتب الاستشارية.

3- تم العمل على تقييم المكاتب الاستشارية المشاركة في عطاء تصميم محكمة طولكرم.

4- تم العمل بالجزء الأول من عطاء المحكمة وهو في طور التنفيذ.

5- تم العمل على طرح عطاء طولكرم/الجزء الثاني في المواقع ذات العلاقة وهو في طور التقييم للمقاولين.

6- تم العمل على طرح عطاء التصميم لقصر العدل / محكمة رام الله .. وقد تم تسليم الاقتراحات من المكاتب الاستشارية للجهة المنفذة UNDP.

7- يتم العمل حاليا على اعادة دراسة وتقييم schedule Accommodation لمبنى محكمة الخليل.

فيما يلي صور من المرحلة الأولى لأعمال تنفيذ بناء محكمة طولكرم يليها صور التصميم النهائي للمجمع

قطعة الأرض قبل البدء بالاعمال

البدء في عمليات الحفر

التأسيس لبناء التسوية

المباشرة في تنفيذ أعمال بناء محكمة طولكرم

صور مجسمة للتصميم النهائي للمبنى

المدخل الرئيسي

صورة ثلاثية الابعاد

الاستقبال الرئيسي

صورة من الشارع

2. الاتحاد الاوروبي

إن مشروع بناء بعض المحاكم و مكاتب النيابة العامة في بعض مناطق في الضفة الغربية هو مبادرة من قبل الاتحاد الأوروبي بناءا على تنسيق وتحديد احتياجات مجلس القضاء الأعلى ومكتب النائب العام والشرطة القضائية والتنفيذية وجميع الأجسام ذات العلاقة. هذه المبادرة تم طرحها لدعم قطاع العدل واستراتيجية العمل الخاصة به. ويقوم المشروع على بناء وتوسعة البنية التحتية للمحاكم في الضفة الغربية. وقد تم شمل المناطق التالية في هذ المشروع:

1- إنشاء محكمة سلفيت (محكمة صلح وبداية)
2- إنشاء محكمة قلقيلية. (محكمة صلح وبداية)
3- إنشاء محكمة طوباس. (محكمة صلح وبداية)
4- إنشاء محكمة حلحول. (محكمة صلح فقط)
5- إنشاء محكمة دورا. (محكمة صلح وبداية)
6- توسعة محكمة جنين بطابقين اضافيين
7- توسعة محكمة نابلس ببناء طابق اضافة وبناء مبنى النيابة العامة بجانب المحكمة الحالية.

وجميعها تشمل في انشاءها مبنى النيابة العامة فقد خُصص مساحة للنيابة العامة في كل موقع بناء تتناسب والاحتياج العام للنيابة العامة في ذلك الموقع من حيث عدد الموظفين والاحتياج الحالي والاحتياج المستقبلي للسنوات العشر القادمة.

من ناحية أخرى، فقد تم البدء العمل على هذه المشاريع وبالتنسيق مع وزارة الأشغال العامة والإسكان كونها الذراع المشرف والمتابع لهذه المشاريع مع الجهة المنفذة (IMG) منذ عام 2010/2011. وقد تم تشكيل لجنة مشتركة من جميع من لهم علاقة بالمشروع سواء الممول أو المستفيد أو المشرف لمتابعة سير العمل في هذه المشاريع وقد تم التوصل حتى تاريخه الى ما يلي:

1- تم مراجعة وإعتماد الشروط المرجعية (TOR) للممول.
2- تم مراجعة واعتماد آلية العمل على تقييم المكاتب الاستشارية.
3- يتم العمل حاليا على تقييم المكاتب الاستشارية المشاركة وتحديد الفائز بالعطاء الخاص بأعمال التصميم لهذه المحاكم.
4- الفترة المقترحة لاتمام جميع أعمال التصميم لكافة المحاكم في المحافظات المذكورة هو ستة أشهر من تاريخ الترسية.

اللجنة المشتركة:

1- مجلس القضاء الأعلى.
2- مكتب النائب العام.
3- وزارة الأشغال العامة.
4- الجهة المنفذة (IMG).
5- الجهة الممولة (EU).

ثانيا: انجازات النيابة العامة على مستوى الادارات المختلفة

الادارة العامة للتخطيط و السياسات و تكنولوجيا المعلومات

عملت الادارة العامة لتخطيط و تكنولوجيا المعلومات خلال عام 2012 على استكمال بناء قدرات النيابة العامة ومتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لعام 2011-2013 ,و ما يترتب عليها من تطوير قدرات النيابة العامة من حيث البنى التحتية و القدرات البشرية و تعزيز التعاون بين مؤسسات قطاع العدالة و مؤسسات المجتمع المدني و حقوق الانسان. وعليه ، تمكنت الادارة العامة للتخطيط والسياسات من تحقيق عدد من المهمات الموكلة لها خلال عام 2012 والتي يمكن تلخيصها بالاتي:

اولا: التخطيط

1. تنفيذ و متابعة خطة عمل النيابة العامة لعام 2012 من خلال الاجتماعات الدورية مع مختلف الإدارات في النيابة العامة.

2. تمثيل النيابه العامة في الاجتماعات ومجموعات العمل المختلفة الخاصة في قطاع العدالة والجهات المانحة حيث قامت الادارة العامة للتخطيط والسياسات خلال عام 2012 بعقد ما يزيد عن 120 اجتماع مع الجهات المانحه واطراف العداله و مؤسسات المجتمع المدني والجهات الرسمية والشعبية ذات العلاقة بعملها.

3. قامت إدارة التخطيط والسياسات بصياغة وإعداد الخطط والاستراتيجيات جنبا إلى جنب مع الإدارات الاخرى في مكتب النائب العام للحصول على مداخلاتها في الوثائق التالية:

أ. اعداد خطة العمل السنوية للنيابة العامة لعام 2013.

ب. المشاركة و التوجيه في إعداد الخطة الاستراتيجية للمكتب الاعلامي.

ج. المشاركة و التوجيه في إعداد الخطة الاستراتيجية للنوع الاجتماعي

هـ. المشاركة و التوجيه في إعداد الخطة الاستراتيجية لدائرة التدريب

4. اعداد التقرير المختلفة الخاصة بعمل النيابة العامة و تقديمها للجهات المعنية

5. اعداد دليل ادارة مسرح الجريمة بالتعاون مع الشرطة الفلسطينية

6. اعداد مسودة لدليل حفظ المضبوطات بالتعاون مع الشرطة الفلسطينية

7. تطوير العلاقة مع المؤسسات و الهيئات ذات العلاقة بعمل النيابة العامة

من خلال توقيع مذكرات تفاهم لتطوير عمل النيابة العامة و خدمة الجمهور و قد تمثلت هذة التفاهمات في:

أ.توقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة و جهاز الاحصاء المركزي

ب. توقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة و مجلس القضاء الأعلى في التعاون المشترك في إدارة سير الدعوى (ميزان 2)

ج. توقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة و

مجلس القضاء الاعلى في تبادل المعلومات القضائية و الاحصائية

النيابة العامة والجهاز المركزي للاحصاء توقعان مذكرة تفاهم مشترك

د. توقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة و الشرطة الفلسطينية في إدارة مسرح الجريمة .

توقيع مذكرة تفاهم بين النيابة العامة و الشرطة الفلسطينية حول ادارة مسرح الجريمة

ثانيا : إدماج مفهوم النوع الاجتماعي في عمل النيابة العامة

عملت الادارة العامة للتخطيط و السياسات خلال عام 2012 على ادخال مفهوم النوع الاجتماعي في عمل النيابة العامة و تجلى ذلك فيما يلي:

1. **تحديد المعيقات التي تؤثر على وصول النساء إلى خدمات النيابة العامة وتطوير آليات واستراتجيات عمل لمعالجتها**

لقد تم إجراء عدد من الزيارات الميدانية الى مكاتب النيابات في المحافظات المختلفة بهدف التعرف على نوعية القضايا المتعلقة

بالنساء أو التي تكون النساء طرفا فيها وتصل إلى النيابة. والتعرف على الإجراءات المتبعة في النيابة للتعامل مع قضايا المرأة الضحية والمتهمة. وتم بلورة خطة عمل سنوية حول إدماج النوع الاجتماعي في عمل النيابة العامة الفلسطينية.

تسعى خطة اعمل النوع الاجتماعي التي تم إقرارها من قبل مكتب النائب العام اواخر سنة 2012 الى تعزيز دور النيابة في حماية حقوق الفلسطينين رجالا ونساءا والى حماية النساء ضحايا العنف على وجه الخصوص

2. تعزيز وإدماج النوع الاجتماعي في عملية التدريب في مكتب النائب العام

لقد تم بلورة واقرار خطة تدريب حول قضايا النوع الاجتماعي لأعضاء النيابة العامة و التي تهدف الى رفع وعي أعضاء النيابة حول قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز قدراتهم على إدارة ومقاضاة القضايا المتعلقة في النساء وخصوصا في القضايا المتعلقة في العنف ضد النساء والفتيات .

3.تعزيز وإدماج النوع الاجتماعي في البنية التحتية للنيابات

لقد تم تطوير ورقة معايير خاصة بالنوع الاجتماعي والتي يجب مراعاتاها عند تجهيز مرافق النيابة العامة لضمان موائمتها لاحتياجات النساء المتوجهات الى النيابة وبشكل خاص في حال اصطحابهم لاطفالهن. بما يضمن الحفاظ على كرامتهم ويعزز مبدأ السرية في التعامل مع قضاياهن.

4.تعزيز بيئة داعمة لقضايا النوع الاجتماعي في النيابة العامة:

لقد تم في هذا الاطار تنفيذ ستة حلقات نقاش حول قضايا النوع الاجتماعي في مكتب النائب العام. شارك فيها جميع الموظفين الادارين في مكتب النائب العام من الدوائر المختلفة. بما ذلك إدارات التخطيط والشؤون الإدارية والطاقم الاداري في نيابة الاستئناف والعليا والجرائم الاقتصادية.

ورشة عمل لموظفي النيابة العامة حول مفهوم النوع الاجتماعي

5.ضمان وجود اجراءات تحقيق وتمثيل وتحويل خاصة عادلة في النيابات في القضايا المتعلقة في النساء

لقد تم وضع خطة عمل اولية حول تطوير نظام اجراءات خاصة بالنيابة حول قضايا العنف ضد النساء والاطفال مكملة ومساندة لاجراءات وحدة حماية الاسرة في الشرطة.

6.تفعيل دور النيابة وتعزيزعلاقتها مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني المعنية بقضايا النوع الاجتماعي

تم عقد لقاءات مع عدد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تعنى بقضايا المرأة ومناقشة التحديات والفرص المتعلقة في عملها مع النيابة وبحث افق التعاون والعمل المشترك. كذلك فقد تم الانضمام الى اللجان الثلاثة المنبثقة عن الاستراتجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المراة: لجنة التشريعات ولجنة الامن ولجنة الحماية الاجتماعية.

7.العمل من مكتب وحدة النوع الاجتماعي داخل وزارة العدل لتنسيق الجهود مع وحدة النوع الاجتماعي للوزارة بحيث تكون التوجهات والسياسات موحدة للقطاع

لقد تم عقد عدد من الاجتماعات مع وحدة النوع الاجتماعي في وزارة العدل بما في ذلك معهد الطب الشرعي لتنسيق الجهود مع الوحدة بحيث تكون التوجهات والسياسات موحدة للقطاع

.8مساهمة النيابة العامة في النشاطات وورش العمل والحملات التوعية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول قضايا المراة

لقد شاركت النيابة العامة في تسجيل لقاء تلفزيوني كجزء من الحملة الاعلامية الوطنية ضد العنف ضد المرأة في فلسطين والتي تنظمها هيئة الامم المتحدة للمرأة وكذالك شاركت النيابة العامة في عدد من ورشات العمل للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية حول قضايا وصول المرأة الى العدالة.

ثالثا: إدخال أنظمة تكنولوجيا المعلومات في عمل النيابة العامة

استكمالا لعملية تطوير البنية التحتية في مختلف مرافق النيابة العامة قامت الادارة العامة للتخطيط و السياسات و تكنولوجيا المعلومات خلال عام 2012 بعدة نشاطات في هذا المجال و كانت كالاتي:

1. استكمال ربط جميع النيابات الجزئية وشبكها على الDomain الرئيسي لمكتب النائب العام.
2. تركيب جميع الاجهزة والسيرفرات والطابعات والهواتف والكاميرات في النيابات وإدارتها مركزيا.
3. تم ربط نيابة طوباس وشبكها مع مكتب النائب العام وتجهيز غرفة السيرفر بالكامل.
4. بعد عملية التوسعة في مقر النيابة العامة في رام الله تم تجهيز غرفة السيرفر الرئيسية فيها.

توفير عدد من الاجهزة الحاسوبية وسيرفرات جديدة لمكتب النائب العام.

غرفة السيرفر الرئيسية – مكتب النائب العام

5. تركيب نظام البريد الالكتروني المركزي (Exchange Server) في الCentral Data center

6. تركيب وشبك نظام الهاتف المركزي (System VoIP) في النيابات الجزئية المتبقية ما عدا بيت لحم في خطة ال 2013.

7. شراء ترخيص لل Kaspersky Anti virus ل 80 جهاز لمدة سنه من العطاء المركزي وتفعيله على الاجهزة في النيابات.

8. شراء ترخيص لل Firewall المركزي وتفعيله لمدة 3 سنوات

9. تنزيل برنامج الميزان والبرامج المتعلقه به على اجهزة الحاسوب في النيابات الجزئية ومكتب النائب العام.

10. اجراء التحديثات ومتابعة اخطاء الادخال على برنامج الميزان متابعة تصحيح التقارير والاحصائيات على برنامج وذلك بعد مقارنتها ومطابقتها بالسجل العام.

11. المشاركة في الدورات التدريبية المتعلقة ببرنامج ميزان 2.

موظفو إدارة تكنولوجيا المعلومات

12. تدريب جميع اعضاء وموظفي النيابة العامة على برنامج ميزان 2 وتخصيص مدربين قادرين على التعامل مع المشاكل التي تواجه الموظفين في الميزان من كل نيابة ليتم التواصل معهم.

13. تجهيز سيرفر خاص بالموقع الالكتروني ونقل الموقع عليه ليدار مركزيا من داخل Central data Centerفي مكتب النائب العام.

14. اعداد هيكل تنظيمي يوضح الوصف الوصف الوظيفي لكل دائرة والاقسام التابعة لها

15. تصميم برنامج للارشيف يعمل على ارشفة جميع الملفات الكترونيا وحفظها في قاعدةالبيانات المركزية في مكتب النائب العام

16. تصميم برنامج ادارة شؤون الموظفين يعمل على تسجيل جميع معلومات الموظفين وجميع معاملاتهم الكترونيا وحفظها في قاعده البيانات المركزية في مكتب النائب العام

تدريب طاقم تكنولوجيا المعلومات على ال
Exchange Server

رابعا: إدارة المشاريع

ضمن جهود إدارة التخطيط والسياسات في مكتب النائب العام في استكمال دورها لتعزيز بيئة عمل النيابة العامة أثناء عملية الاستجواب ، للقيام بالتحقيقات الجنائية بأسلوب مهني وعادل مع كامل الاحترام والمراعاة لحقوق الانسان وكرامته وبالتالي الوصول إلى إلى سيداة القانون والوصول إلى العدالة ، فقد سعت إدارة التخطيط خلال الاعوام 2011 و2012 إلى استكمال توفير ما يلزم من الدعم اللوجستي لمكتب النائب العام ومكاتب النيابة العامة في مختلف المحافظات وذلك من خلال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة. وقد تم تقديم هذا الدعم عن طريق المشاريع التالية :

مشروع شراكة :

طورت الوكالة الكندية للتنمية الدولية ووزارة العدل الكندية مشروعاً شاملاً لمدة خمس سنوات لدعم وتعزيز خدمات الإدعاء العام الفلسطيني (النيابة العامة).

تم تطوير مشروع ,,شراكة" استناداً إلى دراسة مفصلة وبحث وعمل ميداني، بما في ذلك إجراء مشاورات مستفيضة مع مسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية، والجهات والمنظمات الدولية المانحة،ومؤسسات المجتمع المدني والجهات المعنية بالقطاع القضائي الفلسطيني .

اجتماع اللجنة التوجيهية لمشروع شراكة

تتضمن خدمات النيابة العامة الفلسطينية وحدتين متميزتين وثيقتي الصلة: مكتب النائب العام، وهو الدائرة المركزية ومقره رام الله، والنيابات الجزئيه في المحافظات .

يتناول مشروع «شراكة» حاجتين أساسيتين للنيابه العامه: الأولى المتطلبات المادية للمؤسسة والثانيةً بناء القدرات المؤسسية والتنظيمية والمهنية لمكتب النائب العام وموظفيه. لذا قامت الوكالة الكندية للتنمية الدولية بالتوقيع على اتفاقية إدارية مع مكتب الأمم المتحدة لخدمة المشاريع لتوفير عنصر الاحتياجات التشغيلية (UNOPS) لمشروع ,,شراكة''. بينما تقوم وزارة العدل الكندية بإتمام الجوانب المادية للمشروع.

النائب العام عبد الغني العويوي و بعثة من مشروع شراكة

تقوم الادارة العامة للتخطيط والسياسات في النيابة العامة بدور المنسق لهذا الجهد الكندي. لإنجاز هذا المشروع بما يتفق والخطة المعدة له وبما ينسجم مع خطط النيابة المستندة لرؤيتها ورسالتها واهدافها.

أسهم هذا المشروع بتأثيث مكتب النائب العام وعدد من مكاتب النيابة. كما وفر المشروع عدد من السيارات لرؤساء النيابة والتي يسرت عملهم. كما وأسهم المشروع الكندي في بناء كوادر النيابة العامة وتوفير الدعم الفني والتقني لعمل النيابة. وبذا تكون إدارة التخطيط والسياسات قد نقلت فكرة المشروع الكندي من تفاهمات نظرية الى حيز التطبيق العملي بشكل بشكل ايجابي على أداء النيابة ودورها وعزز من مكانتها في أوساط الجمهور الفلسطيني.

مشروع متين :

ينفذ مشروع متين من قبل الحكومة الهولندية الهادف لدعم النيابة العامة ، ويركز بشكل خاص على تطوير مكاتب النيابة العامة المختارة في ستة محافظات وهي نابلس أريحا وطولكرم قلقيلية ودورا والخليل في جوانب عملها الفنية ، وتطوير وحوسبه إدارة سير القضايا في هذه المكاتب ، وتدريب وكلاء النيابة العامة والطاقم الإداري وتعزيز مهاراتهم .

أما الأهداف المحددة للمشروع فهي :

زيادة القدرات المهنية للنيابة العامة الفلسطينية.

تحسين أداء مكاتب النيابة في المحافظات الستة المختارة.

المساهمة في تطوير نيابة عامة مهنية ونظام عدالة جنائية فعال في مناطق السلطة الفلسطينية.

تعمل الإدارة العامة للتخطيط والسياسات مع فريق متين المقيم مع طاقم الادارة العامة للتخطيط على ضمان حسن التنفيذ للمشروع وجودته ضمن الفترة الزمنية المحددة. و عمل مشروع متين خلال عام 2012 على العديد من النشاطات منها:

1. أرشفة و تصوير القضاية في نيابة قلقيلية
2. إدخال و حوسبة القضايا في نيابة دورا و قلقيلية
3. أرشفة المضبوطات في نيابة نابلس و طولكرم
4. ارشفة القضاية التنفيذيا في كل من نيابة دورا و قلقيلية
5. عمل احصائيات كاملة بعدد الملفات و مقارنتها مع سجل النيابة العامة
6. العمل على حوسبة عمل النيابة من خلال برنامج ميزان 2

أرشفة الملفات

اجتماع اللجنة التوجيهية لمشروع متين

مشروع دعم قطاع العدالة JSAP II :

استكمالا لنجاح المشروع الاول JSAP I تم العمل على مواصلة تقديم الدعم للنيابة العامة، عبر رفع كفاءة وفعالية التحقيقات الجنائية، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات العمل للمحققين الجنائيين وأعضاء النيابة العامة، وعمل هذا المشروع في مكتب نيابة رام الله أسوة بما تم إنجازه في نيابة جنين .

مشروع JSAP III

ان مشروع جيساب في مرحلته الثالثة هو مشروع يهدف الى تطوير وتحسين جوانب متنوعة من مكاتب النيابات العامة والشرطة المدنية. ويعتبر المشروع في مرحلته الثالثة مستكملا للعمل الذي قام به مشروع جيساب I وII في مكتب النيابة العامة في جنين ورام الله لكن في محافظات مختلفة .بحيث يعمل المشروع في مرحلته الحالية في مكاتب النيابة العامة في محافظات سلفيت وطوباس وبيت لحم وحلحول. بالإضافة إلى استكمال العمل في نيابة رام الله. بدأ عمل مشروع جيساب III من تاريخ 4 كانون الثاني عام 2012 الى تاريخ 4 من كانون الثاني عام 2013 مع تمديد لمدة سنة واحتمالية التمديد لمدة سنة ثانية. شرع المشروع في مرحلته الثالثة في تحقيق الأهداف العامة للمشروع والتي تندرج ضمن إنشاء وتطوير وتأثيث مباني النيابات العامة في المحافظات المستهدفة بهدف ضمان العمل فيها بما يتوافق مع شفافية ونجاح وعدالة الادعاء العام؛ كما يهدف الى العمل على زيادة فعالية وتأثير التحقيقات الجنائية في الشرطة المدنية ومكاتب النيابات العامة فعلى سبيل المثال يقوم المشروع بالعمل على وضع نظام موحد لبناء أرشيف ملائم لملفات النيابة العامة والمضبوطات. وتقديم المقترحات والدعم الفني واللوجستي لمعالجة الكم المتراكم من الملفات والمضبوطات. وتقديم المقترحات الملائمة لتطوير توزيع المهام والمسؤوليات لأعضاء النيابة والإداريين وتقوية نظام الإدارة. وتقوية مهارات أعضاء النيابة والإداريين من خلال العديد من البرامج التدريبية. بالإضافة إلى دعم النيابات العامة في وضع خطط عملها السنوية وتعزيز التعاون بين النيابة العامة والمحاكم والشرطة.

بعثة الشرطة الأوروبية :

إن الشرطة الأوروبية ليست جهة مانحة و إنما يتضح من اسم مكتبها ,,بعثة الاتحاد الأوروبي لتنسيق الدعم إلى الشرطة الفلسطينية" أنها جهة منسقة للمساعدات و قد تركز عملها مع النيابة العامة خلال المرحلة الماضية على دعم الجوانب التي تربط عمل الشرطة المدنية بالنيابة العامة.

إن من أهداف البعثة وجود قطاع عدل جنائي فعّال يعمل بالتعاون الوثيق مع الشرطة . ففي شهر كانون الثاني 2009 أعدت البعثة تقريرا تقييميا حدد المشاكل التي تعاني منها منظومة العدل الجنائي الفلسطيني و المعيقات الرئيسية التي تحول دون حصول أي تقدم بشأنها.

واستناداً إلى النتائج التي توصل إليها التقرير. فقد قامت البعثة بتطوير خطة عمل لوحدة سيادة القانون و الذي وفر مستشارين للعمل في مجالات منظومة العدل المتعلقة بالجوانب الشرطية وإدارة مراكز الإصلاح والتأهيل. وبناء قدرات مكاتب النيابة العامة لدى السلطة الفلسطينية. وتقديم الاستشارة و المعلومات إلى الجهات المانحة و كان لعمل هذا القسم أثرا على توسيع نطاق تعامل البعثة مع النيابة العامة .

النائب العام القاضي عبد الغني العويوي و رئيس بعثة الشرطة الاوروبية

كذلك ساهمت بعثة الشرطة الأوروبية في إنجاز مذكرة تفاهم بين النيابة العامة والشرطة الفلسطينية في إطار إنجاز التحقيقات الجنائية بعقد العديد من ورشات العمل والدورات التدريبية وبعد توقيع مذكرة التفاهم يجري العمل على تطبيق تلك المذكرة من خلال مجموعات عمل مشتركة من النيابة العامة والشرطة الفلسطينية بإشراف بعثة الشرطة الأوروبية و التي انجزت خلال عام 2012 دليل إدارة مسرح الجريمة و دليل حفظ المظبوطات بالاضافة الى مؤتمر التنسيق بين النيابة العامة و الشرطة الفلسطينية .

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP:

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني(UNDP/PAPP) يقوم بتنفيذ مشروع بعنوان ,,تنمية قدرات مكتب النائب العام".

والهدف الرئيسي من مشروع ,, تنمية قدرات مكتب النائب العام" .هو دعم مكتب النائب العام في إنشاء وتفعيل إدارة التخطيط والسياسات).

ولتحقيق هذا الهدف . قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتعيين ثلاثة موظفين . مدير فريق التخطيط . مسؤول العلاقات مع المانحين بالإضافة إلى مساعد إداري للإدارة و من مسؤوليتهم تحديد الأولويات ووضع الخطط السنوية والتنسيق مع أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في دعم وتنمية قدرات النيابة العامة . أو أي من مؤسسات قطاع العدالة.

النائب العام السابق أحمد المغني يجتمع مع مدير برنامج سيادة القانون في برنامج الامم المتحدة الانمائي

خامسا : الادارة العامة للموارد البشرية والمالية

إن عملية البناء و التطوير في النيابة العامة تستهدف كافت جوانب المؤسسة و من أهمها التنظيم الإداري و المالي و من هنا عملت الإدارة العامة للموارد البشرية و المالية على تطوير النظم الادارية في النيابة العامة من خلال:

الاعمال الادارية

خلال هذه الفترة تم العمل على تطوير بعض الجوانب الادارية. وإنشاء بعض النظم الاساسية بما يخص الدائرة الادارية وهي كالتالي:

1. إدارة اعمال شؤون الموظفين من إجازات وحقوق وواجبات ودوام والتزام عمل وخلافها. بالاضافة الى المتابعة الروتينية مع ديوان الموظفين العام ووزارة المالية والجهات الاخرى ذات العلاقة.

2. التقارير التشخيصية: تم إنجاز العديد من التقارير التشخيصية للوضع الاداري والمالي للمؤسسة، ورفعت للنائب العام وتم اعتمادها وفق الاصول وهي:

أ. التقرير التشخيصي التطويري للادارة العامة للشؤون الادارية والمالية: وهو التقرير الاهم الذي شخص حالة هذه الادارة بالتفصيل وخرج بمجموعة من التوصيات المهمة وتم انجاز بعض هذه التوصيات فعلا.

ب. تقرير تشخيصي لتوزيع الموارد البشرية في النيابة العامة الفلسطينية: وقد خرج بمجموعة من التوصيات المهمة جدا.

ج. تقرير واقع رؤساء الاقلام: وهو تقرير يقوم على اساس دراسة الموظفين المكلفين بادارة الاقلام، ومحاولة وضع مؤشرات ادارية لأعمالهم، تمهيدا لوضع أسس لترقية الموظف لرئيس قلم من عدمه.

د. تقارير تحليلية لما ورد في تقارير مقدمة من جهات اخرى خارجية –مانحين او زيارات رسمية لنيابات خارجية: وهي تقارير تقدم ملاحظات حول بعض التقارير المقدمة للنيابة العامة وما يمكن الاستفادة من هذه التقارير.

إدارة الشؤون الادارية

انظمة ادارية:

خلال هذه الفترة تم إعداد بعض الأنظمة التي تفتقدها النيابة العامة الفلسطينية لضمان سير أعمالها وفق الاصول الإدارية السليمة، اما الانظمة المنجزة خلال هذه الفترة فهي:

1. نظام الدوام الرسمي: حيث تم الارتكاز الى قانون الخدمة المدنية لوضع نظام للدوام في النيابة العامة، وتم اقراره، ثم جرى تأهيل ساعة البصمة وبعض النماذج وادخال الموظفين على برامج الدوام، وهو قيد المصادقة ولم يطبق حتى تاريخه.

2. نظام ادارة المستودع: وهو يضع اليات عمل لادارة عمل المستودع والمخازن وعلاقتها بالدائرة المالية: وذلك لضرورة وضع اسس لعمليات الصرف والادخال وادارة المورد المالي، وتنظيم العلاقة بين المقر العام والفروع بهذا الخصوص.

3. نظام ارشفة المعلومات الادارية: تم العمل على استكمال المعلومات الادارية عن كل موظف ووضع مرفق يوضح كل معلومة ويسندها في ملف الموظف نفسه، وتم اعادة ترتيب الملف ليصبح ترتيبه منطقيا مقسما حسب الموضوع وحسب التاريخ، والان الملفات واضحة وميسرة.

4. نظام معلومات ادارية: تم البدء باعداد برنامج للموارد البشرية بالتنسيق مع دائرة الحاسوب، وتم انجاز جزئيات ادخال المعلومات الادارية، والعمل جاري على برمجة اليات التدريب والترقيات الادارية المستحقة والاجازات وغيرها من التقارير.

الخطط الادارية:

تم إنجاز بعض الخطط الادارية المهمة للعمل عليها في خلال سنة 2012 وخلال عام 2013 ومن هذه الخطط:

1. خطة سنوية للادارة العامة للموارد البشرية والمالية مستندة الى استراتيجية النيابة العامة: وتم انجازها بعقد اجتماعات عدة لموظفي الإدارة ووضع اهداف قصيرة المدى للعمل عليها.
2. خطة التعيينات الجديدة لعام 2012: تم وضع خطة لتوزيع الاعتمادات المالية، وتنفيذ عملية الاستقطاب، وتم جمع 800 طلب توظيف وتبويبها، الا انه تم وقف العمل بها بناء على قرار السيد الرئيس .
3. خطة تدريب سنوية للطاقم الاداري للنيابة العامة الفلسطينية منبثقة من خطة تدريب لمدة 3 سنوات، وتم رفعها طرف الادارة العامة للتخطيط.

هيكلة واوصاف وظيفية واجراءات عمل:

تم إقرار هيكلية النيابة العامة و المصادقة عليها في اوائل العام 2012 من قبل مجلس الوزراء وتم العمل على توصيف بعض الوظائف و عمل ادلة اجراءات وتطوير الهيكل التنظيمي وكان كالتالي:

1. إقرار دليل الاجراءات في الاقلام، وتم بدء العمل التجريبي لهذه للاوصاف الوظيفية وادلة الاجراءات.
2. تطوير هيكل تنظيمي واوصاف وظيفية للدائرة الاعلامية التابعة لمكتب النائب العام.
3. توصيف الوظائف في الادارة العامة للموارد البشرية والمالية، والادارة العامة للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات.

أعمال التطوير والتدريب الداخلي:

تم عقد بعض النشاطات الهادفة الى رفع المعرفة والقدرات لدى الطاقم الإداري في الإدارة وقمت بتدريبهم على بعض الجوانب المهمة وهي:

1. تدريب موظف على تطوير الأداء بالموارد البشرية والمالية في المؤسسة في تركيا.
2. تدريب الطاقم الداخلي على إعداد الخطط التنفيذية السنوية، وإعداد الموازنة السنوية.
3. إفراغ زاوية كاملة من مجلة النيابة الدورية، لأجل تقديم بعض المقالات التدريبية الموجهة للطاقم، بهدف رفع قدراتهم المعرفية ببعض الجوانب الإدارية.

الادارة المالية

عملت الادارة المالية خلال عام 2012 على تعزيز استقلالها المالي من خلال تطوير الكادر البشري و رصد الاحتياجات المالية لنيابة العامة و بناء الخطط المالية.

1. تم جرد جميع النيابات العامة في بداية عام 2012 حيث تم تسجيل جميع العهد على الموظفين وفقاً لقانون اللوازم العامة حيث انعكس الموضوع مالياً بتحديد راس مال المؤسسة من المعدات والاجهزة والأثاث وكيفية إدارتها بالشكل المناسب.

طاقم الادارة المالية

2. بالتعاون مع الإدارة العامة للتخطيط ومن خلال مشروع شراكة تم توسيع المخازن الرئيسية في مبنى النائب العام وقامت الدائرة المالية بدوره باعادة ترتيب المستودعات ضمن المساحات الاضافية وبالطريقة التي يمكن الوصل الى اي صنف موجود في المخازن ومن ثم وبالتعاون مع الادارة العامة للموارد البشرية ودايون الرقابة المالية والادارية تم توفير برنامج لادارة المخازن بالشكل الفعال
3. وفي خلال عام 2012 تم جرد المستودعات الرئيسة وتم وضع نظام لادارتها بناءً على تعليمات علمية احترافية
4. من خلال موازنة عام 2012 تم معالجة موضوع متاخرات عام 2009 بنسبة 80% حيث تم استكمال جميع الامور القانونية اللازمة لصرف تلك المتاخرات
5. المساهمة في إعداد خطة الادارة العامة للموارد البشرية والمالية لعام 2012
6. وفي اطار إعداد موازنة عام 2013 تم حضور ورش عمل في وزارة المالية لكي تتناسب الموازنة مع الخطط التطويرية والخطة الاستراتجية العامة للمؤسسة والحكومة

العمل المستقبلي

1. استكمال خطة تعيين واستقطاب وفق الظروف الراهنة للنيابة العامة الفلسطينية.
2. استكمال تطبيق الهيكل التنظيمي وتسكين الموظفين عليه.
3. البدء باجراءات وضع مناهج ونظم لتقييم الاداء الوظيفي للموظفين والاعضاء.
4. المساهمة في وضع اسس تقييم فرق العمل ووحداته.
5. وضع الاسس لنظام مسح احتياجات التدريب لكل موظف وعضو.
6. البدء في العمل على إنجاز نظام للتحفيز والمكافئات والثواب والعقاب.
7. انجاز توصيف الوظائف في باقي الادارات في مقر النائب العام
8. وضع أدلة اجراءات في كل الدوائر.
9. عقد اول اجتماع اداري موسع للطاقم الاداري جميعه. ووضع الآليات لعقد مثل هذا الاجتماع سنويا.

10. وضع سياسات إدارية تنبثق منها استراتيجيات العمل الاداري في المؤسسة.
11. استكمال البرامج الادارية والنظم غير المستكملة

سادسا : دائرة التدريب

تم إنشاء ,, دائرة التدريب القضائي ,, وإلحاقها بالمكتب الفني بموجب قرار رقم (4) لعام 2005 الصادر عن النائب العام . ومنذ إنشائها . عملت الدائرة على وضع البرامج والمشاريع وتنظيم العديد من الفعاليات والورش التدريبية بالتنسيق مع جهات محلية ودولية حيث ساهمت بشكل ملحوظ في تنمية قدرات أعضاء النيابة العامة وفي إثراء معرفتهم وثقافتهم و رفع مستوى المهارات والوعي القانوني لديهم فضلاً عن تطوير المهارات الإدارية لبقية الموظفين الإداريين.

يعتبر التدريب رافعة أداء لأعضاء النيابة العامة وموظفيها وذلك من خلال تزويدهم بالمهارات والخبرات والقدرات لمزاولة المهام المطلوبة منهم بكفاءة وفاعلية . وتطوير خبراتهم من أجل أداء المهام المطلوبة بالوقت المحدد . أولت النيابة العامة مؤخرا اهتماماً خاصاً بالتدريب بسبب الحاجة الملحة إلى صقل مهارات الأعضاء والموظفين وتزويدهم بما يحتاجونه من خبرات . والحد من الأخطاء الشائعة.

موظف الإحصاء والتدريب في إدارة التخطيط

خلال عام 2012 تم عقد عدة دورات تدريبية و زيارات خارجية لاعضاء النيابة العامة و الموظفين و كانت على النحو التالي :

موضوع الدورة	الإداريين عدد المشاركين	التاريخ	المكان	الجهة الممولة
جلسات نقاش مع بعثة كندية حول التواصل مع الجمهور	14	6/3/2012 إلى 7/3/2012	مكتب النائب العام	وفد كندي
إدارة الوقت لرؤساء أقلام النيابة	1	24/5/2012 إلى 26/5/2012		
مهارات التعامل مع الجمهور	21	20/9/2012 إلى 22/9/2012	فندق بيوتي ان - رام الله	شراكة
مهارات الاتيكيت المهني و البروتوكول	15	4/10/2012		شراكة
إدارة الموارد البشرية	19	18/10/2012 إلى 20/10/2012	رام الله - فندق الانكرز	متين
إدارة الأفراد و إدارة فريق العمل	16	9/11/2012 إلى 10/11/2012	رام الله - فندق الانكرز	جيساب
المهارات الإدارية و توزيع العمل	9	15/11/2012 إلى 17/11/2012	رام الله - فندق الانكرز	جيساب
حلقات نقاش النوع الاجتماعي للإداريين	جميع إداريين مكتب النائب العام	11/12/2012 - 12/12/2012 و 18/12/2012 - 19/12/2012	مكتب النائب العام	شراكة
تدريب الإداريين - المرحلة الثانية	31	5/1/2012 إلى 7/1/2012	رام الله - فندق الانكرز	مشروع متين
إدارة القضية وأساسيات الإدارة	22	23/2/2012 إلى 25/2/2012	رام الله - معهد التدريب القضائي / المبيت في الانكرز	مشروع متين
المهارات الإدارية الأساسية	7	15/6/2012 إلى 16/6/2012	رام الله - فندق الانكرز	جيساب
تدريب على ميزان 2 لموظفي الخليل و دورا	16	13/1/2012 إلى 14/1/2012	رام الله - فندق الانكرز	متين
دورة تدريبية لبرنامج ميزان 2	7	12/4/2012 إلى 14/4/2012	رام الله - فندق الانكرز	متين
تدريب مدربين لميزان 2	18	17/5/2012 إلى 19/5/2012	رام الله - فندق البيوتي ان	متين
تدريب ميزان 2	إداريين نيابة رام الله	20/9/2012 إلى 22/9/2012	رام الله - فندق الانكرز	جيساب

ورشة عمل لاعضاء النيابة العامة

هذه صورة لمؤتمر النيابة العامة 2011

أعضاء النيابة

موضوع الدورة	عدد المشاركين	التاريخ	المكان	الجهة الممولة
التدريب المستمر لمعاوني النيابة	15	(خميس جمعة. سبت) من كل أسبوع من 1/3/2012 حتى 31/4/2012	رام الله - فندق الروكي	سيادة
تدريب أعضاء النيابة على تطبيقات ميزان 2	18	29/6/2012 - 30/6/2012	جنين - قرية حداد	متين
تدريب ميزان 2 لأعضاء نيابات الجنوب	أعضاء نيابة الخليل و دورا	31/8/2012 - 1/9/2012	فندق مراد السياحي - بيت لحم	متين
تدريب ميزان 2	21	14/9/2012 - 15/9/2012	فندق الجراند بارك - رام الله	متين
الأدلة الالكترونية	6	9/1/2012 - 11/1/2012	رام الله	اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال
غسيل الأموال / الجرائم الاقتصادية	2	26/3/2012 ll 16/4/2012	رام الله	الخزينة الأمريكية
الدعاوى الحقوقية ضد السلطة الوطنية و مؤسساتها	3	18/4/2012	رام الله - وزارة الداخلية	وزارة الداخلية
تقنيات التحريات المالية	3	6/5/2012 - 10/5/2012	مقر الأمن الوقائي	اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال
التكيف القانوني	8	18/5/2012 - 19/5/2012	المعهد القضائي	
تقنيات التحريات المالية 2	3	10/6/2012 - 14/6/2012	فندق الانكرز	
العدالة الجنائية و الاصلاحية للأطفال	2	16/7/2012 - 17/7/2012	المعهد القضائي	الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال

التشريعات البيئية و تطبيقها في فلسطين	12	11/9/2012 إلى 12/9/2012	فندق الانكرز	UNDP
ورشة عمل حول ادارة مسرح الجريمة 1	11	18/9/2012	فندق السيزر	جيساب
ورشة عمل حول ادارة مسرح الجريمة 2	8	25/9/2012	فندق السيزر	جيساب
ورشة عمل حول ادارة مسرح الجريمة 3	10	2/10/2012	فندق السيزر	جيساب
التفتيش والرقابة لمراكز الاحتجاز وافضل الممارسات لقطاع العدالة الجنائية	5	19/11/2012 إلى 23/11/2012		UNODC
ورشة عمل حول العدالة الانتقالية	2	12/11/2012 إلى 13/11/2012	مقر الهلال الاحمر في البيرة	مفوضية الامم المتحدة لحقوق الانسان
دورة تدريبية حول التكيف القانوني	14	29/11/2012 إلى 1/12/2012	فندق الانكرز	مشروع متين
لقاء تشاوري مع مركز المرأة للإرشاد القانوني و مركز حماية و تمكين المرأة و الأسرة محور	4	10/12/2012	بيت مخلوف - بيت جالا	
عدالة الأحداث	3	17/12/2012 إلى 19/12/2012	فندق الخليل - الخليل	مؤسسة ارض الانسان - لوزان

الزيارات الخارجية

موضوع الدورة	عدد المشاركين	التاريخ	المكان	الجهة الممولة
تدريب رؤساء أقلام النيابة العامة - المغرب	13	23/1/2012 إلى 27/1/2012	الرباط - المملكة المغربية	مشروع متين
زيارة ميدانية لنيابة دبي	6	19/2/2012 إلى 23/2/2012	دبي - الإمارات العربية المتحدة	مشروع متين
تدريب لنيابة مكافحة الفساد والجرائم الاقتصادية – فنلندا	1	3/3/2012 إلى 11/3/2012	فنلندا	الشرطة الاوروبية
المؤتمر الإقليمي للموارد البشرية - تركيا (التخطيط الاستراتيجي، التدريب و تعزيز الوظيفة)	3	22/4/2012 إلى 26/4/2012	اسطنبول – تركيا	مشروع شراكة
حماية الملكية الفكرية - السعودية	3	21/5/2012 إلى 22/5/2012	السعودية	وزارة الاقتصاد
الدورة الدراسية لفنلندا	5	28/5/2012 إلى 2/6/2012	فنلندا	
زيارة دراسية الى مدريد	3	20/6/2012 إلى 25/6/2012	اسبانيا	مشروع سيادة
زيارة لإسبانيا	1	10/7/2012 إلى 11/7/2012	اسبانيا	
دور و مسؤوليات جهات الادعاء العام و أجهزة القضاء في مكافحة غسل الاموال و تمويل الارهاب – السعودية	2	8/9/2012 إلى 10/9/2012	الرياض - السعودية	اللجنة الوطنية لمكافحة غسيل لأموال
بناء ملف التحقيق - الاردن	12	16/9/2012 إلى 24/9/2012	معهد التدريب القضائي الاردني	الاردن - المعهد القضائي الاردني
مهارات الترافع و اجراءات المحاكمة – الاردن	12	30/9/2012 إلى 8/10/2012	معهد التدريب القضائي الاردني	الاردن - المعهد القضائي الاردني
بناء ملف التحقيق – الاردن	13	14/10/2012 إلى 23/10/2012	معهد التدريب القضائي الاردني	الاردن - المعهد القضائي الاردني
دورة دراسية إلى النمسا	10	1/12/2012 إلى 9/12/2012	النمسا	مشروع متين

سابعا :المكتب الاعلامي

للإعلام دور هام في نشر سياسة أي مؤسسة أو كيان منظم يحمل أفكارا ويعبر عن اتجاهات وله جماهير يخاطبهم خاصة في ظل العولمة وتحول العالم إلى قرية صغيرة باتت أصغر يوما بعد يوم بوجود وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وأصبحت الدول الكبرى والمؤسسات تسيطر على زمام الأمور بفضل قوة تواجدها الإعلامي وسيطرتها على الرأي العام العالمي. من هنا يصبح للإعلام عظيم الأثر في نجاح المؤسسات وبدون إعلام قوي لأي مشروع أو مؤسسة سيحكم عليها بأن تظل أفكارها واتجاهاتها ومواقفها وأعمالها حبيسة.

كما أن الاتصال يعد من أهم الوسائل التي تتبعها الإدارة الناجحة لتسيير جميع أعمال الدائرة. فالاتصال التنظيمي ضمناً هو مجموع العمليات الاتصالية والإدارية التي تنظم العمل في الدائرة وتخلق جواً من التفاهم والتعاون والتنسيق ما بين الإدارات المختلفة. فالاتصالات بشقيها الداخلي والخارجي تمثل العصب الرئيس لنقل البيانات والمعلومات ونشر المعرفة؛

وبالتالي إتاحة استخدامها في عملية صنع القرارات الرشيدة والسليمة .

يهدف المكتب الاعلامي في النيابة العامة الى:

1. إعلام الرأي العام والمتخصصين برؤية النيابة العامة ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية
2. التعبير عن اتجاهات النيابة العامة وأفكارها وتوعية الجماهير بدور النيابة العامة.
3. الترويج الإعلامي للإنجازات المختلفة التي تقوم بها النيابة العامة
4. نشر البيانات والإحصاءات والتقارير التي تعدها النيابة العامة
5. فتح قنوات إعلامية لرؤساء النيابة العامة للتحدث إلى الرأي العام والمهتمين
6. إظهار ما تقوم به النيابة العامة من أنشطة وأعمال حتى لا يكون جهدا مبذولا دون جدوى

خلال عام 2012 عمل المكتب الاعلامي في النيابة العامة على عدة نشاطات اهمها:

1. اعداد سياسات اعلامية لتنظيم عمل المكتب الاعلامي.
2. اعداد خطة استراتجية لثلاث سنوات لتطوير عمل المكتب الاعلامي
3. اعداد خطة عمل لعام 2012
4. اصدار مجلة مجلة حراس العدالة حيث تم اصدار أربع أعداد من هذه المجلة خلال عام 2012.
5. اصدار نشرة شهرية تحتوي على اخبار النيابة العامة و التقرير الصحفية .
6. الحضور والمشاركة بدورات تدريبية وورش عمل خارج النيابة العامة، ومثل المكتب الاعلامي فيها النيابة العامة بشكل عام.
7. قام المكتب الاعلامي بالتشبيك مع وسائل الاعلام الاخرى حول كيفية اصدار وتغطية اخبار النيابة العامة، وابارز هوية النيابة العامة الاعلامية، والتنسيق مع المكتب الاعلامي في النيابة العامة عند حاجة وسائل الاعلام لتصريح او اجراء مقابلة او اي عمل اعلامي آخر.
8. الحضور والمشاركة بدورات تدريبية وورش عمل خارج النيابة العامة، ومثل المكتب الاعلامي فيها النيابة العامة بشكل عام.
9. انشاء بريد الكتروني خاص بالنيابة العامة.

الفصل الثالث

التحديات التي واجهت عمل النيابة العامة خلال عامي 2012

اولا: التحديات و المعيقات الخارجية

ثانيا: التحديات والمعيقات الداخلية

الفصل الثالث

التحديات التي واجهت عمل النيابة العامة خلال عامي 2009 و2010:

واجهت النيابة العامة جملة من التحديات والمعيقات الخارجية والداخلية كان أهمها:

اولا: التحديات والمعيقات الخارجية

1. الاحتلال الإسرائيلي:

يمثل الاحتلال الإسرائيلي أهم العقبات والتحديات في عمل النيابة العامة حيث ان عدم تمكنها من الوصول والعمل في مناطق (B&C) من الضفه الغربيه والقدس المحتله يحول دون قيامها من الدور المنوط بها قانونا في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية

انتشار الحواجز العسكرية الاسرائيلية وبناء جدار الضم والتوسع الاستطاني واقتحام المدن والبلدات الفلسطينية شكل عائقا اضافيا لعمل النيابة العامة وحال في العديد من الجرائم دون الوصول الي مسرح الجريمه واعتقال الجناة لا بل ان الامر وصل بجيش الاحتلال بمحاصرة مسرح الجريمة و مصادرة الادلة الجنائية في حالات معينة. ناهيك عن فرار عدد من الجناة الى داخل المناطق الاسرائيلية ورفض السلطات الاسرائيلية التعاون مع النيابه لتسليمهم للجهات الفلسطينية لاتخاذ المقتضى القانوني بحقهم.

ان هذه الإجراءات تعرقل عمل النيابة العامة من حيث عدم قدرة العاملين في النيابة على الوصول إلى أماكن عملهم في بعض الأحيان، و عرقلة جلب المتهمين و الموقوفين و الشهود، و الحيلولة دون القبض على المجرمين، ونقل المضبوطات.

2. الانقسام السياسي:

كان للانقسام السياسي الاثر البالغ في إعاقه عمل النيابة العامة خاصه في قطاع غزة حيث حال هذا الانقسام دون قيام النيابة العامة بدورها الموكل اليها حسب القانون ومنع اعضاء النيابة من ممارسة عملهم ومباشرة اختصاصاتهم على اثر سيطرة حركة حماس بالقوه المسلحة على قطاع غزة. **لقد قامت سلطه الامر** الواقع بانشاء نيابه عامه خاصه بها وعينت رؤوساء ووكلاء نيابة خلافا لأحكام القانون، مما أنشئ حالة قانونية بالغة التعقيد، سيكون على النيابة وعند إعادة الوحدة الى العمل جاهدة لتقليل الأضرار القانونية والفنية الناجمة عن هذه الحالة.

3. العلاقه بين مؤسسات قطاع العدالة الفلسطيني:

نجحت مؤسسات قطاع العدالة في العام 2011 من صياغة وثيقة استراتيجية موحدة لها للاعوام 2013-2011، و على الرغم من هذا النجاح الملحوظ الا ان التنسيق بين مكونات ومرافق العدالة بحاجة الى مزيد من التعاون والعمل المشترك لغايات تحديد المرجعيات والفصل في الاختصاصات.

ثانيا: التحديات و المعيقات الداخلية

1. رواتب و مخصصات أعضاء النيابة العامة:

تدني رواتب و مخصصات أعضاء النيابة العامة مقارنة بالدول المجاورة كون هذه الرواتب لم يطرأ عليها أي تغيير منذ إقرار قانون السلطة القضائية عام 2002 بالرغم من ارتفاع مستوى المعيشة بشكل كبير طيلة تلك الفترة. مما يمثل تحديا يجدر بالجهات الرسمية التعامل معه.

2. نقص الكوادر العاملة في النيابة العامة:

أدى النقص في عدد الكوادر العاملة في النيابة العامة من إداريين وقانونين إلى زيادة العبء على كاهل أعضاء النيابة العامة و الموظفين الاداريين وعدم القدرة على إنجاز القضايا بالوقت المطلوب خاصة في ظل الارتفاع الملحوظ لعدد القضايا الواردة إلى النيابة العامة في السنتين الاخيرتين و الازدياد الملحوظ في عدد القضاه مقارنة مع عدد اعضاء النيابة. في ظل المسؤوليات والواجبات الجسام الملقاة على كاهل النيابة العامة.

3. برنامج ميزان 2

أ. كان لعدم انهاء الربط بين النيابة العامة و مجلس القضاء على برنامج ميزان 2 اثر بالغ الاهمية في محدودية اضطلاع وكيل النيابة على الملفات المدورة في المحكمة و بطىء تسجيل القضاية و خلل في الجداول و التقارير الخاصة بالنيابة.

ب. هناك اشكالية في ربط برنامج ميزان 2 مع الشرطة الفلسطينية و ذلك لعدم وجود برنامج اتمتة خاص بالشرطة و هذا يؤدي الى تأخر ارسال الملفات من الشرطة الى النيابة العامة وابطاء عملية تسجيل الملفات في النيابة العامةوالبطء في ارسال التباليغ و مذكرات الى الشرطة.

الفصل الرابع

استنتاجات و توصيات

الفصل الرابع : استنتاجات و توصيات

اولا: الاستنتاجات

1- نجحت النيابة العامة خلال عام 2012 من استكمال جزء لا بأس به من عملية بناء البنية التحتية لمكاتب النائب العام ومكاتب النيابة العامة في المحافظات .

2- من خلال التقرير نرى ان النيابة العامة قطعت شوطا كبيرا في تشييد البناء المؤسساتي من خلال إقرار الهيكل التنظيمي الخاص بالنيابة العامة وإعداد النظم الادارية المختلفة لتنظيم عمل النيابة .

3- هناك تطوير ملحوظ في علاقة النيابة العامة مع مؤسسات قطاع العدالة وذلك يتجلى من خلال مذكرة التفاهم الموقع بين النيابة العامة وعدد من مؤسسات قطاع العدالة مثل هيئة مكافحة الفساد ومجلس القضاء الاعلى .

4- تعزيز علاقة النيابة العامة مع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الانسان ونرى ذلك من خلال الزيارات المتكررة لهذه المؤسسات وتوقيع مذكرات التفاهم.

5- هناك تطوير ملحوظ في رفع ثقة المواطنين بالنيابة العامة والمنظومة القضائية الفلسطينية ونرى ذلك من خلال حجم القضايا الواردة الى النيابة العامة مقارنة مع عام 2011 و 2010 وسرعة التعامل معها والتحقيق فيها .

6- نرى من خلال السنوي أن عملية بناء قدرات أعضاء وموظفين النيابة العامة ويتجلى ذلك من خلال الدورات التدريبية المتنوعة الخاصة بأعضاء النيابة العامة والموظفين الاداريين .

7- مازالت النيابة العامة تواجه عدد من المعيقات الداخلية والخارجية التي تؤثرفي تقدم عمل النيابة العامة وممارسة اختصاصاتها وفقاً لأحكام القانون .

ثانيا: التوصيات

1. أهميه مواصلة العمل على تحقيق الاهداف الاستراتيجية التي وضعتها النيابة العامة من تحسين البنية التحتية و الحوسبة و تعيين كادر بشري وتأهيل وتطوير القدرات البشرية.

2. ضرورة العمل مع اطراف العدالة وجهاز الشرطة على زيادة التنسيق والتعاون والتكامل بصورة تتفق مع مأسسة العمل وقيام كل طرف بالمهام الموكلة اليه كل حسب اختصاصه وفقا للمصلحة الوطنية العليا.

3. أهمية العمل على مراجعة وتطوير التشريعات والسياسات الجنائية بما يتماشى مع تطور الجرائم الالكترونية والاقتصادية والعابرة للحدود وفقا للمعايير الدولية وحقوق الانسان.

4. ضرورة استمرار النيابة في ارساء البناء المؤسساتي في سياق عملها وذلك من خلال إقرار الهيكل التنظيمي وتطويروتفعيل دوائرها و وحداتها المختلفه بما ينسجم مع حجم الاعباء الملقاة على عاتقها والمسؤوليات المكلفة في انجازها.

5. ضرورة العمل على انجاز القضايا التحقيقيه ضمن فتره زمنيه معقوله والانتهاء من القضايا المدوره ضمن برنامج عمل

يحقق الكفاءه والفاعليه ويضمن حقوق المواطنين ويعزز ثقتهم بدور النيابه العامه.

6. ضرورة العمل على وضع خطط تدريبية لطواقم النيابة بالتنسيق مع قطاع العدالة و معهد التدريب القضائي بما يكفل تطوير الكوادر العاملة في النيابة كل حسب اختصاصه و مسؤولياته.

7. اهمية مواصلة العمل والتنسيق بين النيابة العامة و مجلس القضاء الاعلى والشرطة الفلسطينية في تنفيذ ومذكرات التفاهم التي وقعت مع هذه الاطراف.

8. اهمية العمل على توثيق العلاقة بين النيابة العامة والجمهور عبر تفعيل المكتب الاعلامي والصفحة الالكترونية للنيابة العامة من جهة. ومن جهة اخرى توثيق العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني وخاصه المؤسسات الحقوقية والاعلامية الدولي منها والفلسطينية.

الفصل الخامس

انجازات النيابة العامة على مستوى الفصل في القضايا

- القضايا التحقيقية في النيابات الجزئية
- التنفيذات الجزائية في النيابات الجزئية
- القضايا التحقيقية أمام المحاكم
- نيابة العدل العليا
- نيابة الاستئناف
- نيابة الجرائم الاقتصادية
- النيابة العامة في رام الله
- النيابة العامة في الخليل
- النيابة العامة في نابلس
- النيابة العامة في جنين
- النيابة العامة في بيت لحم
- النيابة العامة في اريحا
- النيابة العامة في طولكرم
- النيابة العامة في قلقيلية
- النيابة العامة في سلفيت
- النيابة العامة في حلحول
- النيابة العامة في دورا

الفصل الخامس : إنجازات النيابة العامة على مستوى الفصل في القضايا

يعد هذا الفصل من أهم الفصول التي يتم من خلالها قياس أداء النيابة العامة وأعضاءها. ففي أي خطة مستقبلية تشكل هذه النتائج التي تم التوصل إليها والتي تم عرضها في هذا الفصل مقياس الرسم لها. فسيتم مناقشة ما ورد و فصل و بقي قيد التحقيق في النيابات الجزئية من القضايا التحقيقية والحقوقية والتنفيذات الجزائية خلال سنة 2012 ومقارنة ذلك بالسنوات السابقة.

القضايا التحقيقية في النيابات الجزئية:

على غرار السنوات السابقة فقد زادت القضايا التحقيقية الواردة للنيابات الجزئية خلال سنة 2012. فقد زادت من 29219 قضية تحقيقية واردة خلال سنة 2010 الى 33267 قضية تحقيقية واردة بنسبة زيادة قدرها 14% سنة 2011 الى أن وصلت الى 34831 قضية تحقيقية واردة خلال سنة 2012 بنسبة زيادة قدرها 5%. انظر الشكل أدناه:

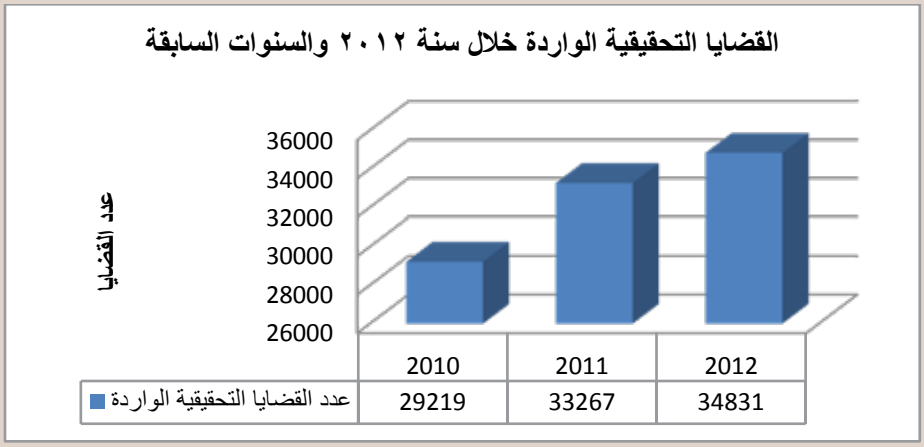

أيضا فقد زادت القضايا التحقيقية المفصولة للنيابات الجزئية خلال سنة 2012. فقد زادت من 28936 قضية تحقيقية مفصولة خلال سنة 2010 الى 32602 قضية تحقيقية مفصولة بنسبة زيادة قدرها 13% سنة 2011 الى أن وصلت الى 34746 قضية تحقيقية مفصولة بنسبة زيادة قدرها 7% خلال سنة 2012. انظر الشكل أدناه:

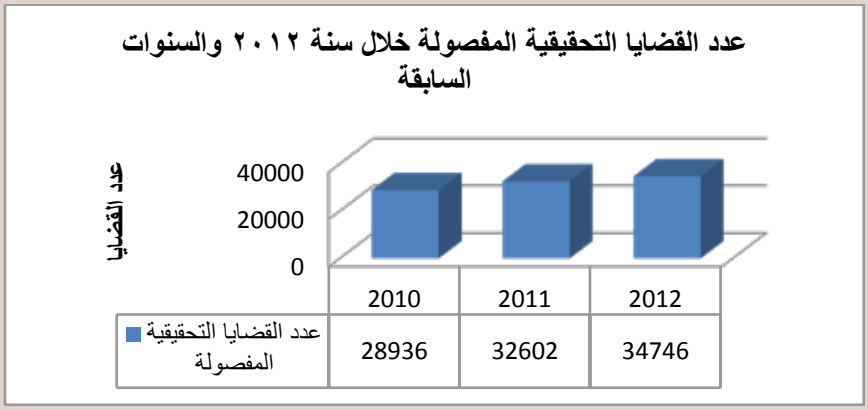

وبالمثل زادت القضايا التحقيقية المدورة في النيابات الجزئية خلال سنة 2012. فقد زادت من 3645 قضية تحقيقية مدورة خلال سنة 2010 الى 4310 قضية تحقيقية مدورة بنسبة زيادة قدرها 18% سنة 2011 الى أن وصلت الى 4395 قضية تحقيقية

مدورة بنسبة زيادة ضئيلة قدرها 2% في سنة 2012. انظر الشكل أدناه:

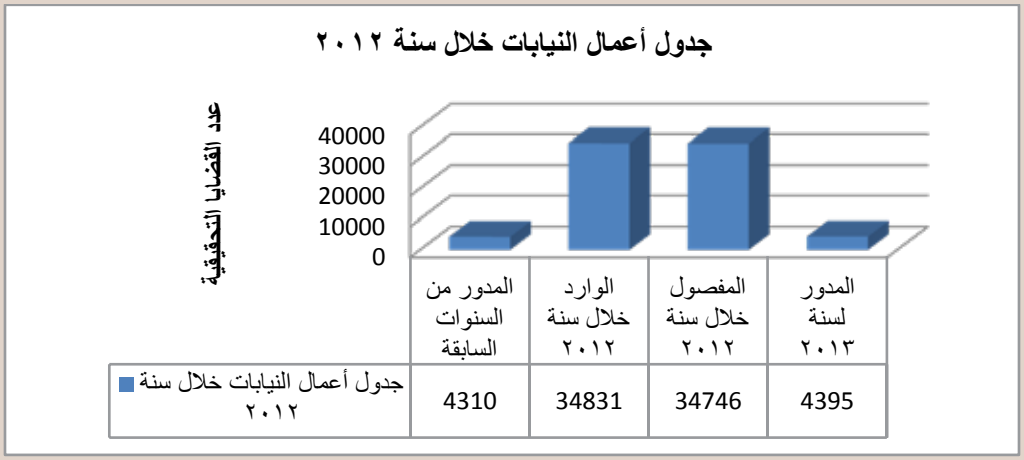

وعليه تكون النيابات الجزئية قد فصلت 34746 قضية تحقيقية خلال سنة 2012 من القضايا التحقيقية الواردة خلال سنة 2012 والمدورة من السنوات السابقة:

التنفيذات الجزائية في النيابات الجزئية

أما فيما يخص التنفيذات الجزائية فقد شهدت سنة 2012 انخفاض في عدد التنفيذات الواردة والمفصولة الذي انعكس على زيادة في التنفيذات المدورة. فقد زادت التنفيذات من 11375 تنفيذ خلال سنة 2010 الى 16111 تنفيذ جزائي سنة 2011 بنسبة زيادة قدرها 42% لتعاود الانخفاض خلال سنة 2012 الى 13789 تنفيذ جزائي بنسبة 14% .

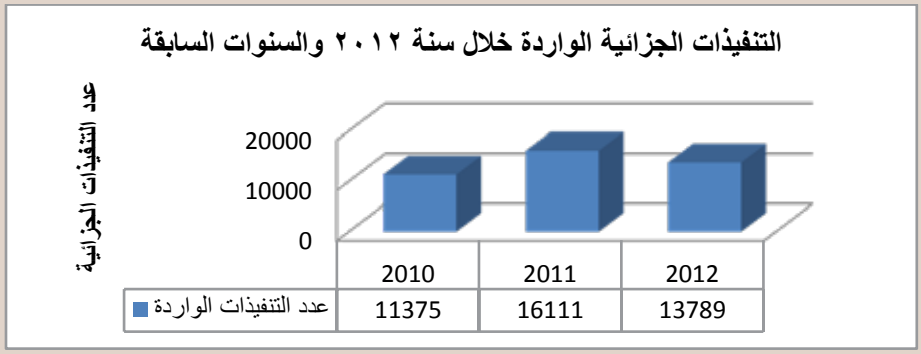

أيضا فقد زادت التنفيذات المفصولة للنيابات الجزئية خلال سنة 2012، فقد زادت من 9839 تنفيذي جزائي مفصول خلال سنة

2010 الى 14255 تنفيذ مفصول بنسبة زيادة قدرها 45% سنة 2011 إلا أنها عاودت الانخفاض خلال سنة 2012 الى 10532 تنفيذ مفصول بنسبة قدرها 26%. انظر الشكل أدناه:

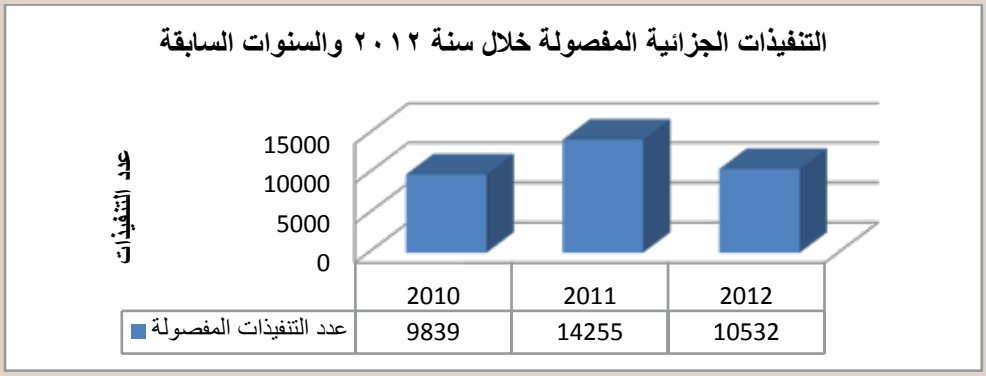

وعليه فقد زادت التنفيذات المدورة للنيابات الجزئية. فقد زادت من 16155 تنفيذ جزائي مدور خلال سنة 2010 الى 18011 تنفيذ مدور بنسبة زيادة قدرها 12 % سنة 2011 لتواصل الارتفاع خلال سنة 2012 الى 21268 تنفيذ مدور بنسبة قدرها 18 %. انظر الشكل أدناه:

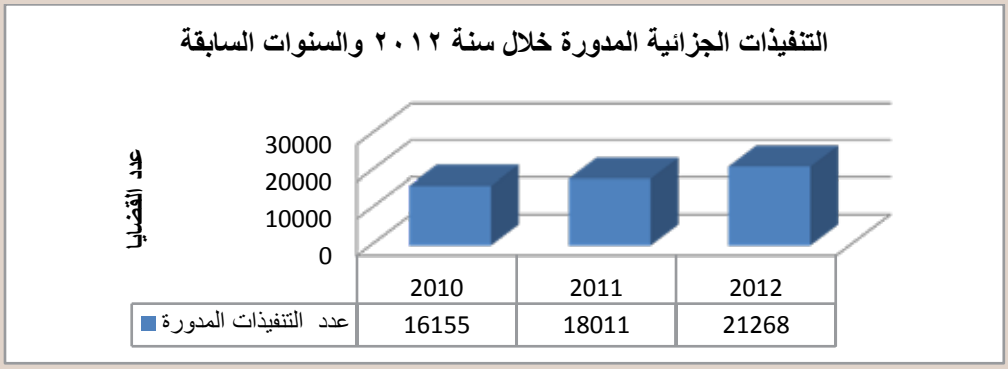

وبذلك تكون النيابات الجزئية قد فصلت 10532 تنفيذ جزائي خلال سنة 2012 من التنفيذات الواردة والمدورة من السنوات السابقة:

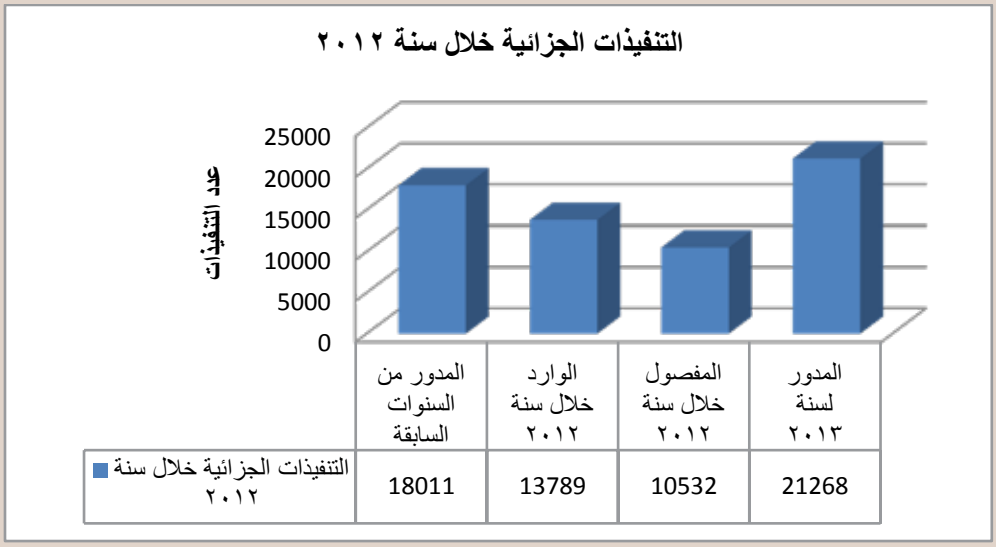

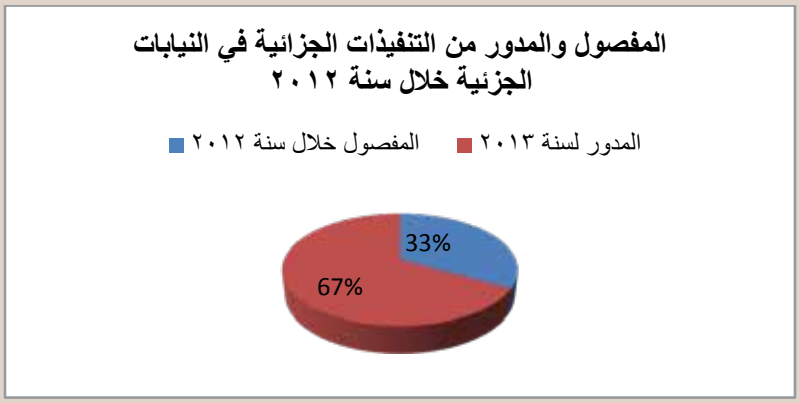

القضايا التحقيقية أمام المحاكم:

زاد عدد أحكام الادانة في النيابات الجزية خلال سنة 2012 لترتفع قليلاً من 18749 حكم بالادانه خلال سنة 2011 الى 18820 حكم بالادانه خلال سنة 2012 بنسبة زيادة قدرها 0.38 % .

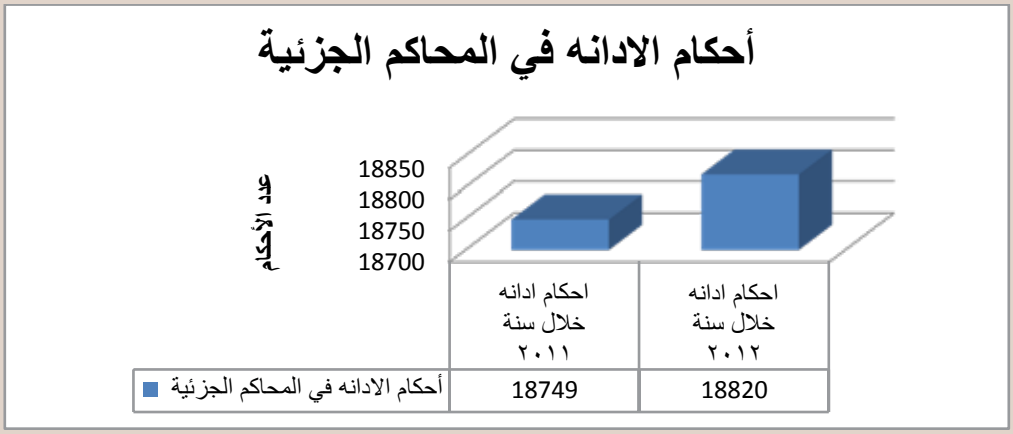

وبالمثل زاد عدد أحكام البراءة خلال سنة 2012 لترتفع من 5298 حكم بالبراءة خلال سنة 2011 الى 5973 حكم بالبراءة خلال سنة 2012 بنسبة زيادة قدرها 13 %.

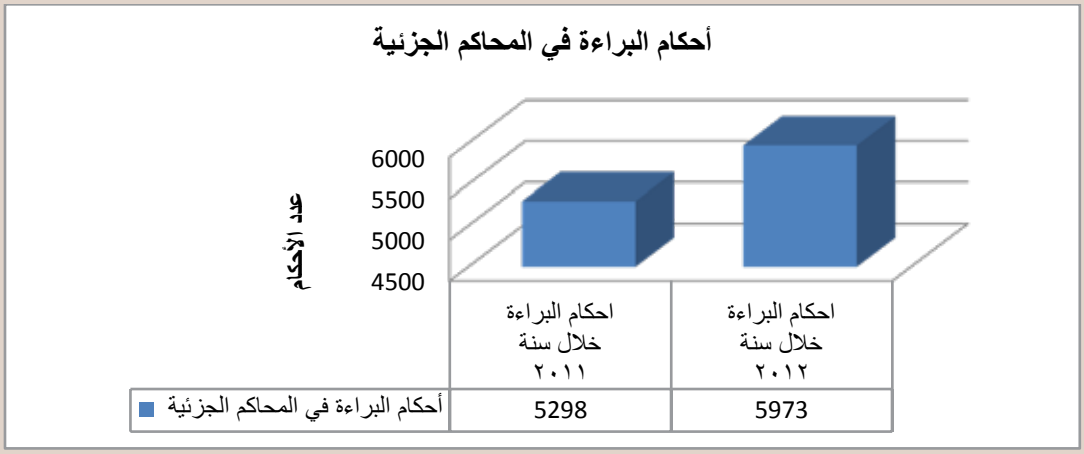

جدول اعمال وكلاء النيابة العامة في الضفة الغربية خلال سنة 2012							
المدور عام 2012 (4310)							المدور عام (18011)
القضايا التحقيقية				التنفيذات الجزائية			
المنطقة	الوارد	المفصول	المدور	الوارد	المفصول	المدور	ملاحظات
نابلس	5283	5539	**628**	2428	1990	4178	
جنين	4031	3994	253	2002	2265	2852	
طولكرم	2461	2467	641	1578	1314	3731	
قلقيليه	2502	2457	94	1370	1246	672	
سلفيت	1225	1206	78	186	170	137	
رام الله	7176	7117	1446	1118	594	1789	
بيت لحم	3731	3690	70	1129	311	2041	
أريحا	1098	1068	187	104	158	414	
الخليل	2934	2910	414	244	268	1308	
دورا	2078	2014	212	1836	1193	3000	
طوباس	1082	1102	222	1153	498	868	
حلحول	1230	1182	150	641	525	278	
المجموع	**34831**	**34746**	**4395**	**13789**	**10532**	**21268**	

جدول اعمال وكلاء النيابة العامة في الضفة الغربية خلال سنة 2011							
المدور عام 2010 (3645)				المدور عام 2010 (16155)			
القضايا التحقيقية				التنفيذات الجزائية			
المنطقة	الوارد	المفصول	المدور	الوارد	المفصول	المدور	ملاحظات
نابلس	4897	4901	884	2526	1845	3740	
جنين	4048	4223	216	3459	3551	3115	
طولكرم	2368	2228	647	1839	1332	3467	
قلقيليه	2456	2469	49	1453	1165	548	
سلفيت	1283	1276	59	223	266	121	
رام الله	7676	7418	1387	848	1324	1265	
بيت لحم	3175	3181	29	1422	461	1223	
أريحا	1011	1008	157	942	2200	468	
الخليل	2233	1994	390	772	139	1332	
دورا	1580	1546	148	1769	1151	2357	
طوباس	1213	1075	242	242	223	213	
حلحول	1327	1283	102	616	598	162	
المجموع	**33267**	**32602**	**4310**	**16111**	**14255**	**18011**	

جدول اعمال وكلاء النيابة العامة في الضفة الغربية خلال سنة 2010							
المدور عام 2009 (3362)				المدور عام 2009 (14619)			
القضايا التحقيقية				التنفيذات الجزائية			
المنطقة	الوارد	المفصول	المدور	الوارد	المفصول	المدور	ملاحظات
نابلس	4110	4196	888	1206	591	3059	
جنين	3393	3592	391	3243	5580	3207	
طولكرم	2685	2509	507	1024	636	2960	
قلقيليه	2465	2474	62	790	655	260	
سلفيت	1324	1341	52	129	116	164	
رام الله	6156	5830	1129	459	111	1741	
بيت لحم	2192	2292	35	232	92	262	
أريحا	1003	950	154	1350	136	1726	
الخليل	2030	1978	151	343	125	699	
دورا	1742	1755	114	2023	1310	1739	
طوباس	960	901	104	202	157	194	
حلحول	1159	1118	58	374	330	144	
المجموع	**29219**	**28936**	**3645**	**11375**	**9839**	**16155**	

جدول اعمال وكلاء النيابة العامة في الضفة الغربية خلال سنة 2009							
المدور عام 2008 (2538)				المدور عام 2008 (12852)			
القضايا التحقيقية				التنفيذات الجزائية			
المنطقة	الوارد	المفصول	المدور	الوارد	المفصول	المدور	ملاحظات
نابلس	3861	3365	974	384	626	2444	
جنين	3017	2973	590	5752	4452	5544	
طولكرم	1848	1700	331	534	816	2572	
قلقيليه	1834	1861	71	197	199	125	
سلفيت	1066	1076	69	143	153	151	
رام الله	4659	4474	803	180	205	1393	
بيت لحم	1634	1757	135	61	21	122	
أريحا	777	761	101	6	31	512	
الخليل	1753	1732	99	270	119	481	
دورا	1228	1180	127	1309	357	1026	
طوباس	881	858	45	70	134	149	
حلحول	892	889	17	100	126	100	
المجموع	**23450**	**22626**	**3362**	**9006**	**7239**	**14619**	

جدول اعمال وكلاء النيابة العامة في الضفة الغربية خلال سنة 2008							
المدور عام 2007 (2242)				المدور عام 2007 (15655)			
القضايا التحقيقية				التنفيذات الجزائية			
المنطقة	الوارد	المفصول	المدور	الوارد	المفصول	المدور	ملاحظات
نابلس	2929	2688	478	286	551	2686	
جنين	2349	2166	546	1383	3024	4244	
طولكرم	1518	1467	183	476	1087	2854	
قلقيليه	1667	1659	98	6	45	127	
سلفيت	819	824	79	134	167	161	
رام الله	3741	3491	618	30	286	1418	
بيت لحم	1832	2144	258	11	7	82	
أريحا	556	572	85	219	62	537	
الخليل	1379	1346	78	72	119	330	
دورا	1141	1235	79	74	65	74	
طوباس	887	935	22	38	183	213	
حلحول	933	928	14	306	242	126	
المجموع	19751	19455	2538	3035	5838	12852	

مقارنة القضايا التحقيقية القضايا التحقيقية لسنة 2012 مع السنوات السابقة															
المنطقة	الوارد 2012	الوراد 2011	الوارد 2010	نسبة الزيادة / النقصان من 2010 - 2011	نسبة الزيادة / النقصان من 2011- 2012	المفصول 2012	المفصول 2011	المفصول 2010	نسبة الزيادة / النقصان من 2010 - 2011	نسبة الزيادة / النقصان من 2011- 2012	المدور 2012	المدور 2011	المدور 2010	نسبة الزيادة / النقصان من 2010 - 2011	نسبة الزيادة / النقصان من 2011- 2012
نابلس	5283	4897	4110	19%	8%	5539	4901	4196	17%	13%	628	884	888	-0.5%	-29%
جنين	4031	4048	3393	19%	-0.4%	3994	4223	3592	18%	%-5	253	216	391	-45%	17%
طولكرم	2461	2368	2685	-12%	4%	2467	2228	2509	-11%	11%	641	647	507	28%	%-1
قلقيليه	2502	2456	2465	0%	2%	2457	2469	2474	-0.2%	-0.5%	94	49	62	-21%	92%
سلفيت	1225	1283	1324	%-3	%-5	1206	1276	1341	%-5	%-5	78	59	52	13%	32%
رام الله	7176	7676	6156	25%	%-7	7117	7418	5830	27%	%-4	1446	1387	1129	23%	4%
بيت لحم	3731	3175	2192	45%	18%	3690	3181	2292	39%	16%	70	29	35	-17%	141%
أريحا	1098	1011	1003	1%	9%	1068	1008	950	6%	6%	187	157	154	2%	19%
الخليل	2934	2233	2030	10%	31%	2910	1994	1978	1%	46%	414	390	151	158%	6%
دورا	2078	1580	1742	%-9	32%	2014	1546	1755	-12%	30%	212	148	114	30%	43%
طوباس	1082	1213	960	26%	-11%	1102	1075	901	19%	3%	222	242	104	133%	%-8
حلحول	1230	1327	1159	14%	%-7	1182	1283	1118	15%	%-8	150	102	58	76%	47%
المجموع	34831	33267	29219	14%	5%	34746	32602	28936	13%	7%	4395	4310	3645	18%	2%

مقارنة القضايا التنفيذات الجزائية لسنة 2012 مع السنوات السابقة

المنطقة	الوارد 2012	الوراد 2011	الوارد 2010	نسبة الزيادة / النقصان من 2010 - 2011	نسبة الزيادة / النقصان من 2011-2012	الافصول 2012	المفصول 2011	المفصول 2010	نسبة الزيادة / النقصان من 2010 - 2011	نسبة الزيادة / النقصان من 2011-2012	المدور 2012	المدور 2011	المدور 2010	نسبة الزيادة / النقصان من 2010 - 2011	نسبة الزيادة / النقصان من 2011-2012
نابلس	2428	2526	1206	109%	%-4	**1990**	1845	591	212%	8%	4178	3740	3059	22%	12%
جنين	2002	3459	3243	7%	-42%	**2265**	3551	5580	-36%	-36%	2852	3115	3207	%-3	%-8
طولكرم	1578	1839	1024	80%	-14%	**1314**	1332	636	109%	%-1	3731	3467	2960	17%	8%
قلقيليه	1370	1453	790	84%	%-6	**1246**	1165	655	78%	7%	672	548	260	111%	23%
سلفيت	186	223	129	73%	-17%	**170**	266	116	129%	-36%	137	121	164	-26%	13%
رام الله	1118	848	459	85%	32%	**594**	1324	111	1093%	-55%	1789	1265	1741	-27%	41%
بيت لحم	1129	1422	232	513%	-21%	**311**	461	92	401%	-33%	2041	1223	262	367%	67%
أريحا	104	942	1350	-30%	-89%	**158**	2200	136	1518%	-93%	414	468	1726	-73%	-12%
الخليل	244	772	343	125%	-68%	**268**	139	125	11%	93%	1308	1332	699	91%	%-2
دورا	1836	1769	2023	-13%	4%	**1193**	1151	1310	-12%	4%	3000	2357	1739	36%	27%
طوباس	1153	242	202	20%	376%	**498**	223	157	42%	123%	868	213	194	10%	308%
جلجول	641	616	374	65%	4%	**525**	598	330	81%	-12%	278	162	144	13%	72%
المجموع	**13789**	**16111**	**11375**	**41.6%**	**14.4%-**	**10532**	**14255**	**9839**	**45%**	**26%-**	**21268**	**18011**	**16155**	**11.5%**	**18.1%**

جدول أعمال النيابات المتخصصة خلال سنة 2012

النيابة		المدور من السنوات السابقة	الوارد	المفصول	المدور لصالح النيابة	نتيجة الفصل	
						لصالح الخصم	
نيابة العدل العليا		114	256	195	175	143	52
نيابة النقض والاستئناف	استئناف القدس	0	186	186	0	83	103
	استئناف رام الله	0	522	412	110	149	144
نيابة الجرائم الاقتصادية		18	81	25	74		

جدول أعمال محاكم الصلح والبداية خلال سنة 2012					
المحكمة	المدور من الشهر السابق	الوارد	المجموع	المفصول	المدور
محكمة بداية اريحا	97	16	113	43	70
محكمة بداية الخليل	440	117	557	163	394
محكمة بداية بيت لحم	260	106	366	92	274
محكمة بداية جنين	287	120	407	133	274
محكمة بداية رام الله	604	161	765	180	585
محكمة بداية طولكرم	310	99	409	185	224
محكمة بداية قلقيلية	300	92	392	158	234
محكمة بداية نابلس	628	196	824	222	602
محكمة جرائم الفساد	22	28	50	15	35
محكمة صلح أريحا	388	962	1350	926	424
محكمة صلح الخليل	787	2916	3703	3071	632
محكمة صلح بيت لحم	2739	3738	6477	3691	2786
محكمة صلح جنين	683	3857	4540	3650	890
محكمة صلح حلحول	311	1176	1487	1128	359
محكمة صلح دورا	805	2041	2846	2066	780

محكمة صلح رام الله	6943	7239	14182	7099	7083
محكمة صلح سلفيت	185	1170	1355	1150	205
محكمة صلح طوباس	265	1146	1411	1113	298
محكمة صلح طولكرم	1499	2501	4000	2621	1379
محكمة صلح قلقيلية	799	2360	3159	2398	761
محكمة صلح نابلس	2468	5259	7727	5724	2003

القضايا الجزائية المفصولة أمام المحاكم خلال سنة 2012					
المحكمة	ادانه (ادانه مع حبس وغرامه)	براءة	عدم اختصاص	اسقاط الحق الشخصي	بالتقادم
محكمة بداية اريحا	32	8	0	2	1
محكمة بداية الخليل	102	23	0	38	0
محكمة بداية بيت لحم	59	17	0	16	0
محكمة بداية جنين	101	24	1	7	0
محكمة بداية رام الله	105	54	0	20	1
محكمة بداية طولكرم	114	38	0	34	0
محكمة بداية قلقيلية	79	15	1	55	8
محكمة بداية نابلس	126	38	0	50	8
محكمة صلح أريحا	492	148	0	266	20
محكمة صلح الخليل	1325	849	18	857	22
محكمة صلح بيت لحم	2063	773	13	793	49
محكمة صلح جنين	1998	271	5	1369	7
محكمة صلح حلحول	473	247	47	357	4
محكمة صلح دورا	995	683	26	357	5
محكمة صلح رام الله	3948	1194	16	1611	330
محكمة صلح سلفيت	545	108	2	494	1
محكمة صلح طوباس	584	232	0	286	11
محكمة صلح طولكرم	1198	340	12	1028	43
محكمة صلح قلقيلية	1331	132	2	928	5
محكمة صلح نابلس	3150	779	3	1579	213
المجموع	18820	5973	146	10147	728

القضايا الجزائية المفصولة أمام المحاكم خلال سنة 2011						
المحكمة	ادانه (ادانه مع حبس وغرامه)	براءة	عدم اختصاص	اسقاط	بالتقادم	المجموع
بيت لحم بداية	86	35	1	22	2	146
بيت لحم صلح	1458	608	2	403	22	2493
اريحا بداية	32	9	0	4	0	45
صلح اريحا	492	144	2	303	12	953
بداية الخليل	60	38	0	24	0	122
صلح الخليل	1146	755	13	275	33	2222
بداية طولكرم	141	78	0	16	0	235
صلح طولكرم	2046	417	5	841	38	3347
بداية نابلس	150	96	1	75	5	327
صلح نابلس	3668	778	0	1433	321	6200
بداية رام الله	61	45	0	19	0	125
صلح رام الله	3152	886	4	1489	226	5757
صلح حلحول	711	188	38	319	2	1258
صلح سلفيت	524	283	2	560	6	1375
صلح طوباس	530	422	2	301	11	1266
بداية قلقيلية	77	51	0	27	3	158
صلح قلقيلية	1700	208	0	711	11	2630
بداية جنين	97	72	0	15	1	185
صلح جنين	2618	185	5	161	10	2979
المجموع	18749	5298	75	6998	703	31823

القضايا الحقوقية أمام محاكم الصلح والبداية خلال سنة 2012							نتيجة الفصل		
المحكمة	المدور من الشهر السابق	الوارد	المجموع	المفصول	المدور	لصالح النيابة	لصالح الخصم	عدم اختصاص
محكمة بداية اريحا	11	19	30	18	12	6	10	2
محكمة بداية الخليل	99	126	225	121	104	38	78	5
محكمة بداية بيت لحم	41	33	74	39	35	12	25	2
محكمة بداية جنين	131	216	347	202	145	42	158	2
محكمة بداية رام الله	101	187	288	161	127	42	115	4
محكمة بداية طولكرم	109	88	197	143	54	35	106	2
محكمة بداية قلقيلية	14	36	50	31	19	6	24	1
محكمة بداية نابلس	194	375	569	295	274	93	194	8
محكمة صلح أريحا	6	6	12	5	7	2	3	0
محكمة صلح الخليل	10	29	39	30	9	8	17	5
محكمة صلح بيت لحم	14	13	27	12	15	1	11	0
محكمة صلح جنين	30	30	60	29	31	7	16	6
محكمة صلح حلحول	6	20	26	19	7	6	11	2
محكمة صلح دورا	17	22	39	10	29	3	6	1
محكمة صلح رام الله	68	22	61	61	29	13	44	4
محكمة صلح سلفيت	1	3	4	3	1	0	2	1
محكمة صلح طوباس	5	11	16	8	8	1	4	3
محكمة صلح طولكرم	61	31	92	44	48	12	31	1
محكمة صلح قلقيلية	8	15	23	14	9	6	7	1
محكمة صلح نابلس	29	49	78	53	25	10	28	15
المجموع	955	1331	2257	1298	988	343	890	65

القضايا الحقوقية أمام محاكم الصلح والبداية خلال سنة 2012						نتيجة الفصل					
						لصالح النيابة			لصالح الخصم		
المحكمة	المدور من السنوات السابقة	الوارد	المجموع	المفصول	المدور	مطالبات مالية وغير ذلك	تصحيح اسم	المجموع	مطالبات مالية وغير ذلك	تصحيح اسم	المجموع	عدم اختصاص
محكمة بداية اريحا	11	19	30	18	12	2	4	6	2	8	10	2
محكمة بداية الخليل	99	126	225	121	104	35	3	38	6	72	78	5
محكمة بداية بيت لحم	41	33	74	39	35	10	2	12	3	22	25	2
محكمة بداية جنين	131	216	347	202	145	40	2	42	32	126	158	2
محكمة بداية رام الله	101	187	288	161	127	36	6	42	64	51	115	4
محكمة بداية طولكرم	109	88	197	143	54	35	0	35	42	64	106	2
محكمة بداية قلقيلية	14	36	50	31	19	5	1	6	0	24	24	1
محكمة بداية نابلس	194	375	569	295	274	86	7	93	54	140	194	8
محكمة صلح أريحا	6	6	12	5	7	2	0	2	2	1	3	0
محكمة صلح الخليل	10	29	39	30	9	5	3	8	3	14	17	5
محكمة صلح بيت لحم	14	13	27	12	15	1	0	1	1	10	11	0
محكمة صلح جنين	30	30	60	29	31	7	0	7	12	4	16	6
محكمة صلح حلحول	6	20	26	19	7	4	2	6	1	10	11	2
محكمة صلح دورا	17	22	39	10	29	3	0	3	0	6	6	1
محكمة صلح رام الله	68	22	61	61	29	10	3	13	0	44	44	4
محكمة صلح سلفيت	1	3	4	3	1	0	0	0	1	1	2	1
محكمة صلح طوباس	5	11	16	8	8	1	0	1	3	1	4	3
محكمة صلح طولكرم	61	31	92	44	48	9	3	12	9	22	31	1
محكمة صلح قلقيلية	8	15	23	14	9	5	1	6	2	5	7	1
محكمة صلح نابلس	29	49	78	53	25	9	1	10	10	18	28	15
المجموع	955	1331	2257	1298	988	305	38	343	247	643	890	65

المحكمة	قضايا استئناف الجنح أمام محاكم البداية خلال سنة 2012 لصالح النيابة لصالح الخصم						القضايا المفصولة	
	المدور من الشهر السابق	الوارد	المجموع	المفصول	المدور		النيابة	الخصم
محكمة بداية اريحا	17	98	115	96	19		41	55
محكمة بداية الخليل	187	688	875	599	276		243	356
محكمة بداية بيت لحم	83	293	376	279	97		104	175
محكمة بداية رام الله	206	472	678	344	334		154	190
محكمة بداية طولكرم	61	219	280	234	46		95	139
محكمة بداية قلقيلية	20	133	153	114	39		50	64
محكمة بداية نابلس	301	755	1056	642	414		260	382
محكمة بداية جنين	75	227	302	256	46		99	157
المجموع	950	2885	3835	2564	1271		1046	1518

نيابة العدل العليا

كان لدى نيابة العدل العليا 256 قضية واردة خلال سنة 2012 و 114 قضية مدورة من السنوات السابقة. فصل منها 195 قضية ليبقى 175 في نيابة العدل العليا.

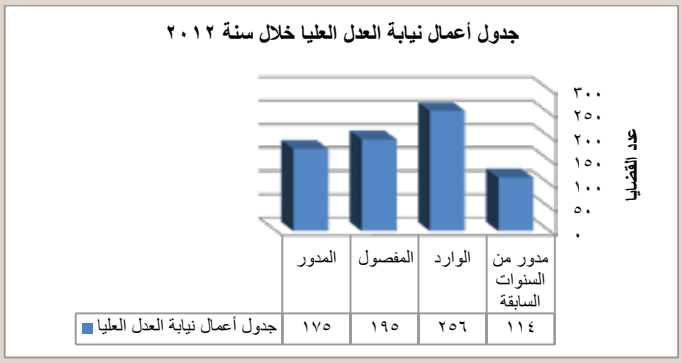

وجاء الفصل في القضايا بحكم 143 قضية لصالح النيابة و 52 قضية لصالح الخصم

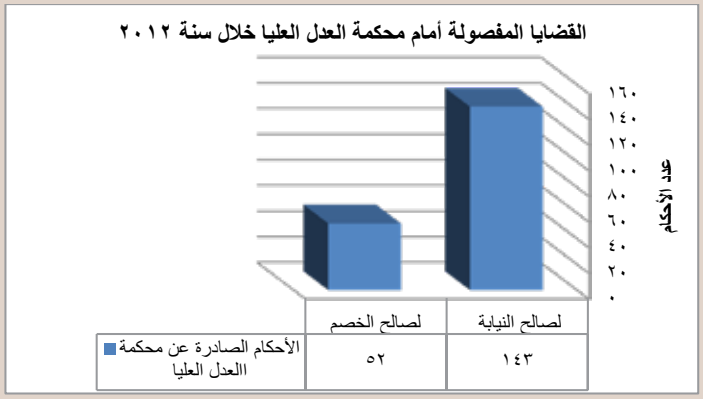

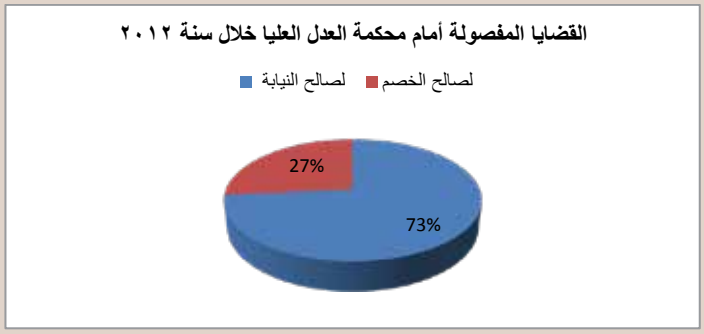

نيابة الاستئناف

محكمة استئناف رام الله:

كان لدى نيابة الاستئناف 522 قضية واردة خلال سنة 2012 فصل منها 412 قضية ليبقى 110 في نيابة الاستئناف.

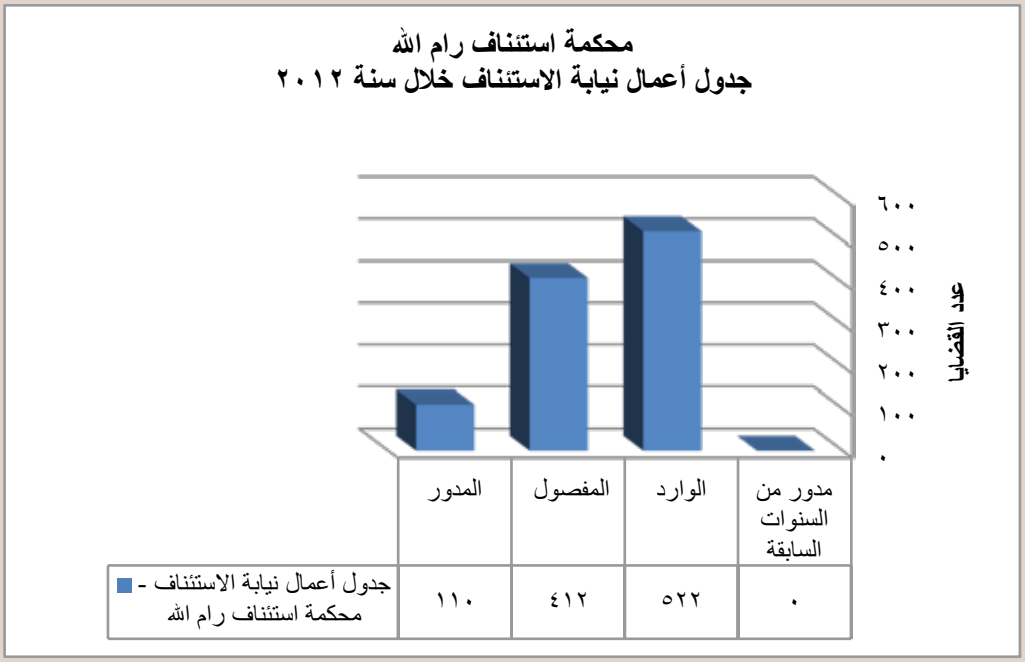

وجاء الفصل في القضايا بحكم 149 قضية لصالح النيابة و 144 قضية لصالح الخصم

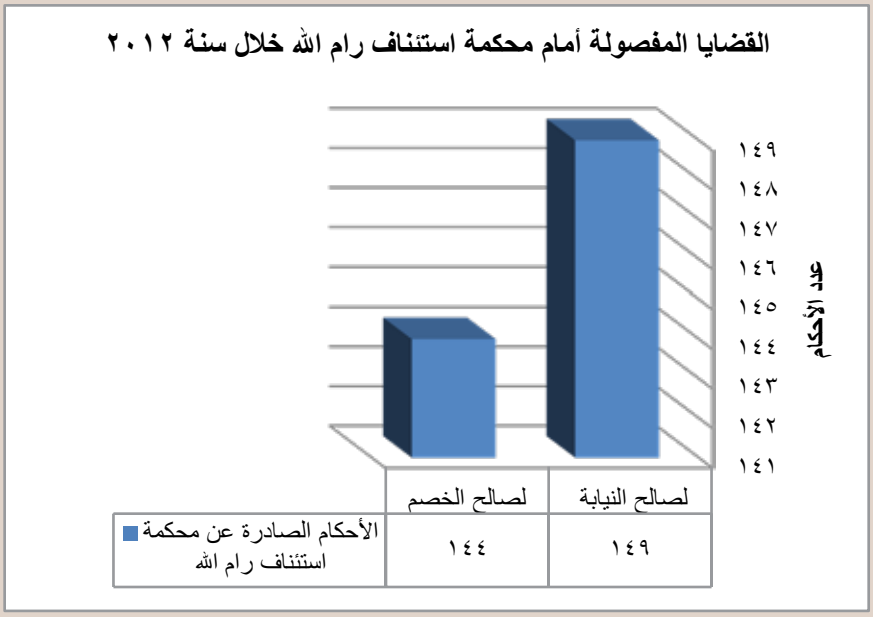
القضايا المفصولة أمام محكمة استئناف رام الله خلال سنة ٢٠١٢
١٤٩
١٤٨
١٤٧
١٤٦
١٤٥
١٤٤
١٤٣
١٤٢
١٤١
عدد الأحكام
لصالح النيابة
لصالح الخصم
الأحكام الصادرة عن محكمة استئناف رام الله
١٤٩
١٤٤

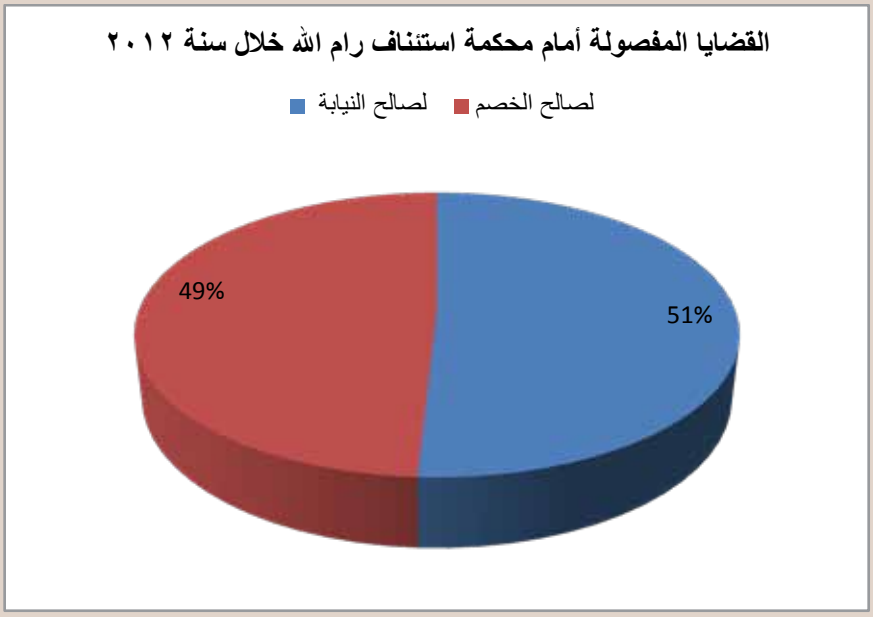
القضايا المفصولة أمام محكمة استئناف رام الله خلال سنة ٢٠١٢
لصالح النيابة
لصالح الخصم
49%
51%

محكمة استئناف القدس:

كان لدى نيابة الاستئناف 186 قضية واردة خلال سنة 2012 فصل منها 186.

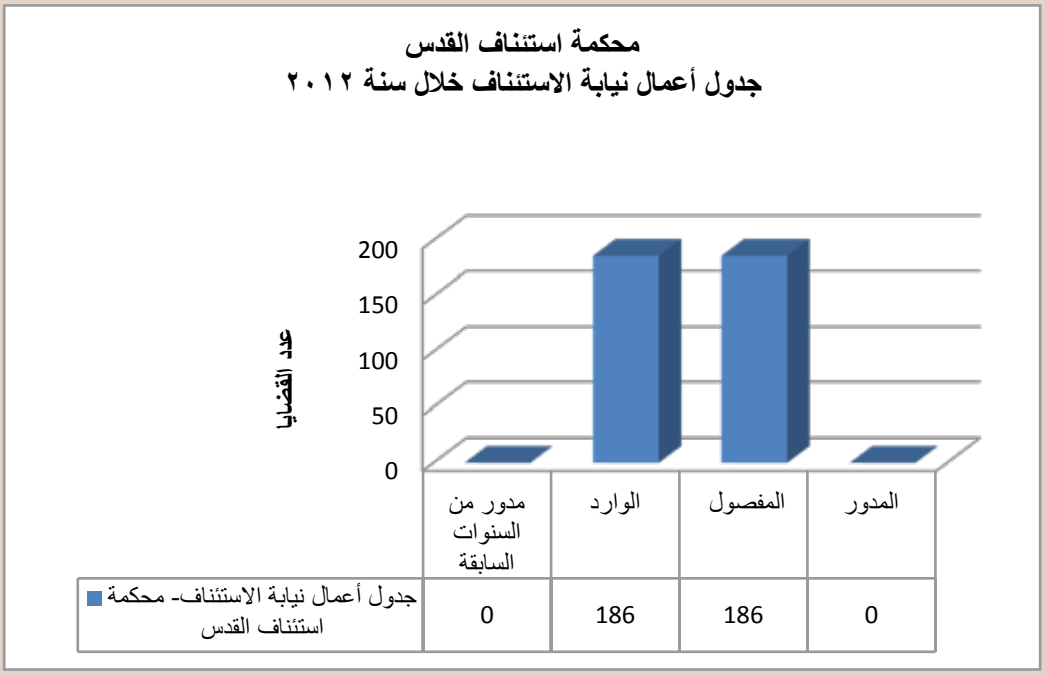

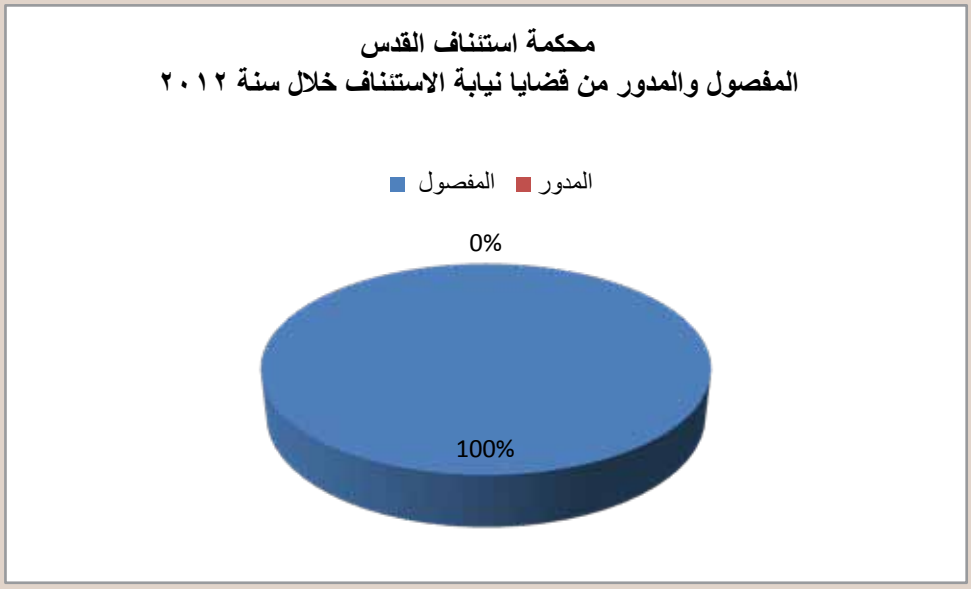

وجاء الفصل في القضايا بحكم 83 قضية لصالح النيابة و 103 قضية لصالح الخصم.

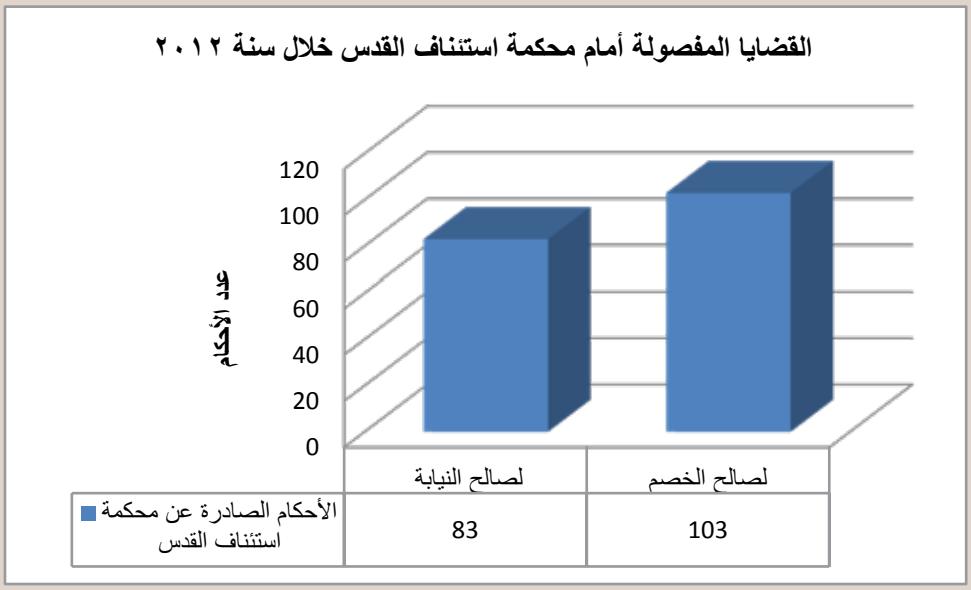
القضايا المفصولة أمام محكمة استئناف القدس خلال سنة ٢٠١٢
عدد الأحكام
120
100
80
60
40
20
0
لصالح النيابة
لصالح الخصم
الأحكام الصادرة عن محكمة استئناف القدس
83
103

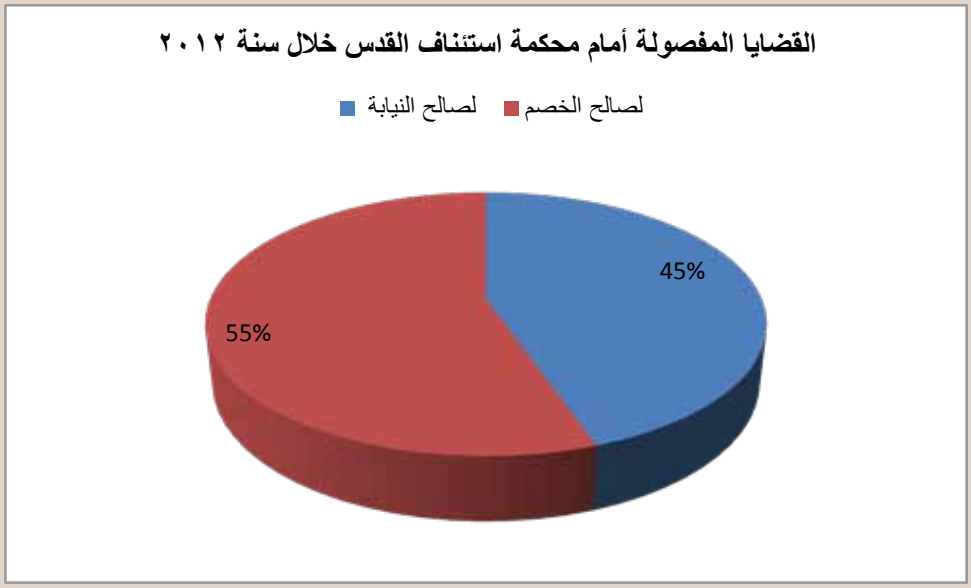
القضايا المفصولة أمام محكمة استئناف القدس خلال سنة ٢٠١٢
لصالح النيابة
لصالح الخصم
45%
55%

نيابة الجرائم الاقتصادية

فصلت نيابة الجرائم الاقتصادية 25 قضية خلال سنة 2012 من أصل 81 قضية واردة خلال نفس السنة 18 قضية مدورة من السنوات السابقة ليبقى 74 قضية مدورة لسنة 2013. انظر الشكل أدناه الذي يبين جدول أعمال نيابة الجرائم الاقتصادية خلال سنة 2012 ونسبة المفصول والمدور من الوارد خلال السنة والمدورة من السنوات السابقة:

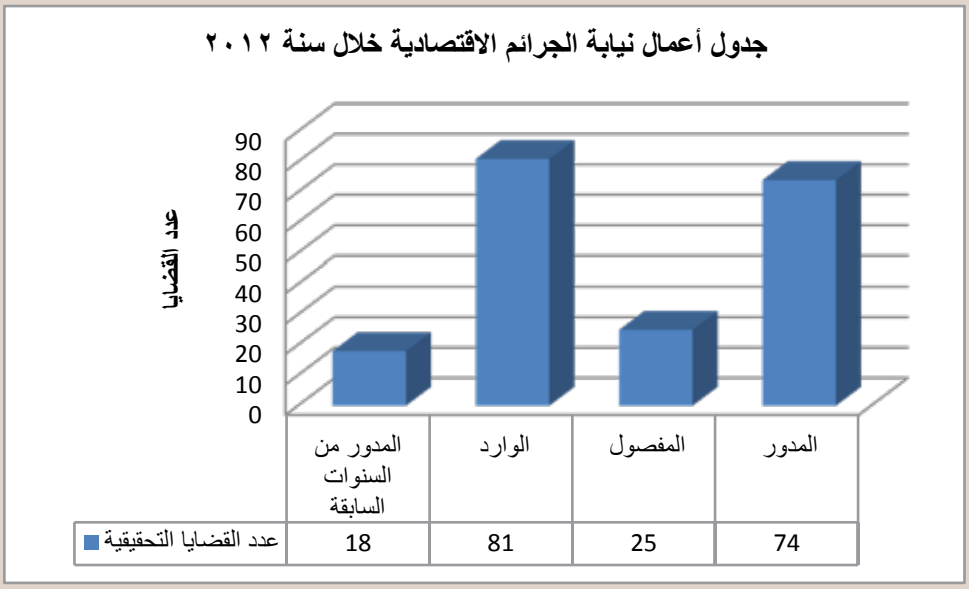

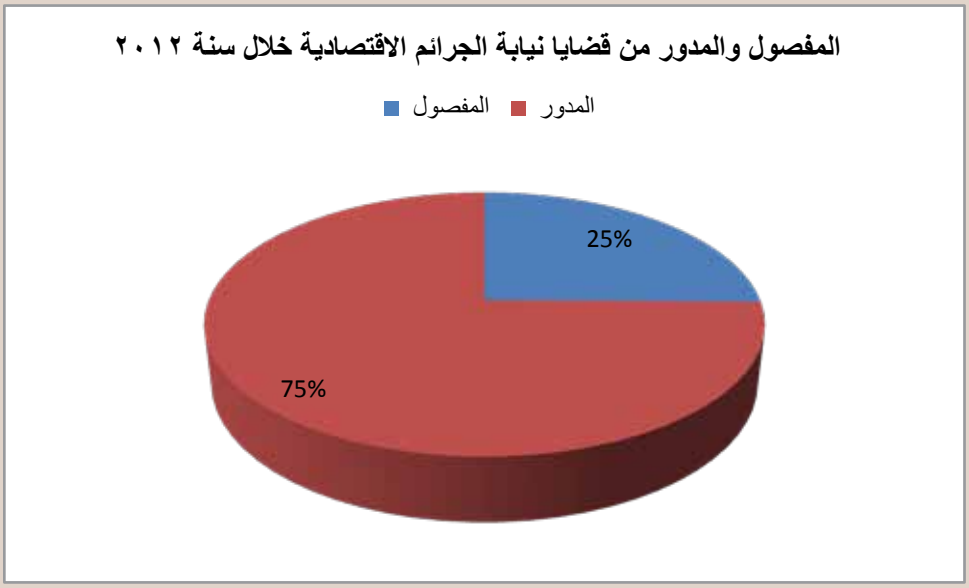

النيابة العامة في رام الله

القضايا الواردة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية الواردة خلال سنة 2010 بنسبة 25 % لتصل الى 7676 قضية تحقيقية وارادة سنة 2011 والتي بدورها عاودت الانخفاض قليلاً بنسبة 7 % لتصبح 7176 قضية تحقيقية واردة مع نهاية سنة 2012. الجدول أدناه يوضح القضايا الواردة لنيابة رام الله خلال السنوات السابقة لسنة 2012.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة رام الله خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	6156	7676	7176

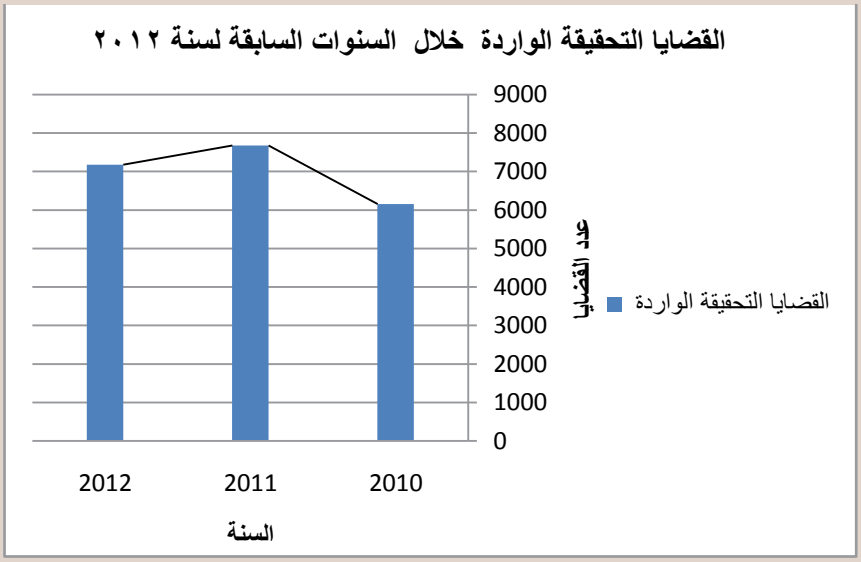

3. القضايا المفصولة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية المفصولة في سنة 2010 بنسبة 27 % لتصل الى 7418 قضية تحقيقية مفصولة خلال سنة 2011 إلا أنها عاودت الانخفاض قليلاً بنسبة 4% لتصل الى 7117 قضية تحقيقية مفصولة مع نهاية سنة 2012. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال السنوات الماضية لسنة 2012 في نيابة رام الله.

عدد القضايا المفصولة خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	5830	7418	7117

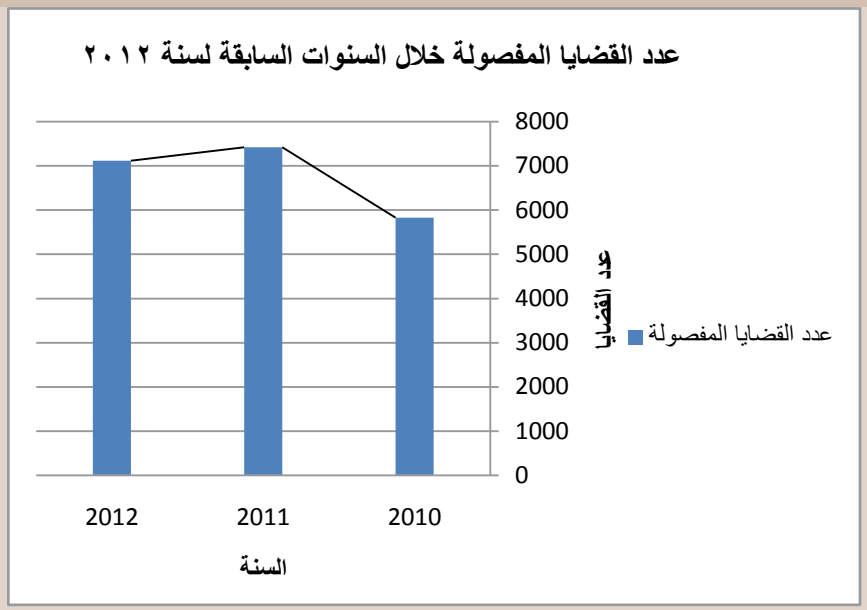

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة رام الله خلال سنة 2012		
جناية	جنحة	المجموع
161	6956	7117

4. القضايا المدورة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية المدورة من سنة 2010 بنسبة 23 % لتصل الى 1387 قضية تحقيقية مدورة سنة 2011 و عاودت الارتفاع قليلاً بنسبة 4 % لتصل الى 1446 قضية تحقيقية مدورة مع نهاية سنة 2012 الجدول أدناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة رام الله خلال السنوات الماضية لسنة 2012:

عدد القضايا المدورة في نيابة رام الله خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	1129	1387	1446

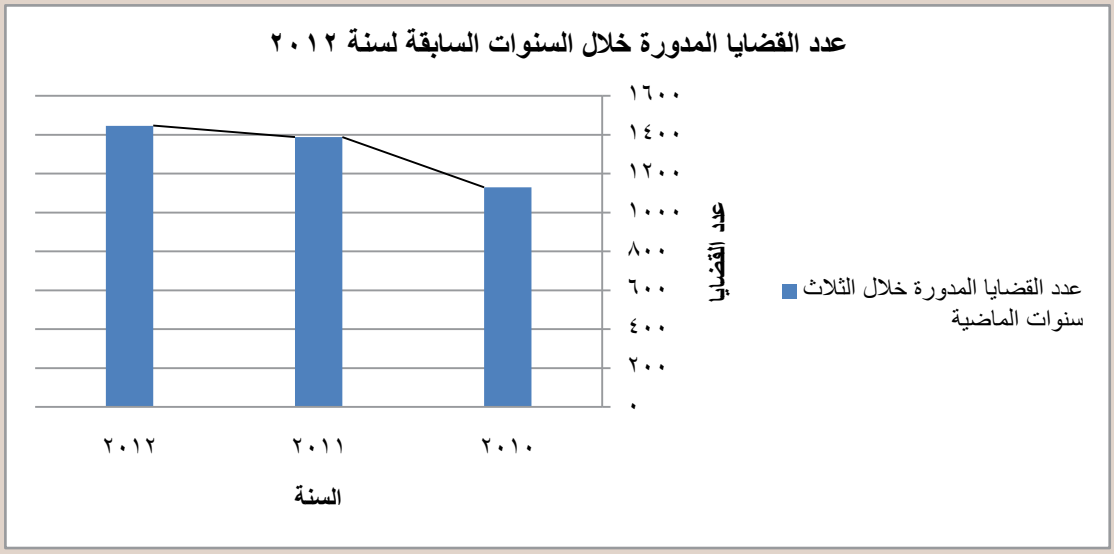

وبالتالي فان نيابة رام الله فصلت 7117 قضية من أصل 7176 قضية و 1387 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على التوالي لتمكث 1446 قضية في نيابة رام الله لسنة 2013.

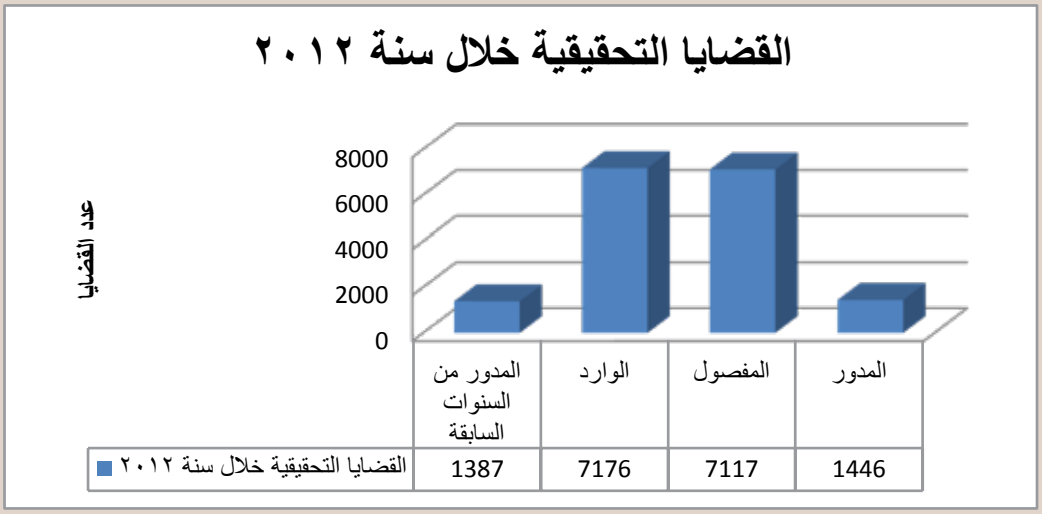

التنفيذات الجزائية خلال سنة 2012:

التنفيذات الجزائية الواردة خلال 2012:

ارتفع عدد التنفيذات الجزائية الواردة في سنة 2010 بنسبة 85 % لتصل 848 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 التي بدورها ارتفعت بنسبة 32 % لتصل الى 1118 تنفيذ جزائي خلال سنة 2012.

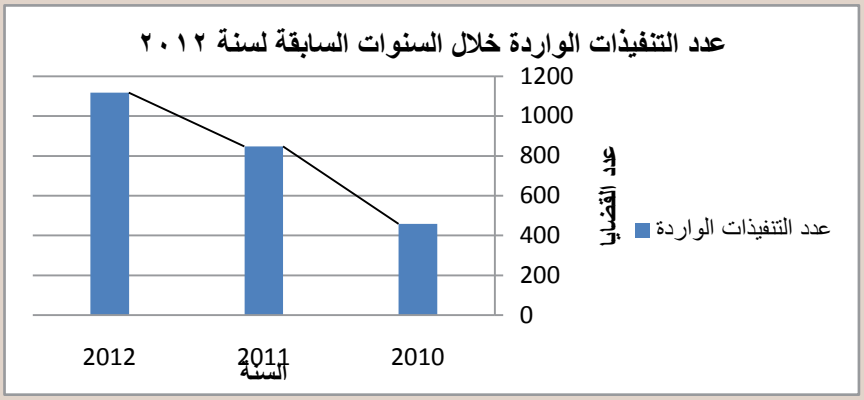

التنفيذات الجزائية المفصولة خلال 2012:

بالمثل ارتفع عدد القضيا المفصولة خلال سنة 2011 بنسبة 109.3 % والتي بدورها انخفضت الى 594 تنفيذ مفصول خلال سنة 2012 بنسبة 55 %.

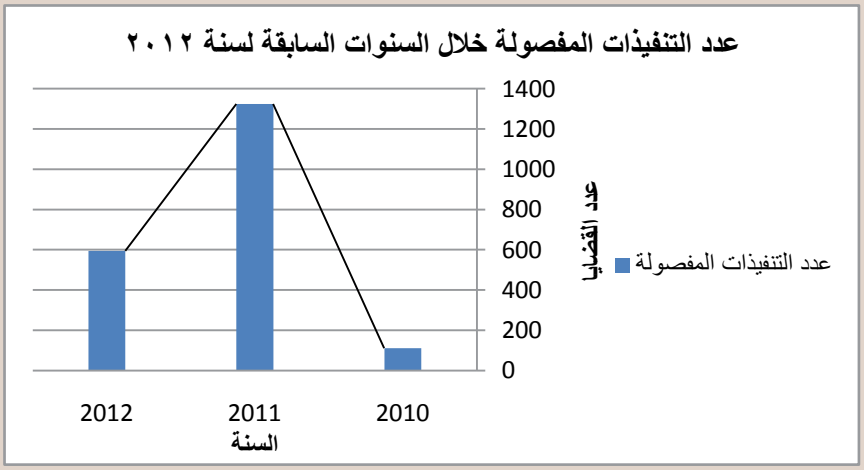

التنفيذات الجزائية المدورة خلال سنة 2012:

انخفض عدد التنفيذات الجزائية المدورة من سنة 2010 بنسبة 27 % ليصل الى 1265 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 والتي بدورها ارتفعت بنسبة 41 % لتصل الى 1789 تنفيذ جزائي مع نهاية سنة 2012 . انظر الجدول أدناه:

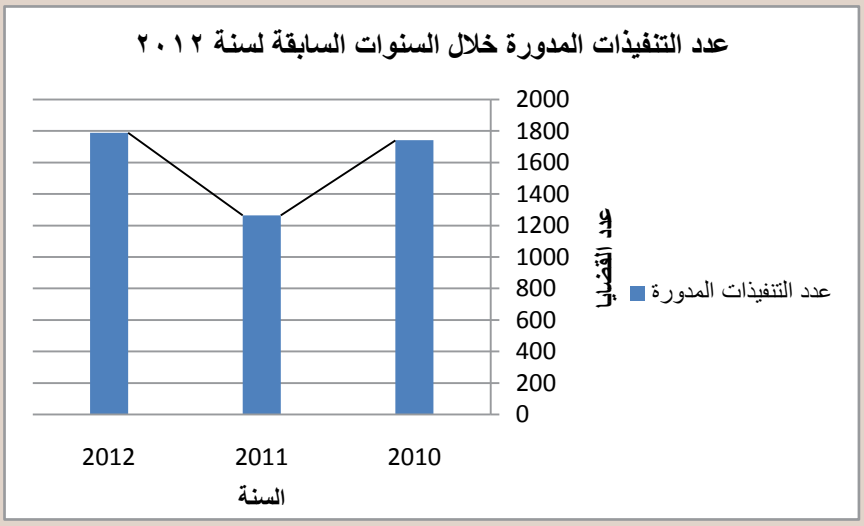

التنفيذات الجزائية في نيابة رام الله خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد التنفيذات المدورة من السنوات السابقة	1393	111	1324
عدد التنفيذات الواردة	459	848	1118
عدد التنفيذات المفصولة	111	1324	594
عدد التنفيذات المدورة	1741	1265	1789

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الموجودة في نيابة رام الله خلال سنة 2012 هي: 56 % و 44 % على التوالي.

القضايا امام محكمة صلح رام الله خلال سنة 2012

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح رام الله 7099 قضية من أصل 7239 قضية و6943 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 7083 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

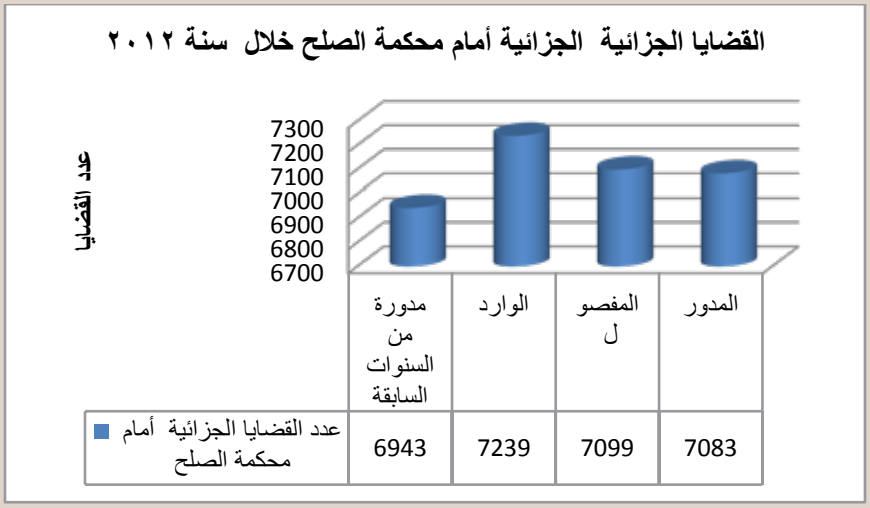

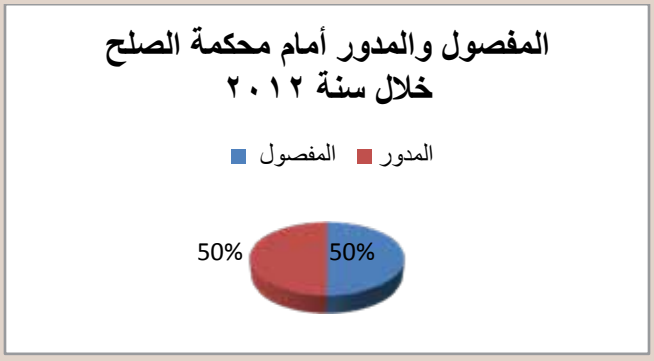

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانة وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

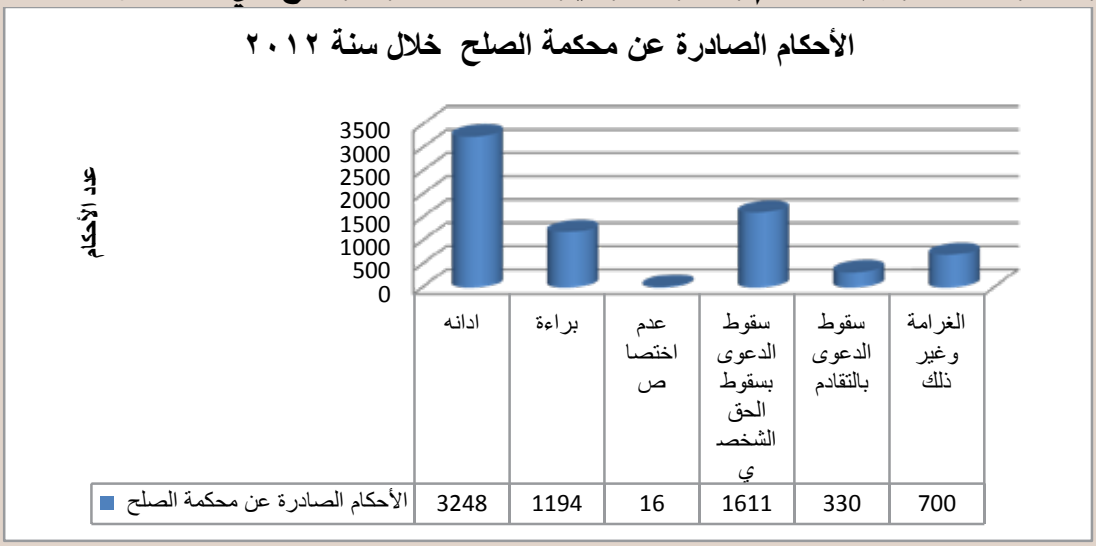

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

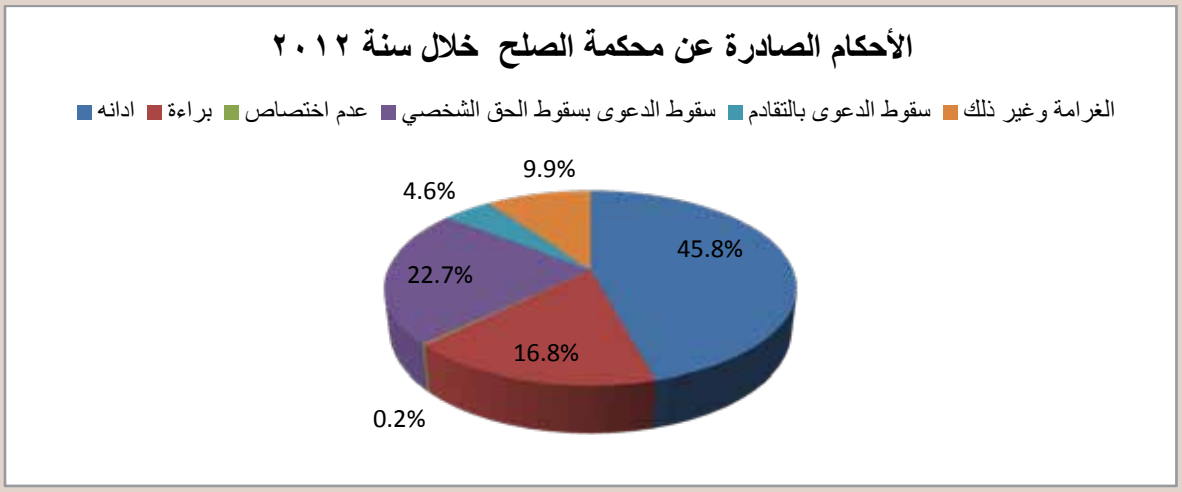

القضايا الحقوقية خلال سنة 2012:

فصلت محكمة صلح رام الله 61 قضية من أصل 22 قضية و 68 قضية أخرى واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب كانت مرفوعة ضد النائب العام لتبقى 29 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

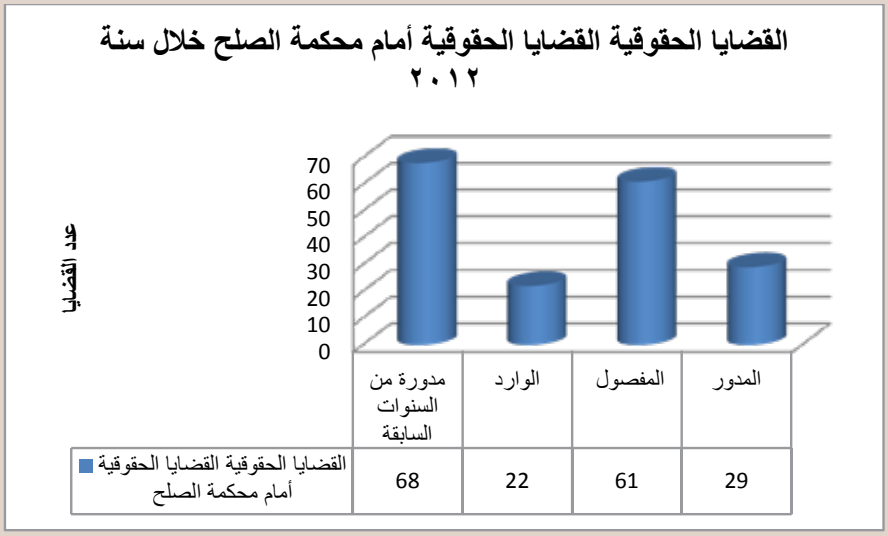

وجاءت نتيجة الفصل بحكم 13 قضية لصالح النيابة و 44 قضية لصالح الخصم و 4 قضايا بعدم الاختصاص. كما توضح الاشكال التالية:

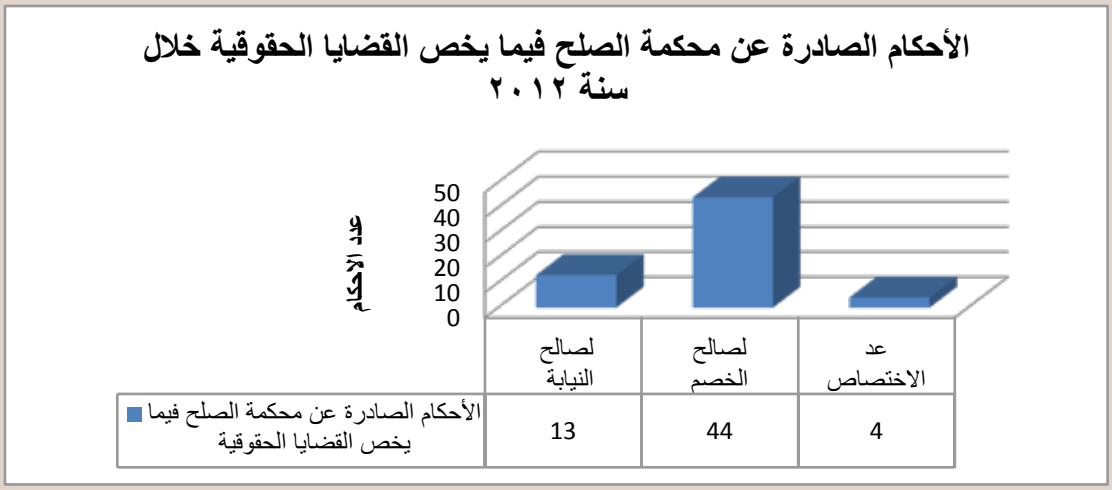

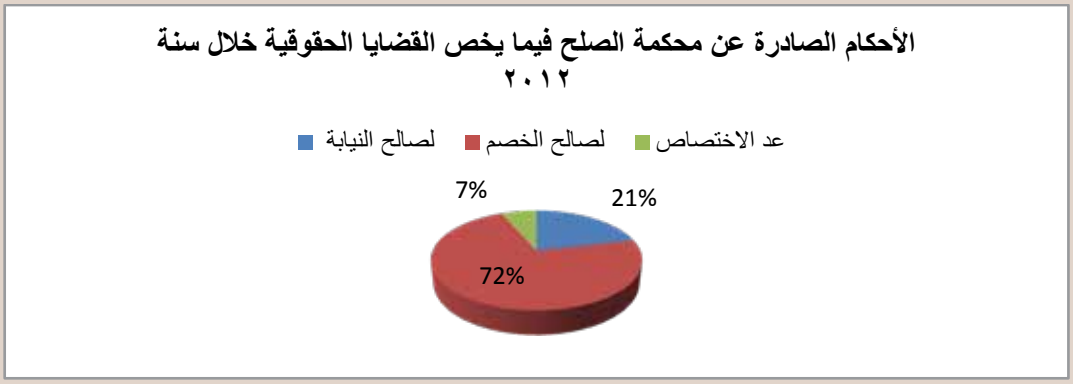

القضايا امام محكمة بداية رام الله خلال سنة 2012

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة بداية رام الله 180 قضية من أصل 161 قضية و 604 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 585 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

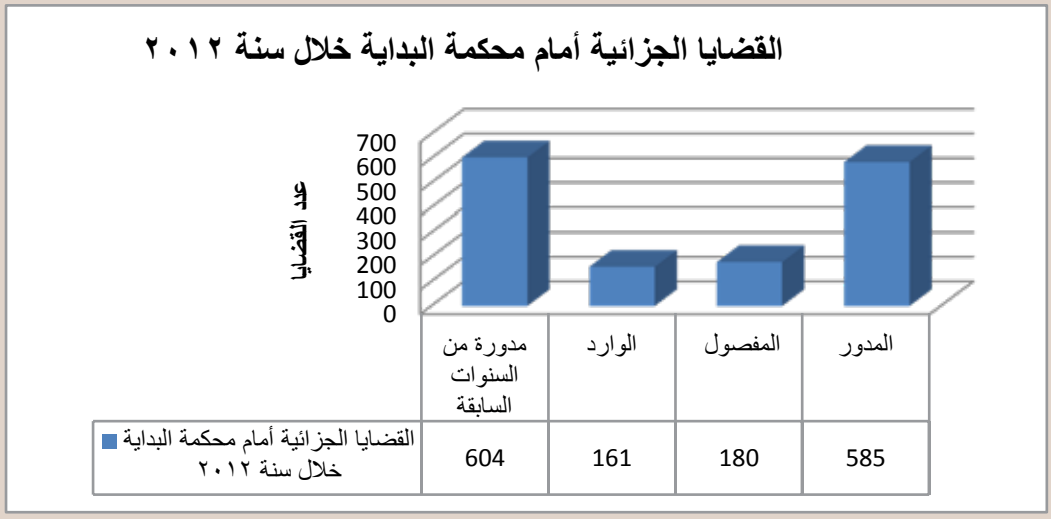

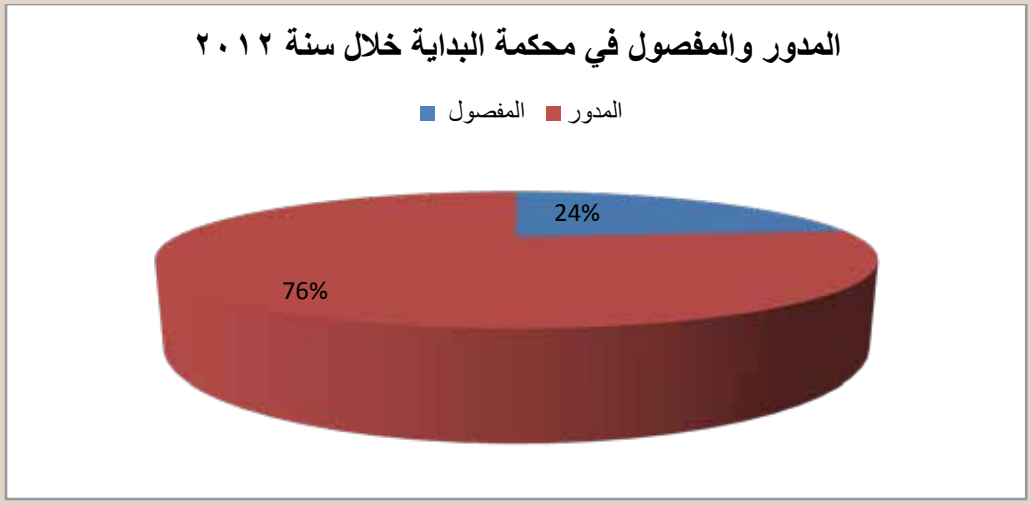

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانة وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

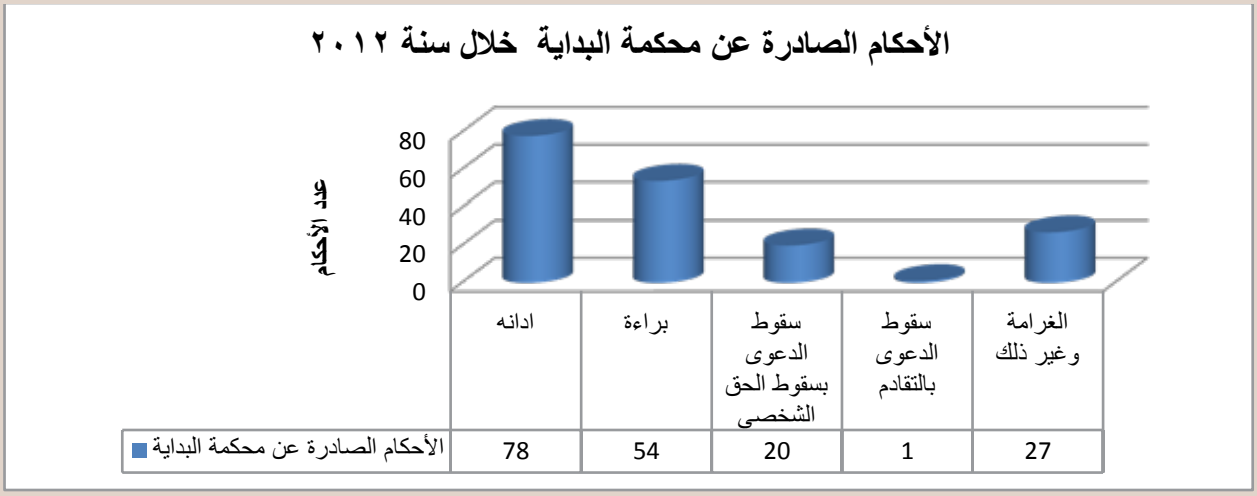

وبالنسب التي يوضحها الشكل:

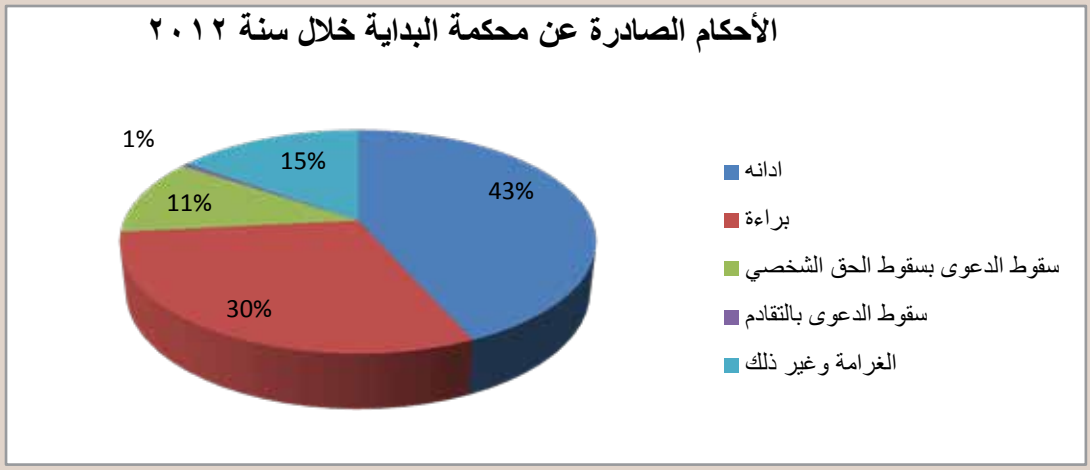

القضايا الحقوقية أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة بداية رام الله 161 قضية من أصل 187 قضايا و 101 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 127 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

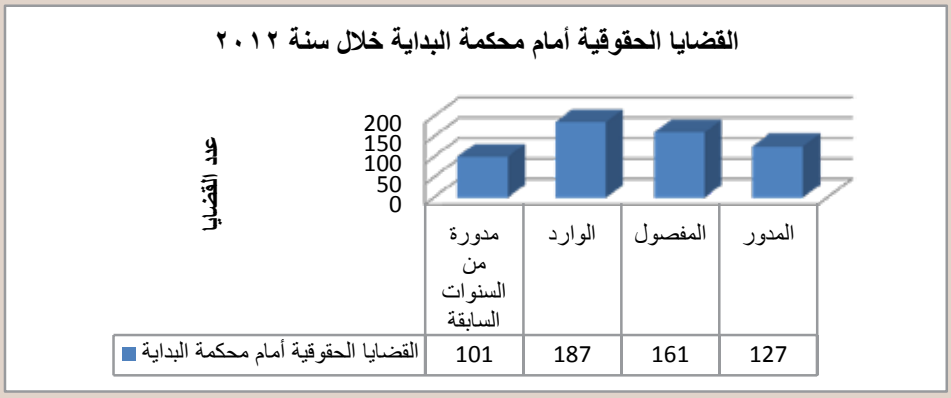

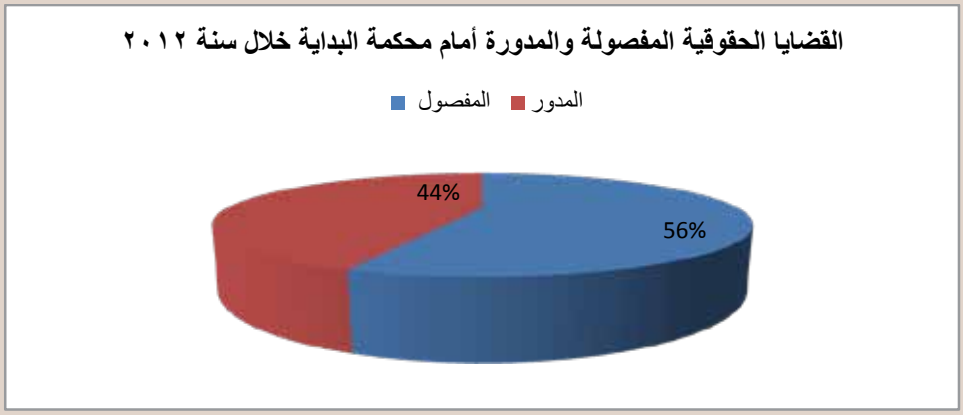

وجاءت نتيجة الفصل: 42 قضية لصالح النيابة و 115 قضية لصالح الخصم و 4 قضايا بعدم الاختصاص.

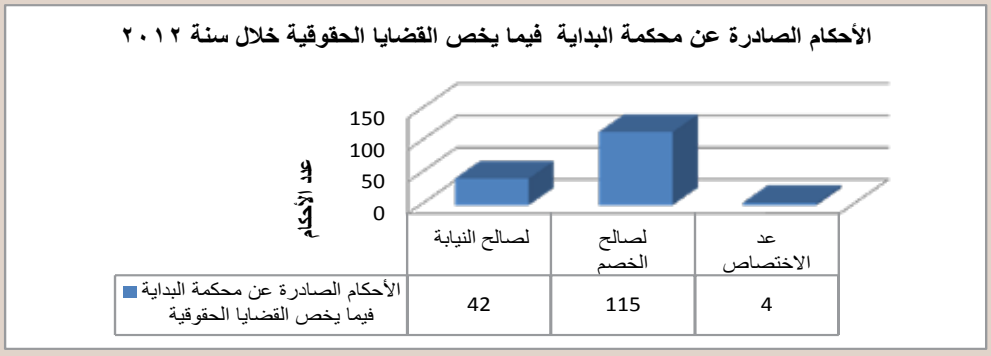

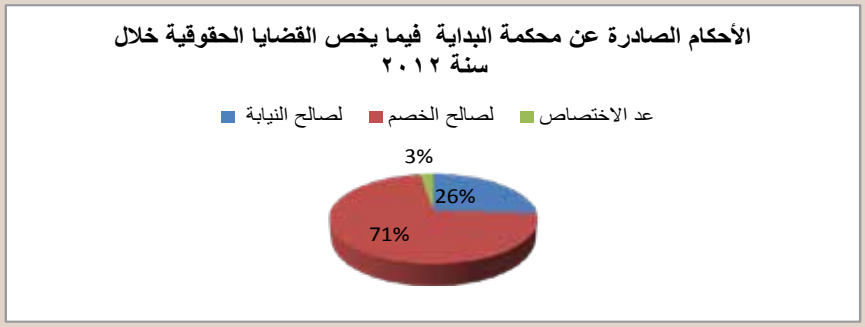

قضايا استئناف الجنح أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة البداية 344 قضية من هذه القضايا من أصل القضايا الواردة خلال سنة 2012 والمدورة من السنوات السابقة ليبقى 334 قضية في المحكمة بحاجة للفصل، انظر الشكل أدناه:

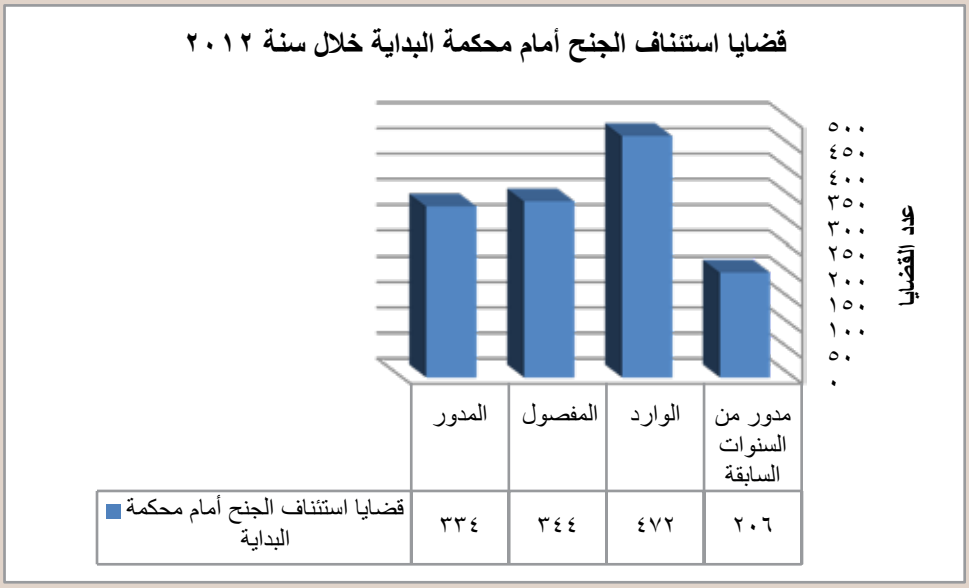

حيث حكم على 154 قضية لصالح النيابة فيما حكم على 190 قضية لصالح الخصم كما هو موضح ادناه:

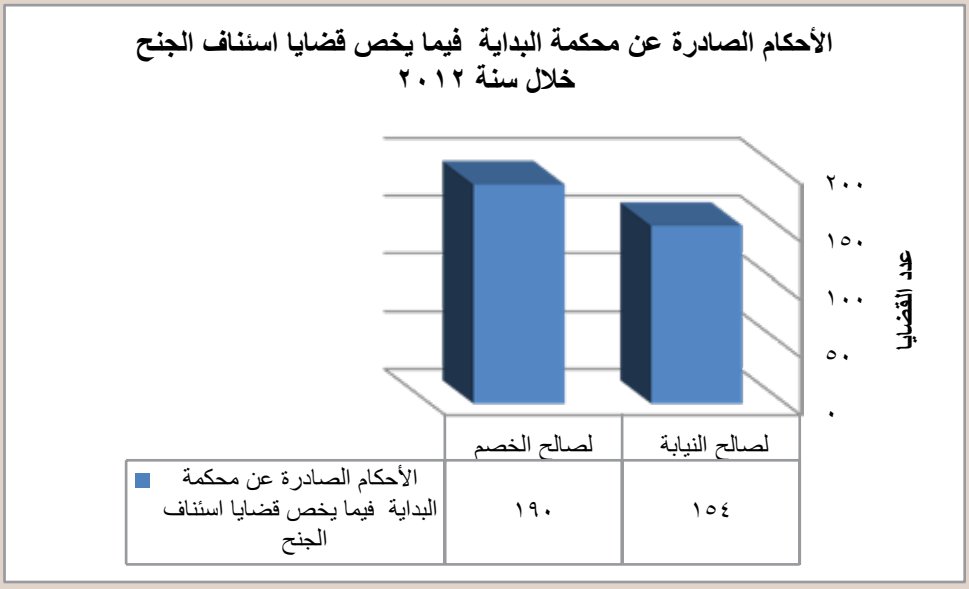

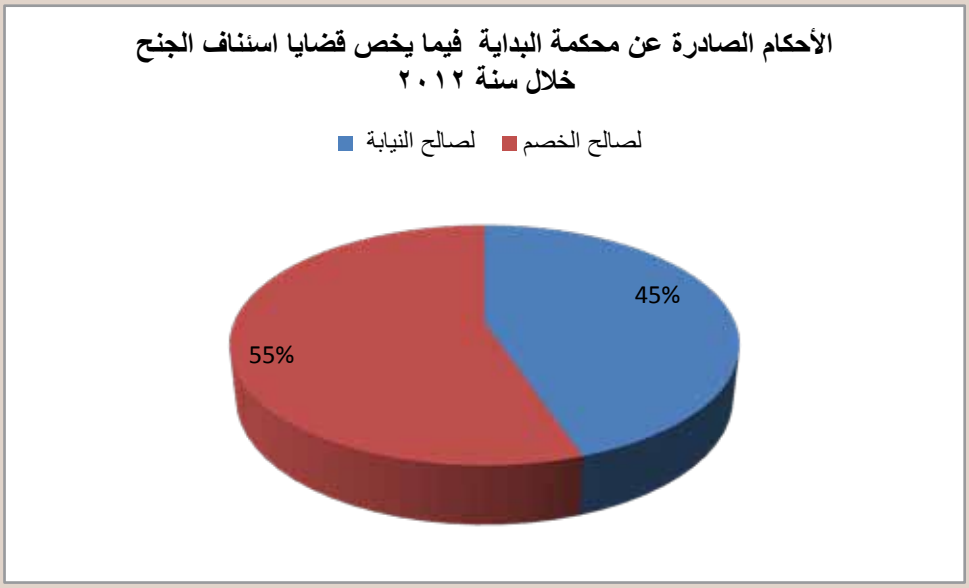

النيابة العامة في الخليل

القضايا التحقيقية المدورة من السنوات السابقة:

بدأت نيابة الخليل عملها في بداية العام 2012 وفي حوزتها 390 قضية تحقيقية من جنايات وجنح وعوارض كما يوضح الجدول أدناه:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة الخليل من السنوات السابقة لسنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
162	228	0	390

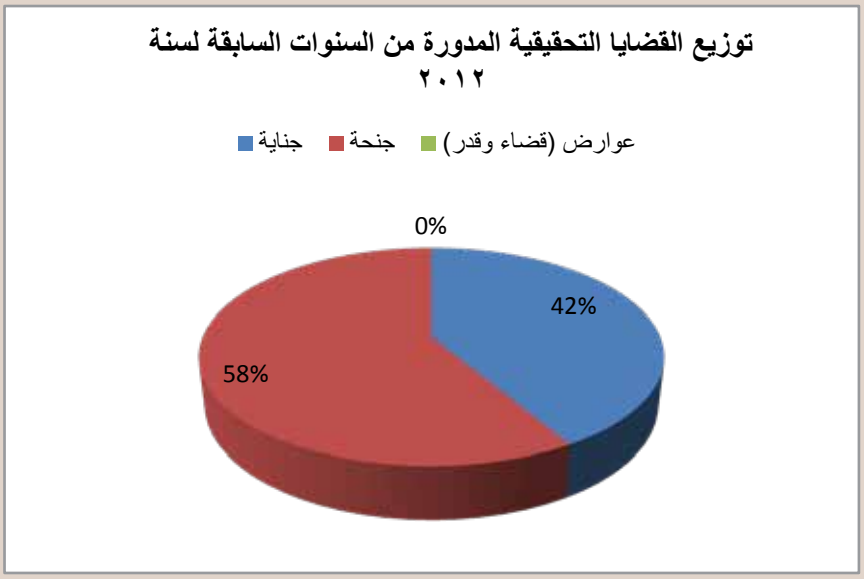

القضايا الواردة:

وصلت القضايا التحقيقية في نيابة الخليل الى 2934 قضية تحقيقية بارتفاعات تدريجية قدرها: 10 % و 31 % من سنة 2010 الى سنة 2011 وصولاً الى سنة 2012 على التوالي. الجدول أدناه يوضح القضايا الواردة لنيابة الخليل خلال السنوات السابقة ولسنة 2012.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة الخليل خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	2030	2233	2934

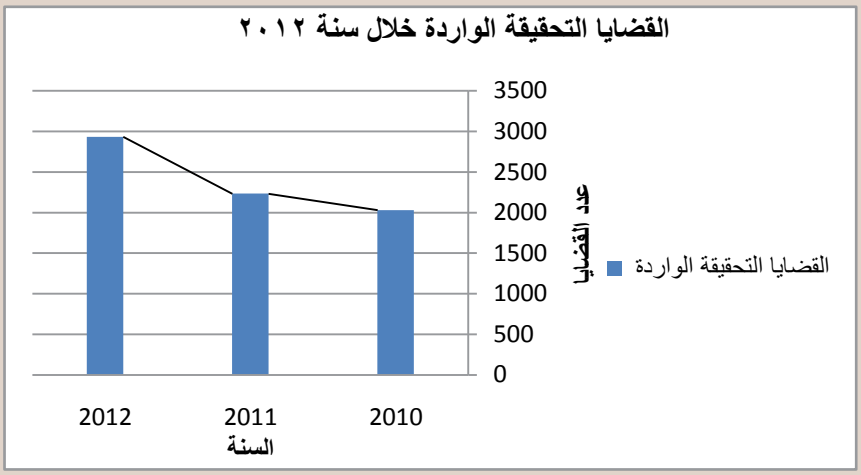

وجاءت القضايا التحقيقية الواردة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة الخليل سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
111	2799	24	2934

القضايا المفصولة:

بلغ عدد القضايا المفصولة في نيابة الخليل خلال سنة 2012: 2910 قضية تحقيقية بارتفاعات تدريجية قدرها: 1 % و 46 % من سنة 2010 الى سنة 2011 وصولاً الى سنة 2012 على التوالي. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال السنوات الماضية في نيابة الخليل.

عدد القضايا المفصولة خلال الثلاث السنوات الماضية في نيابة الخليل			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	1978	1994	2910

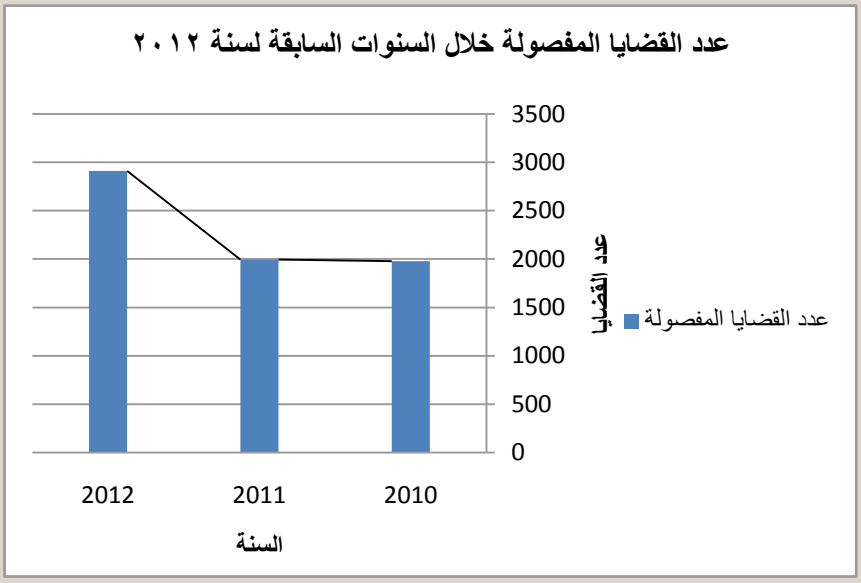

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

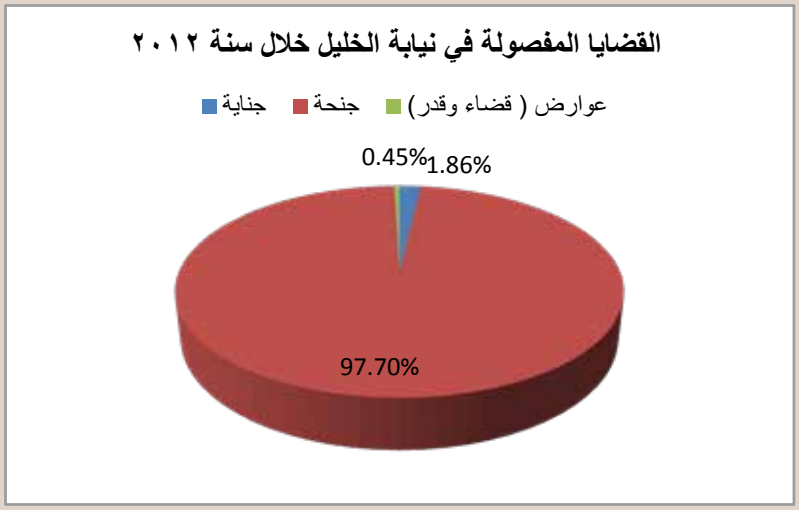

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة الخليل خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
54	2843	13	2910

القضايا المدورة:

مع نهاية سنة 2012 كان لدى نيابة الخليل 414 قضية تحقيقية أي أن الملفات المدورة بزيادة قدرها 158 % و 6 % من سنة 2010 الى سنة 2011 وصلا الى 2012 على التوالي. الجدول ادناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة الخليل خلال الثلاث سنوات الماضية:

عدد القضايا المدورة في نيابة الخليل خلال السنوات الماضية لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	151	390	414

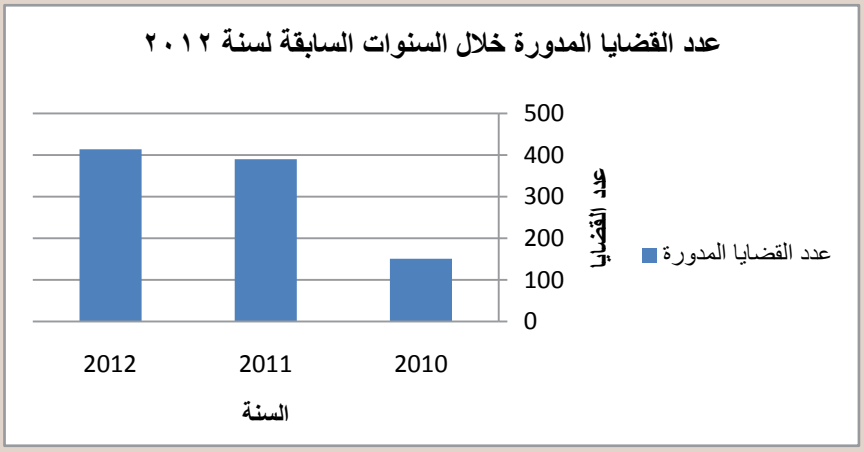

وجاءت القضايا المدورة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة الخليل			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
219	184	11	414

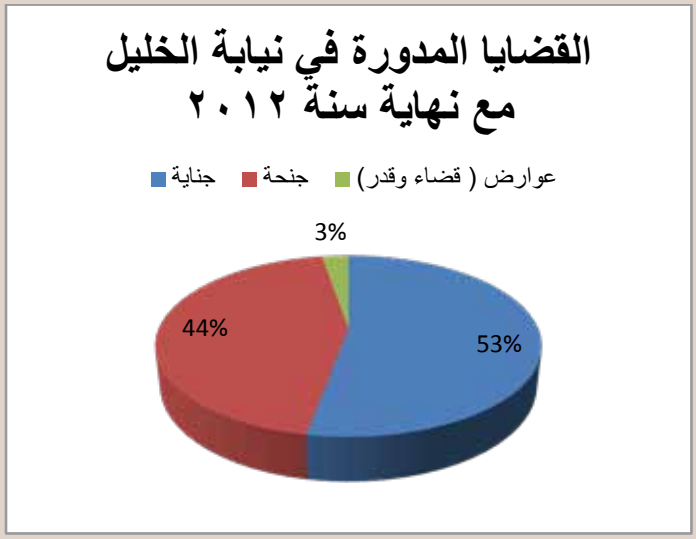

وبالتالي فان نيابة الخليل فصلت 54 جناية خلال سنة 2012من أصل (162 قضية مدورة من السنوات السابقة و 111 قضية واردة خلال 2012) لتمكث 219 جناية في نيابة الخليل لسنة 2013.

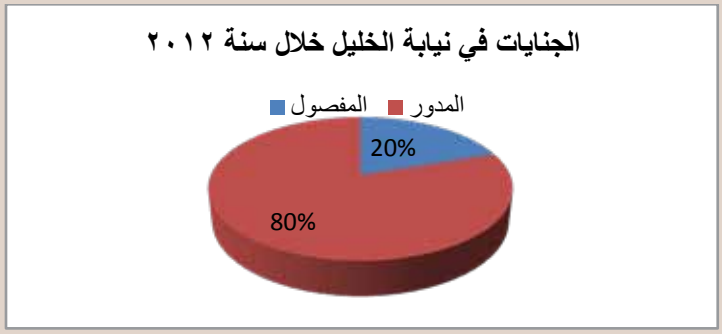

أيضا فان نيابة الخليل فصلت 2843 جنحة خلال سنة 2012من أصل (228 قضية مدورة من السنوات السابقة و 2799 قضية واردة خلال 2012) لتمكث 184 جنحة في نيابة الخليل لسنة 2013.

كما أنهت نيابة الخليل التحقيق في 13 قضة قضاء وقدر وبقيت 11 قضية قيد التحقيق.

التنفيذات الجزائية:

ورد نيابة الخليل 244 تنفيذ جزائي بارتفاع تدريجي قدره 125 % من سنة 2010 الى سنة 2011 لتعود لتنخفض بنسبة 68 % من سنة 2011 الى سنة 2012 . وقد فصل منها 268 تنفيذ جزائي بزيادة تدريجية قدرها 11 % و 93 % من سنة 2010 الى سنة 2011 وصلا الى سنة 2012 على التوالي ليبقى لديها 1308 تنفيذ جزائي بانخفاض قدره بنسبة 2 % عن سنة 2011.

التنفيذات الجزائية في نيابة الخليل خلال السنوات الماضية لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد التنفيذات المدورة من السنوات السابقة	481	699	1332
عدد التنفيذات الواردة	343	772	244
عدد التنفيذات المفصولة	125	139	268
عدد التنفيذات المدورة	699	1332	1308

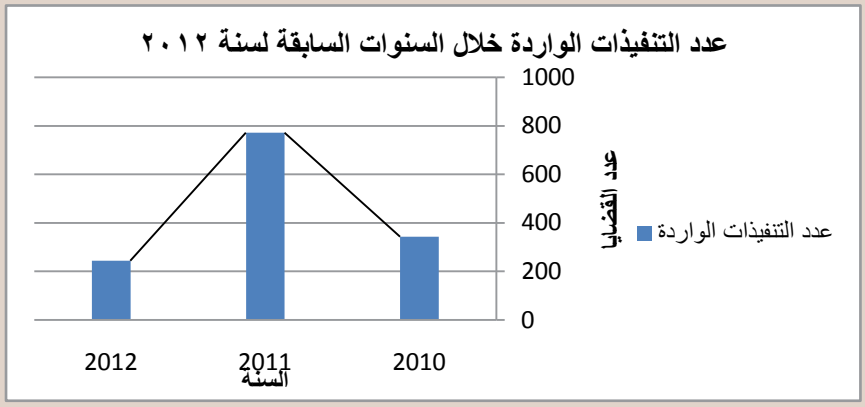

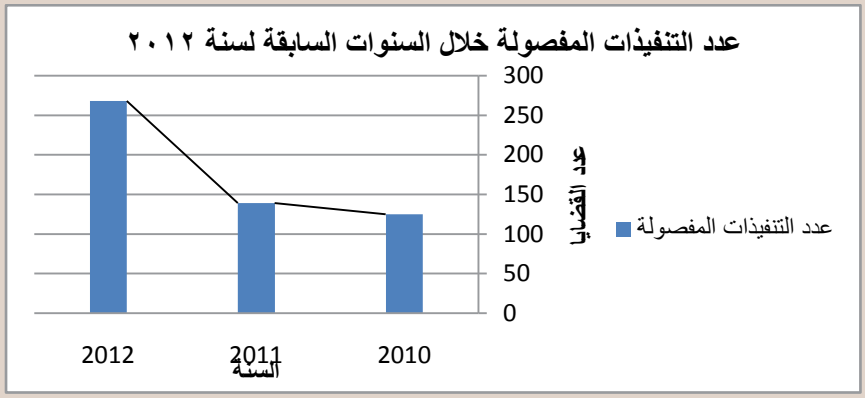

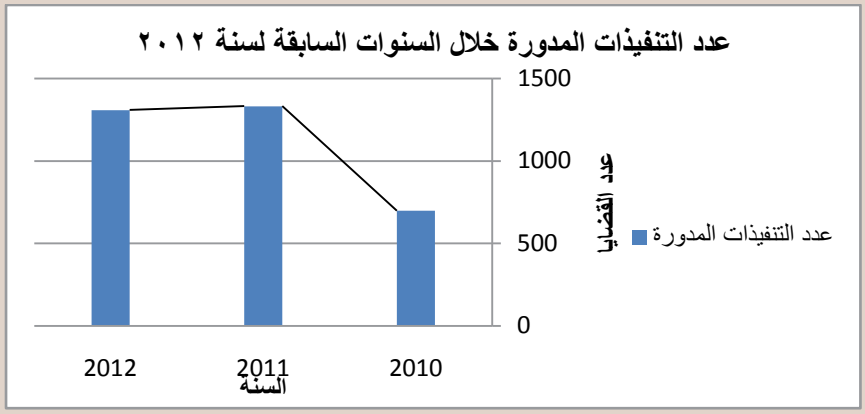

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الموجودة في نيابة الخليل خلال سنة 2012 (1332 تنفيذ مدور من السنوات السابقة و 244 تنفيذ وارد خلال 2012) هي: 17 % و 83 % على التوالي.

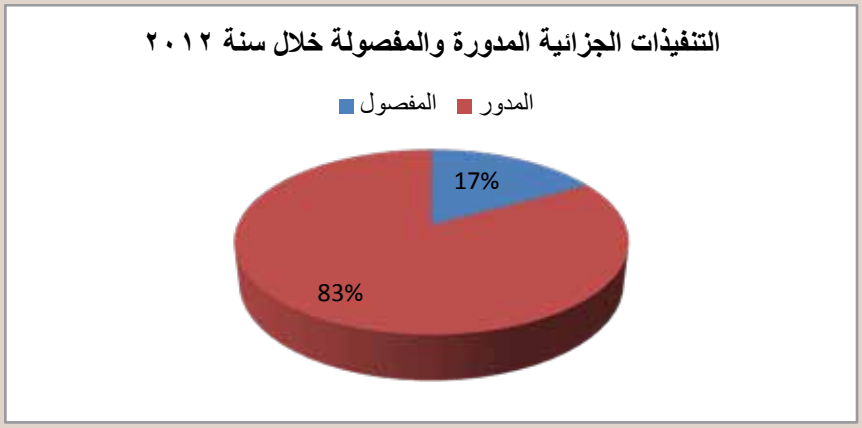

الملفات المحالة لمكتب النائب العام:

أحيل لمكتب النائب العام 60 جناية 20 محضر وفاة خلال سنة 2012.

الملفات الواردة من مكتب النائب العام:

الجنايات:

أصدر النائب العام قرار بحفظ 32 ملف و 62 قرار اتهام فيما اعيدت 23 قضية لاستيفاء التحقيق

الجنح:

أصدر النائب العام قرار اتهام بحق قضية واحدة.

المحاضر (قضاء وقدر):

أصدر النائب العام قرارات بحفظ قضية واحدة.

القضايا امام محكمة صلح الخليل

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح الخليل 3071 قضية من أصل 2916 قضية و 787 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 632 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

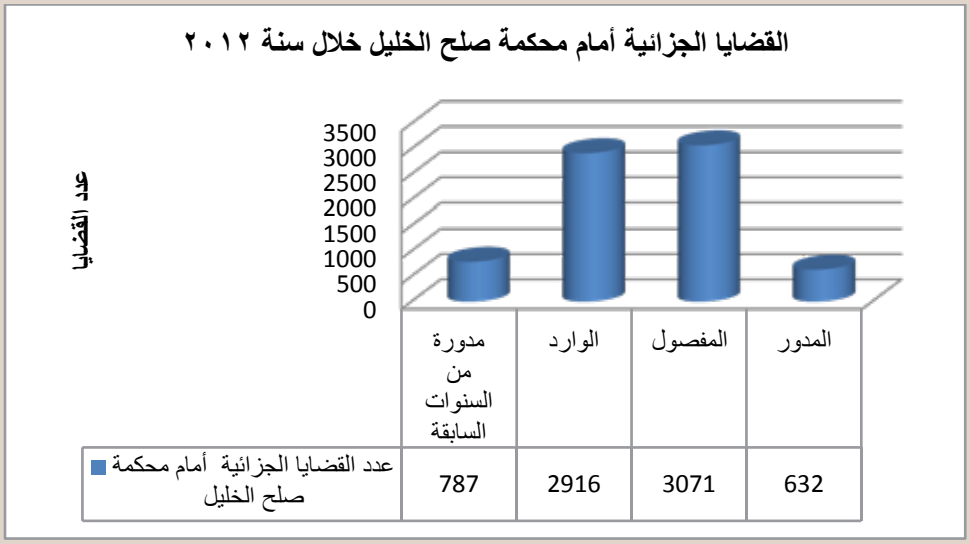

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانة وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

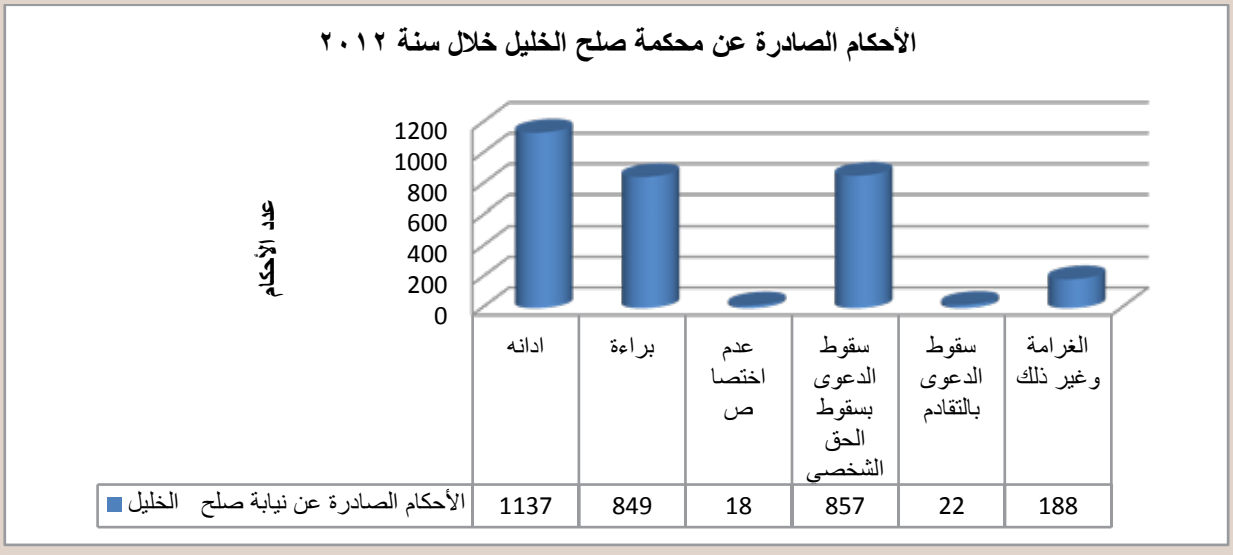

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

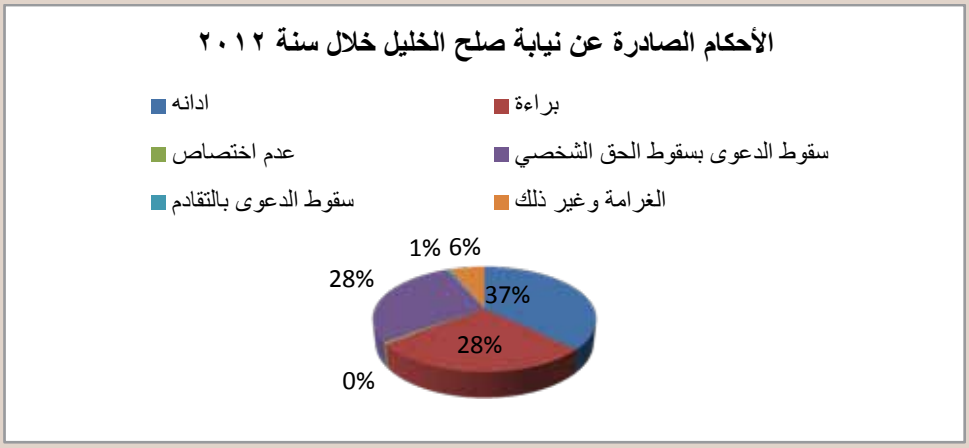

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة صلح الخليل 30 قضية من أصل 29 قضية و 10 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب كانت ضد النائب العام لتبقى 9 قضايا في المحكمة بحاجة للفصل:

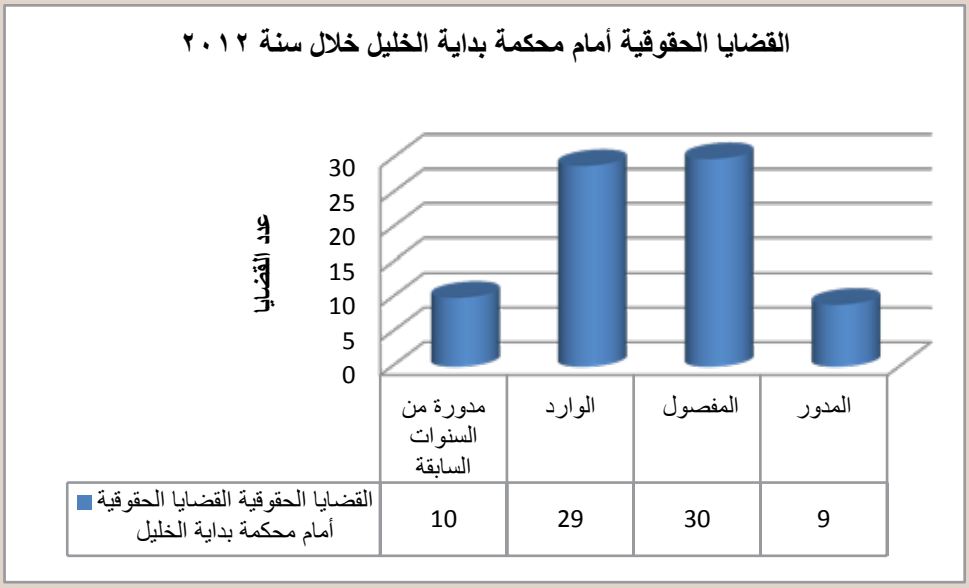

وجاء فصل الأحكام بحكم 8 قضايا لصالح النيابة و 17 قضية لصالح الخصم و 5 قضايا بعدم الاختصاص.

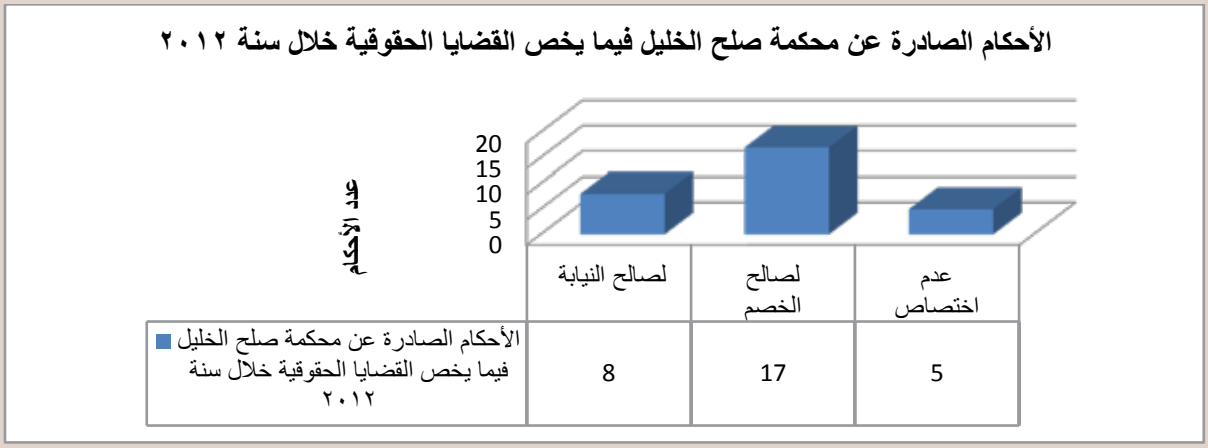

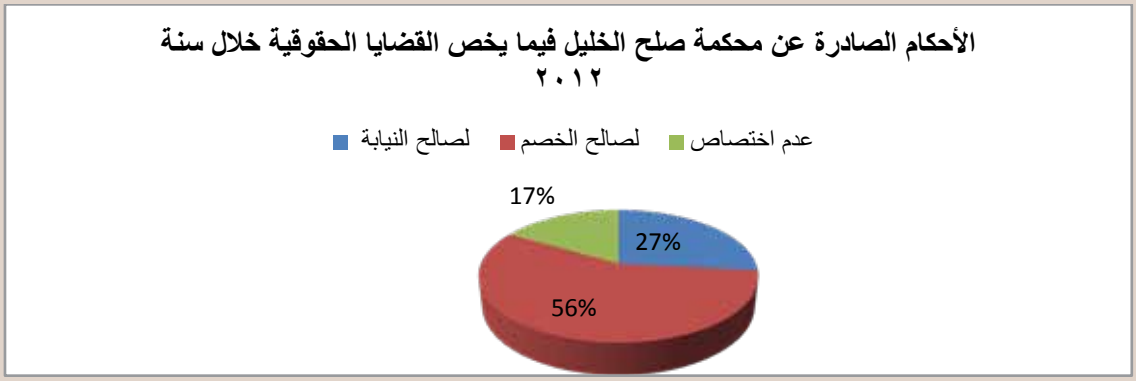

القضايا امام محكمة بداية الخليل

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة بداية الخليل 163 قضية من أصل 117 قضية و 440 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 394 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

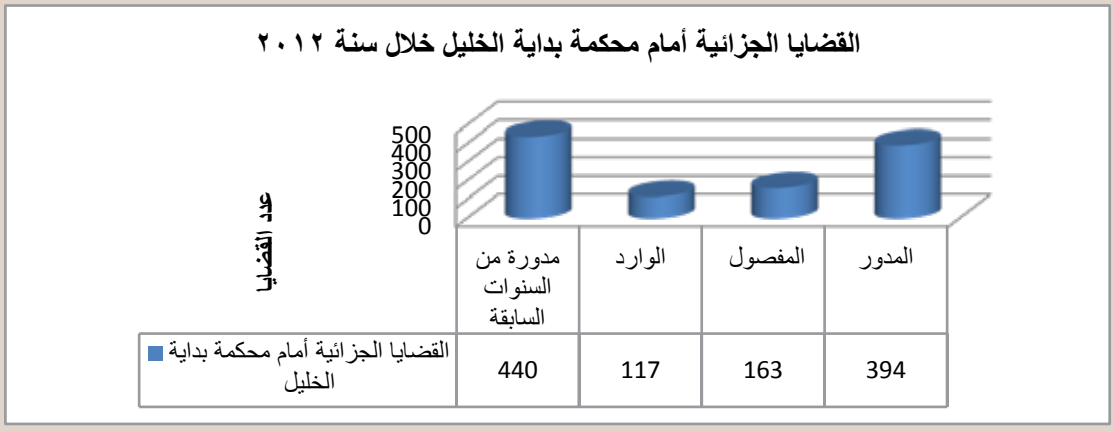

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

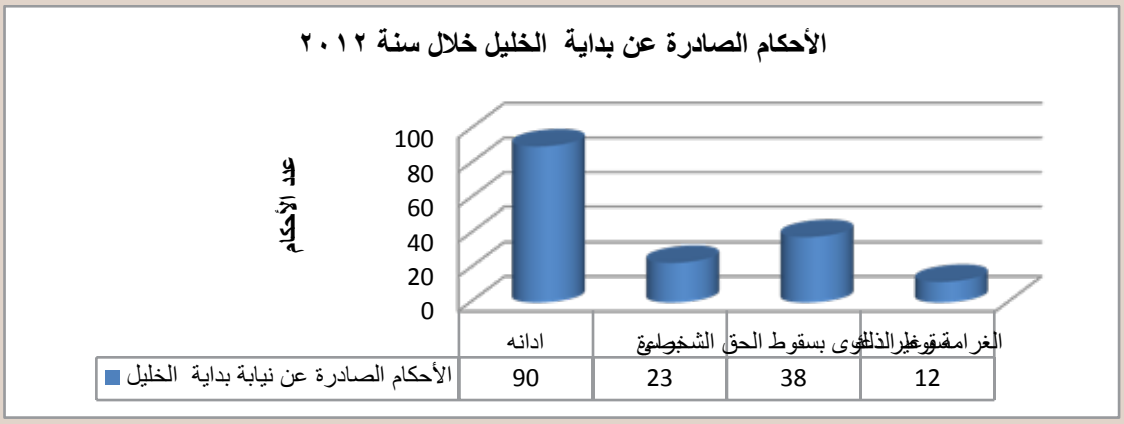

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

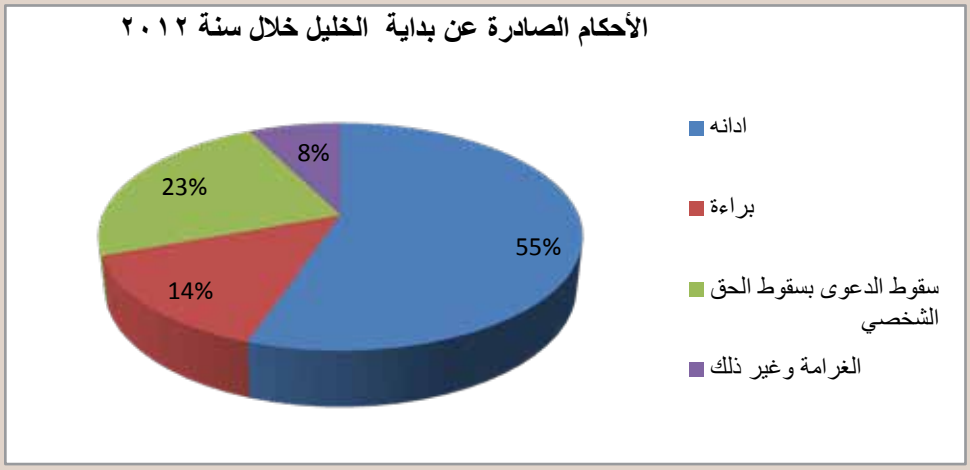

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة بداية الخليل 121 قضية من أصل 126 قضية و 99 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 104 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

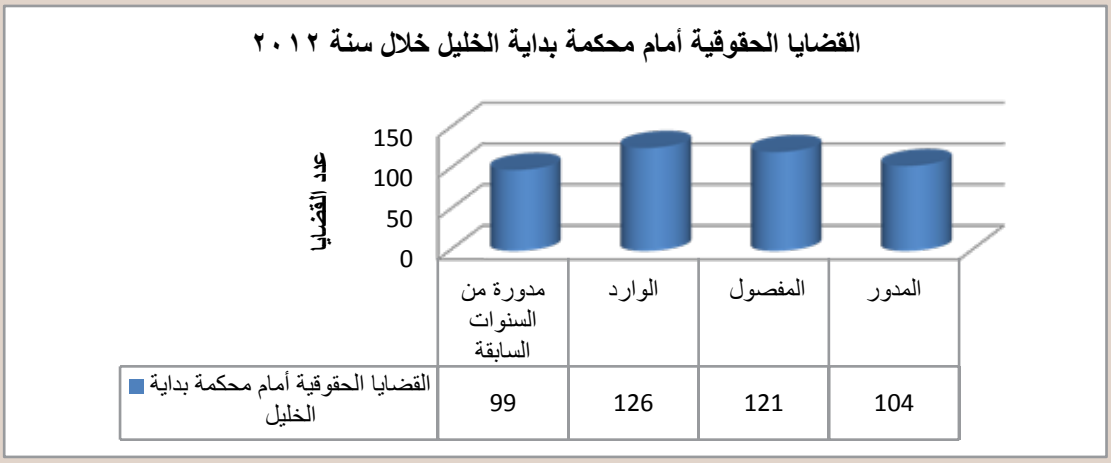

وجاءت الأحكام المفصولة بحكم 38 قضية لصالح النيابة و 78 قضية لصالح الخصم و 5 قضايا بعدم الاختصاص.

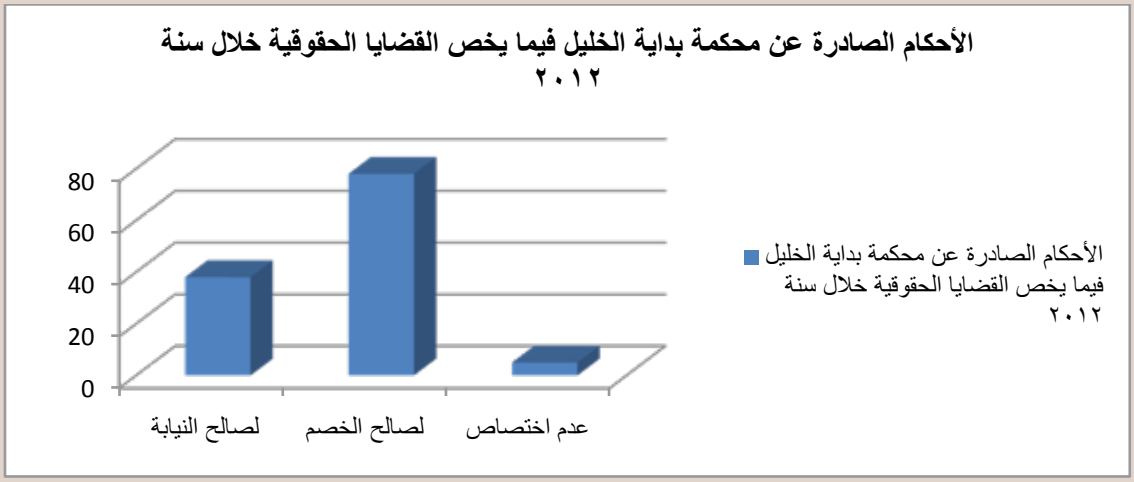

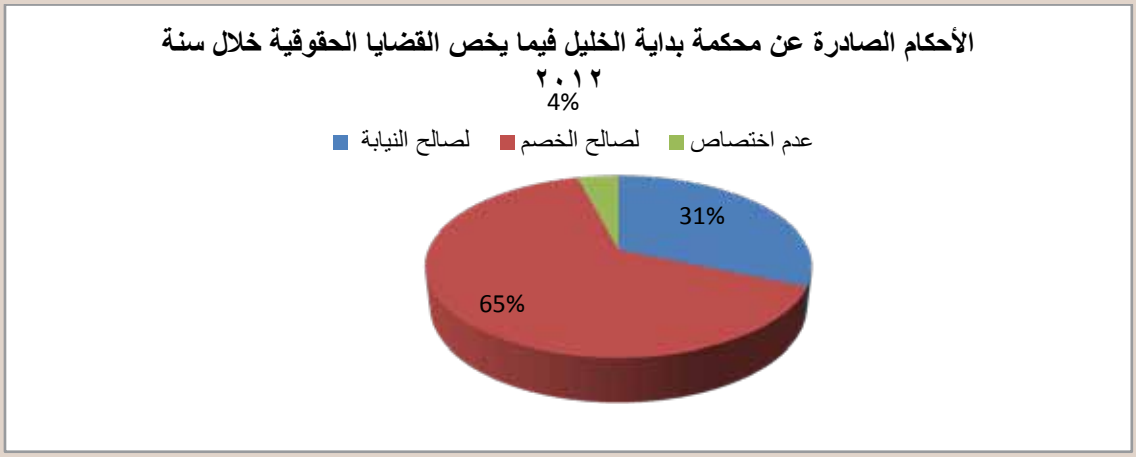

قضايا استئناف الجنح أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة البداية 599 قضية من هذه القضايا من أصل القضايا الواردة خلال سنة 2012 والمدورة من السنوات السابقة ليبقى 276 قضية في المحكمة بحاجة للفصل. انظر الشكل أدناه:

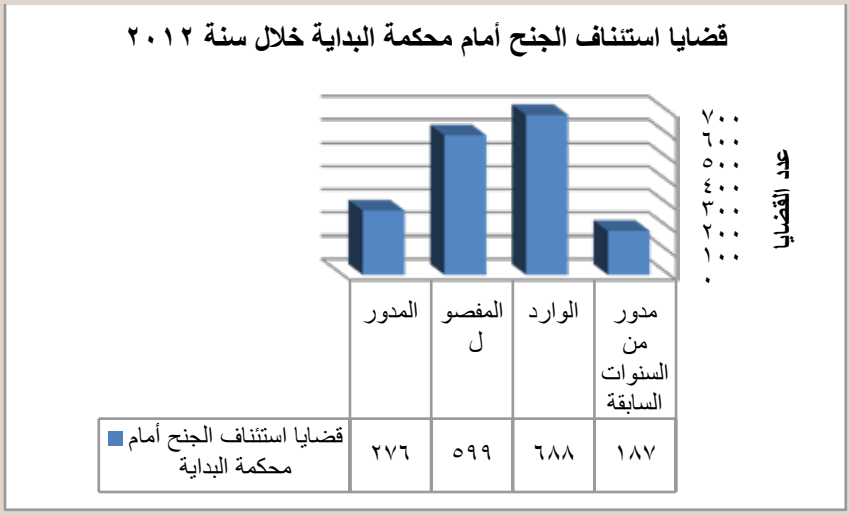

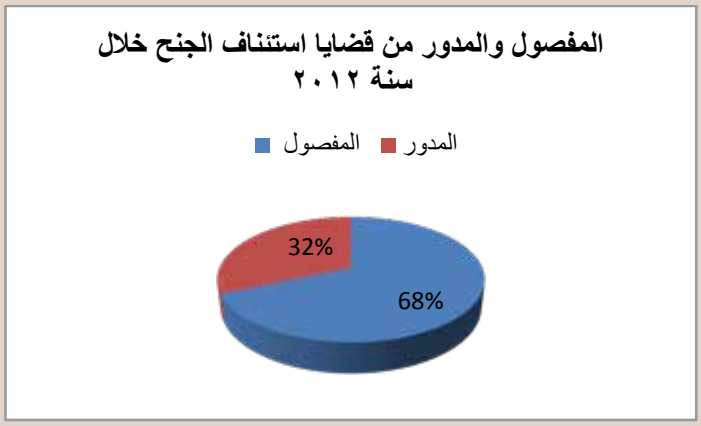

حيث حكم على 243 قضية لصالح النيابة فيما حكم على 356 قضية لصالح الخصم كما هو موضح ادناه:

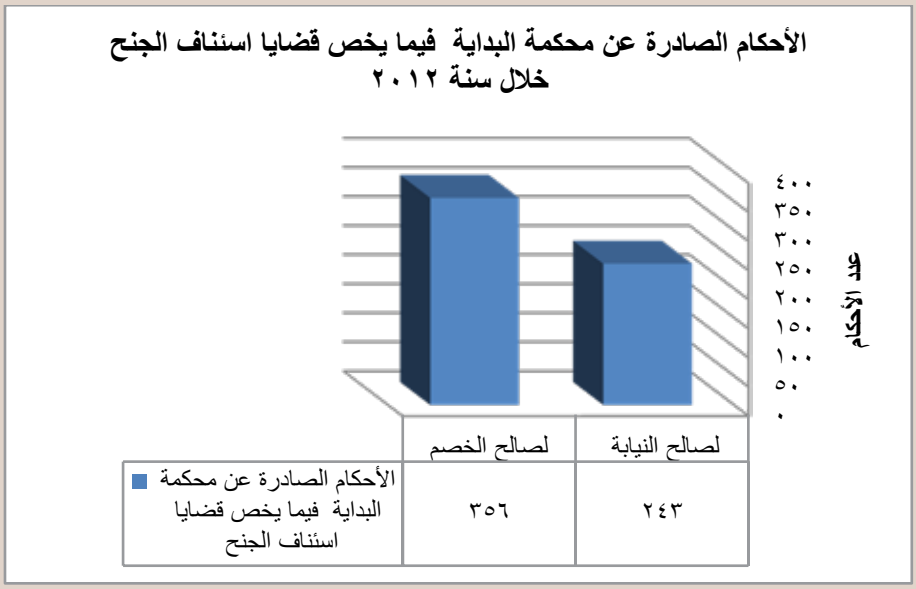

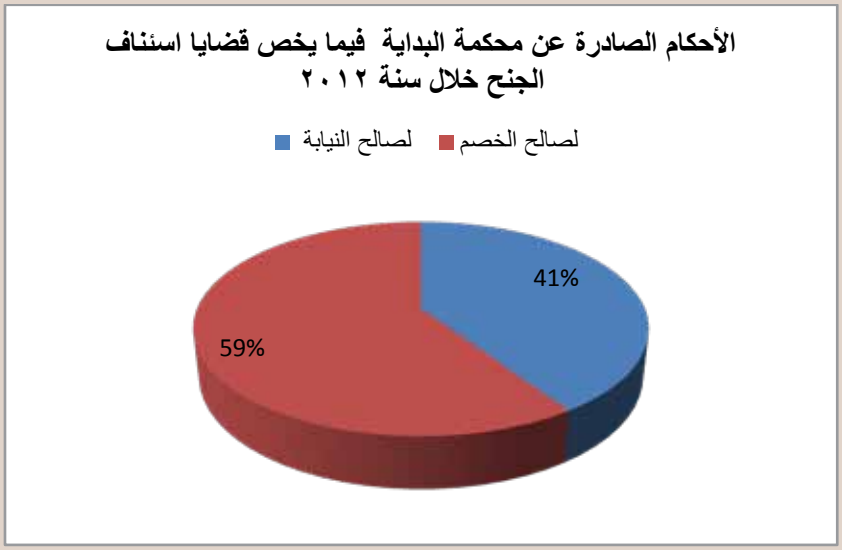

النيابة العامة في نابلس

القضايا التحقيقية المدورة من السنوات السابقة:

بدأت نيابة نابلس عملها في بداية العام 2012 وفي جعبتها 884 قضية تحقيقية من جنايات وجنح وعوارض كما يوضح الجدول والشكل أدناه:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة نابلس من السنوات السابقة لسنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
492	91	301	884

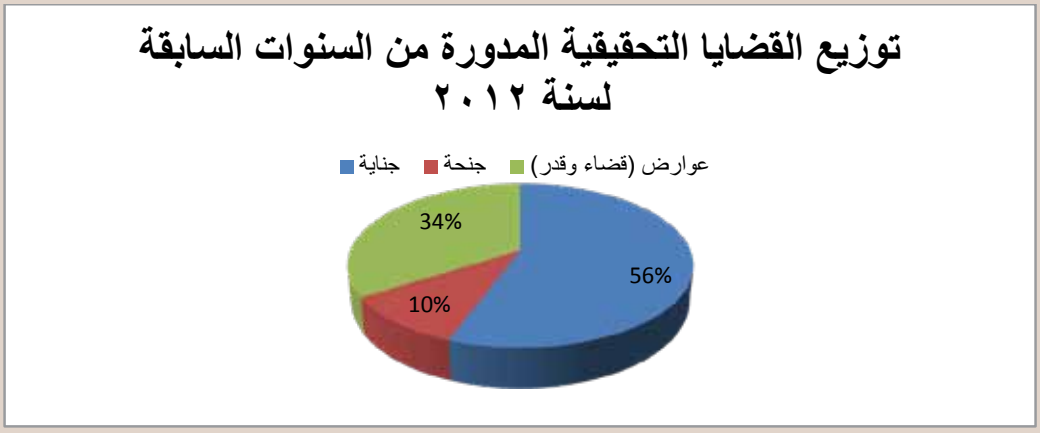

القضايا الواردة:

وصلت القضايا التحقيقية في نيابة نابلس الى 5283 قضية تحقيقية بارتفاعات تدريجية قدرها: 19% و 8% من سنة 2010 الى سنة 2011 وصولاً الى سنة 2012 على التوالي. الجدول والشكل أدنا يوضح القضايا الواردة لنيابة نابلس خلال السنوات السابقة لسنة 2012.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة نابلس خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	4110	4897	5283

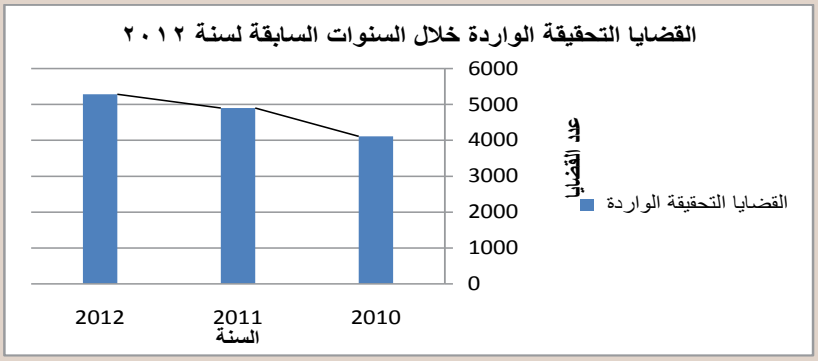

وجاءت القضايا التحقيقية الواردة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة نابلس خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
154	5025	105	5283

القضايا المفصولة:

بلغ عدد القضايا المفصولة في نيابة نابلس خلال سنة 2012: 5539 قضية تحقيقية بارتفاعات تدريجية قدرها: 17% و 13% من سنة 2010 الى سنة 2011 وصولاً الى سنة 2012 على التوالي. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال السنوات السابقة لسنة 2012 في نيابة نابلس.

عدد القضايا المفصولة خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	4196	4901	5539

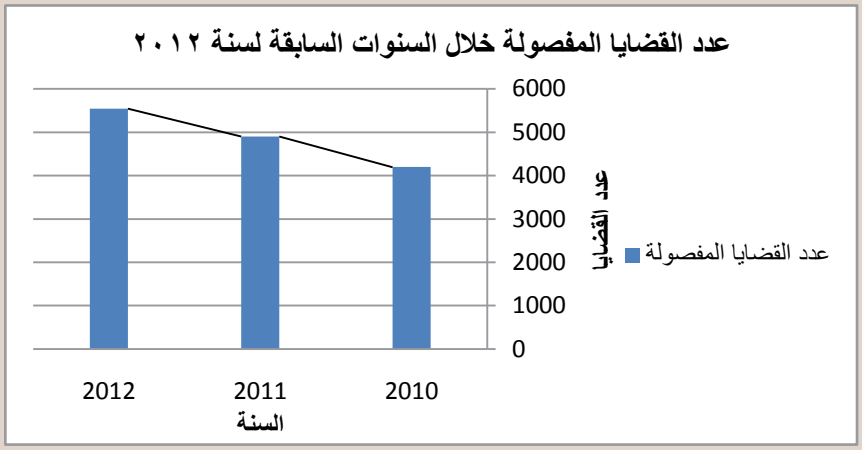

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة نابلس خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
233	5055	251	5539

القضايا المدورة:

مع نهاية سنة 2012 كان لدى نيابة نابلس 628 قضية تحقيقية أي أن الملفات المدورة نقصت بانخفاضات قدرها 0.4% و 29% من سنة 2010 الى سنة 2011 وصولاً الى سنة 2012 على التوالي. الجدول ادناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة نابلس خلال السنوات السابقة لسنة 2012.

عدد القضايا المدورة في نيابة نابلس خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	888	884	628

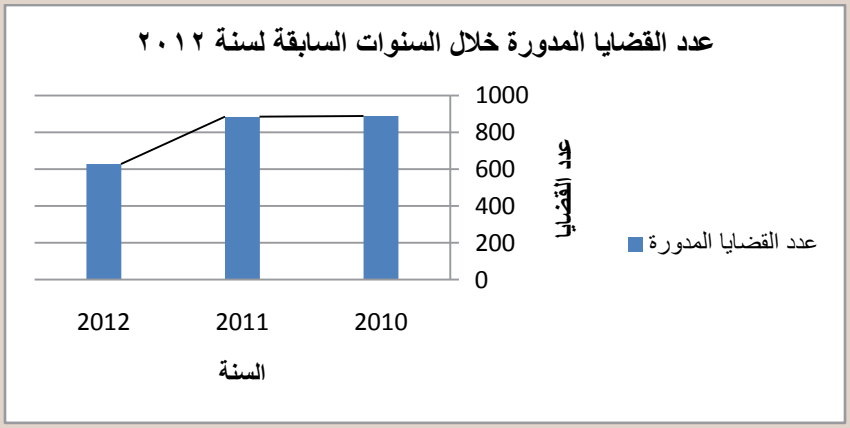

وجاءت القضايا المدورة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة نابلس خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
413	60	155	628

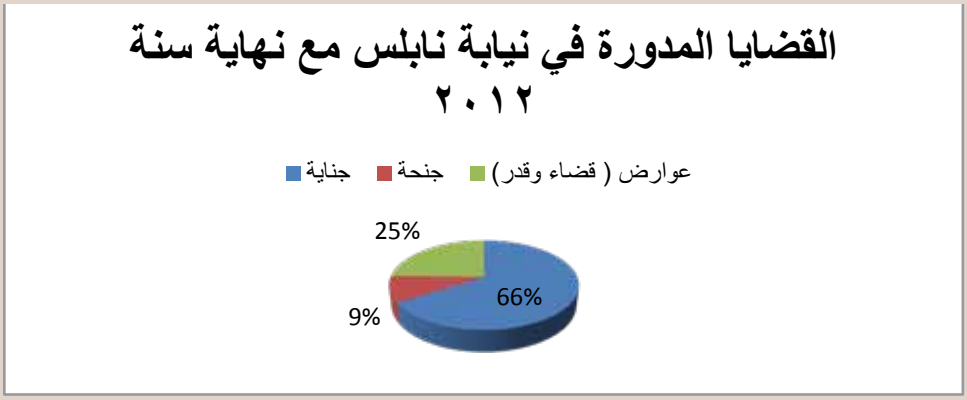

بالتالي فان نيابة نابلس فصلت 233 جناية خلال سنة 2012من أصل (492 قضية مدورة من السنوات السابقة و 154 قضية واردة خلال 2012) لتمكث 413 جناية في نيابة نابلس لسنة 2013.

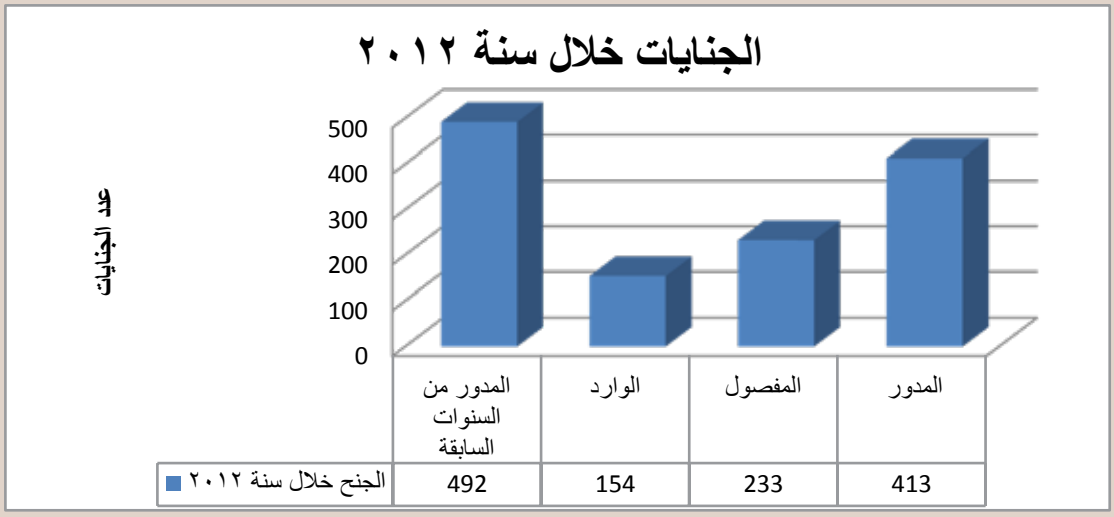

أيضاً فان نيابة نابلس فصلت 5055 جنحة خلال سنة 2012من أصل (91 قضية مدورة من السنوات السابقة و 5024 قضية واردة خلال 2012) لتمكث 60 جنحة في نيابة نابلس لسنة 2013.

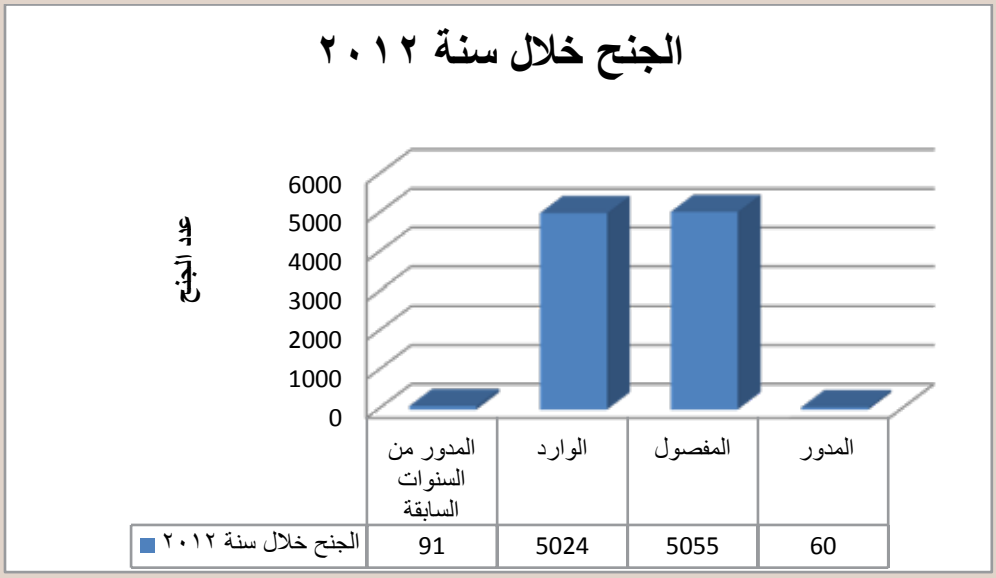

وبالمثل فان نيابة نابلس أنهت التحقيق في 251 محضر(قضاء وقدر)من اصل (105 محضر و 301 محضر وارد ومدور من السنوات السابقة على التوالي) ليبقى 155 محضر قيد التحقيق.

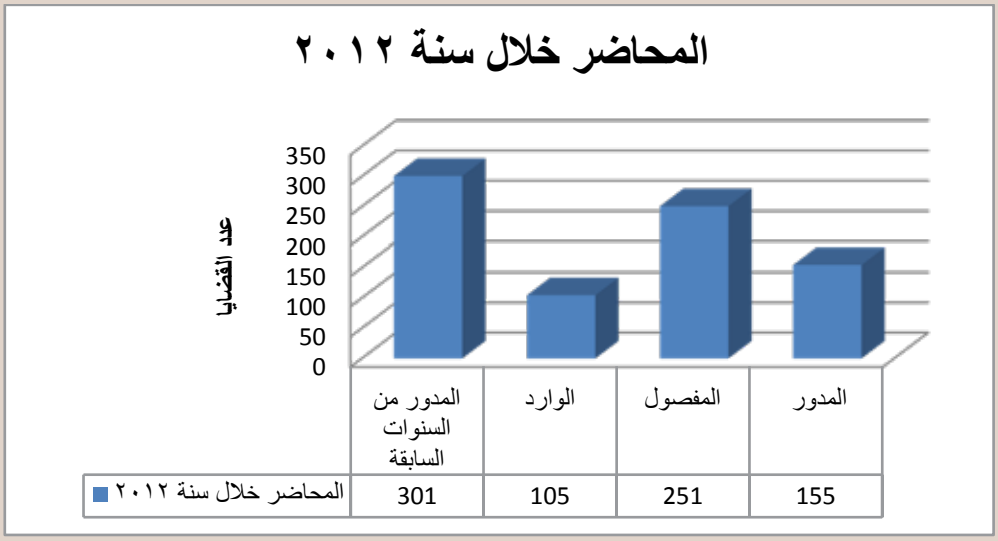

التنفيذات الجزائية:

ورد نيابة نابلس 2428 تنفيذ جزائي بارتفاع قدره 101.3% عن سنة 2010

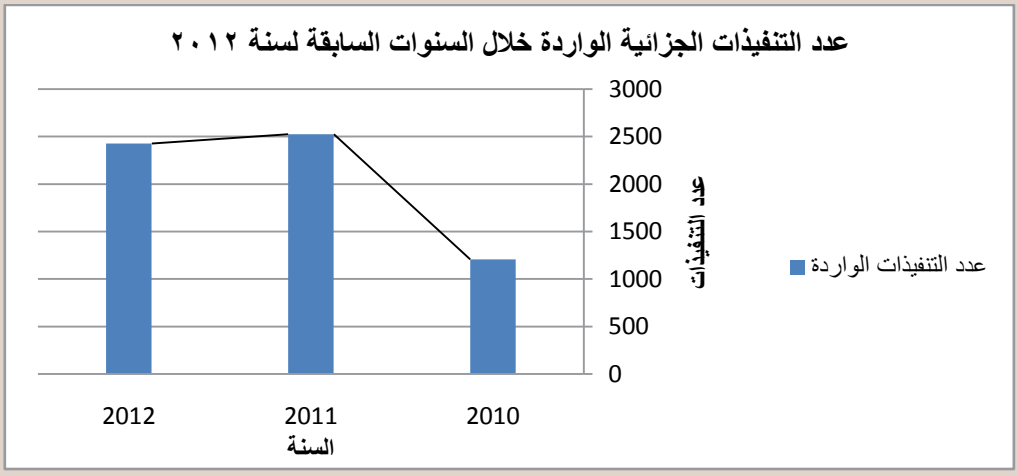

فصل منها 1990 تنفيذ جزائي بزيادة قدرها 236.7% عن سنة 2010

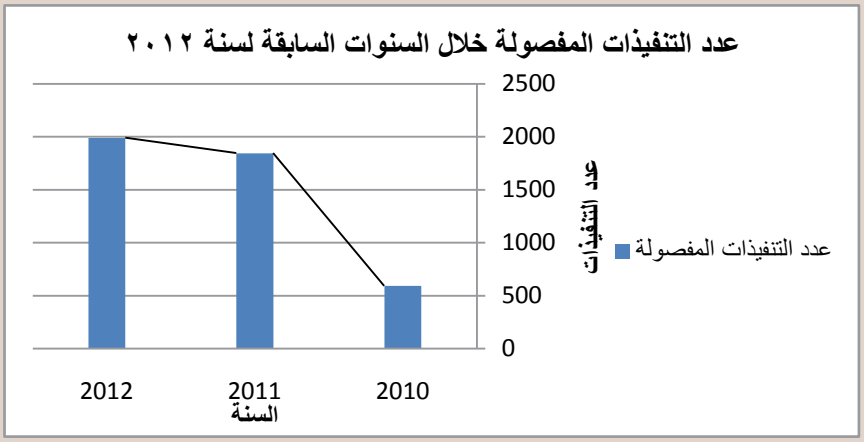

ليبقى لديها 4178 تنفيذ جزائي بارتفاع بنسبة 36.6% عن سنة 2010.

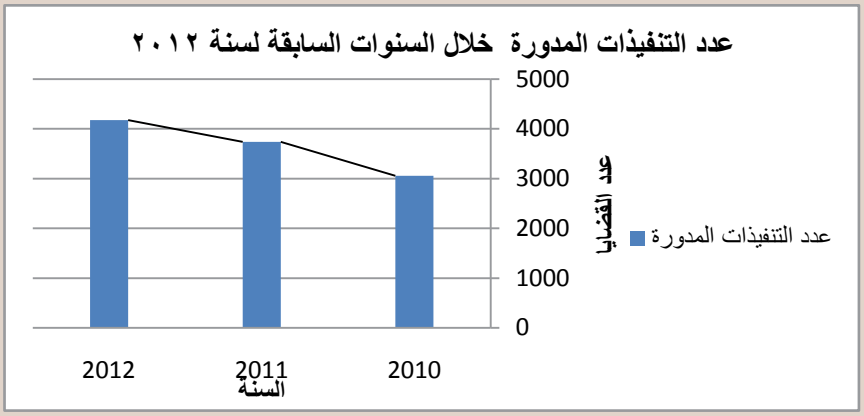

التنفيذات الجزائية في نيابة نابلس خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد التنفيذات الواردة	1206	2526	2428
عدد التنفيذات المفصولة	591	1845	1990
عدد التنفيذات المدورة	3059	3740	4178

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الموجودة في نيابة نابلس خلال سنة 2012 (3740 مدور من السنوات السابقة و 2428 وارد خلال 2012) هي: 32% و 68% على التوالي.

الملفات المحالة لمكتب النائب العام خلال سنة 2012:

أحيل لمكتب النائب العام 213 جناية و 3 جنح و 180 محضر(قضاء وقدر) خلال سنة 2012.

الملفات الواردة من مكتب النائب العام خلال سنة 2012:

الجنايات: أصدر النائب العام قرار بحفظ 5 ملفات و 98 قرار اتهام فيما اعيدت 16 قضية لاستيفاء التحقيق.

الجنح:أصدر النائب العام قرارات بحفظ ملفين و قرارين اتهام.

المحاضر (قضاء وقدر): أصدر النائب العام قرارات بحفظ 83 ملف وأعيدت 40 قضية لاستيفاء التحقيق.

القضايا امام محكمة صلح نابلس

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح نابلس 5724 قضية من أصل 5259 قضية و 2468 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 2003 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

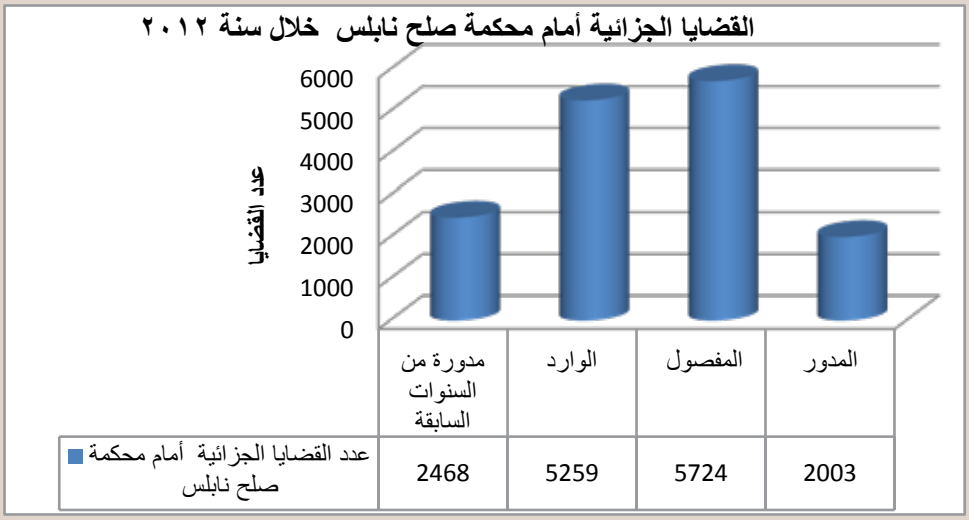

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

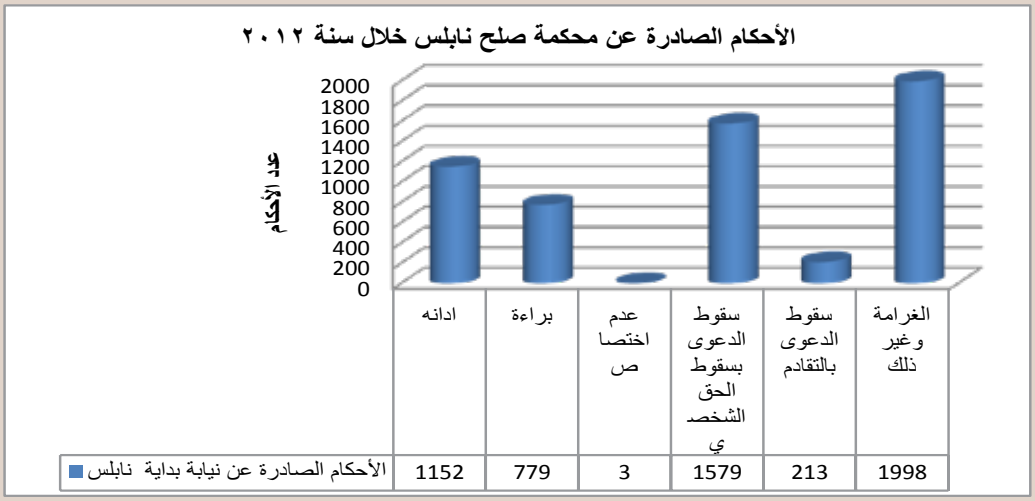

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

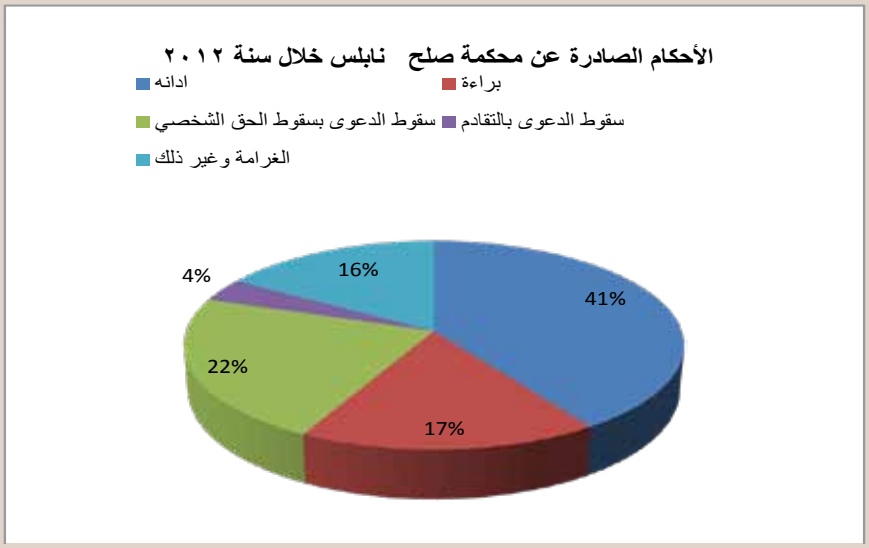

القضايا الحقوقية خلال سنة 2012:

فصلت محكمة صلح نابلس 53 قضية من أصل 49 قضية و 29 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 25 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

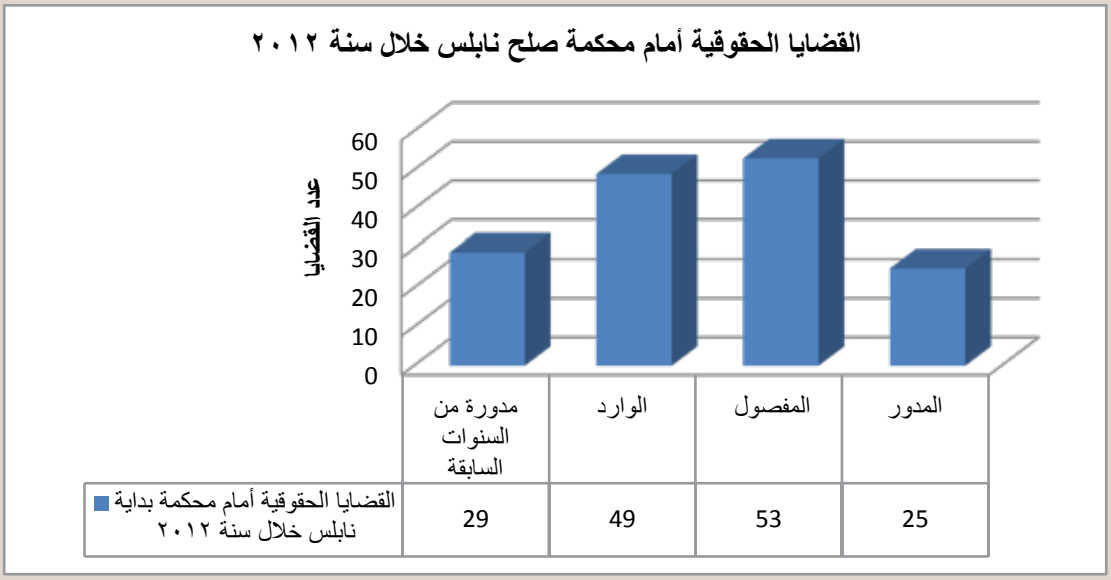

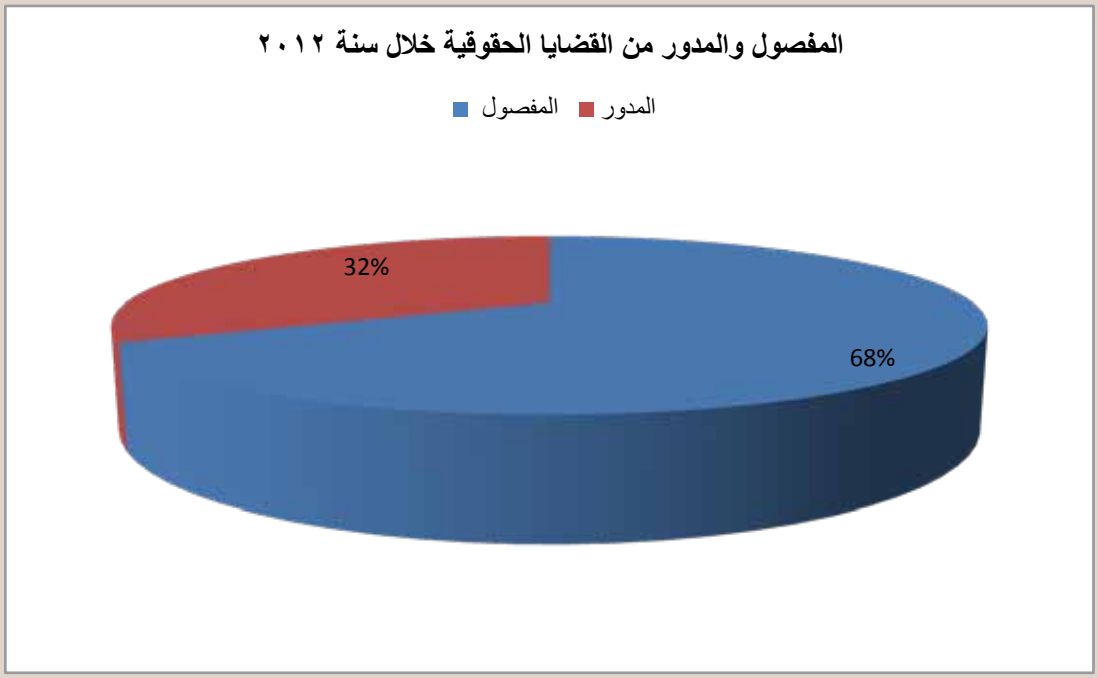

وجاء فصل القضايا بحكم 10 قضايا لصالح النيابة و 28 قضية لصالح الخصم و 15 قضية بعدم الاختصاص.

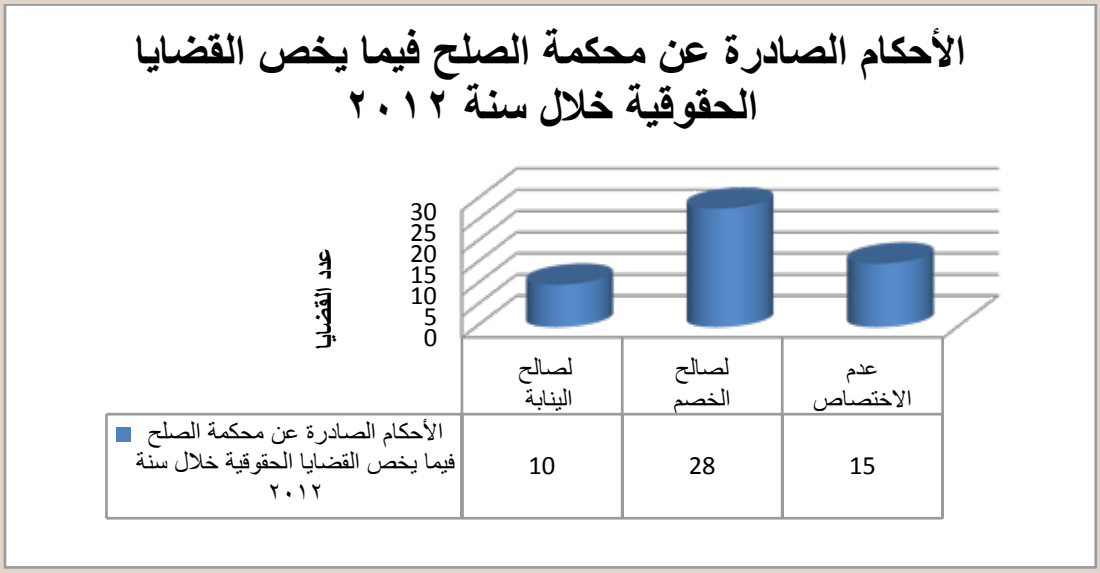

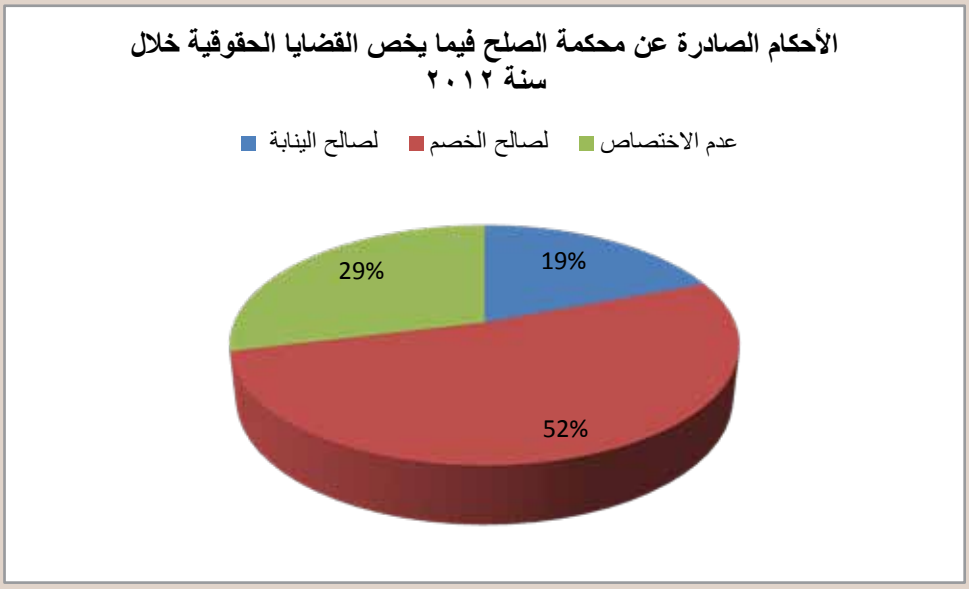

القضايا امام محكمة بداية نابلس خلال سنة 2012

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة بداية نابلس 222 قضية من أصل 196 قضية و 628 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 602 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

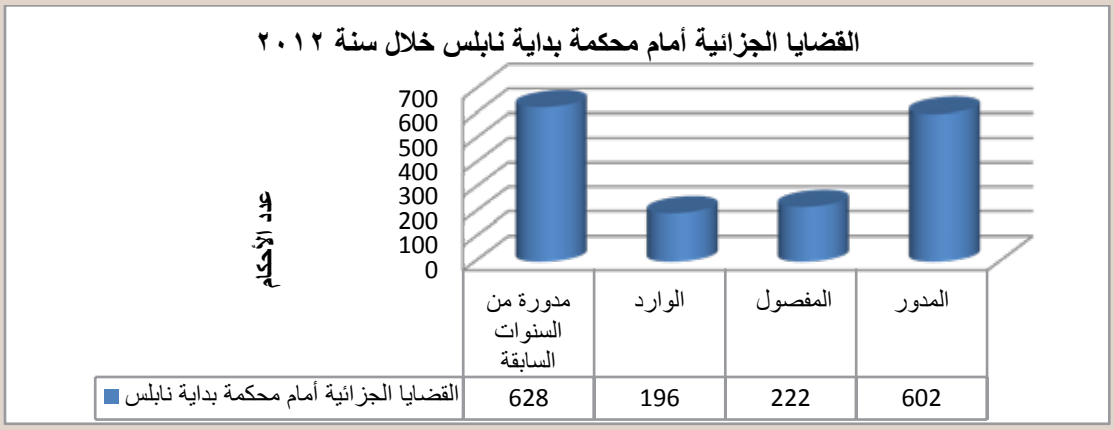

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

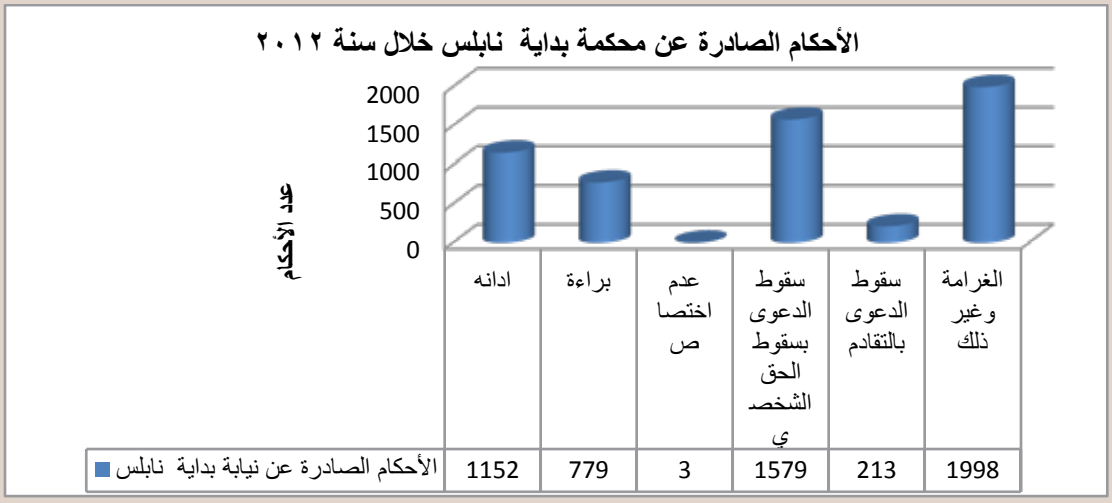

وبالنسب التي يوضحها الشكل:

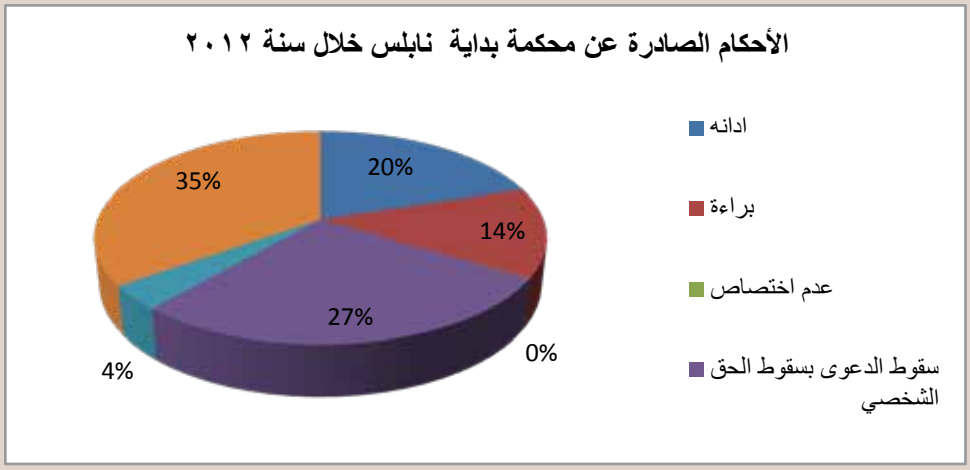

القضايا الحقوقية خلال سنة 2012:

فصلت محكمة بداية نابلس 295 قضية من أصل 375 قضية و 194 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 274 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

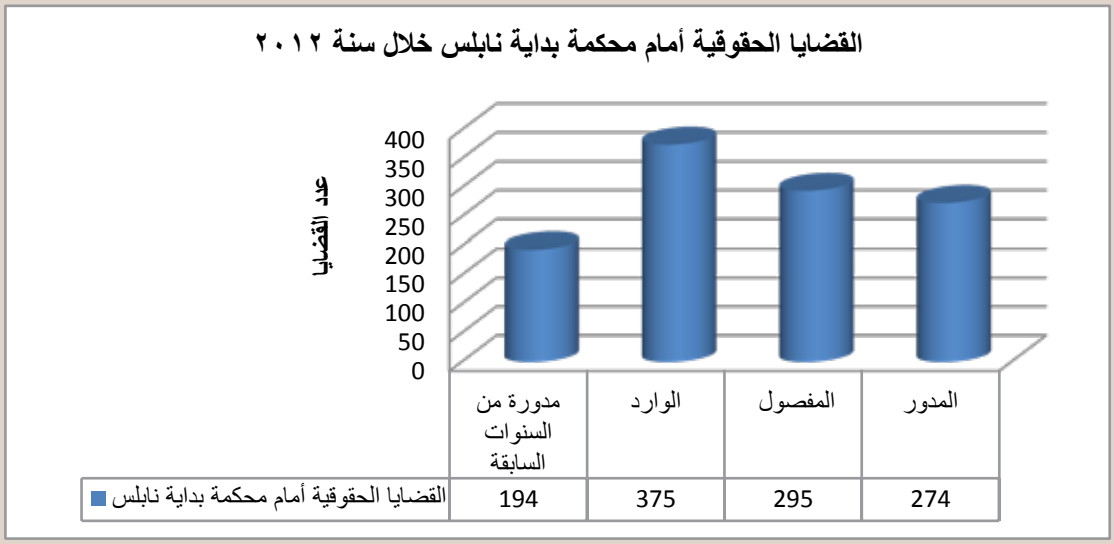

وجاء فصل القضايا بحكم 93 قضية لصالح النيابة و 194 قضية لصالح الخصم و 8 قضايا بعدم الاختصاص

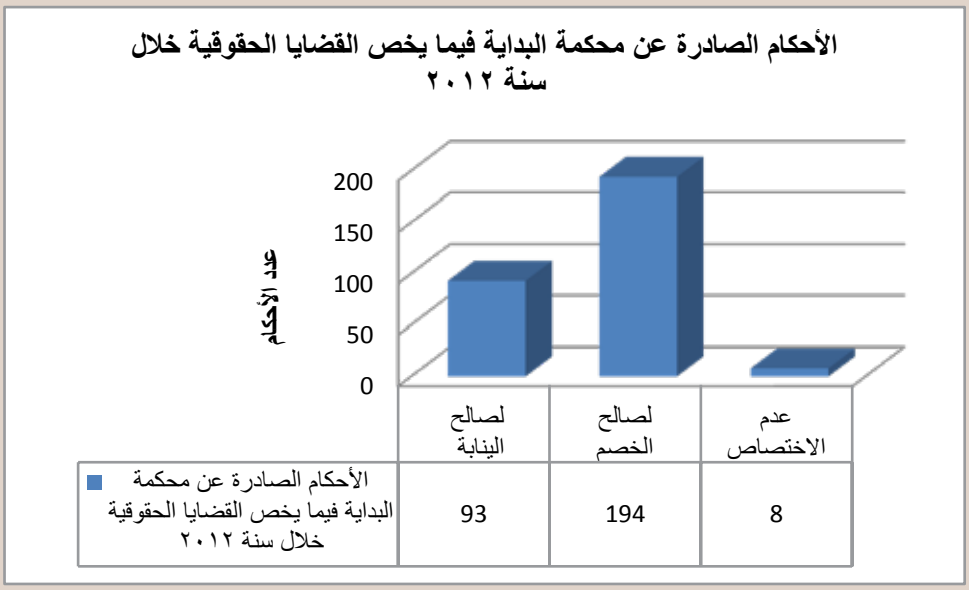

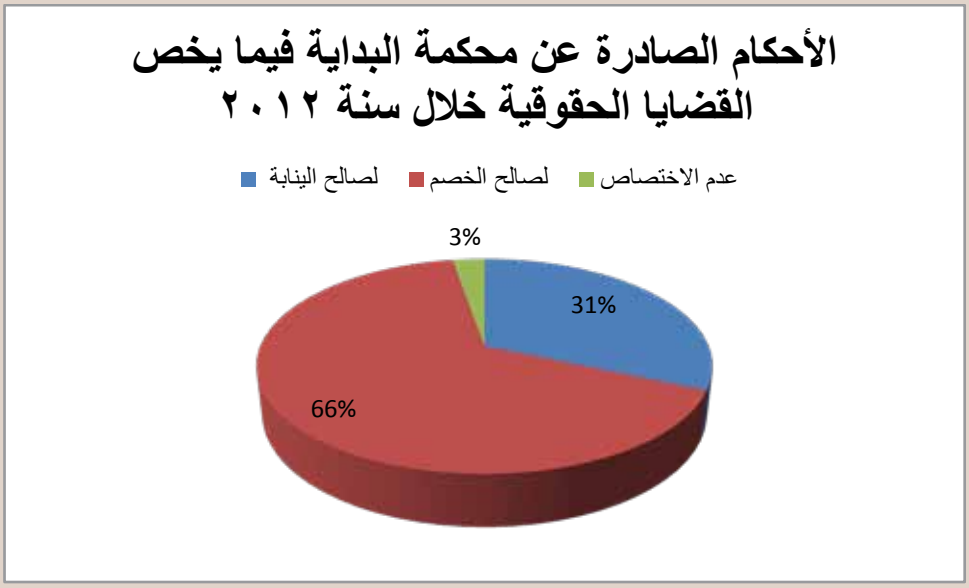

قضايا استئناف الجنح أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة البداية 642 قضية من هذه القضايا من أصل القضايا الواردة خلال سنة 2012 والمدورة من السنوات السابقة ليبقى 414 قضية في المحكمة بحاجة للفصل. انظر الشكل أدناه:

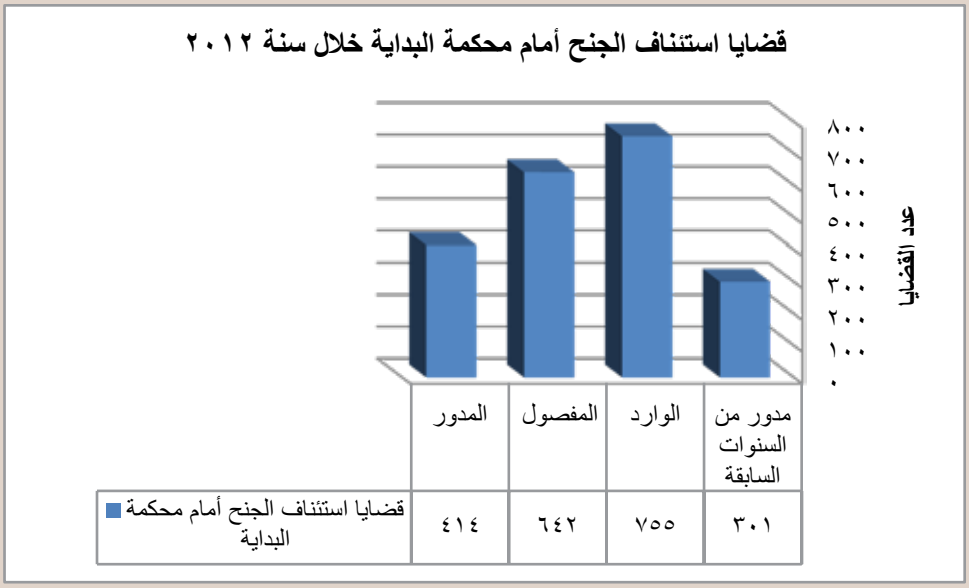

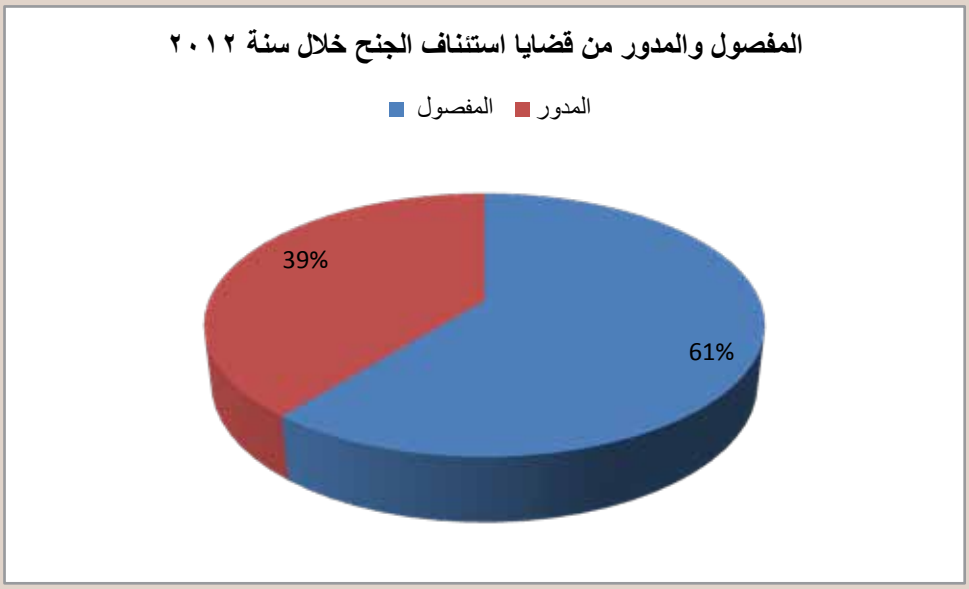

حيث حكم على 260 قضية لصالح النيابة فيما حكم على 382 قضية لصالح الخصم كما هو موضح ادناه:

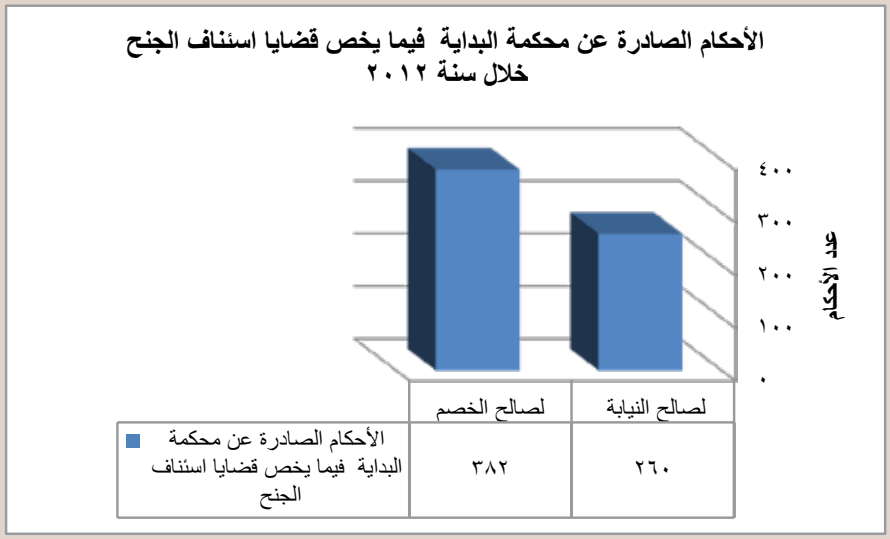

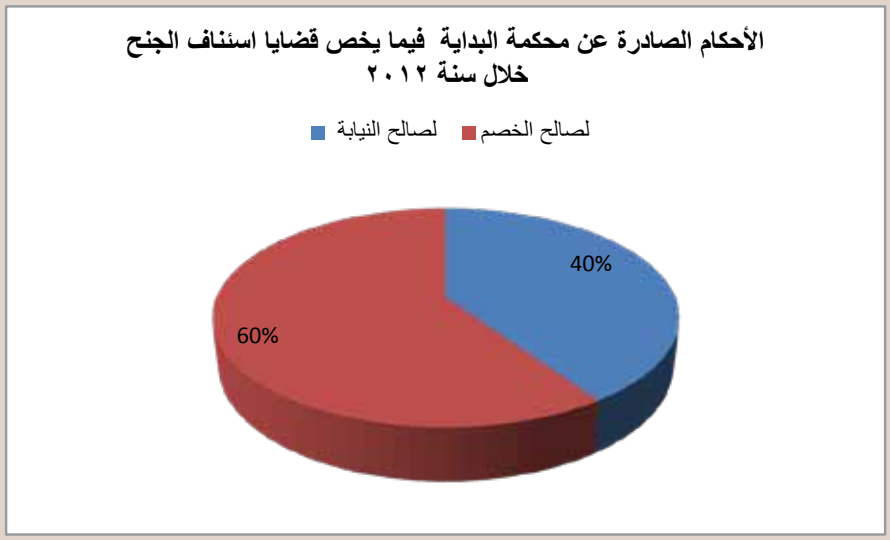

النيابة العامة في جنين

القضايا الواردة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية الواردة خلال سنة 2010 قليلاً بنسبة 19% لتصل الى 4048 قضية تحقيقية وارادة سنة 2011 والتي بدورها عاودت الانخفاض قليلاً بنسبة 0.42% لتصبح 4031 قضية تحقيقية واردة مع نهاية سنة 2012. الجدول أدناه يوضح القضايا الواردة لنيابة جنين خلال السنوات السابقة لسنة 2012.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة جنين خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	3393	4048	4031

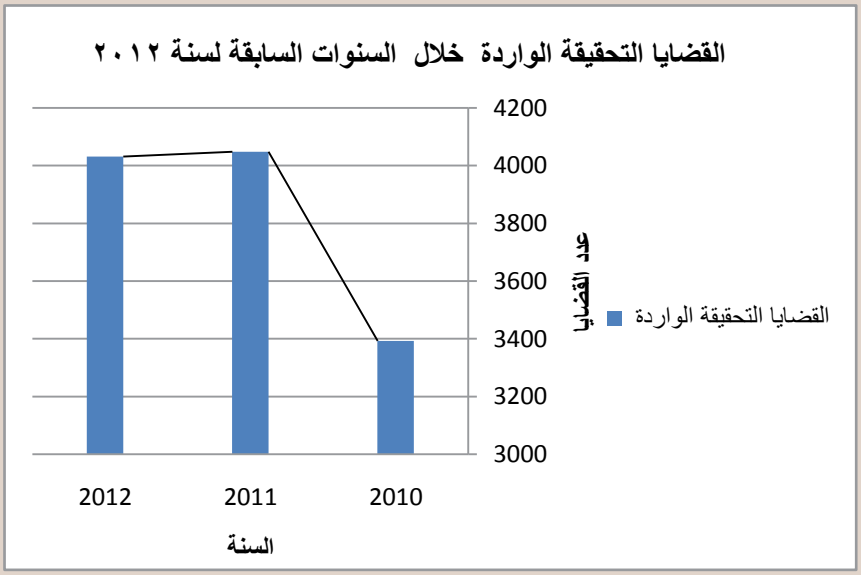

3. القضايا المفصولة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية المفصولة في سنة 2010 بنسبة 18 % لتصل الى 4223 قضية تحقيقية مفصولة خلال سنة 2011 إلا أنها عاودت الانخفاض بنسبة 5% لتصل الى 3994 قضية تحقيقية مفصولة مع نهاية سنة 2012. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال السنوات السابقة لسنة 2012 في نيابة جنين.

عدد القضايا المفصولة خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	3592	4223	3994

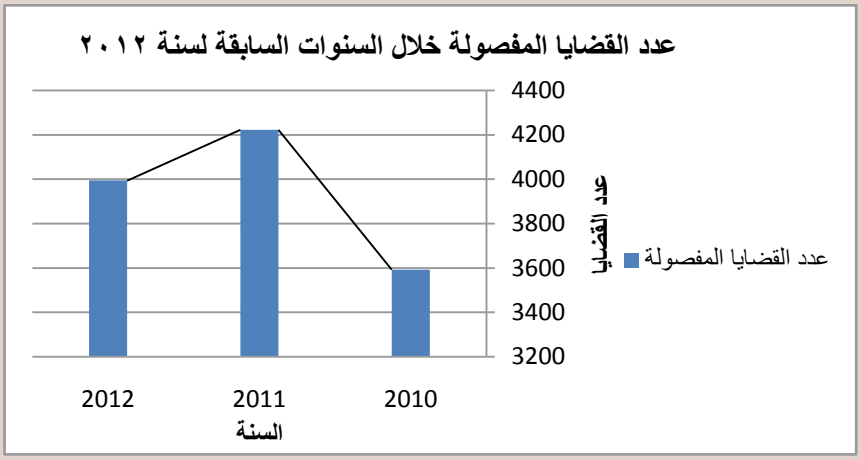

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة جنين خلال سنة 2012		
جناية	جنحة	المجموع
120	3874	3994

4. القضايا المدورة خلال سنة 2012:

انخفضت القضايا التحقيقية المدورة من سنة 2010 قليلاً بنسبة 45% لتصل الى 216 قضية تحقيقية مدورة سنة 2011 الا انها عاودت الارتفاع قليلاً بنسبة 17% لتصل الى 253 قضية تحقيقية مدورة مع نهاية سنة 2012 الجدول ادناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة جنين خلال السنوات السابقة لسنة 2012:

عدد القضايا المدورة في نيابة جنين خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	391	216	253

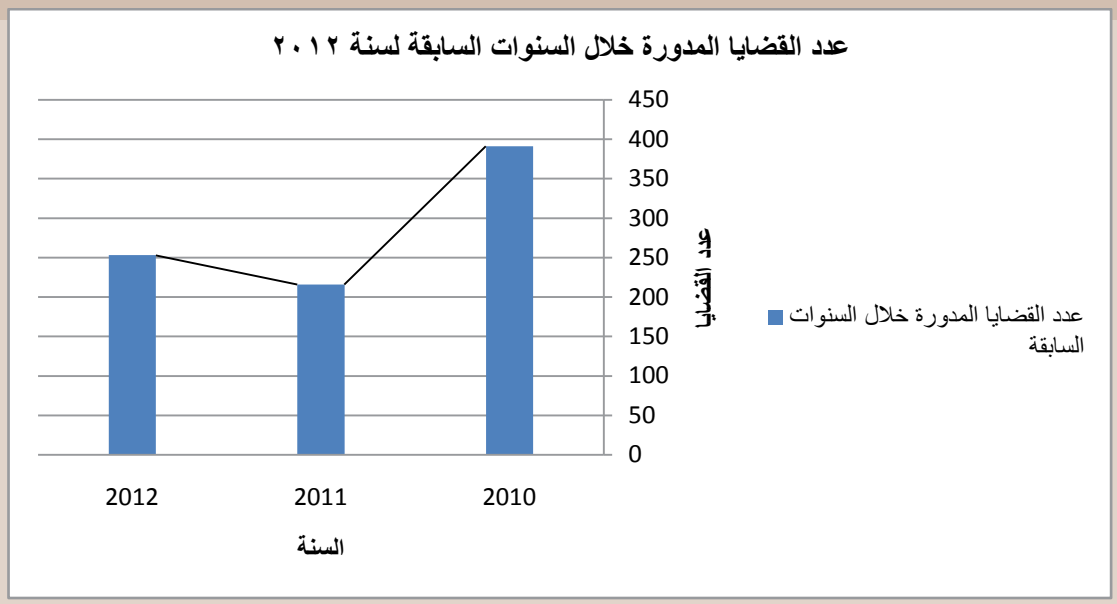

وبالتالي فان نيابة جنين فصلت 3994 قضية من أصل 4031 قضية و 216 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة لتمكث 253 جناية في نيابة جنين لسنة 2013.

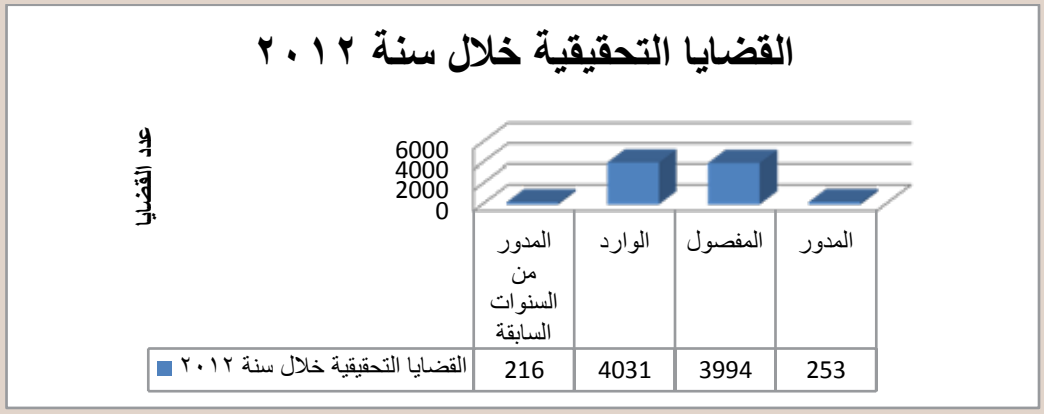

التنفيذات الجزائية خلال سنة 2012:

التنفيذات الجزائية الواردة خلال 2012:

ارتفع عدد التنفيذات الجزائية الواردة في سنة 2010 بنسبة 7% لتصل 3459 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 التي بدورها انخفت بنسبة 42% لتصل الى 2002 تنفيذ جزائي خلال سنة 2012.

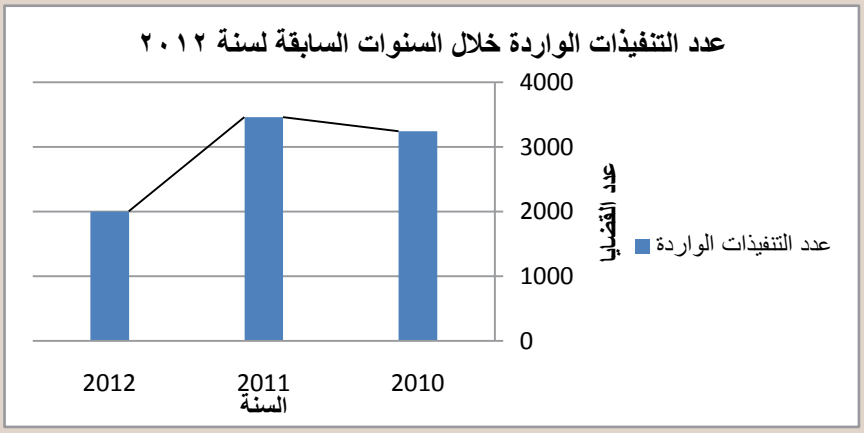

التنفيذات الجزائية المفصولة خلال 2012:

بالمثل انخفض عدد التنفيذات المفصولة خلال سنة 2011 بنسبة 36% والتي بدورها انخفضت الى 2265 تنفيذ مفصول خلال سنة 2012 بنفس النسبة.

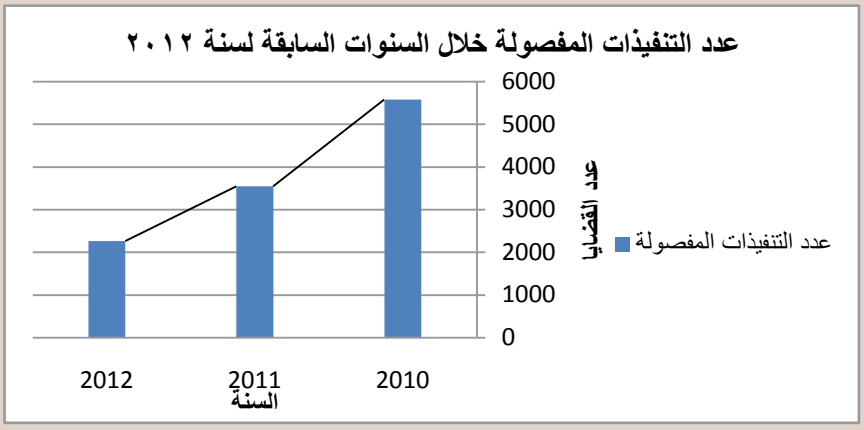

التنفيذات الجزائية المدورة خلال سنة 2012:

انخفض عدد التنفيذات الجزائية المدورة من سنة 2010 بنسبة 3% ليصل الى 3115 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 والتي بدورها انخفضت بنسبة 8% لتصل الى 2852 تنفيذ جزائي مع نهاية سنة 2012 .
انظر الجدول أدناه:

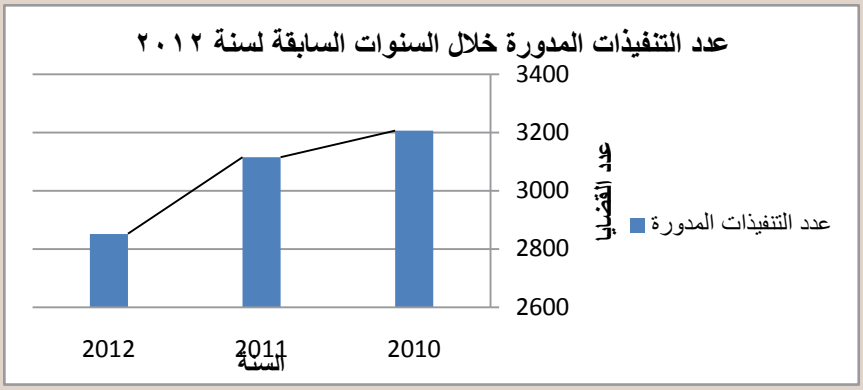

التنفيذات الجزائية في نيابة جنين خلال السنوات السابقة لسنة ٢٠١٢			
السنة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
عدد التنفيذات المدورة من السنوات السابقة	٥٥٤٤	٣٢٠٧	٣١١٥
عدد التنفيذات الواردة	٣٢٤٣	٣٤٥٩	٢٠٠٢
عدد التنفيذات المفصولة	٥٥٨٠	٣٥٥١	٢٢٦٥
عدد التنفيذات المدورة	٣٢٠٧	٣١١٥	٢٨٥٢

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الموجودة في نيابة جنين خلال سنة 2012 هي: 56% و 44% على التوالي.

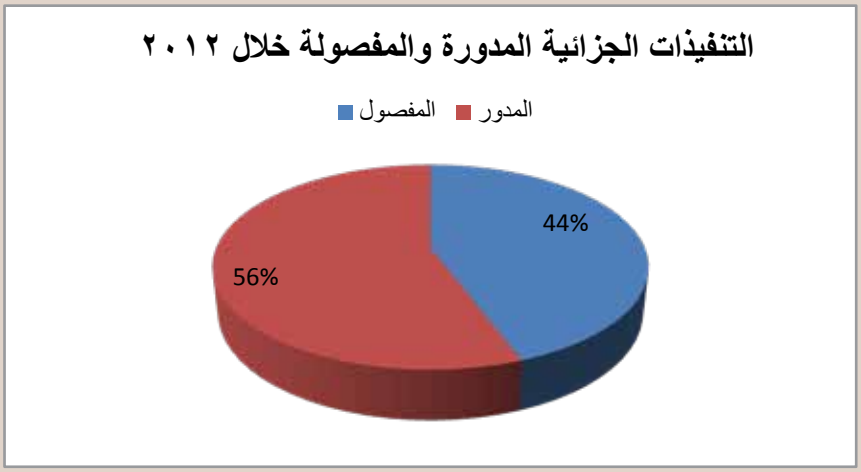

القضايا امام محكمة صلح جنين خلال سنة 2012

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح جنين 3650 قضية من أصل 3857 قضية و 683 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 890 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

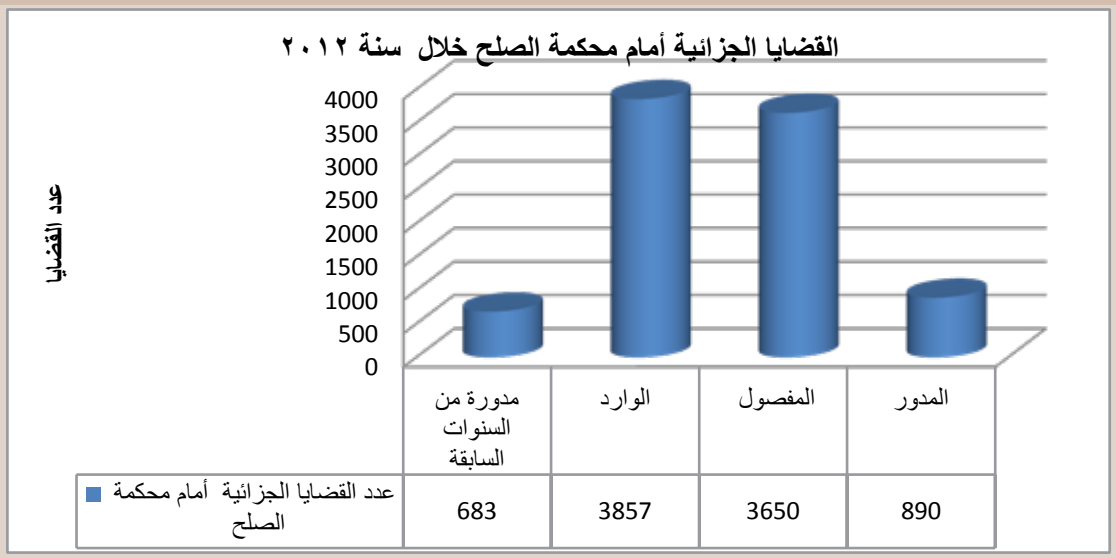

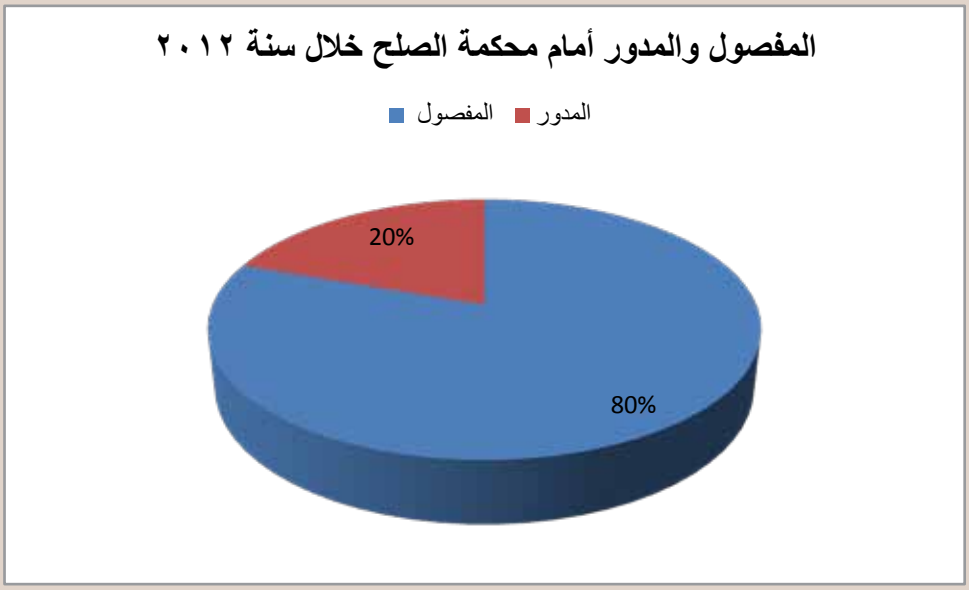

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

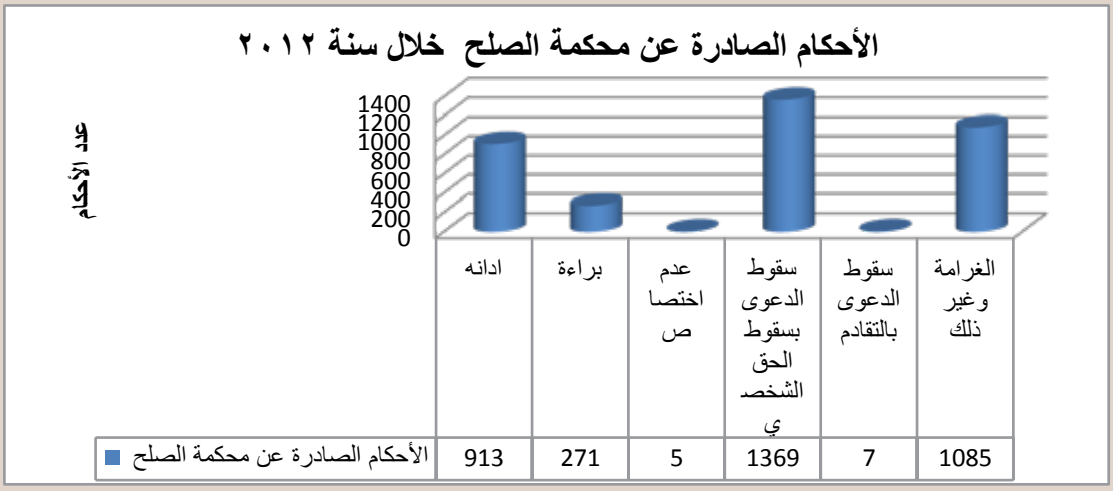

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

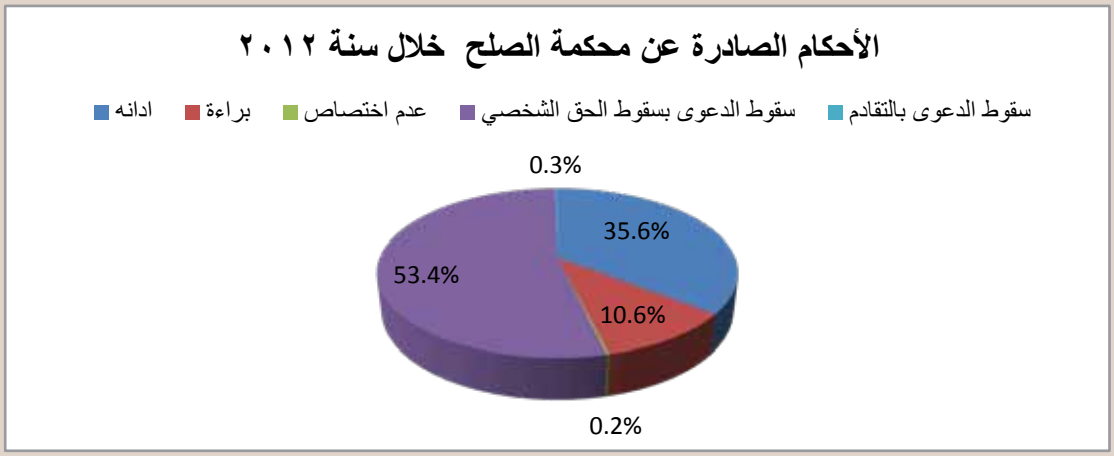

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة صلح جنين 29 قضية من أصل 30 قضية و 30 قضية أخرى واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب كانت مرفوعة ضد النائب العام لتبقى 31 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

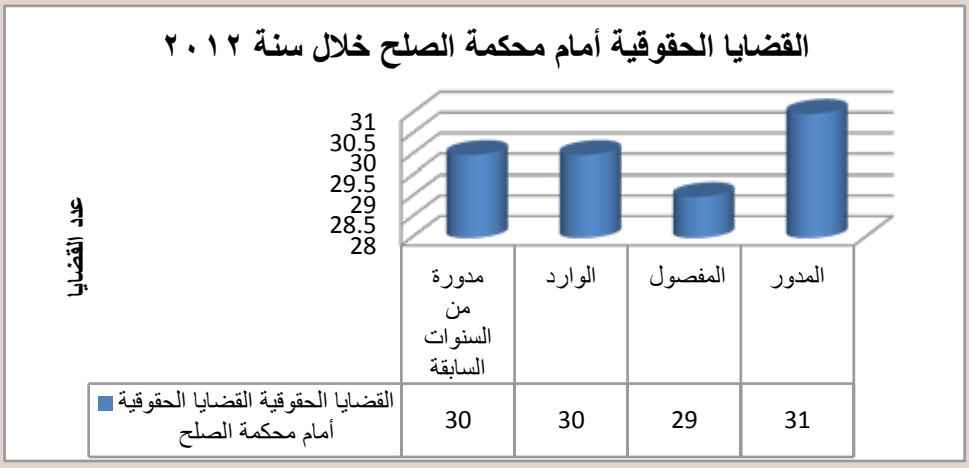

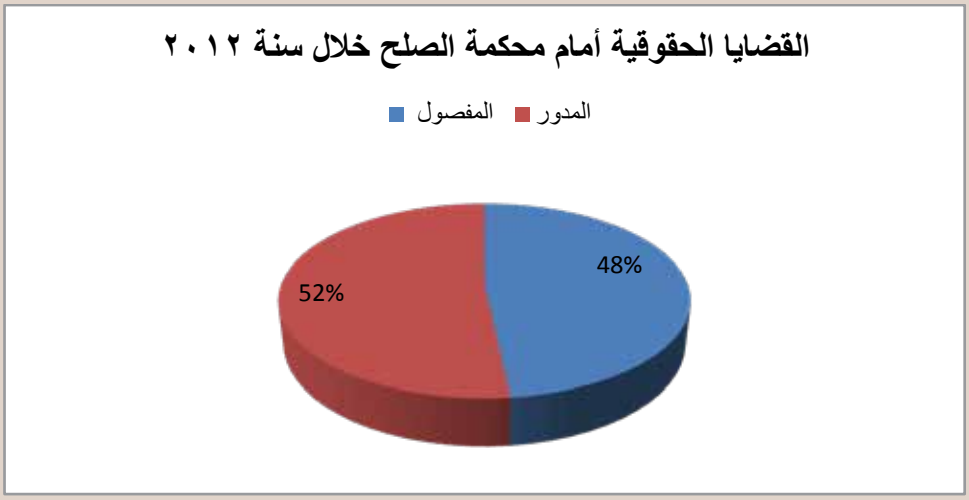

وجاءت نتيجة الفصل بحكم 7 قضايا لصالح النيابة و 16 قضية لصالح الخصم و 6 قضايا بعدم الاختصاص. كما توضح الاشكال أدناه:

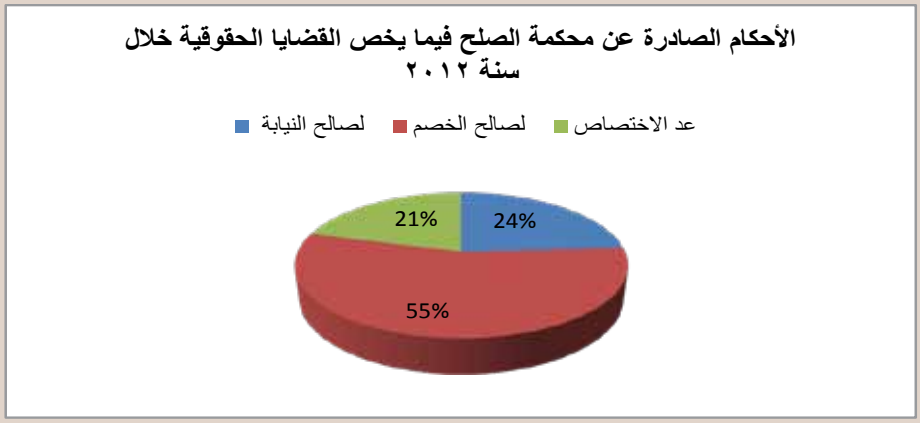

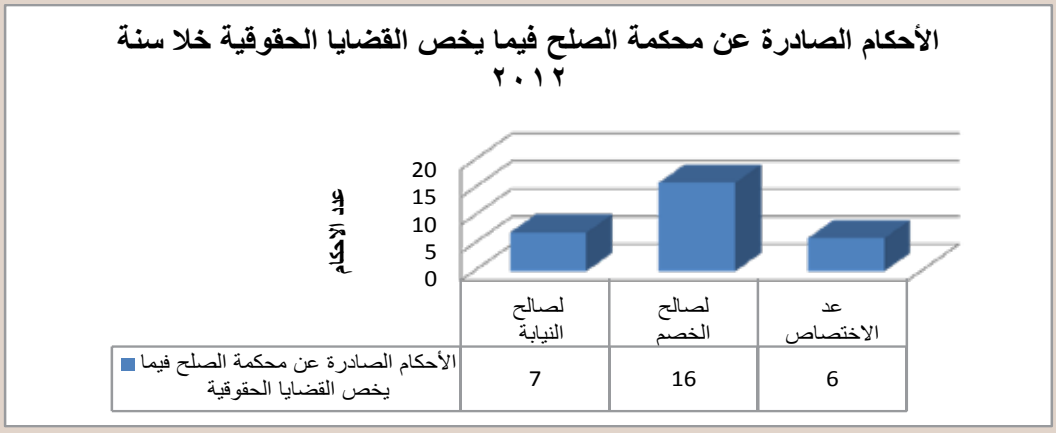

القضايا امام محكمة بداية جنين خلال سنة 2012

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة بداية جنين 133 قضية من أصل 120 قضية و 287 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 274 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

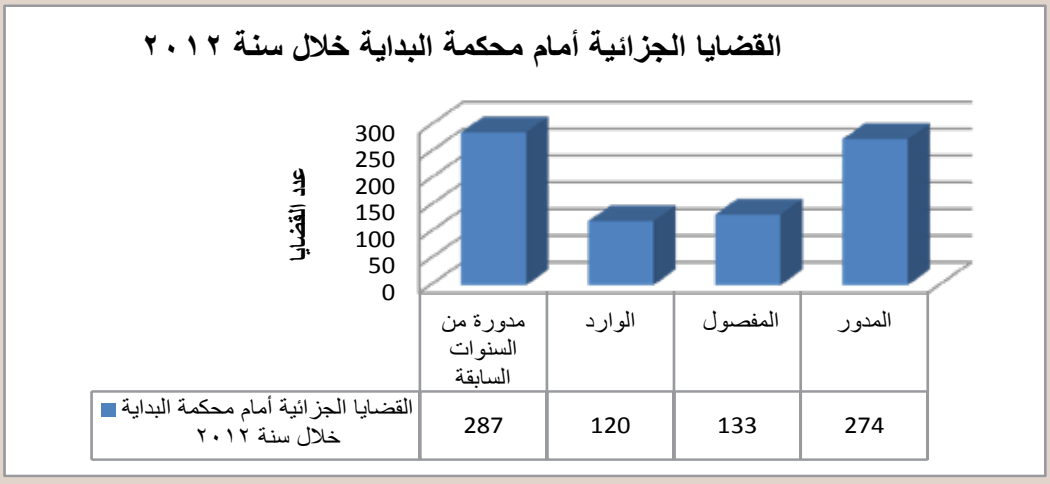

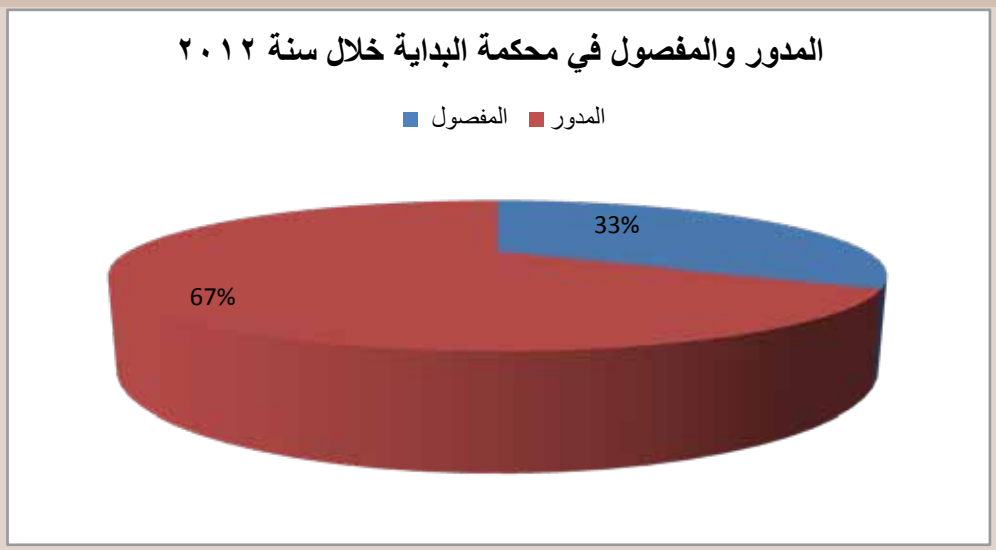

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

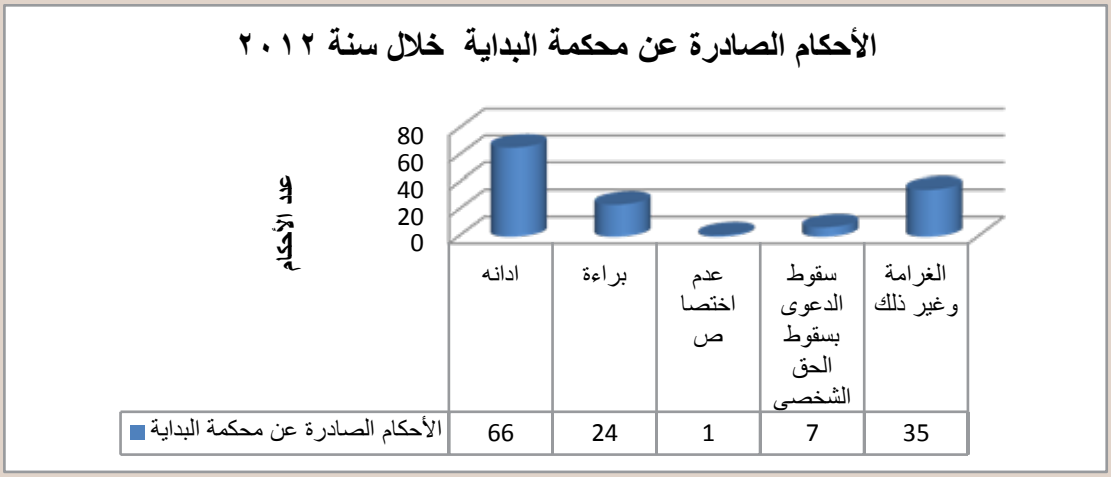

وبالنسب التي يوضحها الشكل:

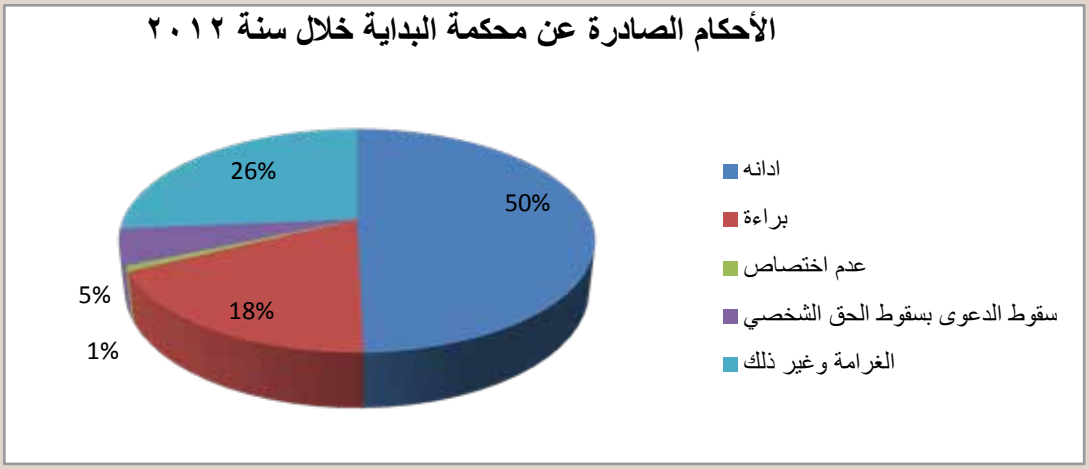

القضايا الحقوقية أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة بداية جنين 202 قضية من أصل 216 قضايا و 131 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 145 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

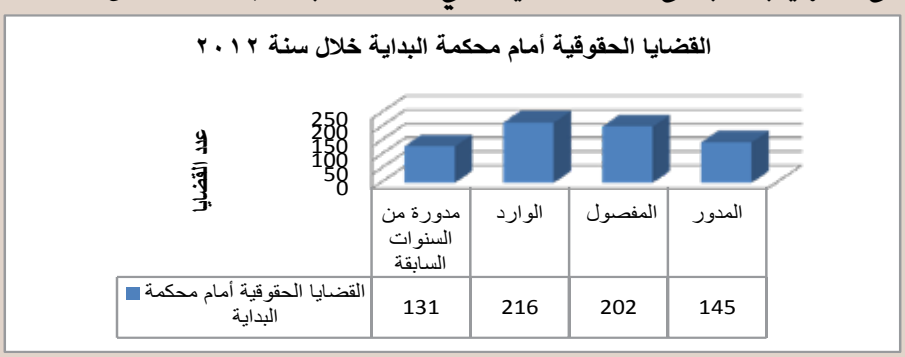

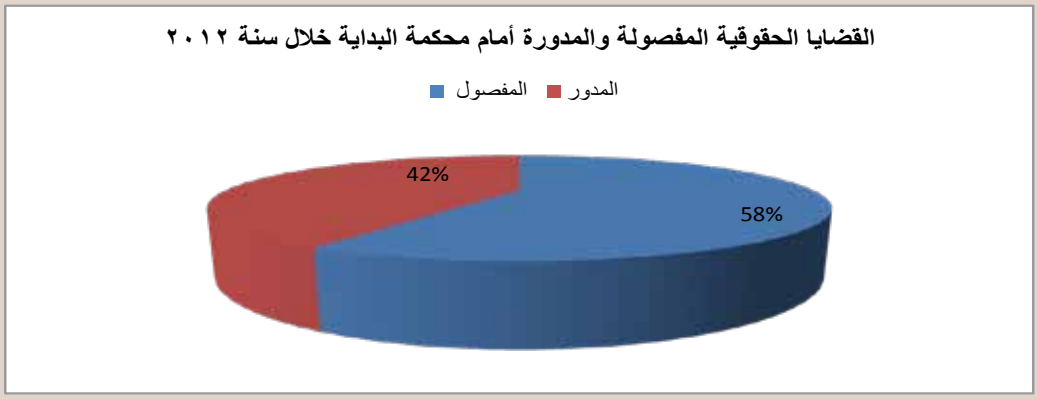

وجاءت نتيجة الفصل: 42 قضية لصالح النيابة و 158 قضايا لصالح الخصم و قضيتين بعدم الاختصاص.

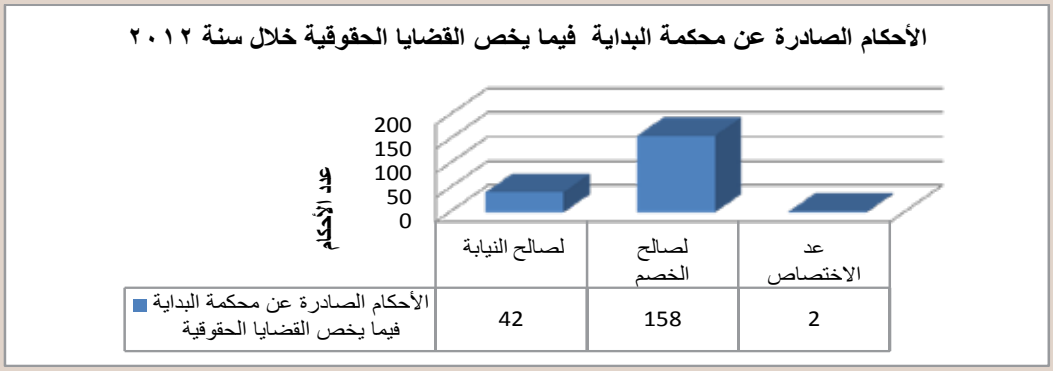

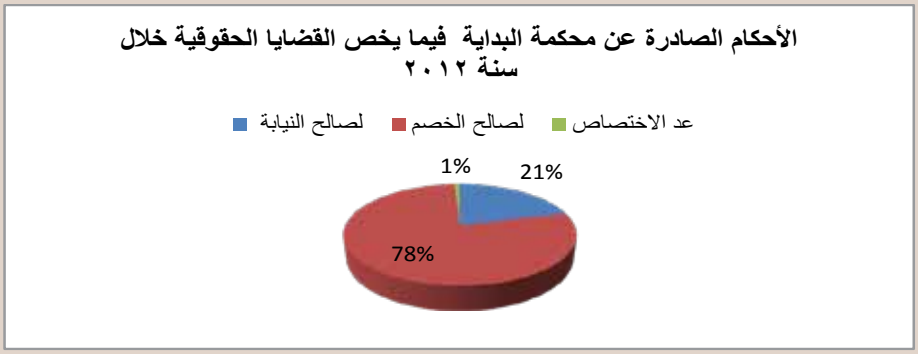

قضايا استئناف الجنح أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة البداية 256 قضية من هذه القضايا من أصل القضايا الواردة خلال سنة 2012 والمدورة من السنوات السابقة ليبقى 46 قضية في المحكمة بحاجة للفصل، انظر الشكل أدناه:

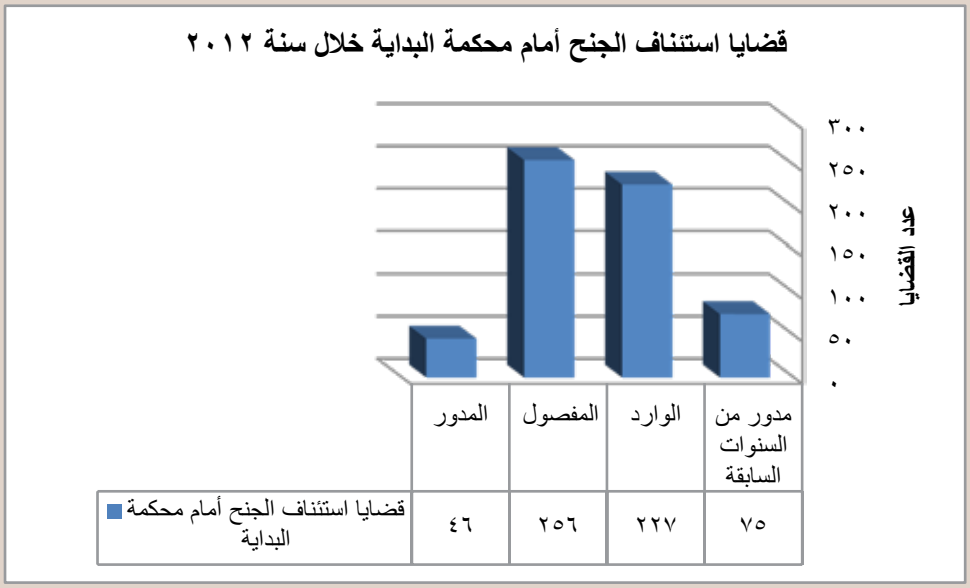

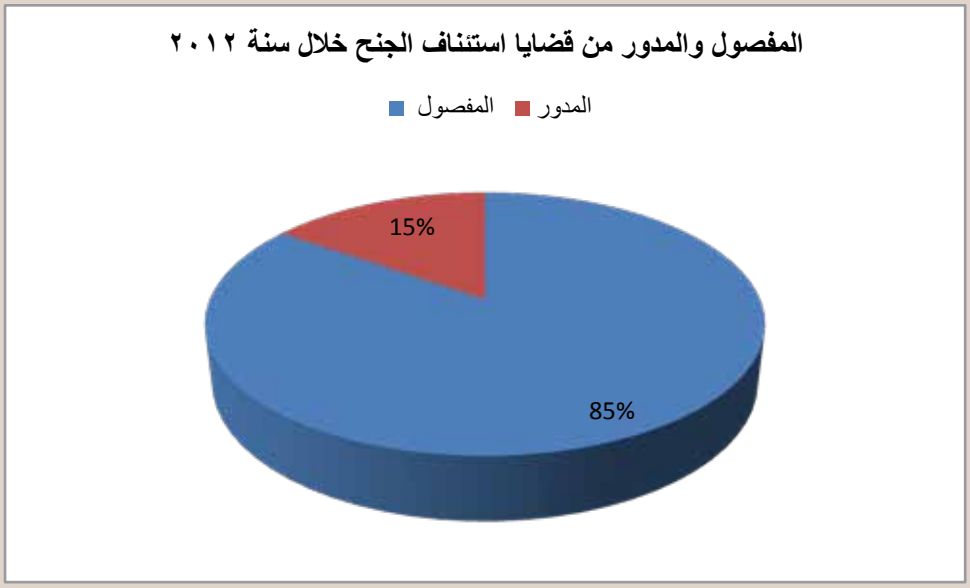

حيث حكم على 99 قضية لصالح النيابة فيما حكم 157 على قضية لصالح الخصم كما هو موضح ادناه:

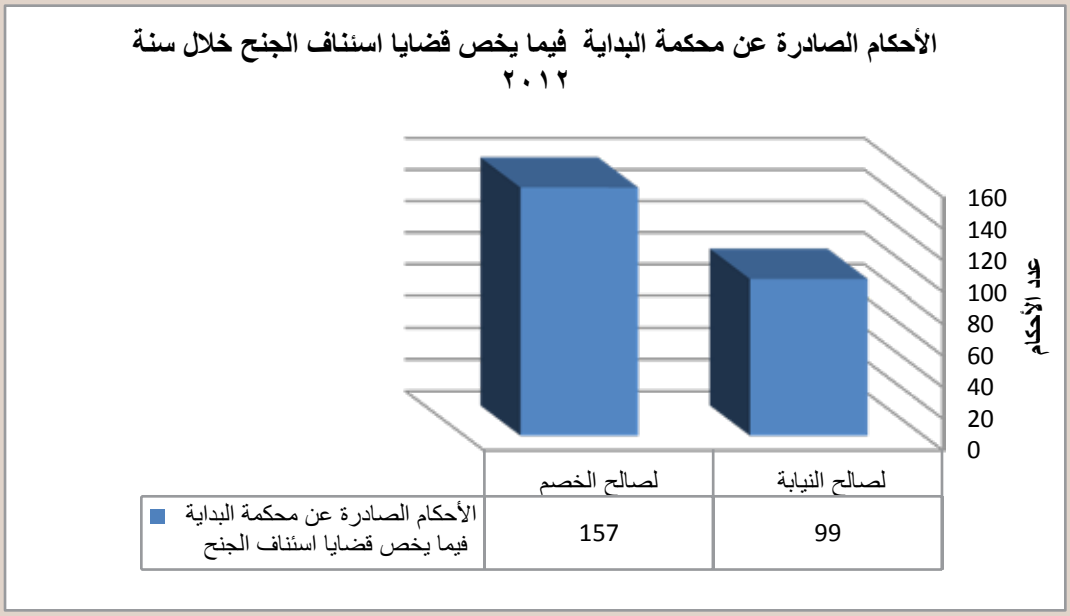

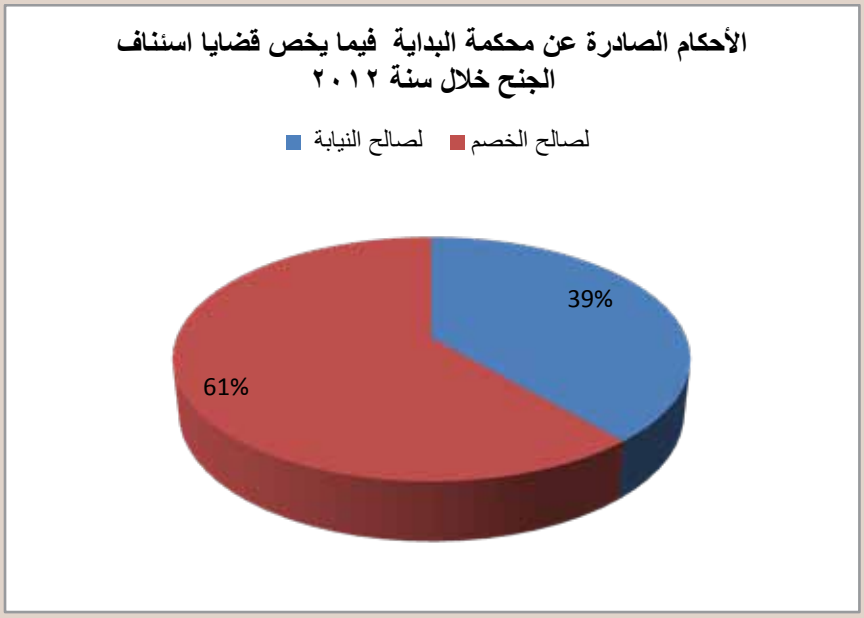

النيابة العامة في بيت لحم

القضايا التحقيقية المدورة من السنوات السابقة:

بدأت نيابة بيت لحم عملها في بداية العام 2012 وفي حوزتها 29 قضية تحقيقية من جنايات وجنح وعوارض كما يوضح الجدول أدناه:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة بيت لحم من السنوات السابقة			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
27	1	1	29

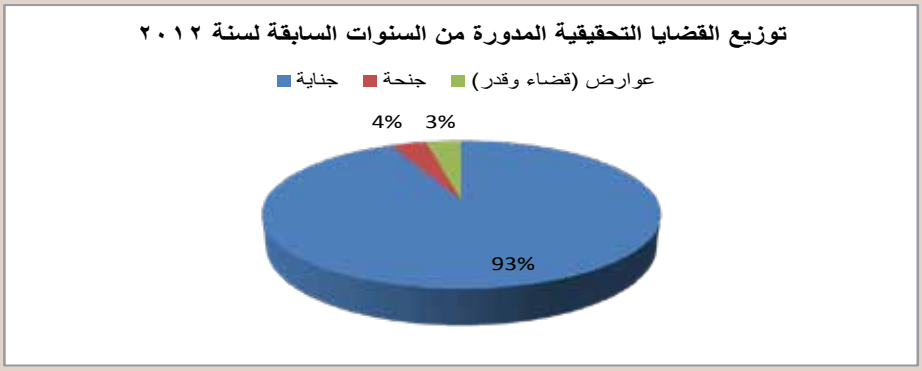

القضايا الواردة:

ارتفعت القضايا التحقيقية الواردة خلال سنة 2010 بنسبة 45% لتصل الى 3175 قضية تحقيقية ورادة سنة 2011 واستمرت بالارتفاع بنسبة 18% لتصل الى 3731 قضية تحقيقية واردة مع نهاية سنة 2012.
الجدول أدناه يوضح القضايا الواردة لنيابة بيت لحم خلال سنوات السابقة.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة بيت لحم خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	2192	3175	3731

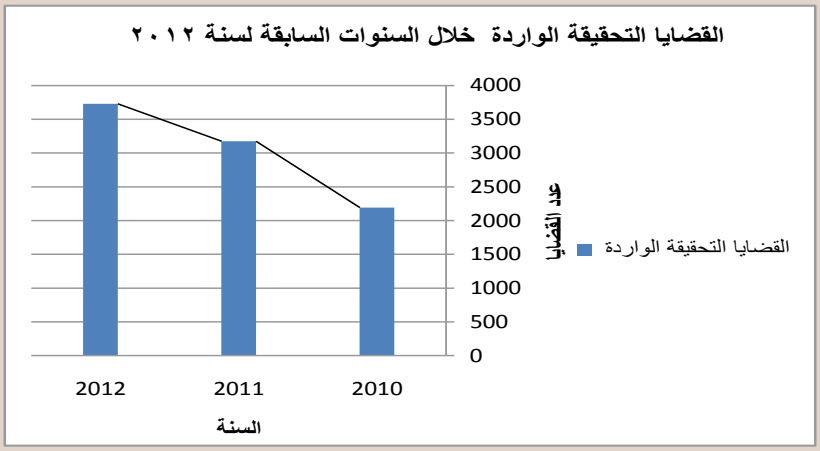

وجاءت القضايا التحقيقية الواردة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة بيت لحم خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
75	3625	31	3731

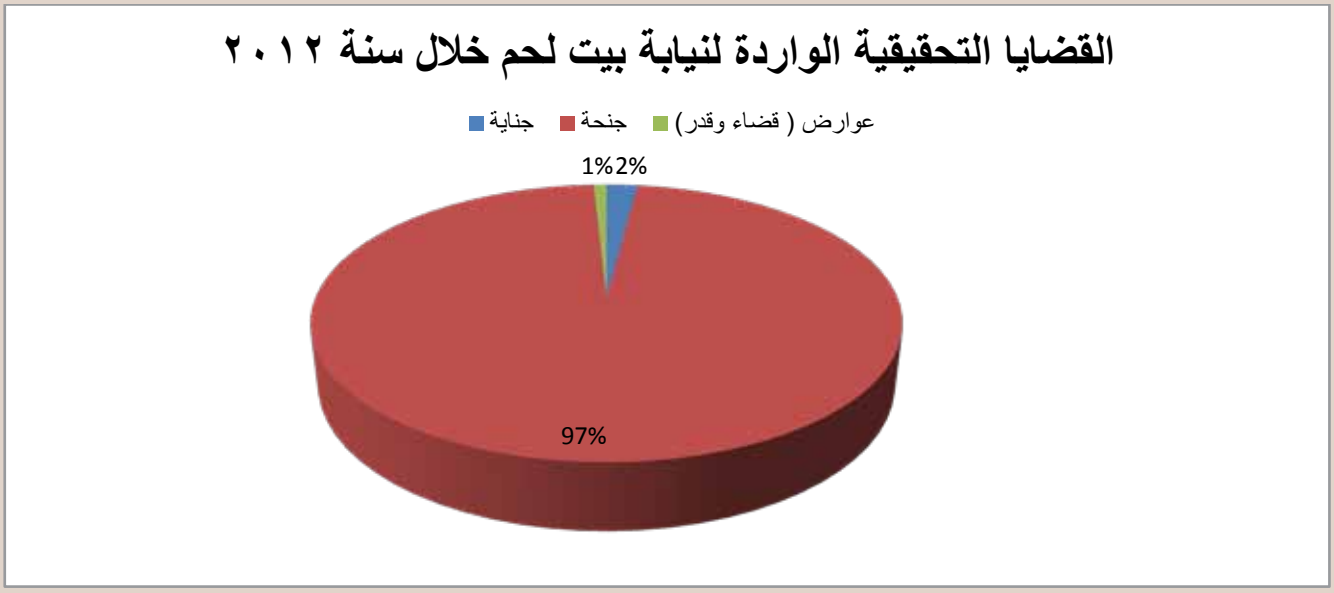

القضايا المفصولة:

ارتفعت القضايا التحقيقية المفصولة سنة 2010 بنسبة 39% لتصل الى 3181 قضية تحقيقية مفصولة خلال سنة 2011 واستمرت بالارتفاع بنسبة 16 % لتصل الى 3690 قضية تحقيقية مفصولة مع نهاية سنة 2012. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال السنوات الماضية في نيابة بيت لحم.

عدد القضايا المفصولة خلال السنوات الماضية لسنة 2012 في نيابة بيت لحم			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	2292	3181	3690

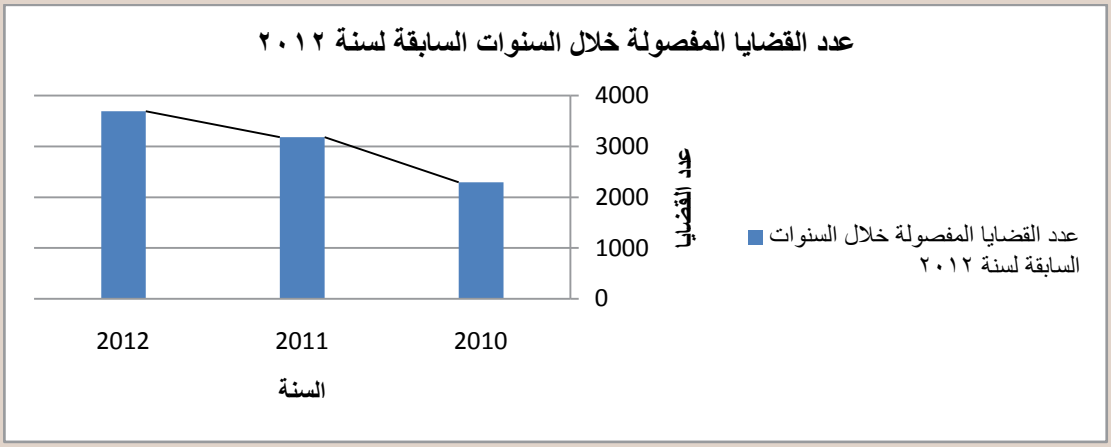

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة بيت لحم خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
52	3614	24	3690

القضايا المدورة:

انخفضت القضايا التحقيقية المدورة في سنة 2010 بنسبة 17% لتصل الى 29 قضية تحقيقية مدورة سنة 2011 إلا أنها عادت الى الارتفاع بنسبة 141% لتصل الى 70 قضية تحقيقية مدورة مع نهاية سنة 2012 الجدول ادناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة بيت لحم خلال السنوات السابقة لسنة 2012:

عدد القضايا المدورة في نيابة بيت لحم خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	35	29	70

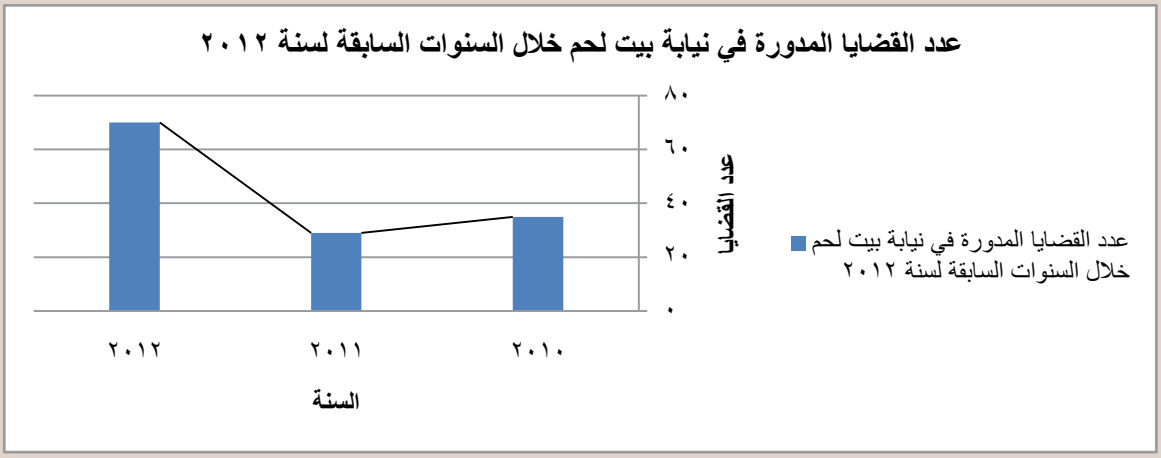

وجاءت القضايا المدورة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة بيت لحم خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
50	12	8	70

وبالتالي فان نيابة بيت لحم فصلت 52 جناية خلال سنة 2012 من أصل (27 قضية مدورة من السنوات السابقة و 75 قضية واردة خلال 2012) لتمكث 50 جناية في نيابة بيت لحم لسنة 2013.

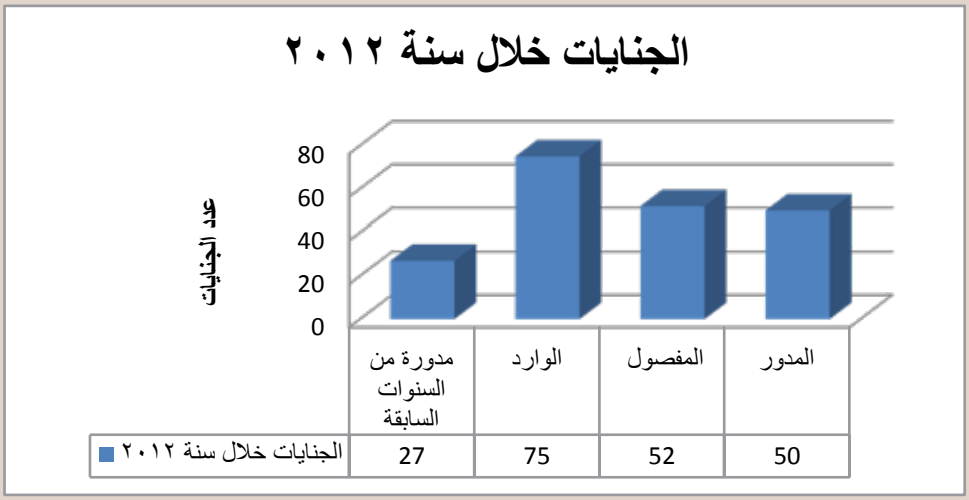

أيضا فان نيابة بيت لحم فصلت 3614 جنحة خلال سنة 2012من أصل (قضية مدورة واحدة من السنوات السابقة و 3625 قضية واردة خلال 2012) لتمكث 12 جنحة في نيابة بيت لحم لسنة 2013.

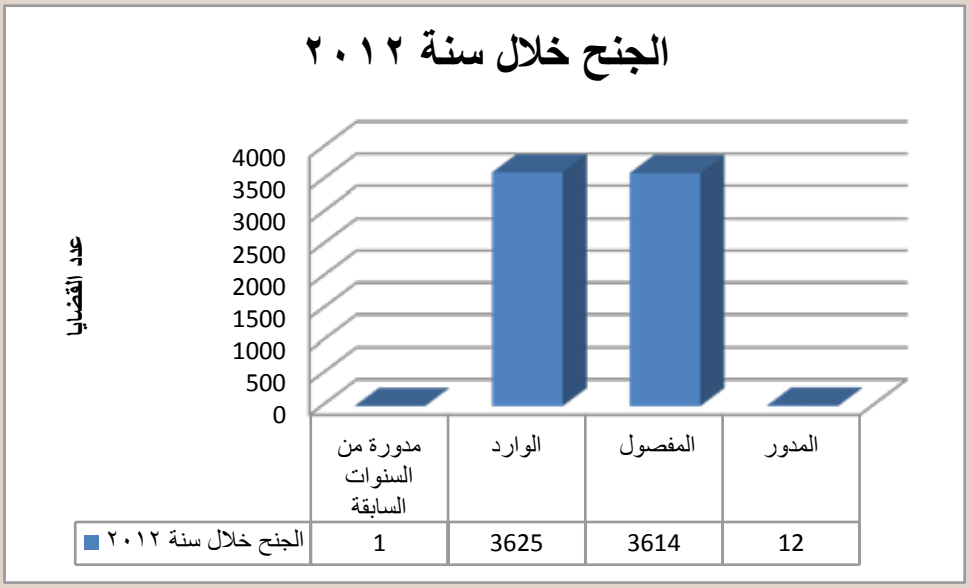

كما أنهت نيابة بيت لحم التحقيق في 24 قضة قضاء وقدر من اصل 31 قضية واردة خلال سنة 2012 وقضية واحدة مدورة من السنوات السابقة وبقيت 8 قضايا قيد التحقيق.

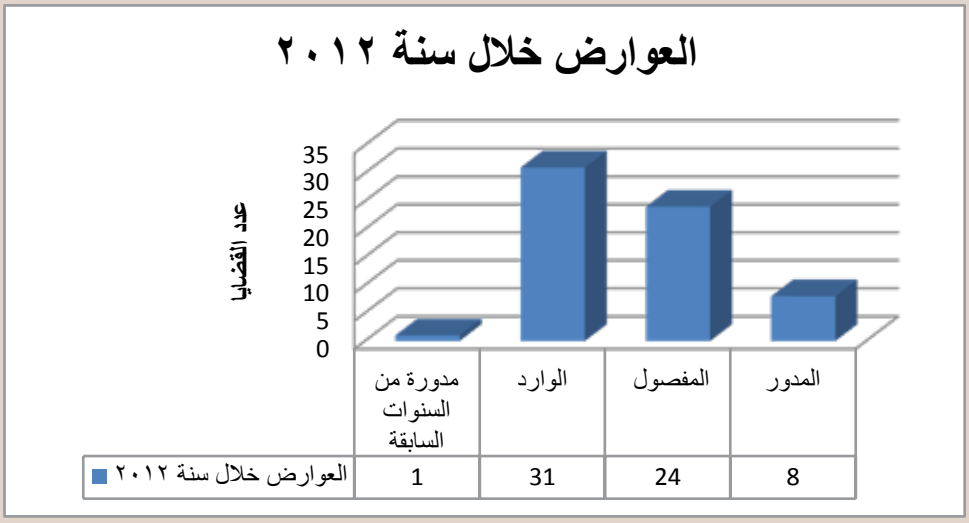

التنفيذات الجزائية:

ارتفعت التنفيذات الجزائية الواردة في سنة 2010 بنسبة 513% لتصل 1422 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 التي بدورها انخفت بنسبة 21% لتصل الى 1129 خلال سنة 2012. وبالمثل زاد عدد القضيا المفصولة خلال سنة 2011 بنسبة 401% والتي بدورها انخفت الى 311 تنفيذ مفصول خلال سنة 2012 بنسبة 33% .

كما زاد عدد التنفيذات الجزائية المدورة من سنة 2010 بنسبة 367% ليصل الى 1223 خلال سنة 2011 والتي بدورها زادت بنسبة 67% لتصل الى 2041 مع نهاية سنة 2012

التنفيذات الجزائية في نيابة بيت لحم خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد التنفيذات المدورة من السنوات السابقة	122	262	1223
عدد التنفيذات الواردة	232	1422	1129
عدد التنفيذات المفصولة	92	461	311
عدد التنفيذات المدورة	262	1223	2041

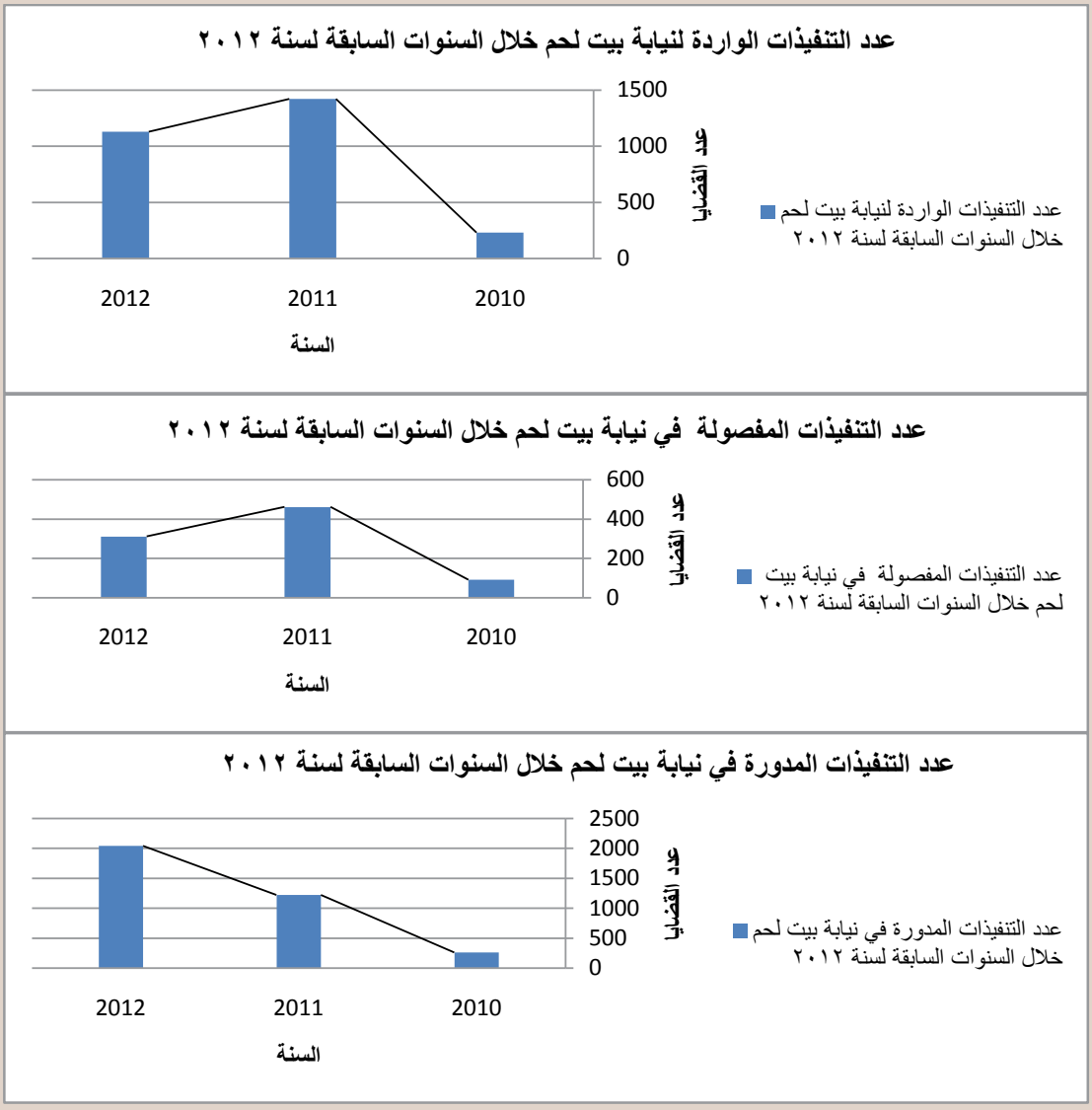

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الموجودة في نيابة بيت لحم خلال سنة 2012 (1223 مدور من السنوات السابقة و 1129 وارد خلال 2012) هي: 13% و 87% على التوالي.

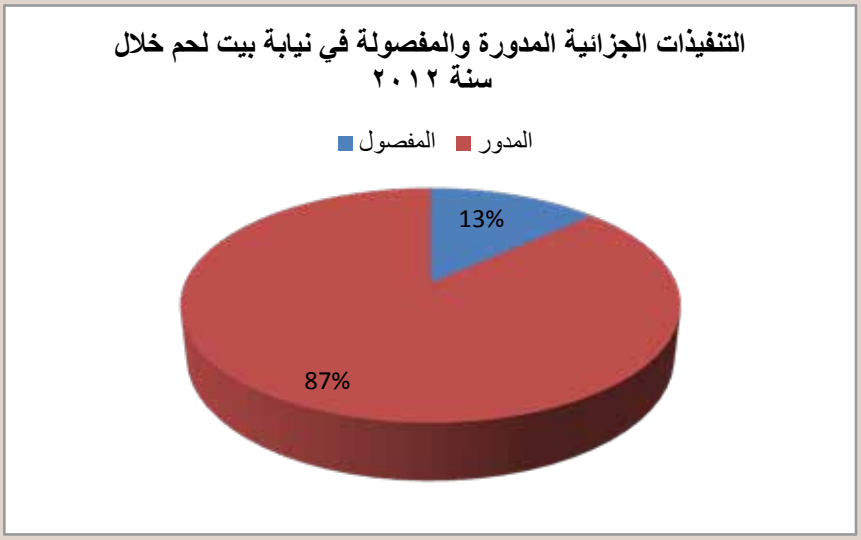

الملفات المحالة لمكتب النائب العام:

أحيل لمكتب النائب العام 73 جناية و 26 جنحة 16 محضر (قضاء وقدر) خلال سنة 2012.

الملفات الواردة من مكتب النائب العام:

الجنايات:

أصدر النائب العام قرار بحفظ 5 ملفات و 89 قرار اتهام فيما اعيدت 17 قضية لاستيفاء التحقيق.

الجنح:

أصدر النائب العام قرار اتهام بحق قضيتين.

المحاضر (قضاء وقدر):

أصدر النائب العام قرارات بحفظ 3 قضايا.

القضايا امام محكمة صلح بيت لحم

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح بيت لحم 3691 قضية من أصل 3738 قضية و 2739 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 2786 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

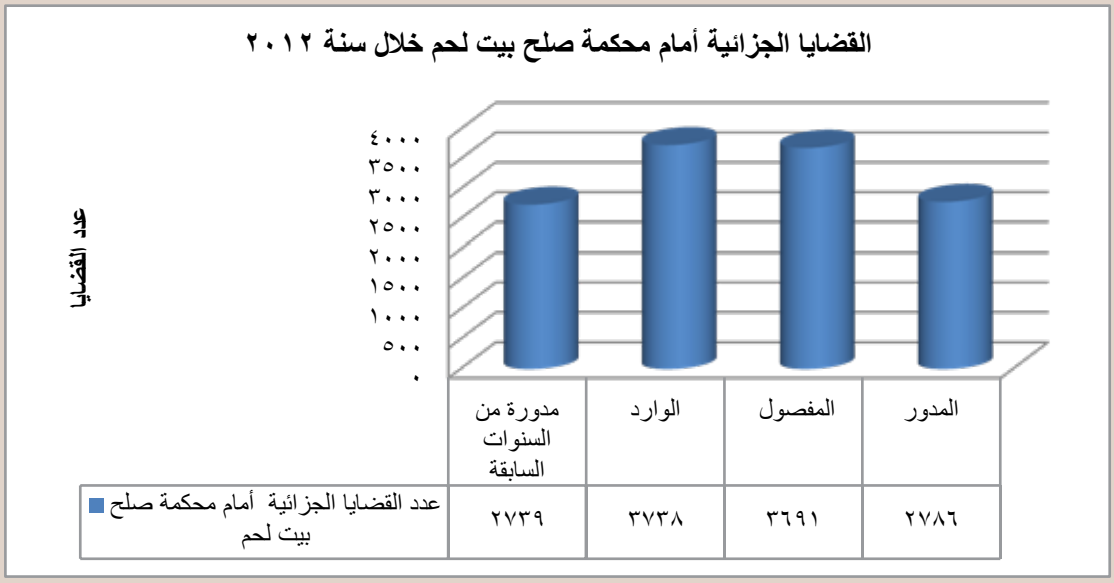

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

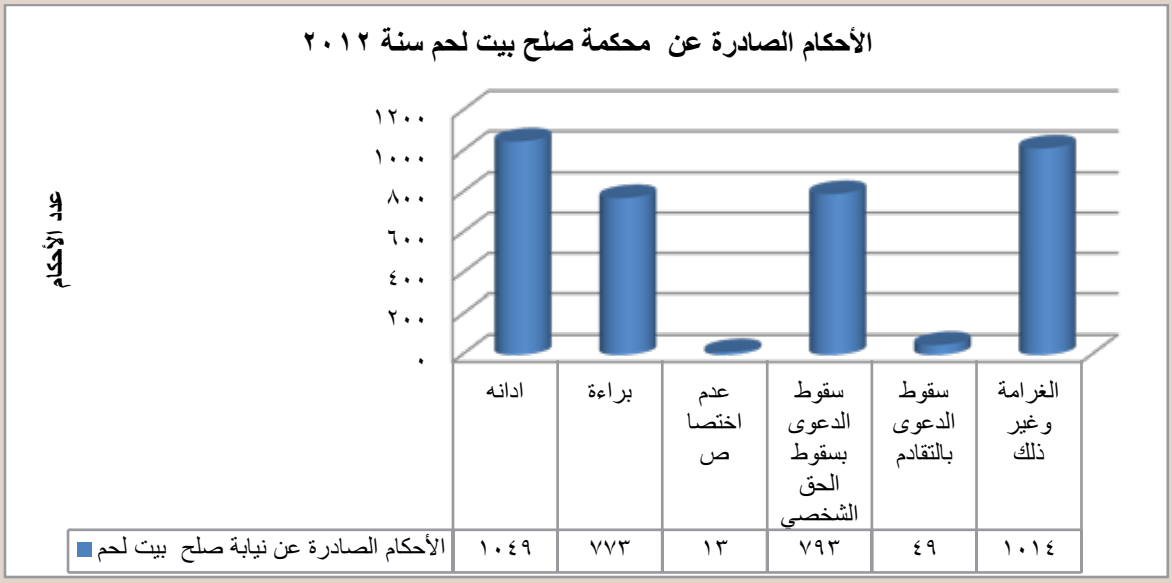

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

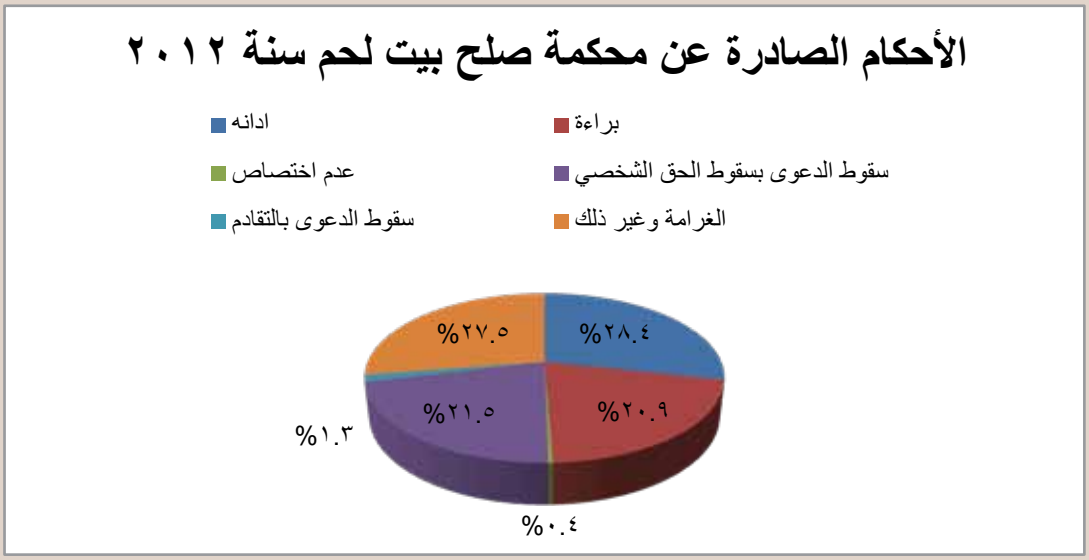

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة صلح بيت لحم 12 قضية من أصل 13 قضية و 14 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب كانت مرفوعة ضد النائب العام لتبقى 15 قضايا في المحكمة بحاجة للفصل:

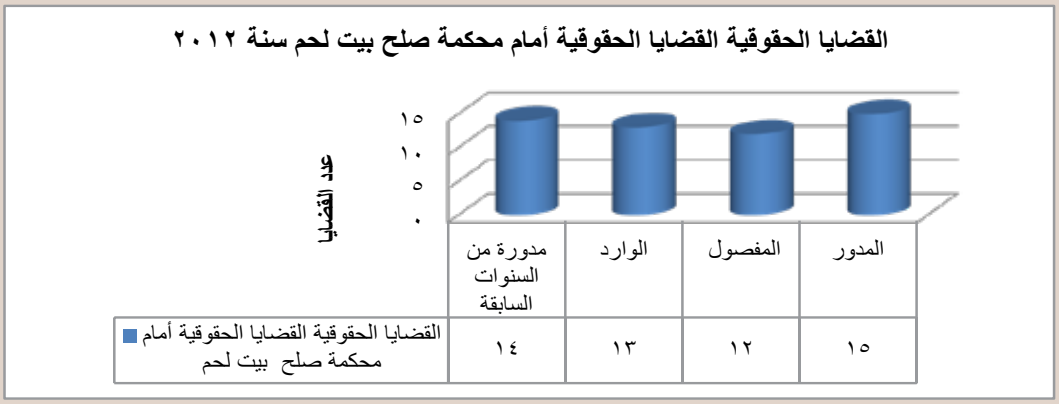

وعليه فقد تم حسم قضية واحدة لصالح الينابة و 12 قضية لصالح الخصم.

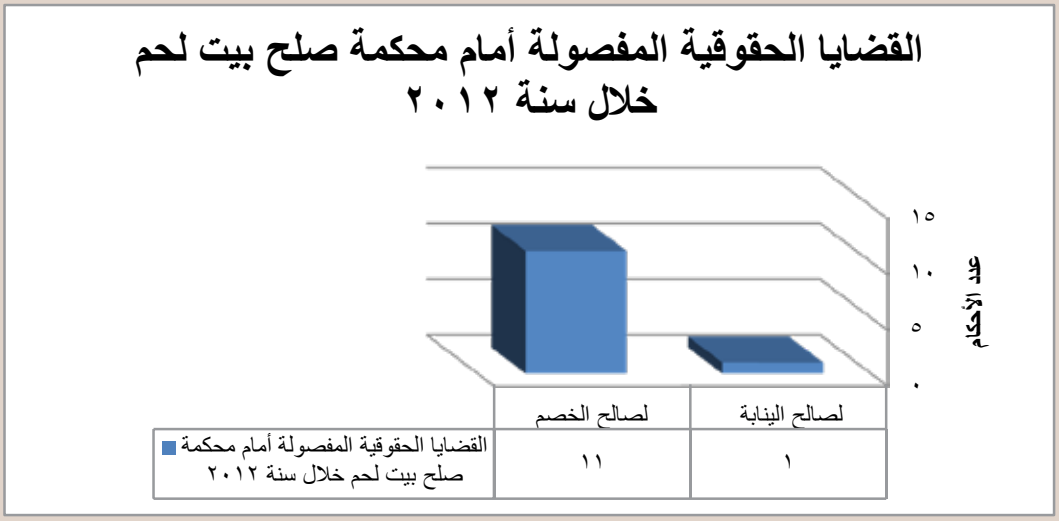

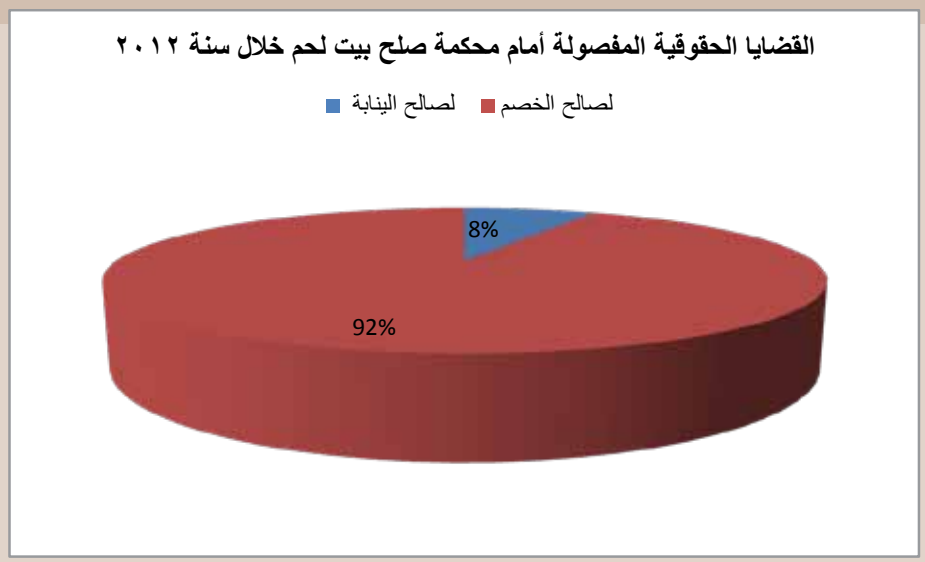

القضايا امام محكمة بداية بيت لحم

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة بداية بيت لحم 92 قضية من أصل 106 قضية و 260 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 274 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

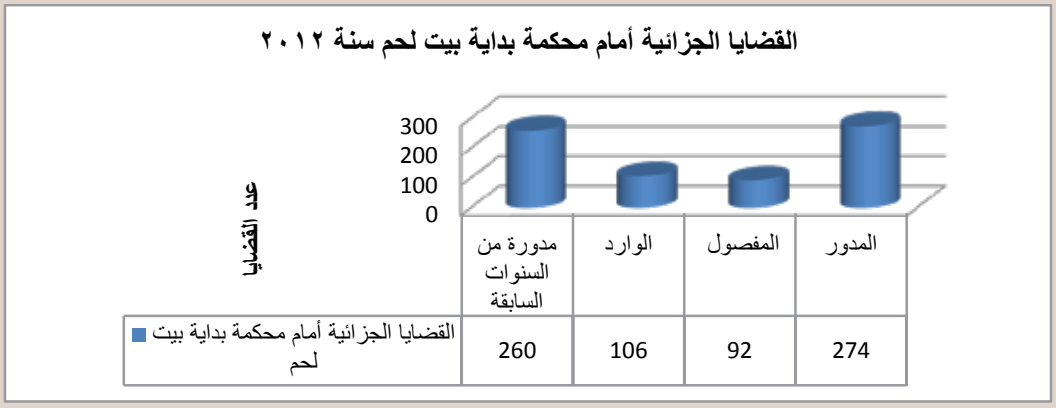

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

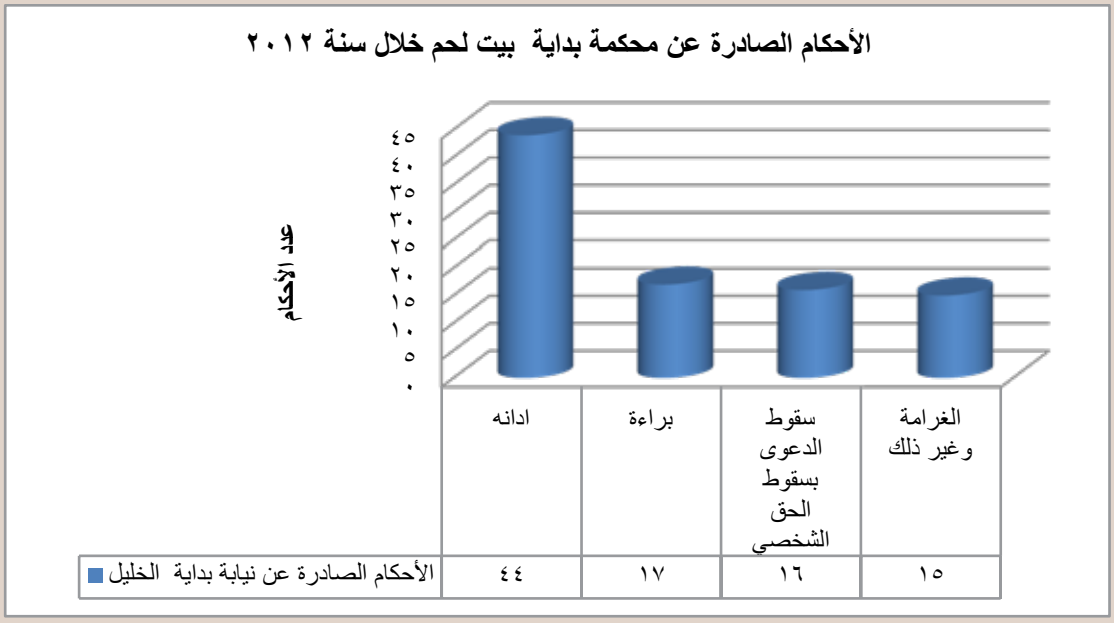

وبالنسب التي يوضحها الشكل:

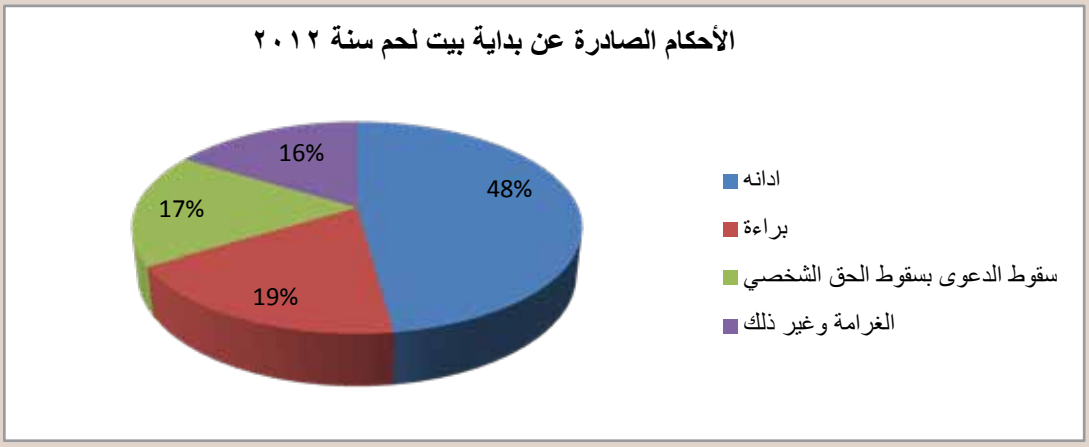

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة بداية بيت لحم 39 قضية من أصل 33 قضية و 41 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 35 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

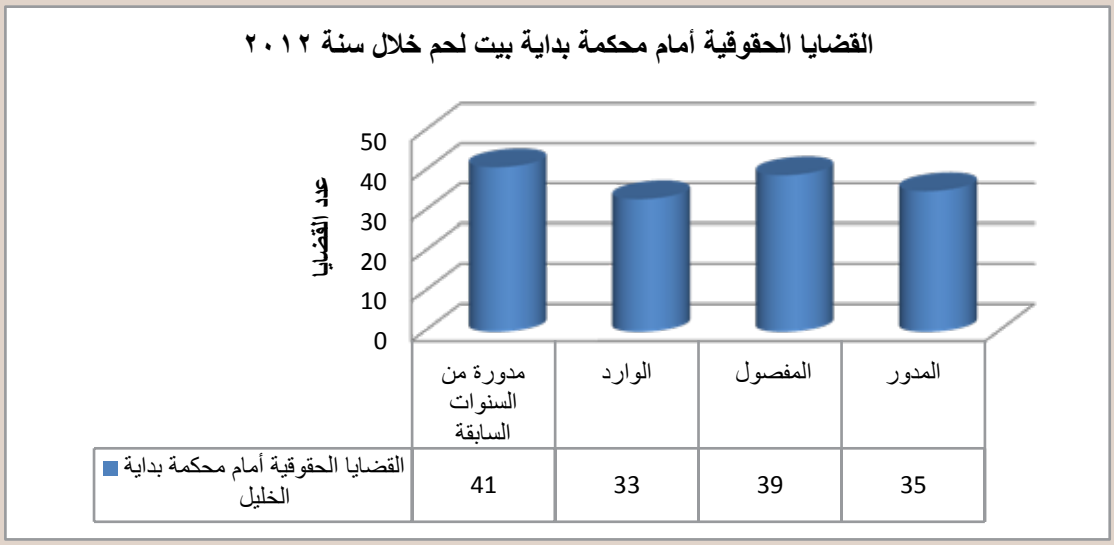

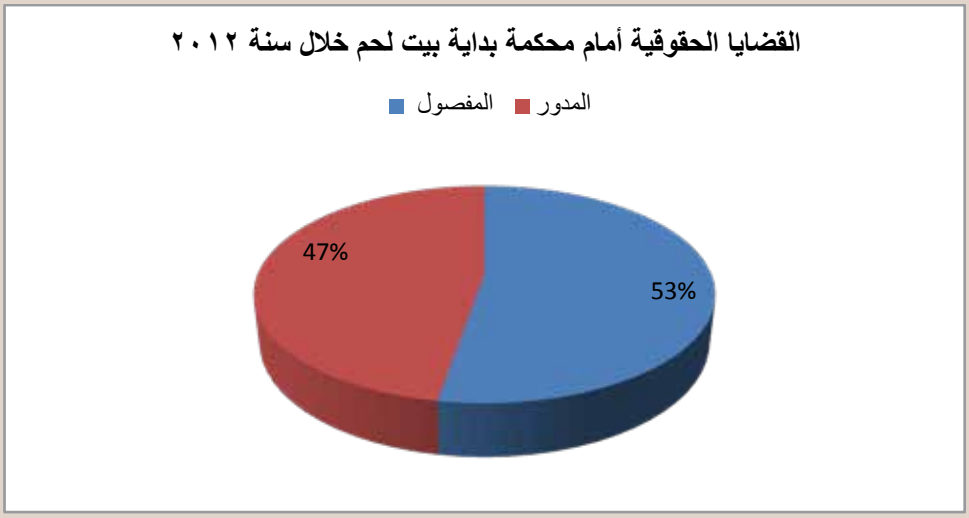

وجاءت الاحكام المفصولة بحكم 25 قضية لصالح الخصم فيما حكم على 12 قضية لصالح النيابة و قضيتين بعدم الاختصاص.

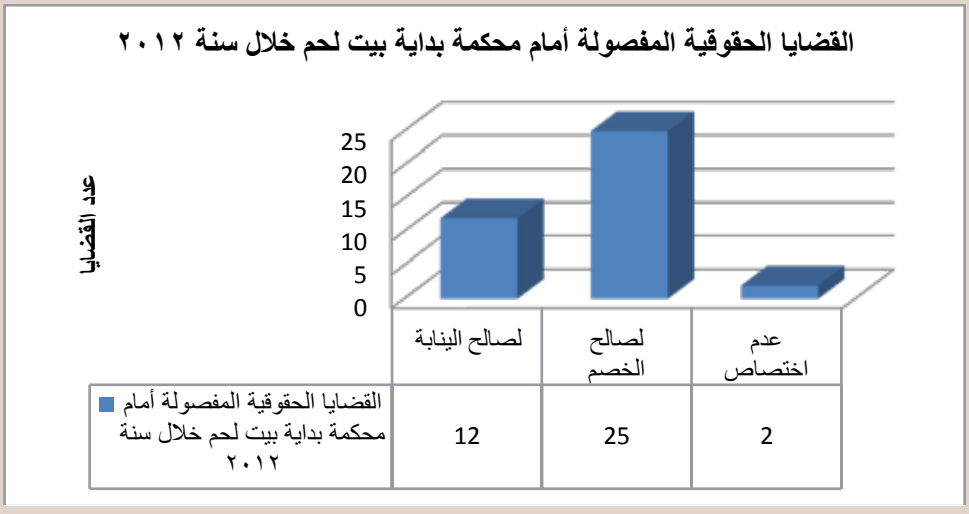

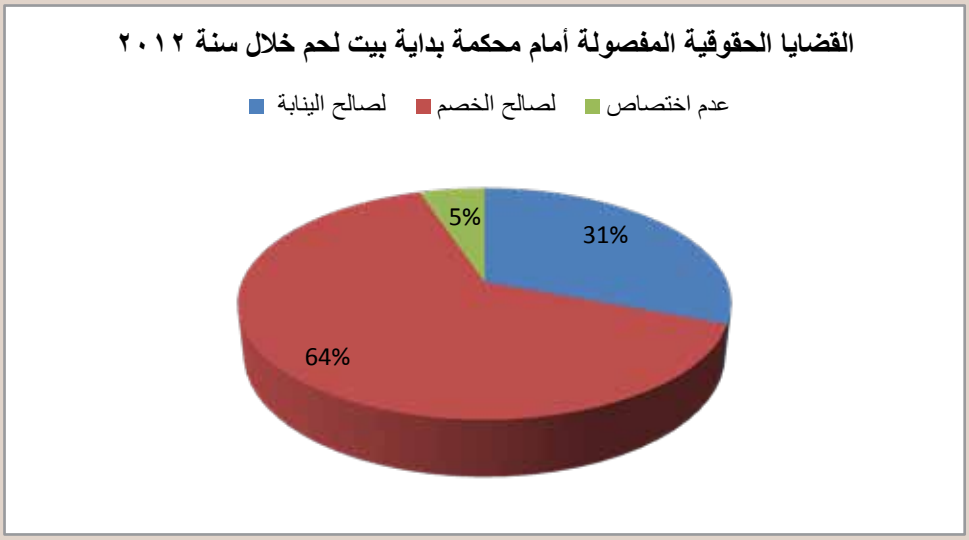

قضايا استئناف الجنح أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة البداية 279 قضية من هذه القضايا من أصل القضايا الوادة خلال سنة 2012 والمدورة من السنوات السابقة ليبقى 97 قضية في المحكمة بحاجة للفصل. انظر الشكل أدناه:

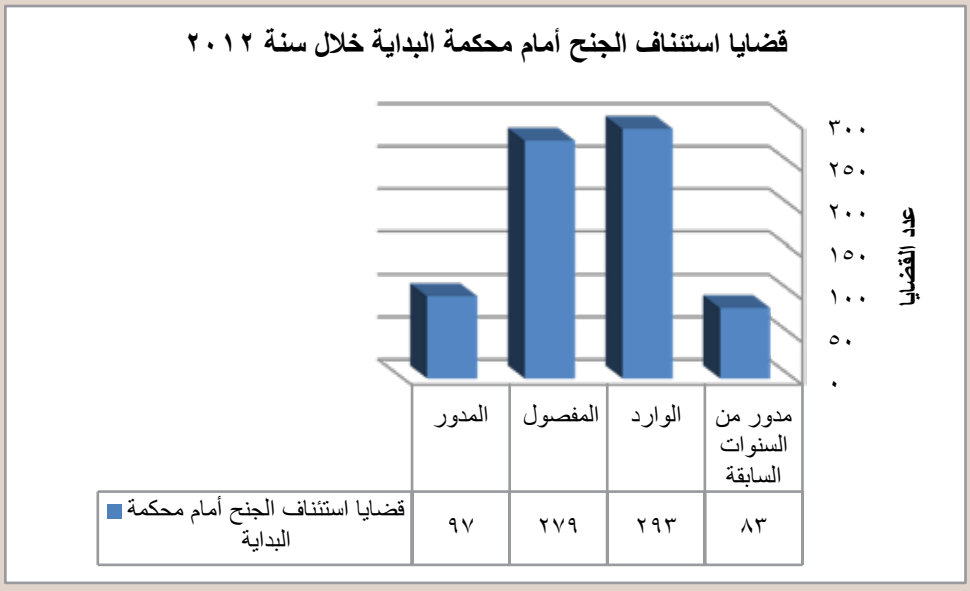

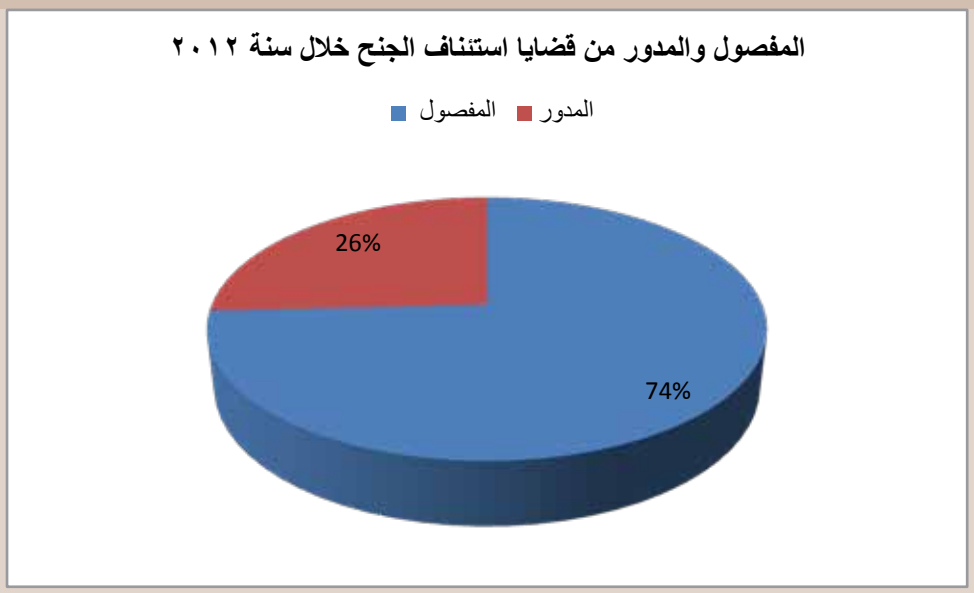

حيث حكم على 104 قضية لصالح النيابة فيما حكم على 175 قضية لصالح الخصم كما هو موضح ادناه:

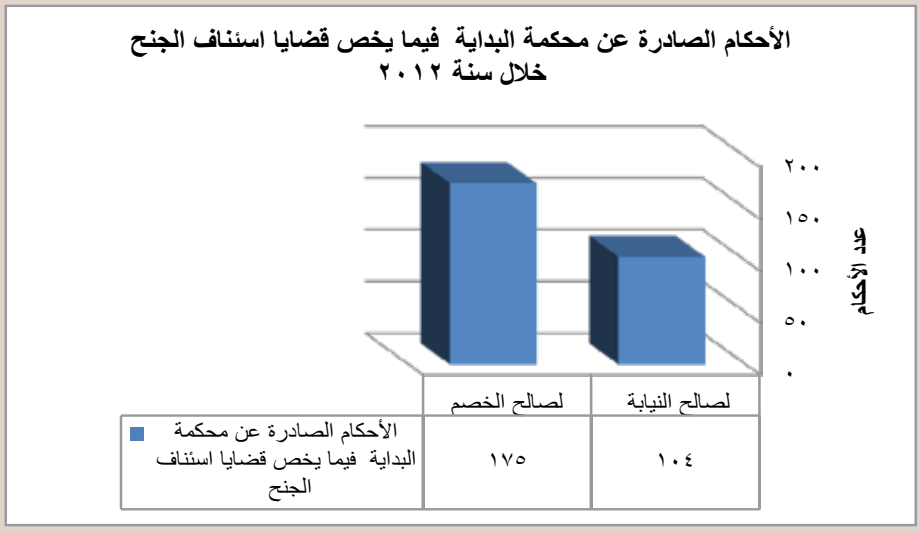

النيابة العامة في أريحا

القضايا التحقيقية المدورة من السنوات السابقة لسنة 2012:

بدأت نيابة أريحا عملها في بداية العام 2012 ولديها 157 قضية تحقيقية من جنايات وجنح وعوارض كما يوضح الجدول أدناه:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة أريحا من السنوات السابقة لسنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض	المجموع
91	29	37	157

القضايا الواردة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية الواردة خلال سنة 2010 قليلاً بنسبة 1% لتصل الى 1011 قضية تحقيقية ورادة سنة 2011 والتي بدورها عاودت الارتفاع بنسبة 9% لتصل الى 1098 قضية تحقيقية واردة مع نهاية سنة 2012. الجدول أدنا يوضح القضايا الواردة لنيابة أريحا خلال السنوات السابقة.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة أريحا خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	1003	1011	1098

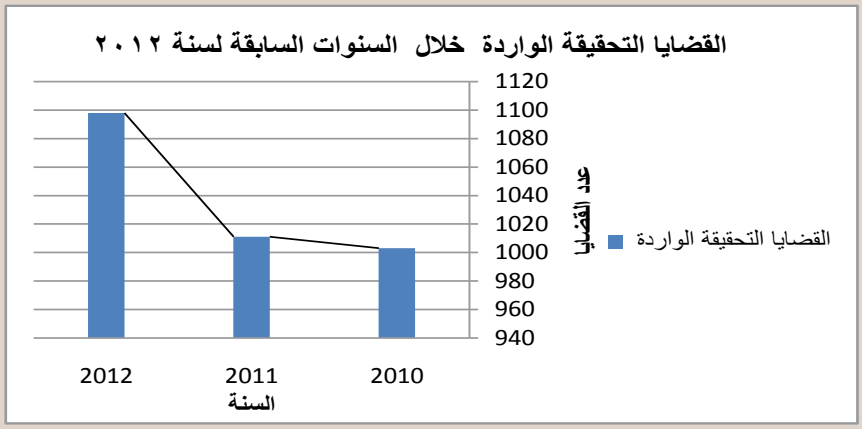

وجاءت القضايا التحقيقية الواردة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة أريحا خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض	المجموع
42	993	63	1098

القضايا المفصولة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية المفصولة في سنة 2010 بنسبة 6 % لتصل الى 1008 قضية تحقيقية مفصولة خلال سنة 2011 واستمرت بالارتفاع بنفس النسبة لتصل الى 1068 قضية تحقيقية مفصولة مع نهاية سنة 2012. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال الثلاث السنوات الماضية في نيابة أريحا.

عدد القضايا المفصولة خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	950	1008	1068

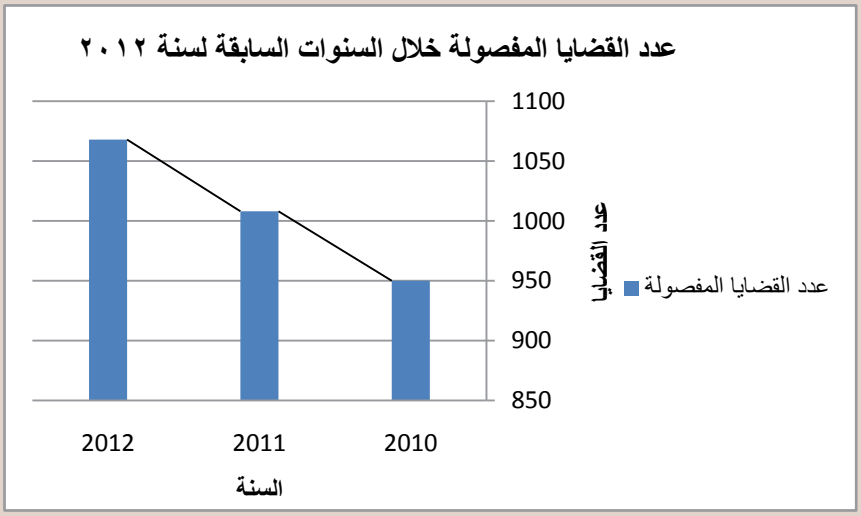

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة أريحا خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
29	980	59	1068

القضايا المدورة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية المدورة من سنة 2010 قليلاً بنسبة 2% لتصل الى 157 قضية تحقيقية مدورة سنة 2011 واستمرت بالارتفاع قليلاً بنسبة 19% لتصل الى 187 قضية تحقيقية دورة مع نهاية سنة 2012 الجدول ادناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة أريحا خلال السنوات الماضية لسنة 2012:

عدد القضايا المدورة في نيابة أريحا خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	154	157	187

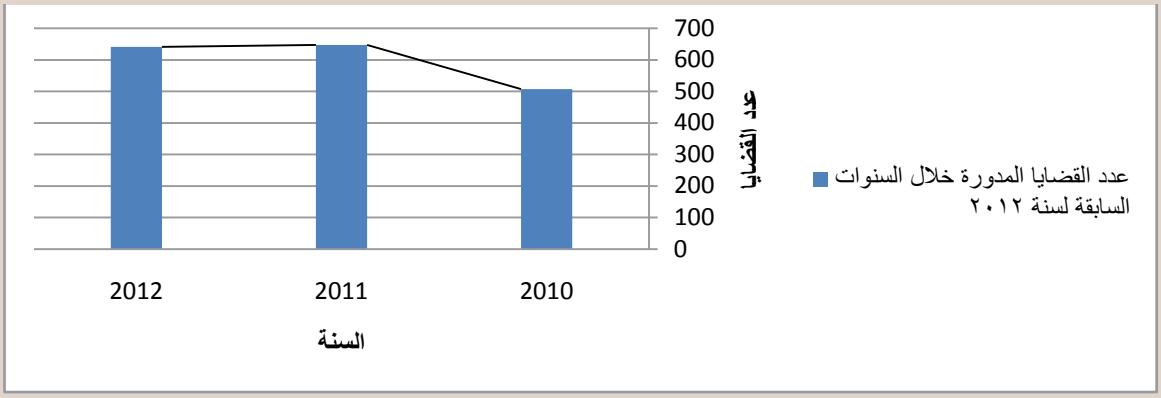

وجاءت القضايا المدورة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة أريحا لسنة 2012			
جناية	جنحة	العوارض (قضاء وقدر)	المجموع
104	42	41	187

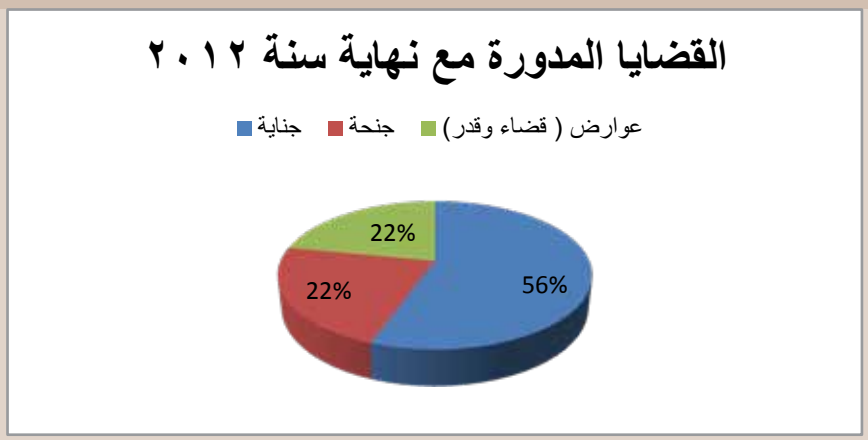

وبالتالي فان نيابة أريحا فصلت 29 جناية من أصل 42 قضية و 91 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على التوالي خلال سنة 2012 لتمكث 104 جناية في نيابة أريحا لسنة 2013.

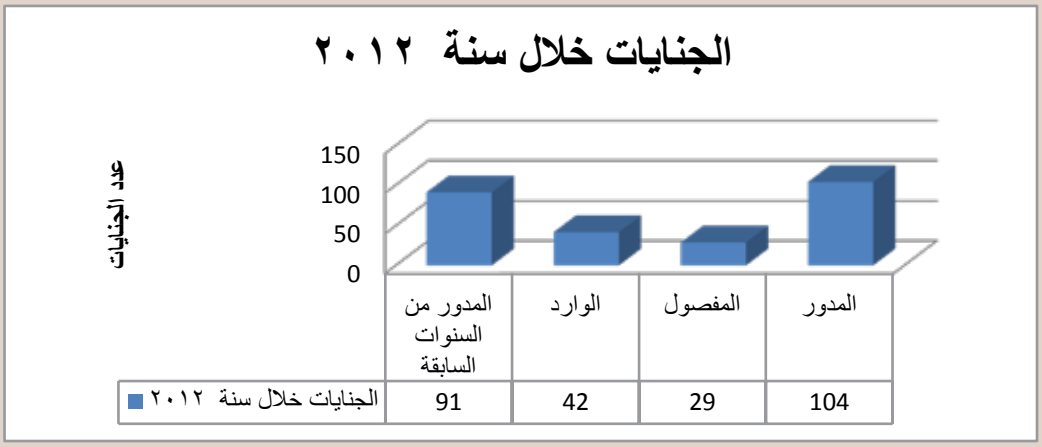

أيضا فان نيابة أريحا فصلت 980 جنحة من الوارد خلال سنة 2012 والمدور من السنوات السابقة لتمكث 42 جنحة في نيابة أريحا لسنة 2013.

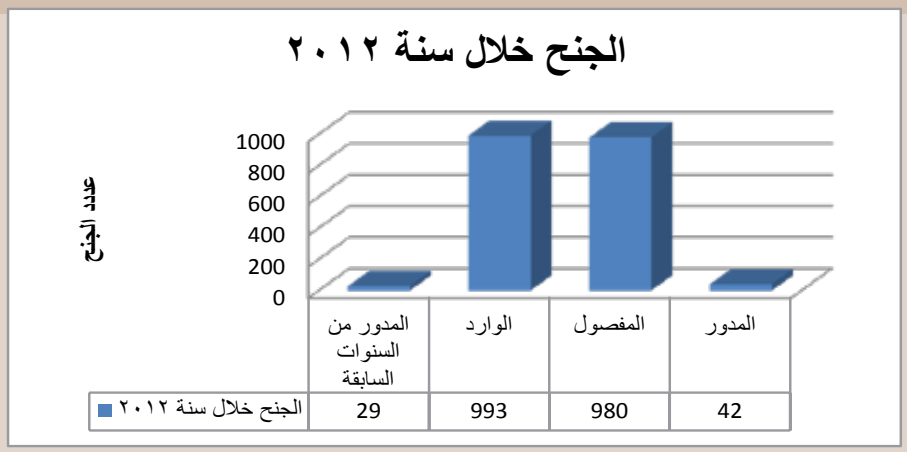

وبالمثل أنهت نيابة أريحا التحقيق في 59 محضر تحقيق ليبقى 41 محضر قيد التحقيق

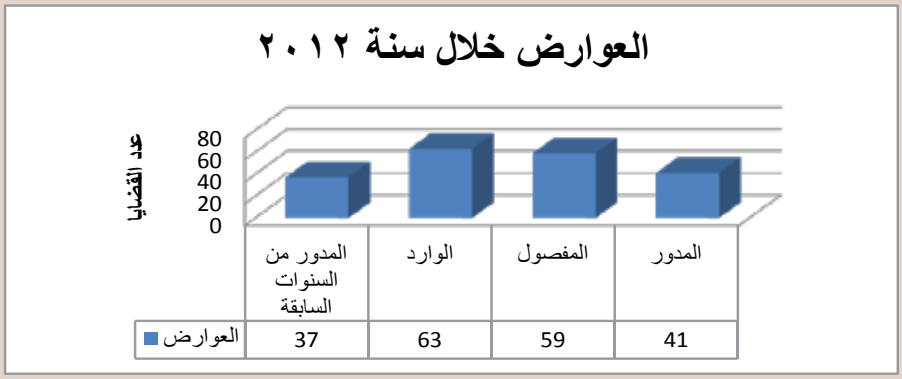

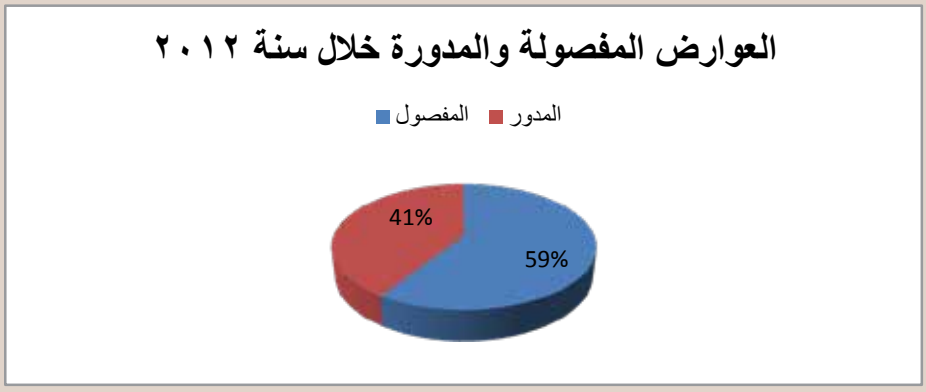

التنفيذات الجزائية خلال سنة 2012:

التنفيذات الجزائية الواردة خلال 2012:

انخفضت التنفيذات الجزائية الواردة في سنة 2010 بنسبة 30% لتصل 942 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 التي بدورها انخفضت بنسبة 89% لتصل الى 104 خلال سنة 2012.

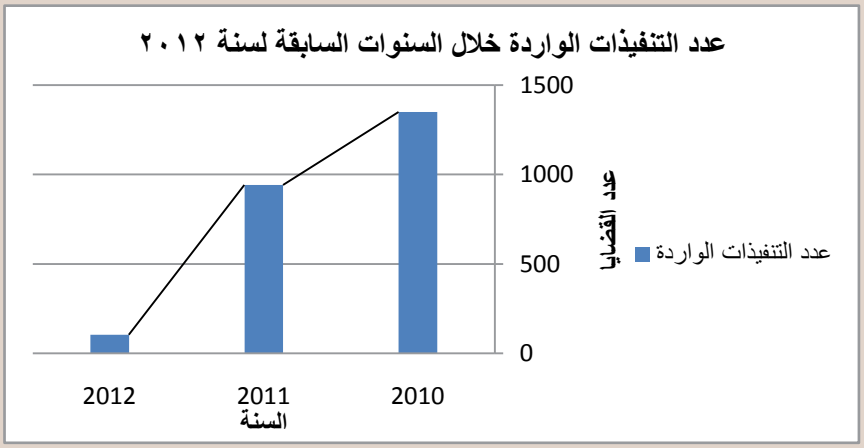

التنفيذات الجزائية المفصولة خلال 2012:

بالمثل زاد عدد القضايا المفصولة خلال سنة 2011 بنسبة 151.8% والتي بدورها انخفضت الى 158 تنفيذ مفصول خلال سنة 2012 بنسبة 93% .

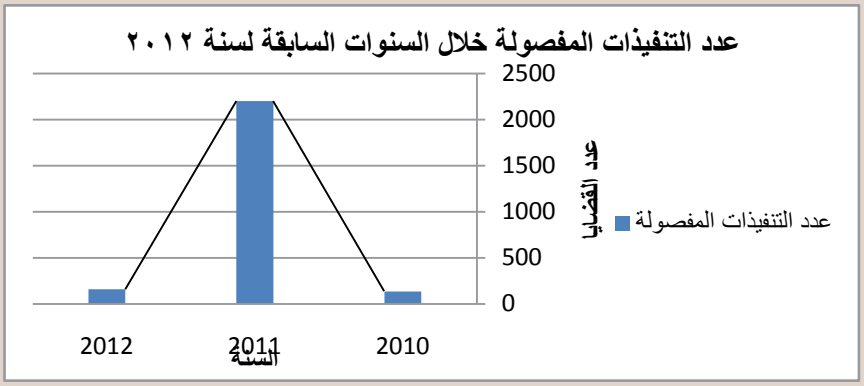

التنفيذات الجزائية المدورة خلال سنة 2012:

انخفض عدد التنفيذات الجزائية المدورة من سنة 2010 بنسبة 73% ليصل الى 468 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 والتي بدورها انخفضت بنسبة 12% لتصل الى 414 تنفيذ جزائي مع نهاية سنة 2012 .
انظر الجدول أدناه:

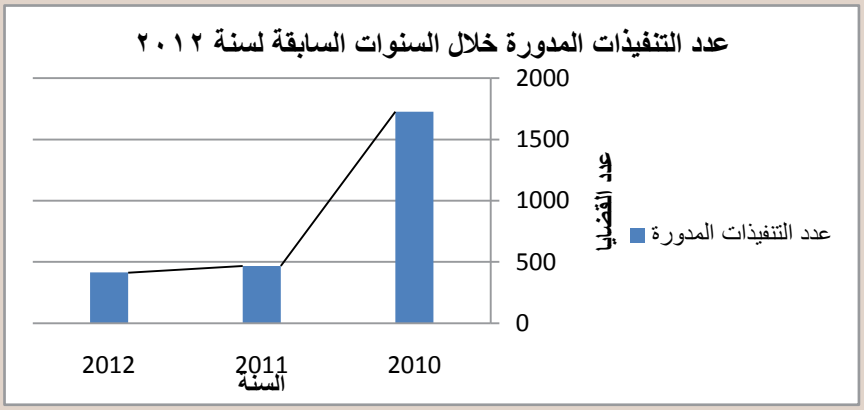

التنفيذات الجزائية في نيابة أريحا خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد التنفيذات المدورة من السنوات السابقة	512	1726	468
عدد التنفيذات الواردة	1350	942	104
عدد التنفيذات المفصولة	136	2200	158
عدد التنفيذات المدورة	1726	468	414

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الموجودة في نيابة أريحا خلال سنة 2012 هي: 74% و 26% على التوالي.

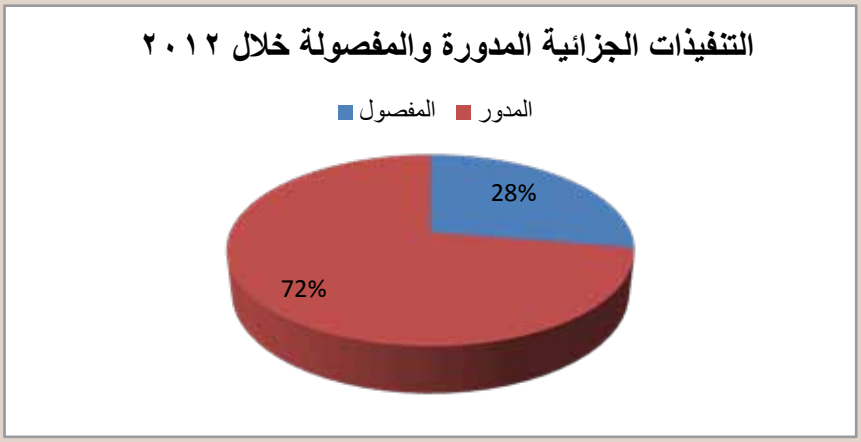

الملفات المحالة لمكتب النائب العام خلال سنة 2012:

أحيل لمكتب النائب العام 29 جناية و 61 محضر (قضاء وقدر) خلال سنة 2012.

الملفات الواردة من مكتب النائب العام خلال سنة 2012:

الجنايات:

أصدر النائب العام 9 قرار اتهام.

القضايا امام محكمة صلح أريحا خلال سنة 2012

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح أريحا 926 قضية من أصل 962 قضية و 388 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 424 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

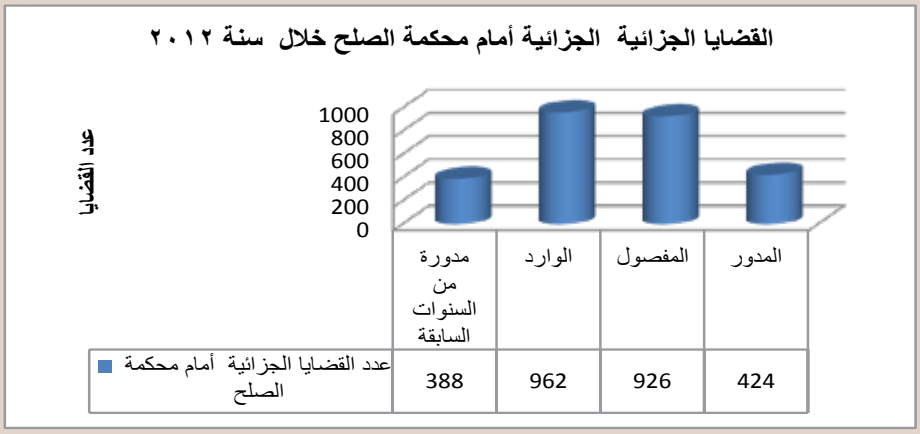

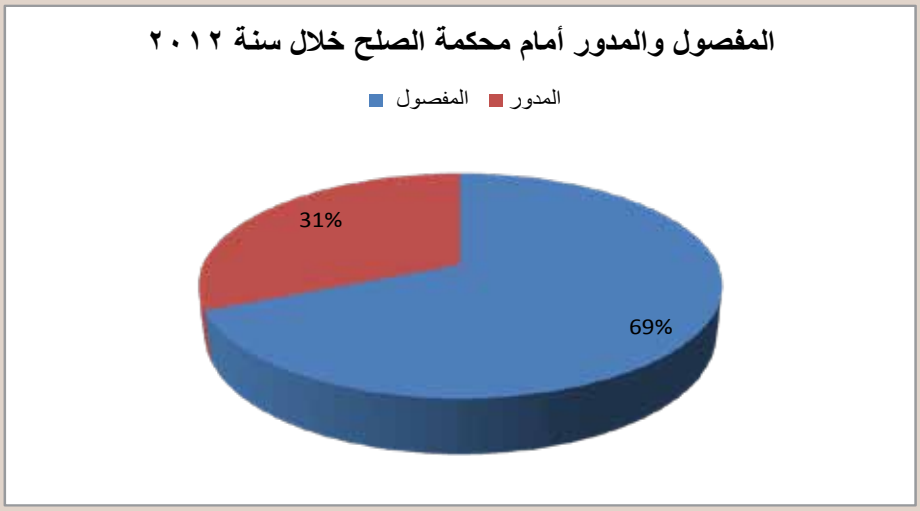

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

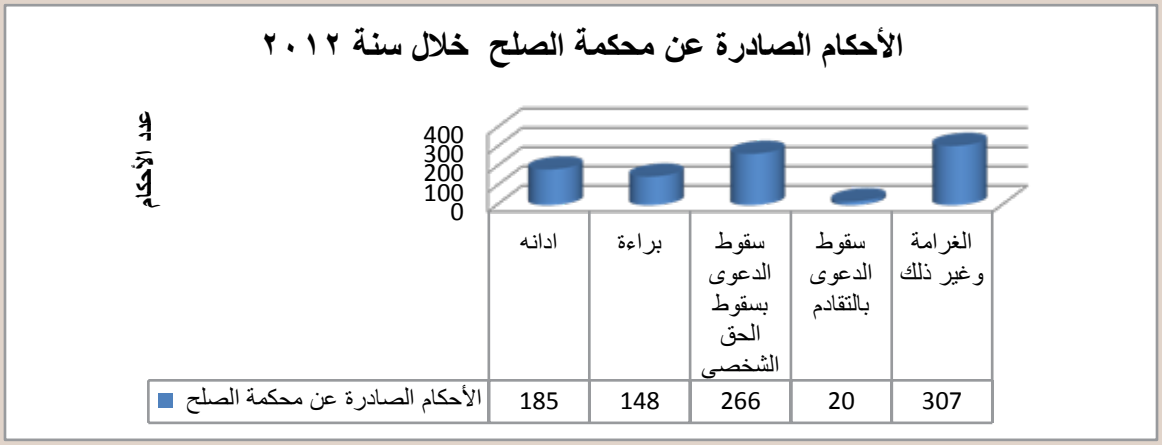

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

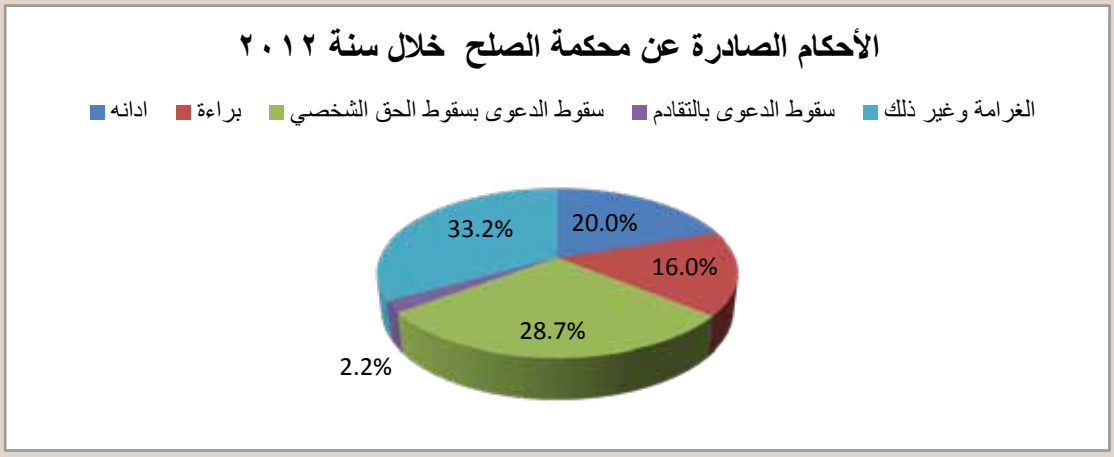

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة صلح أريحا 5 قضايا من أصل 6 قضايا و 6 قضايا أخرى واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب كانت مرفوعة ضد النائب العام لتبقى 7 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

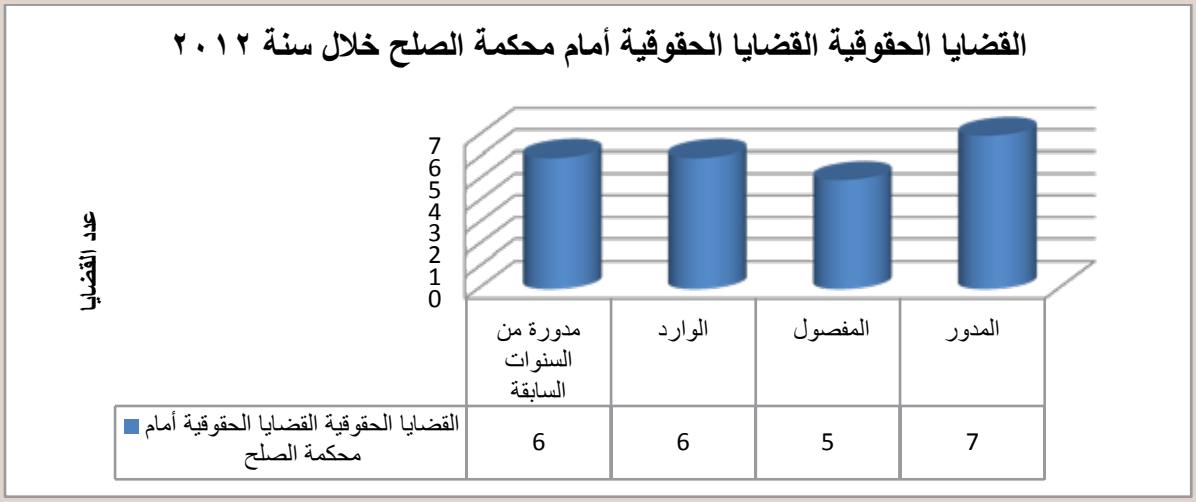

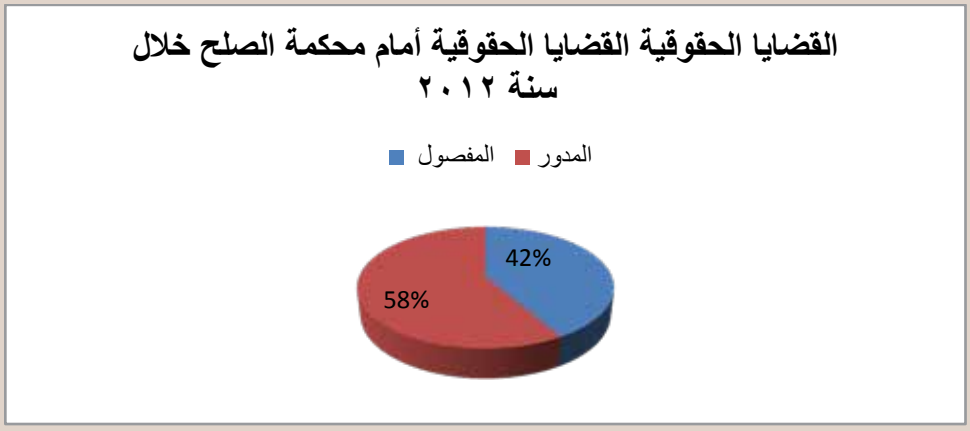

وجاءت نتيجة الفصل بحكم قضيتين لصالح النيابة و 3 قضايا لصالح الخصم. كما توضح الاشكال أدناه:

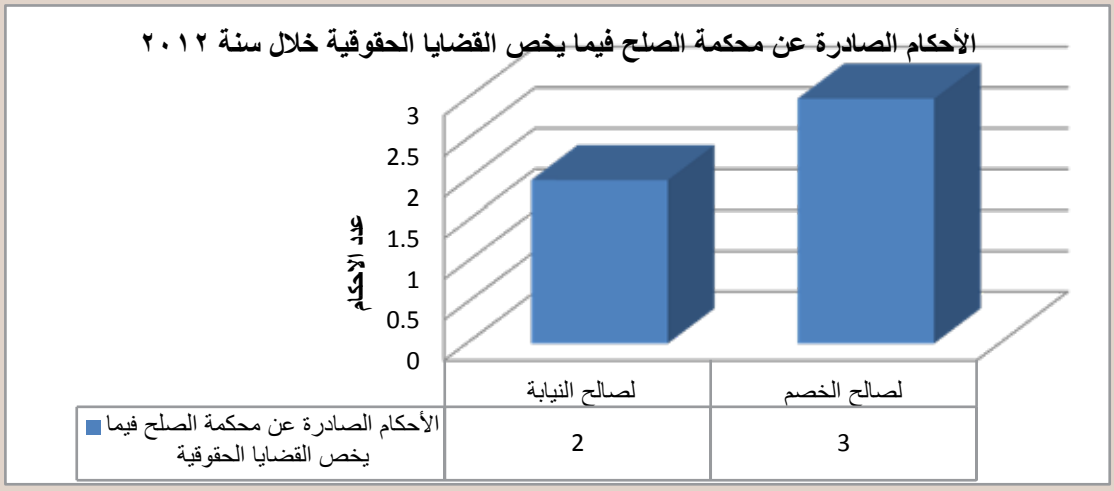

القضايا امام محكمة بداية أريحا خلال سنة 2012

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة بداية أريحا 43 قضية من أصل 16 قضية و 97 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 70 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

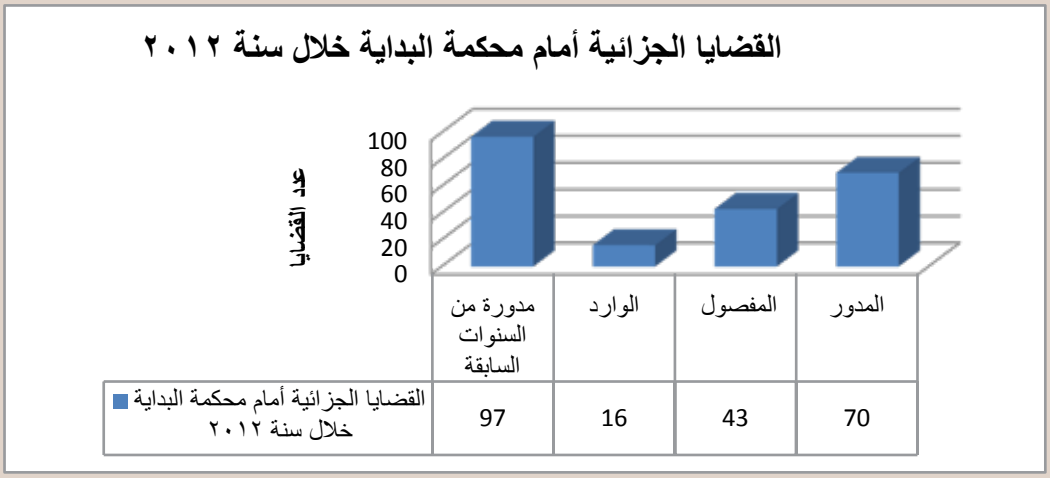

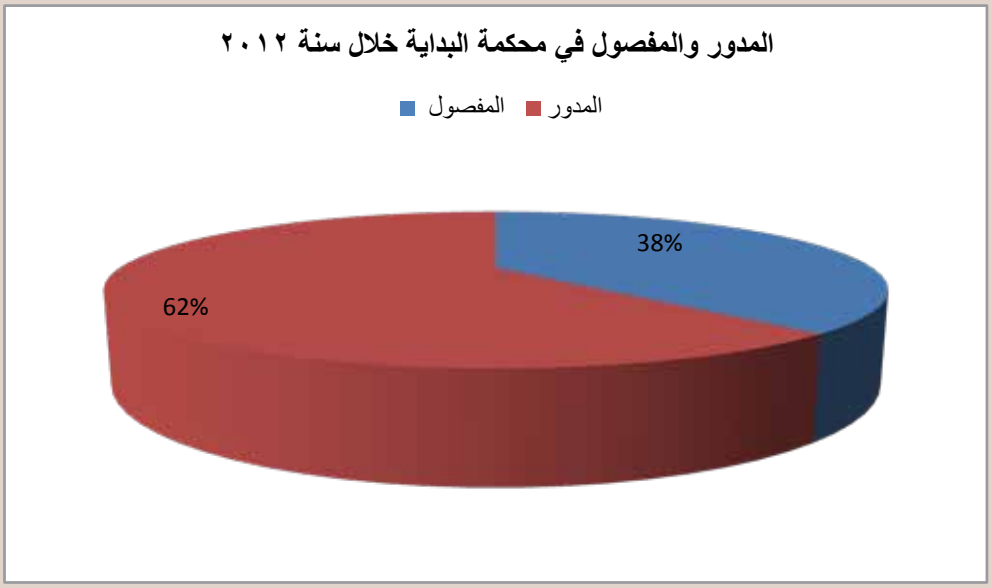

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

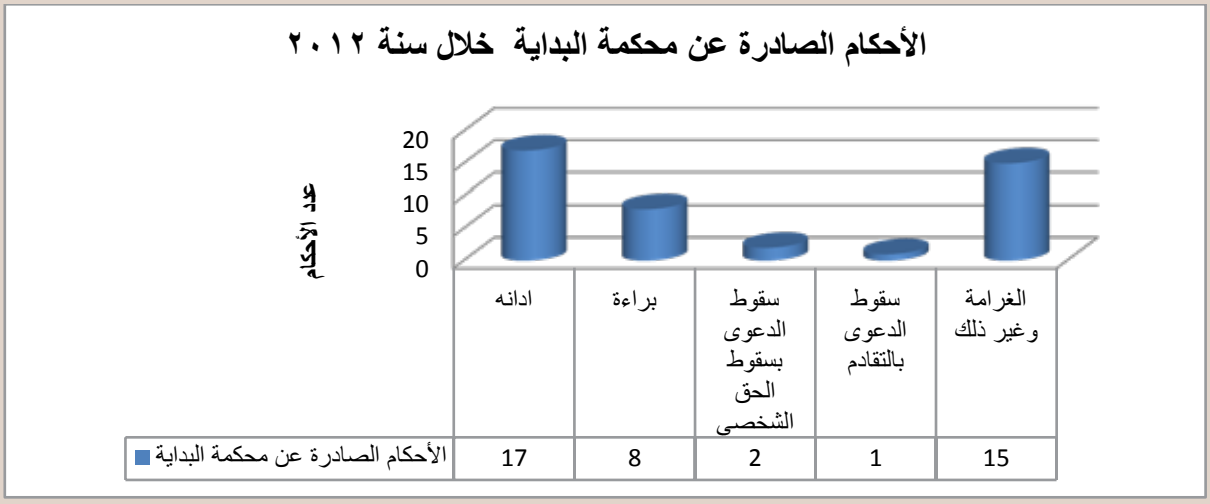

وبالنسب التي يوضحها الشكل:

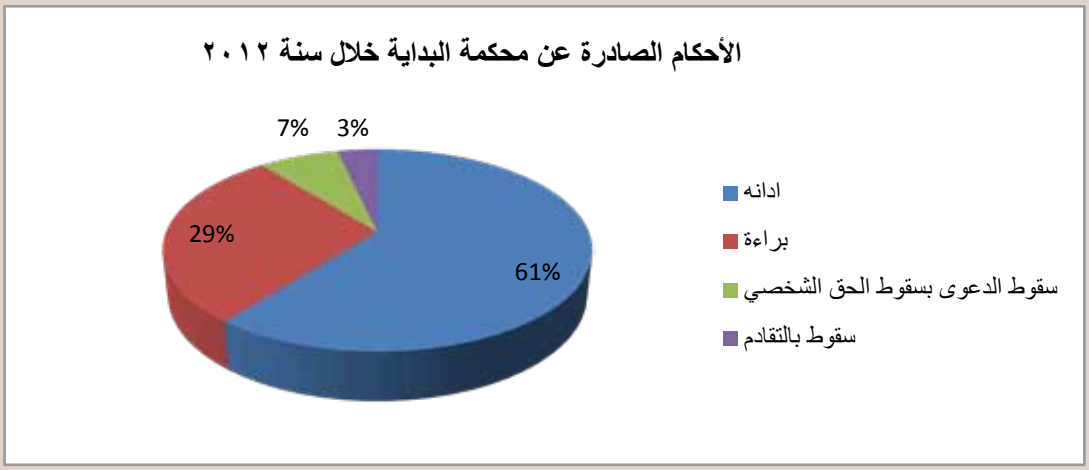

القضايا الحقوقية أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة بداية أريحا 18 قضية من أصل 19 قضايا و 11 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 12 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

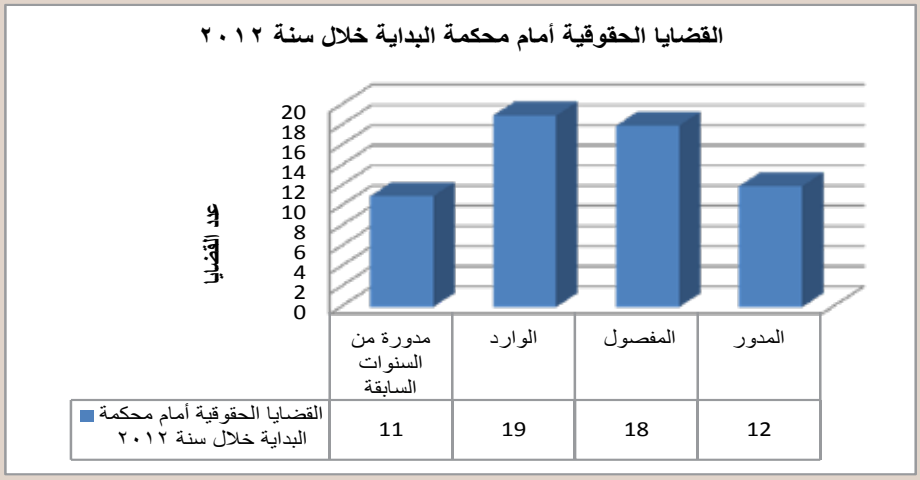

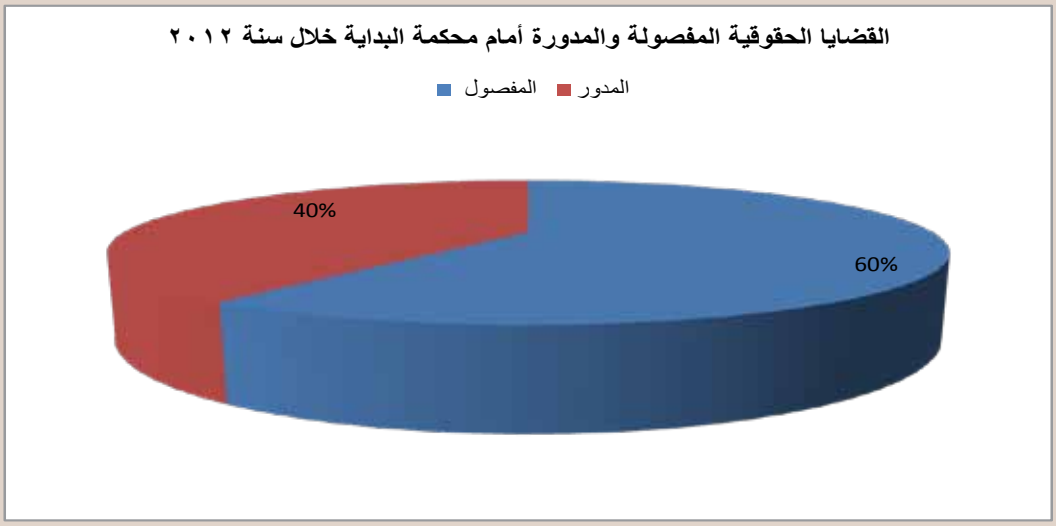

وجاءت نتيجة الفصل: 6 قضايا لصالح النيابة و 10 قضايا لصالح الخصم و قضيتين بعدم الاختصاص.

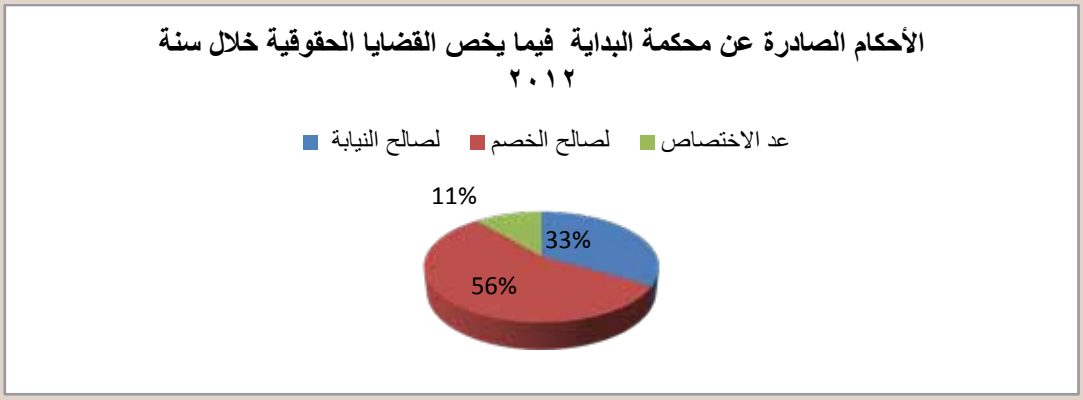

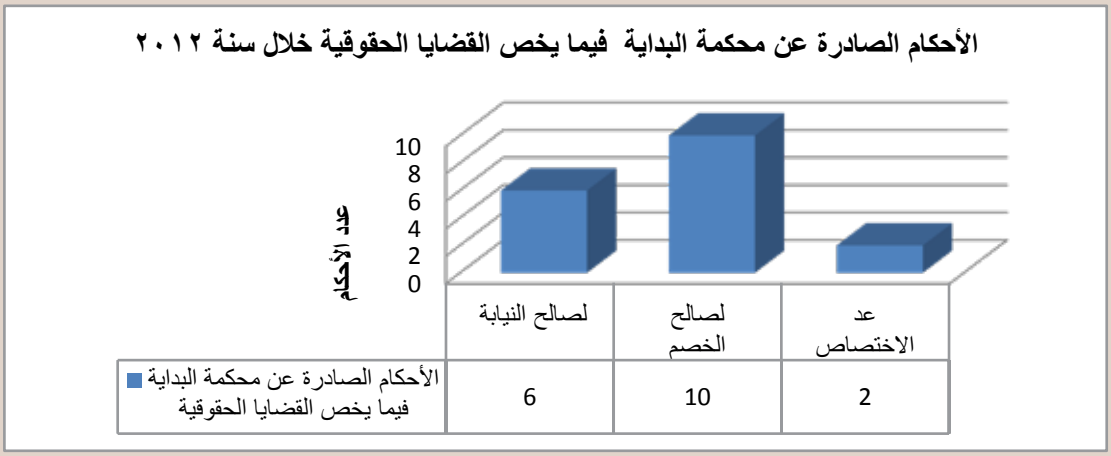

قضايا استئناف الجنح أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة البداية 96 قضية من هذه القضايا من أصل القضايا الوادة خلال سنة 2012 والمدورة من السنوات السابقة ليبقى 19 قضية في المحكمة بحاجة للفصل. انظر الشكل أدناه:

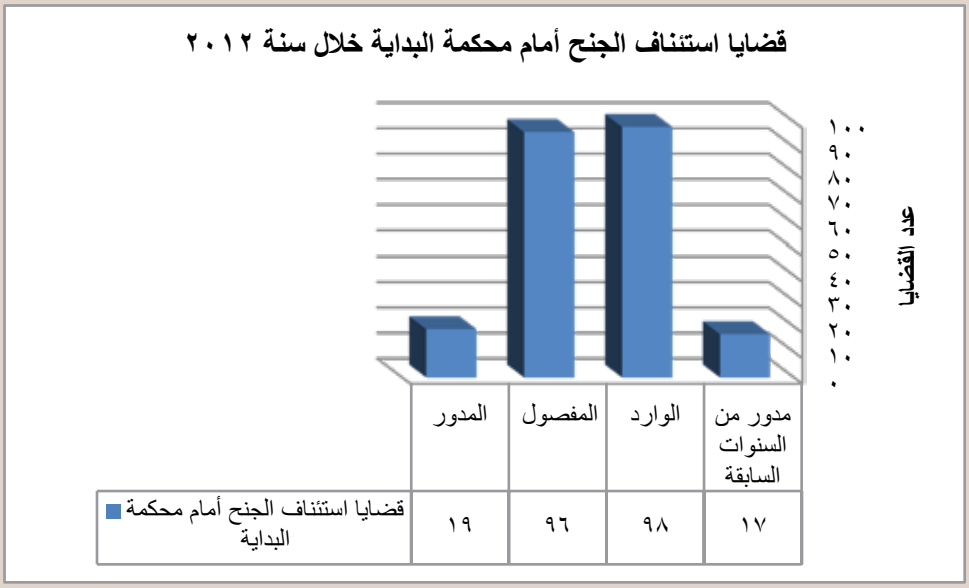

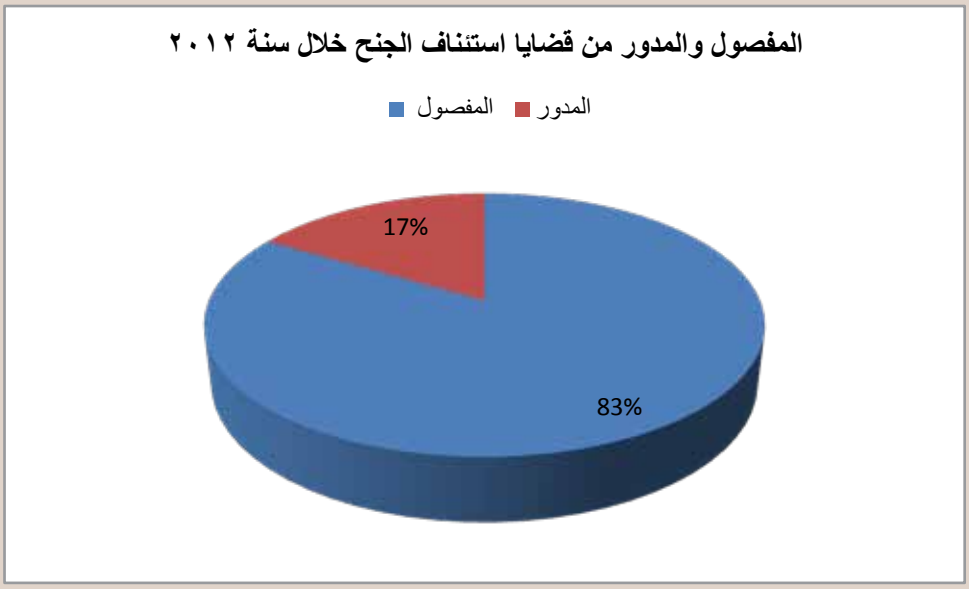

حيث حكم 41 قضية لصالح النيابة فيما حكم 55 قضية لصالح الخصم كما هو موضح ادناه:

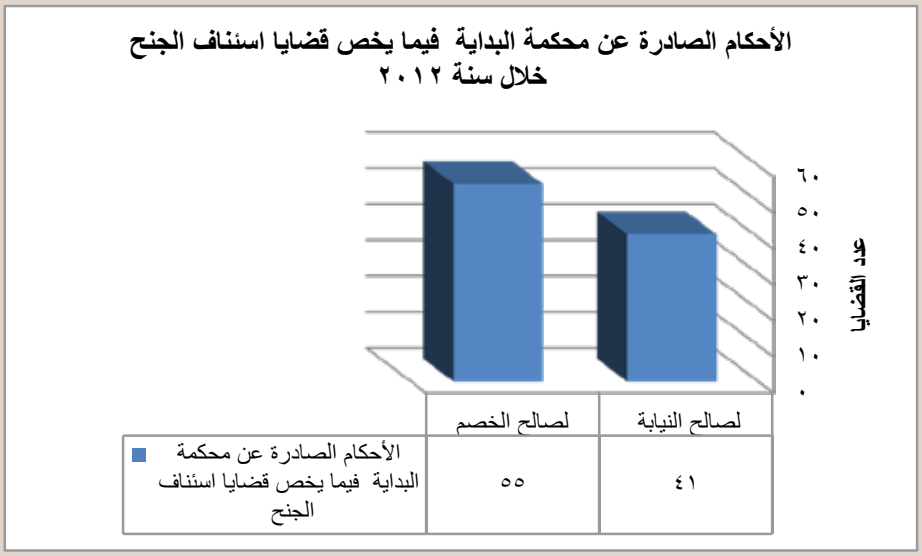

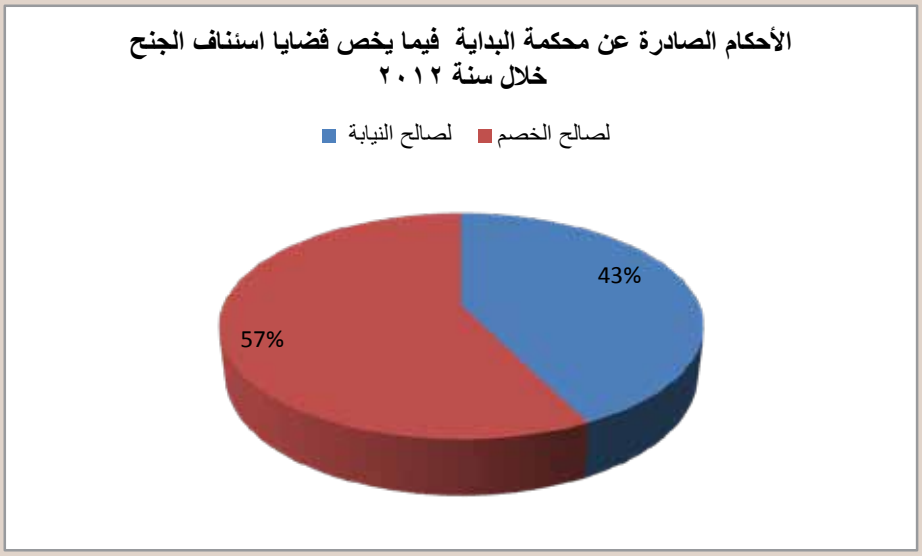

النيابة العامة في طولكرم

القضايا التحقيقية المدورة من السنوات السابقة:

بدأت نيابة طولكرم عملها في بداية العام 2012 وفي جدول أعمالها 647 قضية تحقيقية من جنايات وجنح كما يوضح الجدول أدناه:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة طولكرم من السنوات السابقة		
جناية	جنحة	المجموع
330	317	647

2. القضايا الواردة:

انخفضت القضايا التحقيقية الواردة خلال سنة 2010 قليلاً بنسبة 12% لتصل الى 2368 قضية تحقيقية وارادة سنة 2011 ولكنها عاودت الارتفاع بنسبة 4% لتصل الى 2461 قضية تحقيقية واردة مع نهاية سنة 2012. الجدول أدناه يوضح القضايا الواردة لنيابة طولكرم خلال السنوات السابقة.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة طولكرم خلال الثلاث سنوات السابقة			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	2685	2368	2461

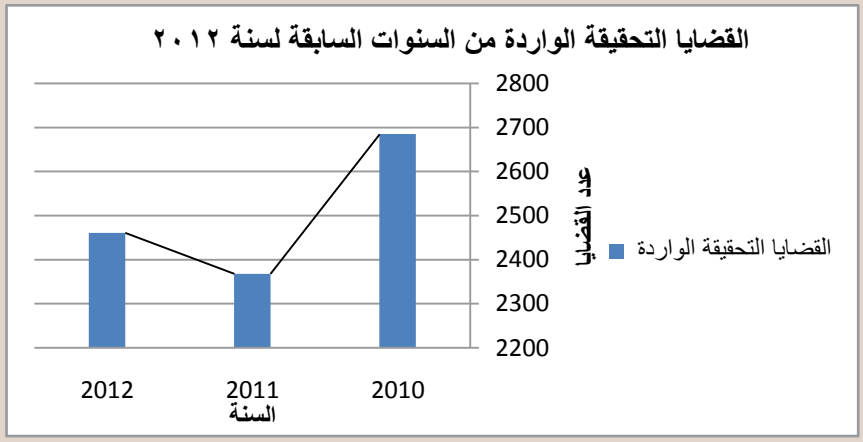

وجاءت القضايا التحقيقية الواردة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة طولكرم خلال سنة 2012		
جناية	جنحة	المجموع
109	2352	2461

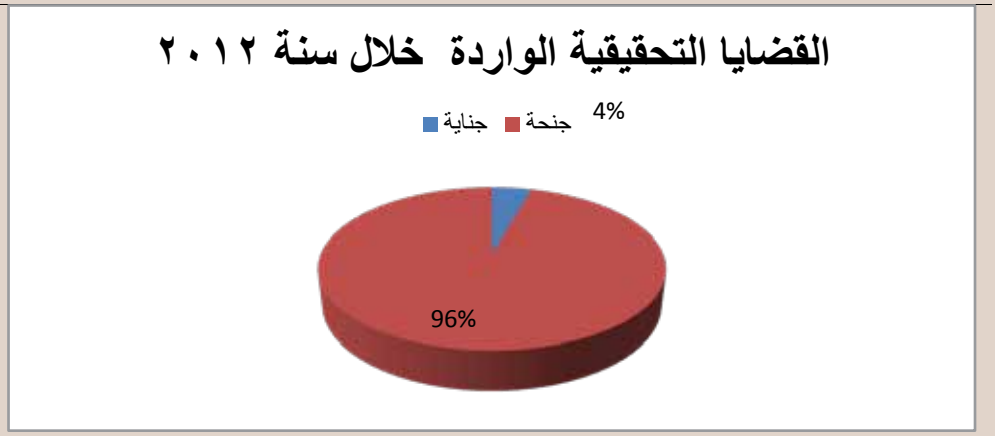

القضايا المفصولة:

انخفضت القضايا التحقيقية المفصولة في سنة 2010 بنسبة 11 % لتصل الى 2228 قضية تحقيقية مفصولة خلال سنة 2011 إلا أنها عاودت الارتفاع بنفس نسبة الانخفاض لتصل الى 2467 قضية تحقيقية مفصولة مع نهاية سنة 2012. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال السنوات الماضية في نيابة طولكرم.

عدد القضايا المفصولة خلال السنوات الماضية في نيابة طولكرم خلال سنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	2509	2228	2467

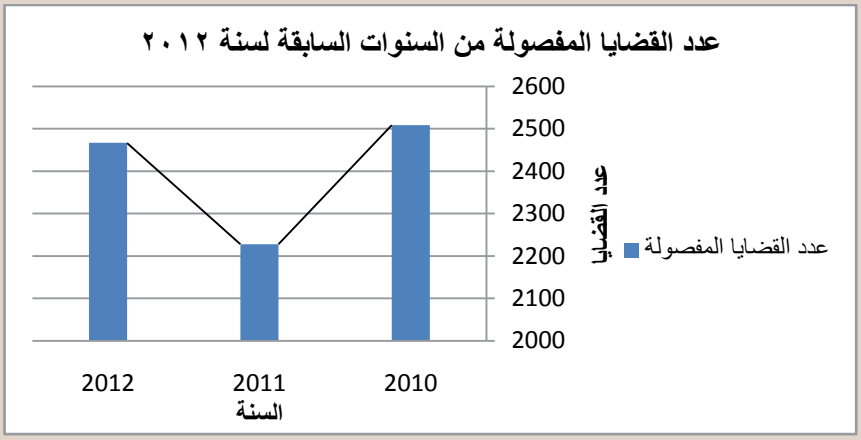

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة طولكرم		
جناية	جنحة	المجموع
65	2402	2467

4. القضايا المدورة:

ارتفعت القضايا التحقيقية المدورة من سنة 2010 بنسبة 28% لتصل الى 647 قضية تحقيقية مدورة سنة 2011 إلا أنها عادت الى الانخفاض قليلاً بنسبة 1% لتصل الى 641 قضية تحقيقية مدورة مع نهاية سنة 2012 الجدول ادناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة طولكرم خلال السنوات الماضية لسنة 2012:

عدد القضايا المدورة في نيابة طولكرم خلال السنوات الماضية لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	507	647	641

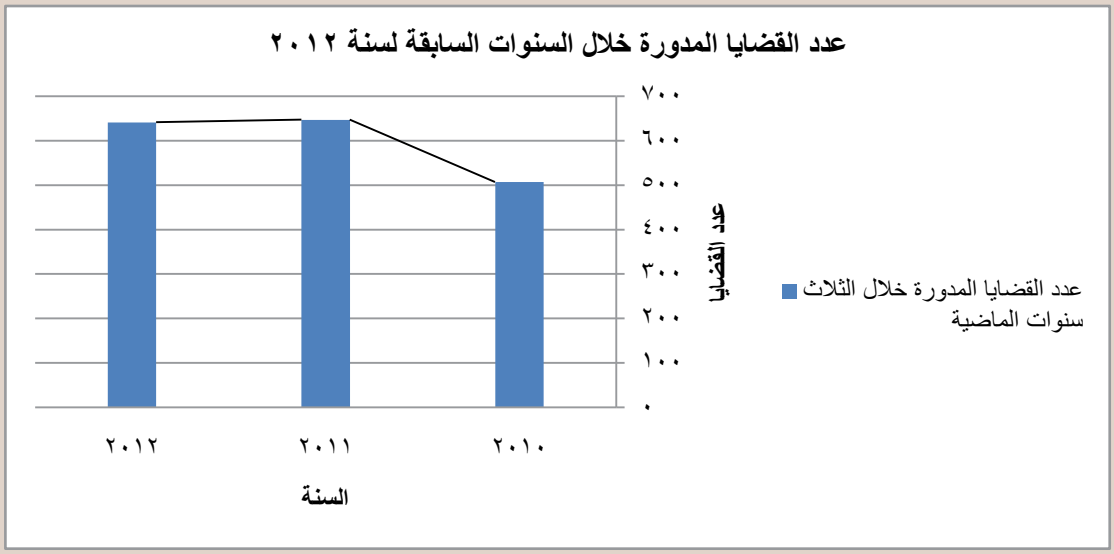

وجاءت القضايا المدورة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة طولكرم خلال سنة 2012		
جناية	جنحة	المجموع
374	267	641

وبالتالي فان نيابة طولكرم فصلت 65 جناية من أصل 109 جناية و 330 جناية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة لتمكث 374 جناية في نيابة طولكرم لسنة 2013.

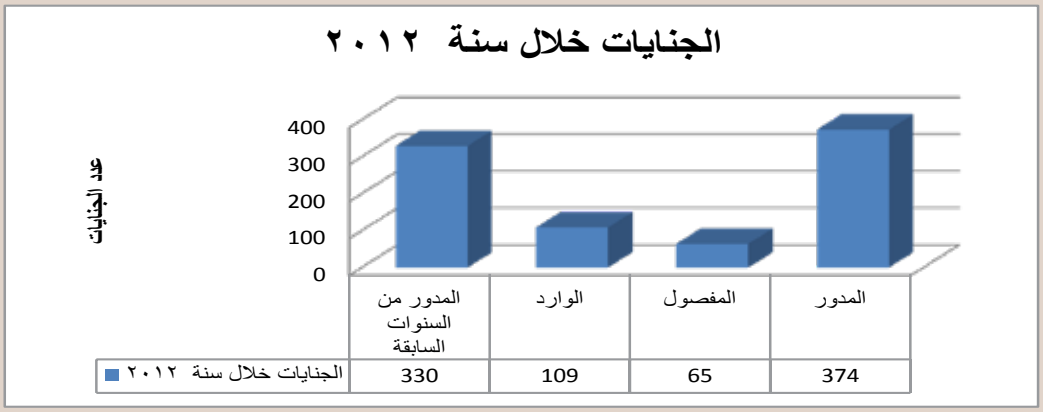

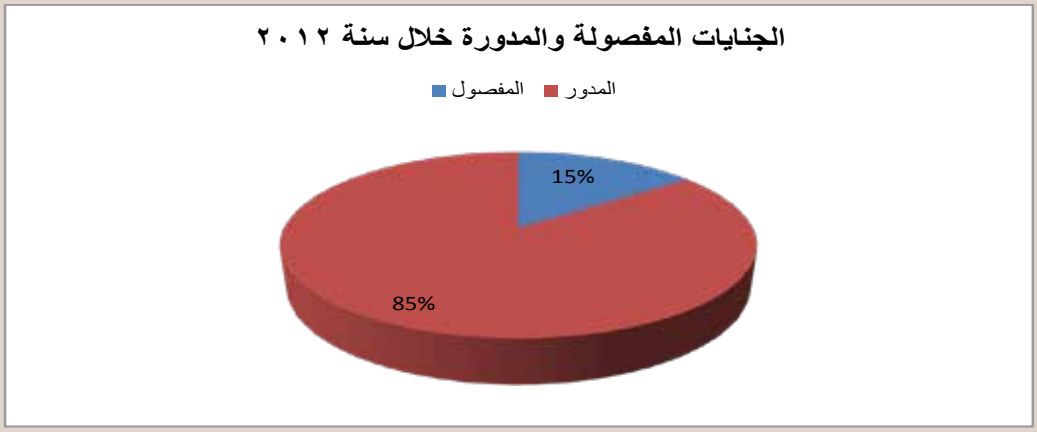

أيضا فان نيابة طولكرم فصلت 2402 جنحة خلال سنة 2012 لتمكث 267 جنحة في نيابة طولكرم لسنة 2013.

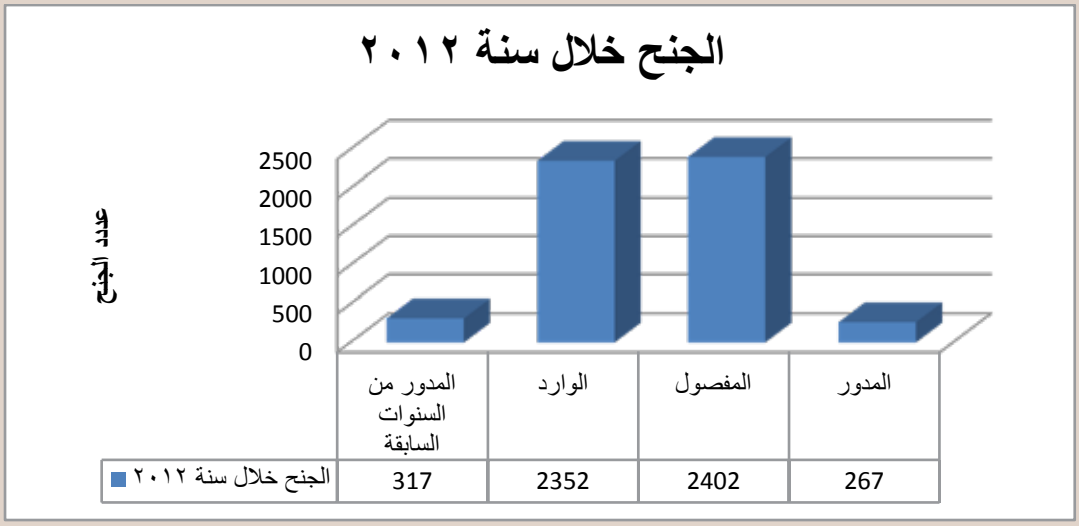

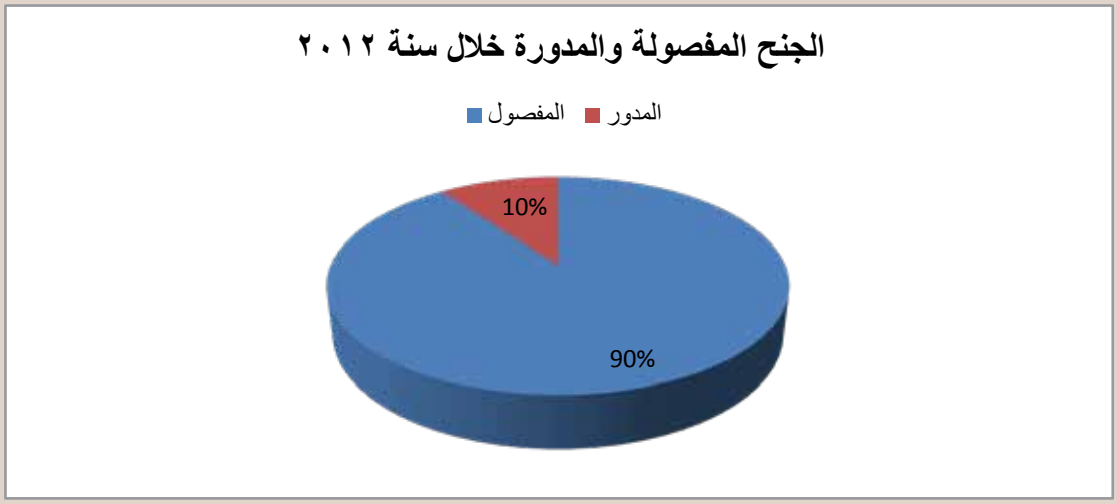

التنفيذات الجزائية:

التنفيذات الجزائية الواردة:

ارتفعت التنفيذات الجزائية الواردة في سنة 2010 بنسبة 80% لتصل 1839 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 التي بدورها انخفضت بنسبة 14% لتصل الى 1578 خلال سنة 2012.

التنفيذات الجزائية المفصولة:

بالمثل زاد عدد القضايا المفصولة خلال سنة 2011 بنسبة 109% والتي بدورها انخفضت الى 1314 تنفيذ مفصول خلال سنة 2012 بنسبة 1% .

التنفيذات الجزائية المدورة:

زاد عدد التنفيذات الجزائية المدورة من سنة 2010 بنسبة 17% ليصل الى 3467 خلال سنة 2011 والتي بدورها زادت بنسبة 8% لتصل الى 3731 مع نهاية سنة 2012 . انظر الجدول أدناه:

التنفيذات الجزائية في نيابة طولكرم خلال الثلاث السنوات الماضية			
السنة	2010	2011	2012
عدد التنفيذات المدورة من السنوات السابقة	2572	2960	3467
عدد التنفيذات الواردة	1024	1839	1578
عدد التنفيذات المفصولة	636	1332	1314
عدد التنفيذات المدورة	2960	3467	3731

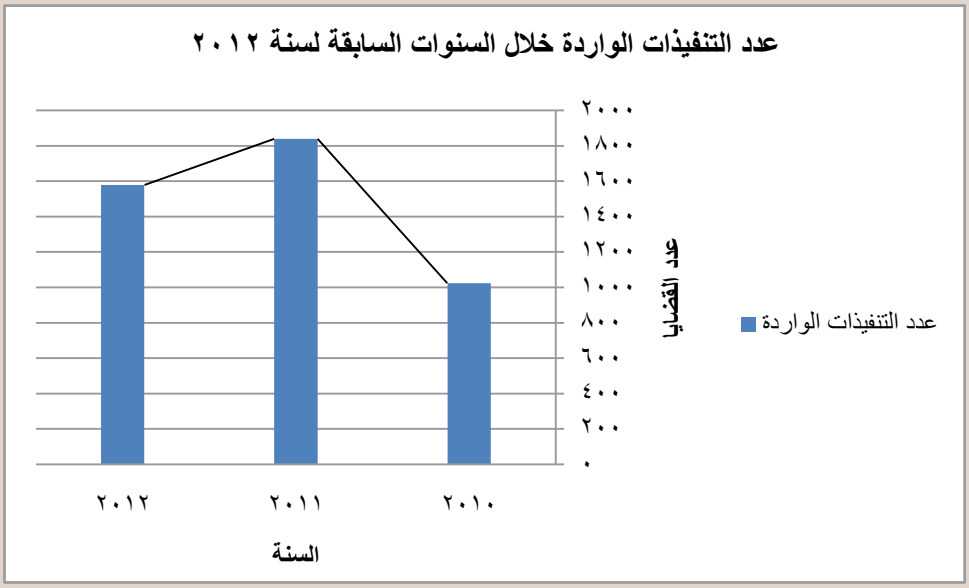

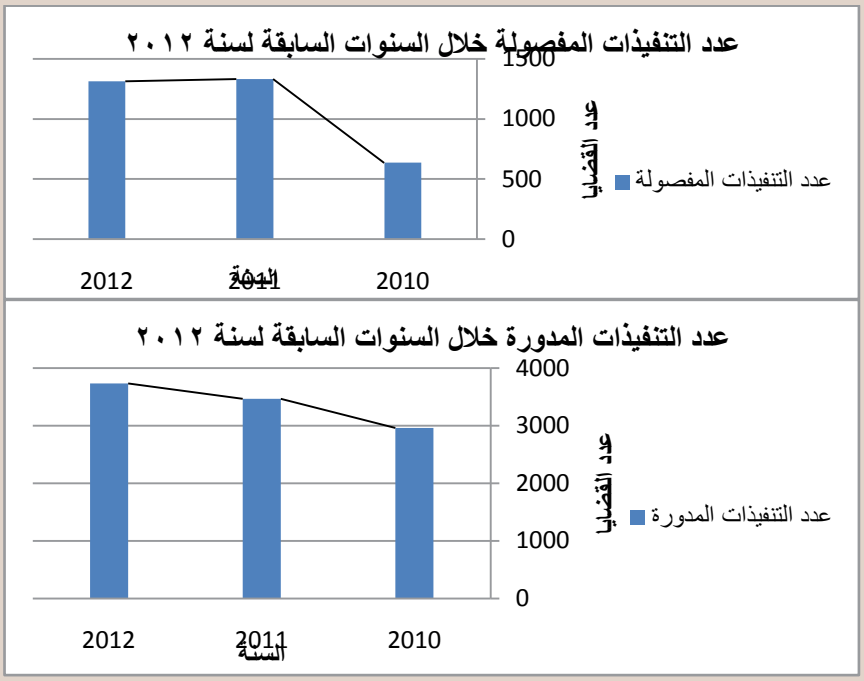

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الموجودة في نيابة طولكرم خلال سنة 2012 هي: 74% و 26% على التوالي.

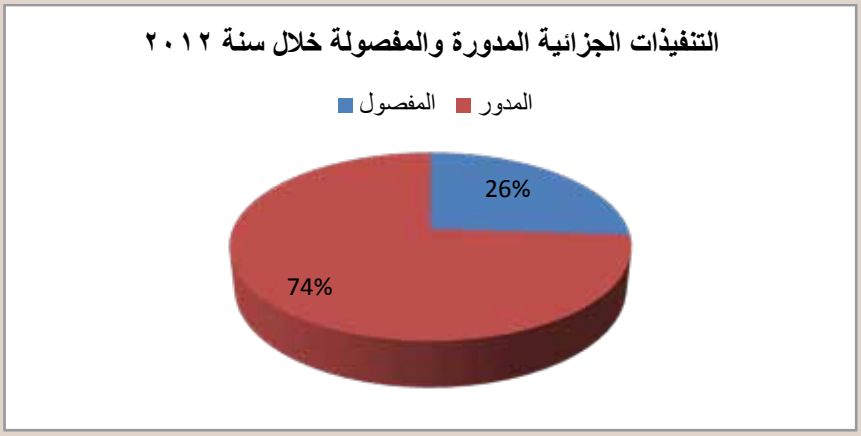

الملفات المحالة لمكتب النائب العام:

أحيل لمكتب النائب العام 84 جناية و 47 محضر (قضاء وقدر) خلال سنة 2012.

الملفات الواردة من مكتب النائب العام:

الجنايات:

أصدر النائب العام 49 قرار اتهام فيما اعيد 10 ملفات لاستيفاء التحقيق.

الجنح:

أصدر النائب العام 3 قرارات اتهام واعاد 4 ملفات لاستيفاء التحقيق.

المحاضر (قضاء وقدر):

أصدر النائب العام قرارات بحفظ 36 قضية و 24 قرار اتهام وأعاد 5 قضايا لاستيفاء التحقيق.

القضايا امام محكمة صلح طولكرم

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح طولكرم 2621 قضية من أصل 2501 قضية و 1499 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 1379 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

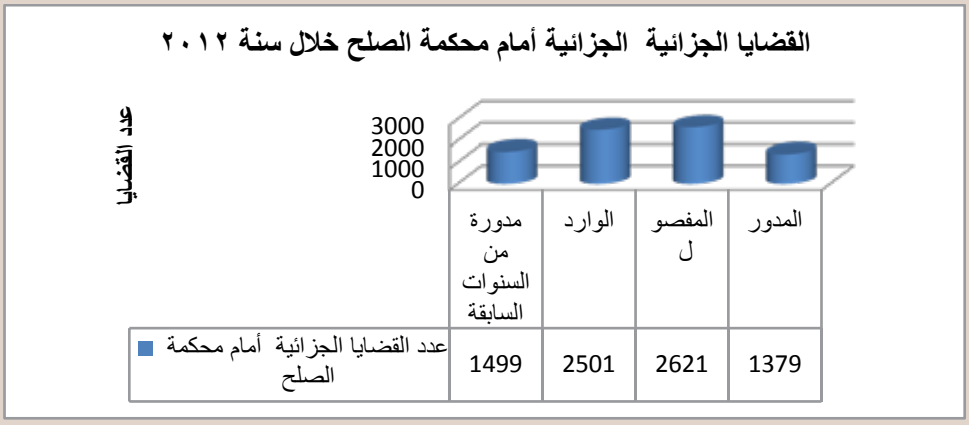

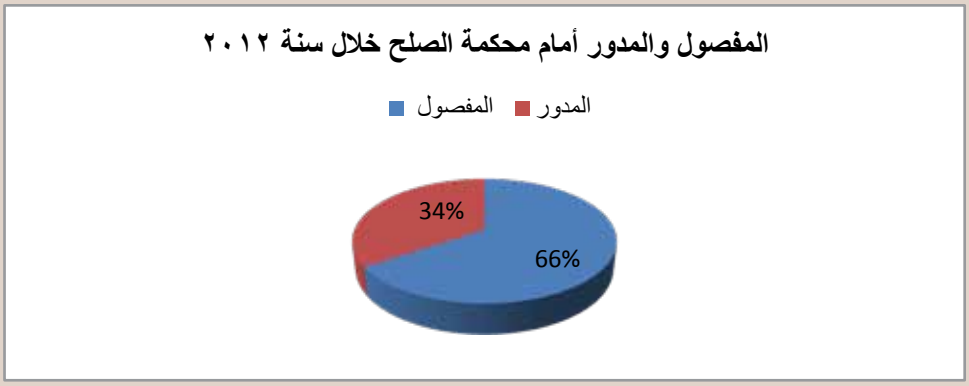

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

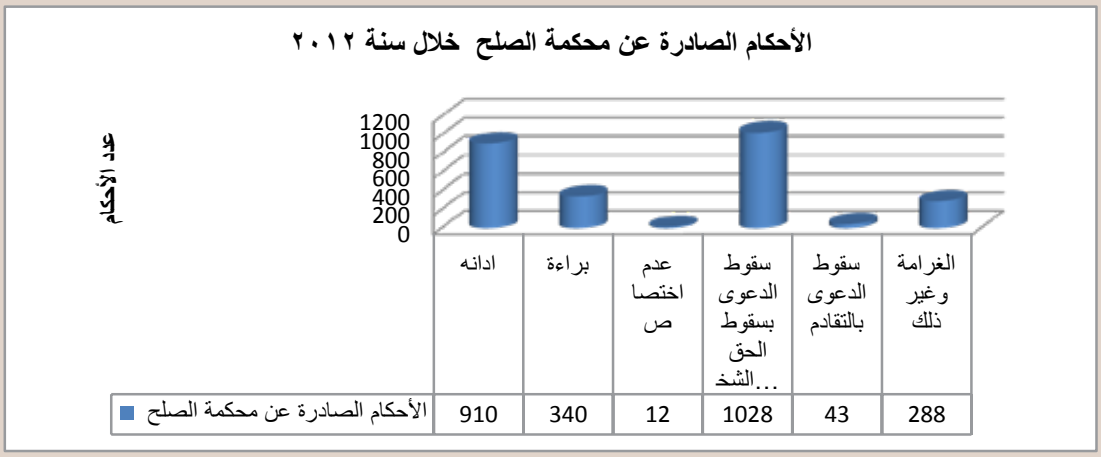

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

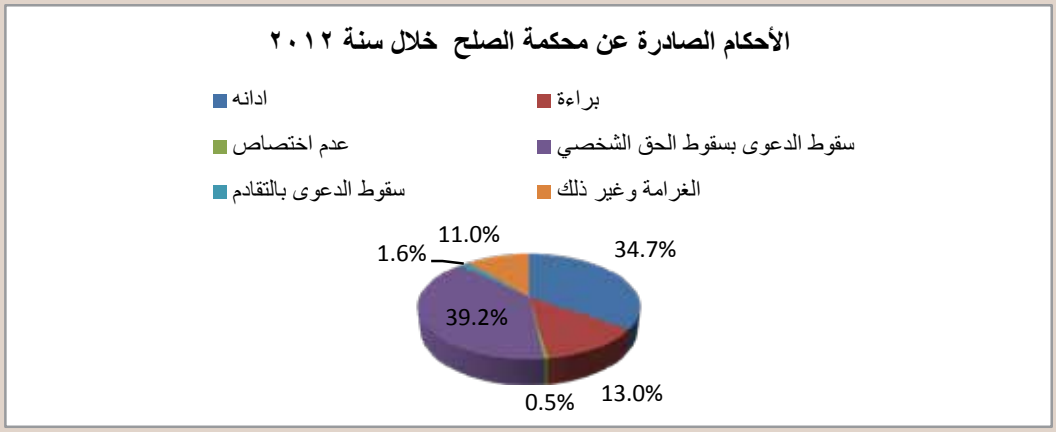

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة صلح طولكرم 44 قضية من أصل 31 قضية و 61 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب كانت مرفوعة ضد النائب العام لتبقى 48 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

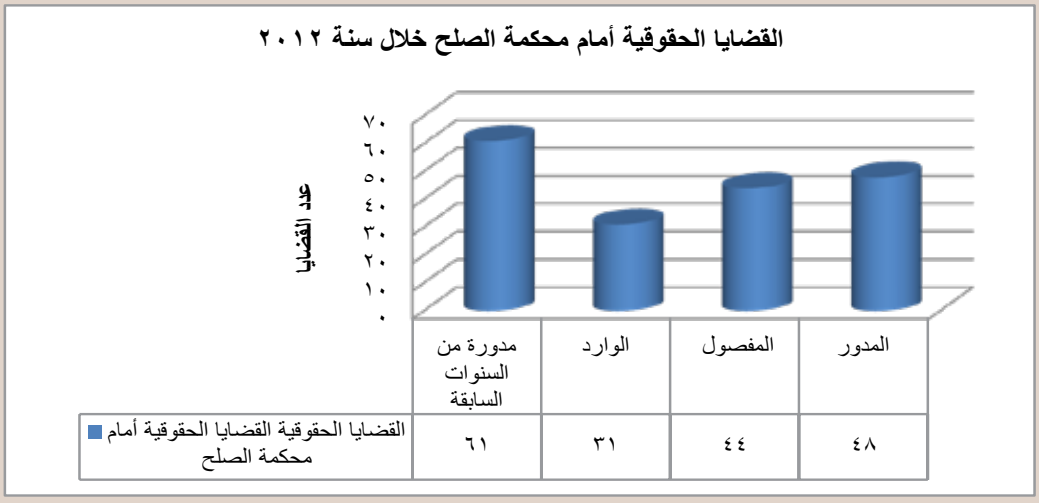

وجاءت نتيجة الفصل بحكم 12 قضية لصالح النيابة و 31 قضية لصالح الخصم و قضية واحدة بعدم الاختصاص. كما توضح الاشكال أدناه:

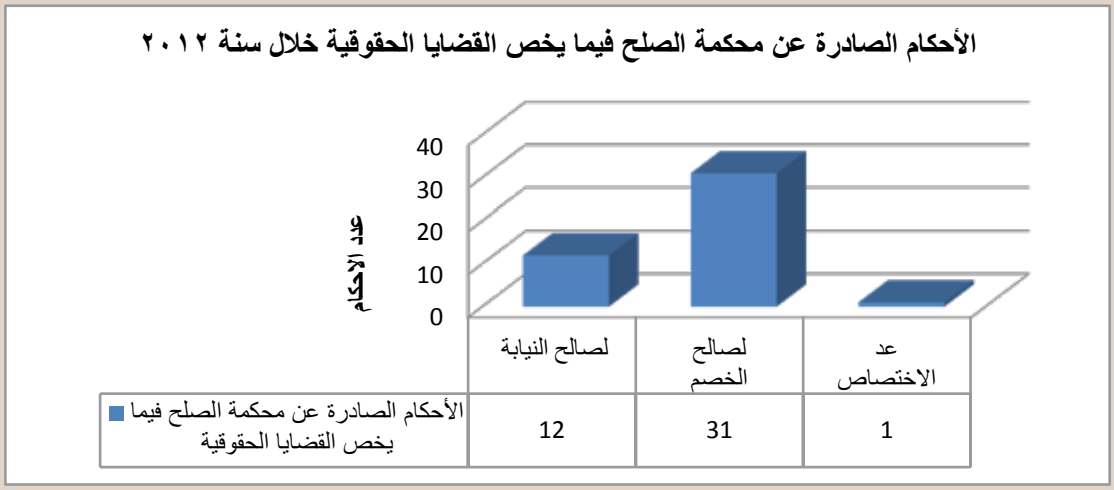

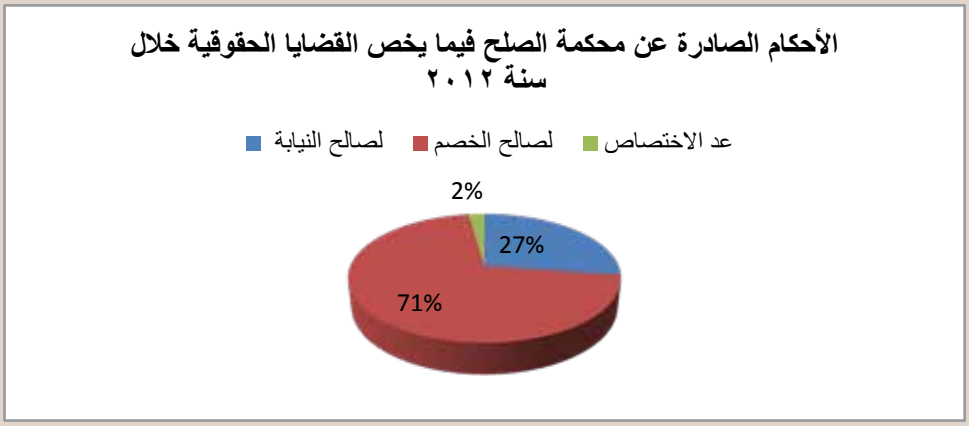

القضايا امام محكمة بداية طولكرم

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة بداية طولكرم 185 قضية من أصل 99 قضية و 310 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 224 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

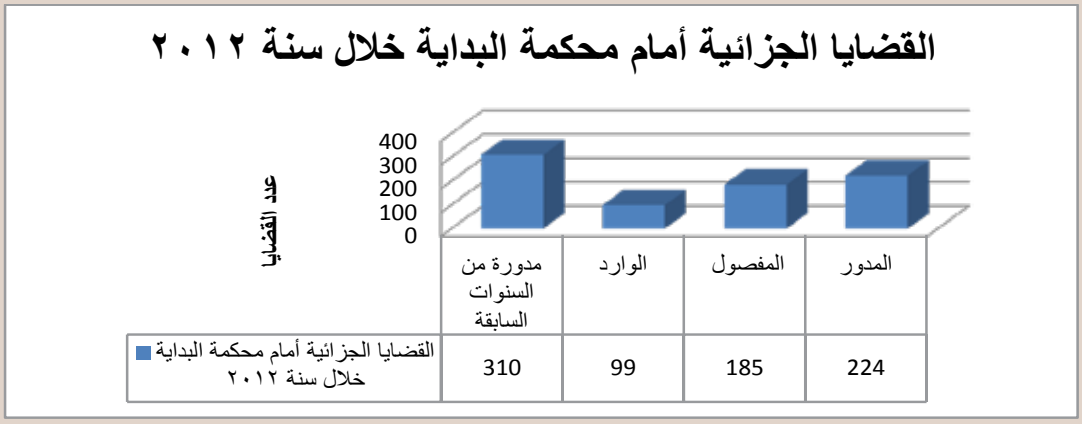

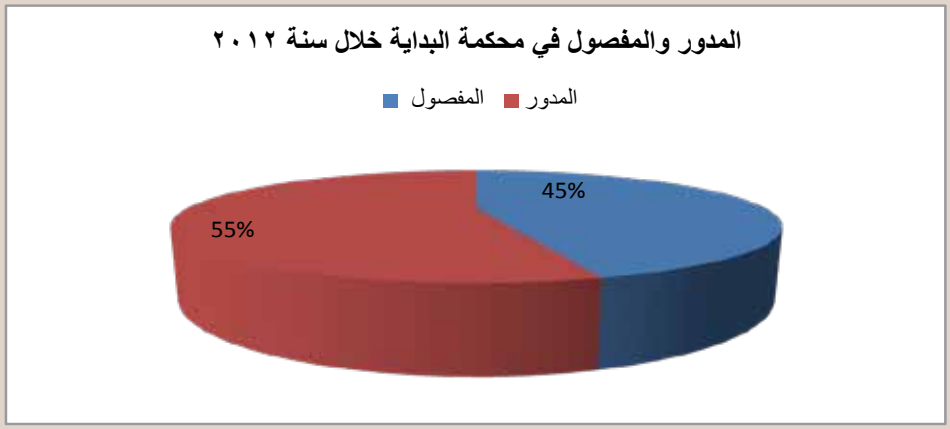

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

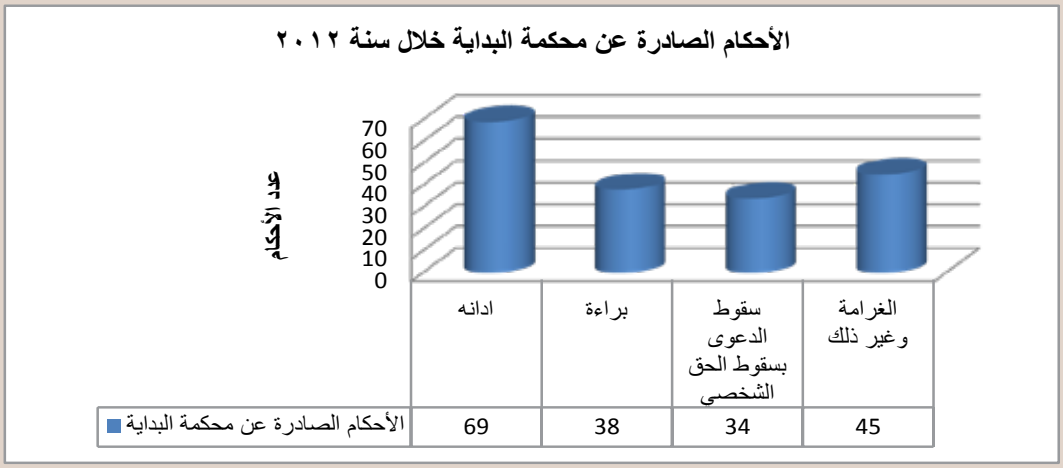

وبالنسب التي يوضحها الشكل:

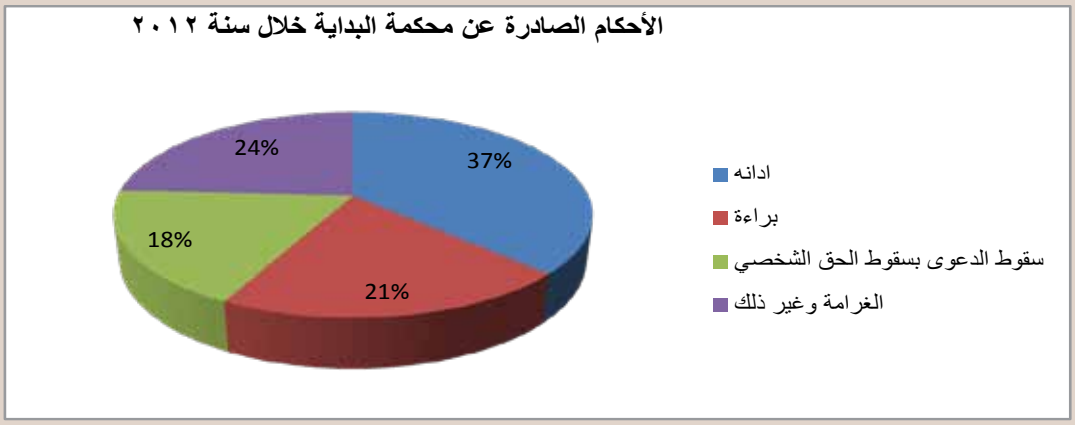

القضايا الحقوقية أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة بداية طولكرم 143 قضية من أصل 88 قضية و 109 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 54 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

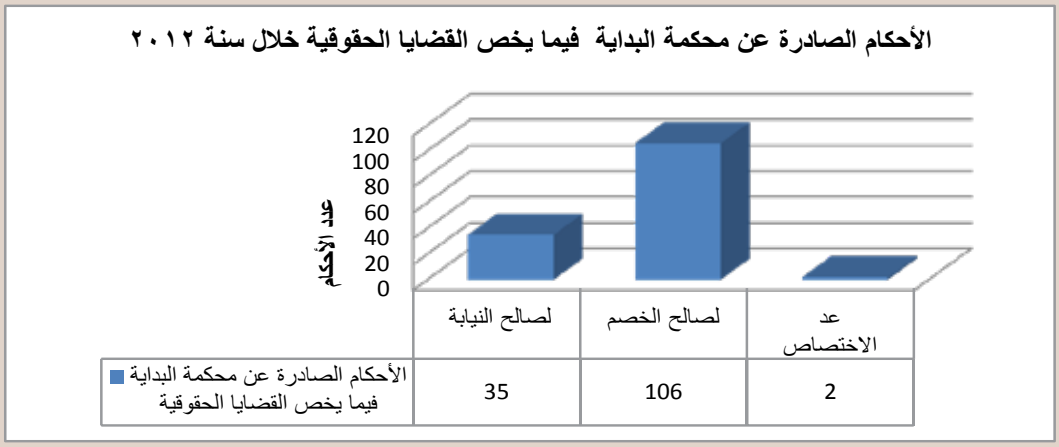

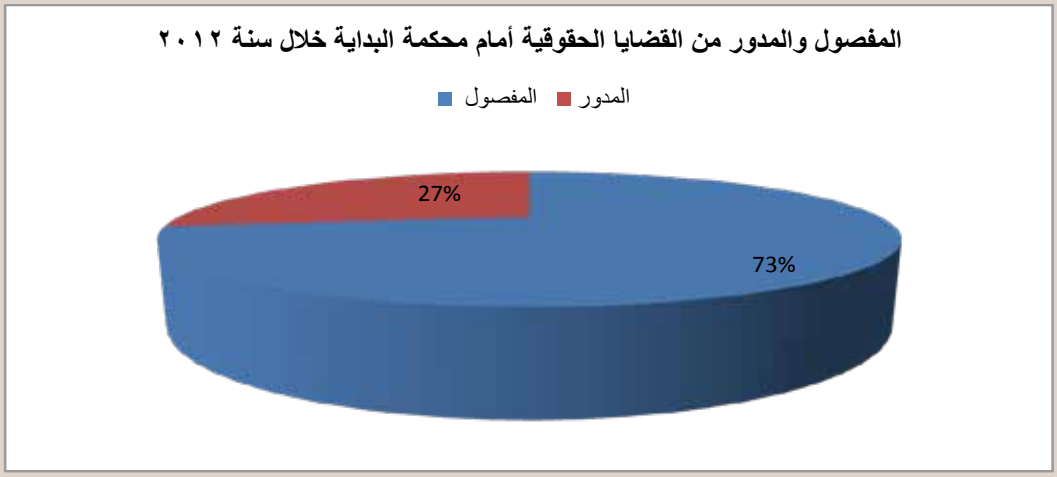

وجاءت نتيجة الفصل: 35 قضية لصالح النيابة و 106 قضايا لصالح الخصم و قضيتين بعدم الاختصاص.

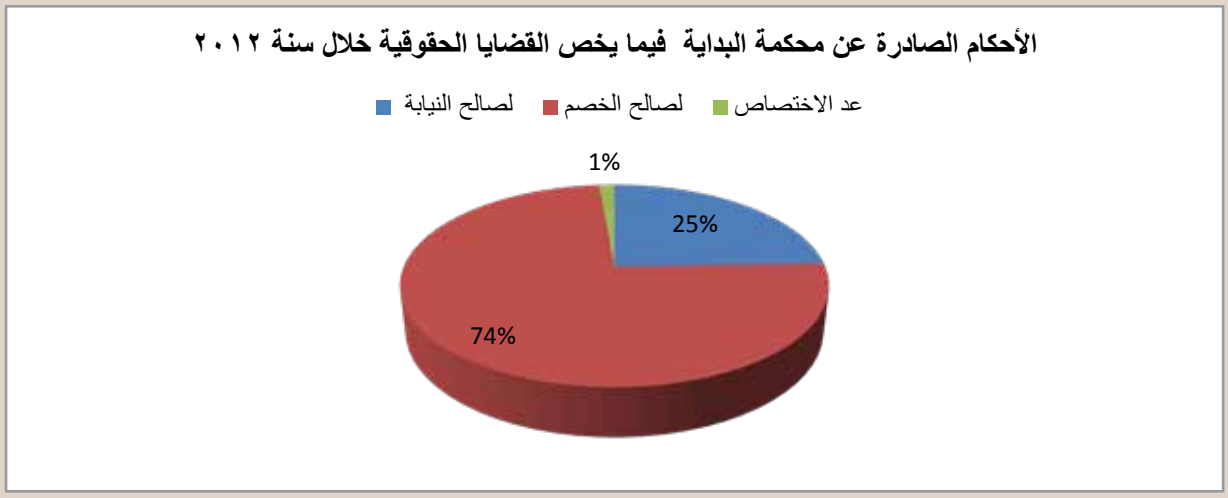

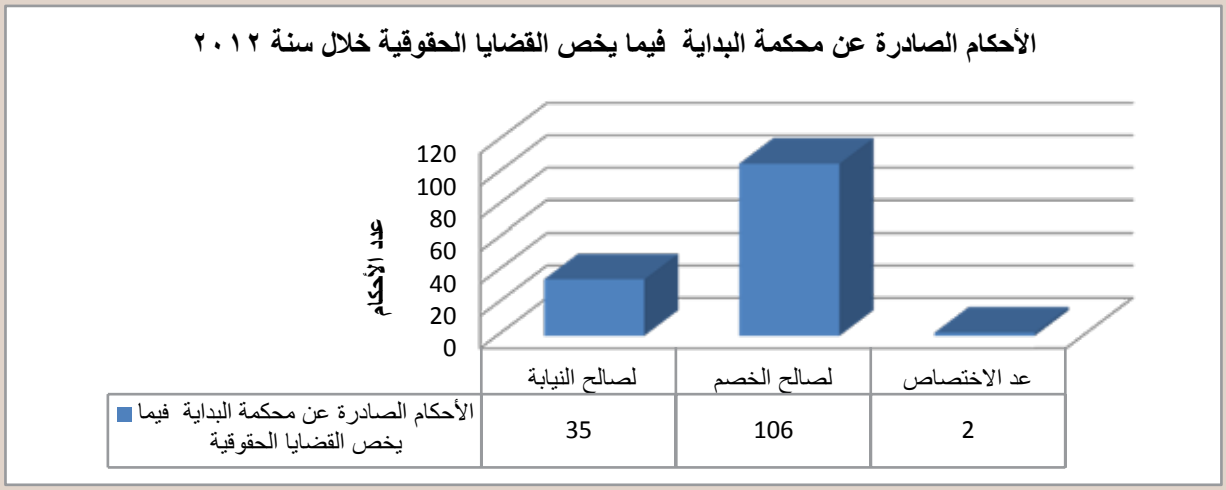

قضايا استئناف الجنح أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة البداية 234 قضية من هذه القضايا من أصل القضايا الواردة خلال سنة 2012 والمدورة من السنوات السابقة ليبقى 46 قضية في المحكمة بحاجة للفصل، انظر الشكل أدناه:

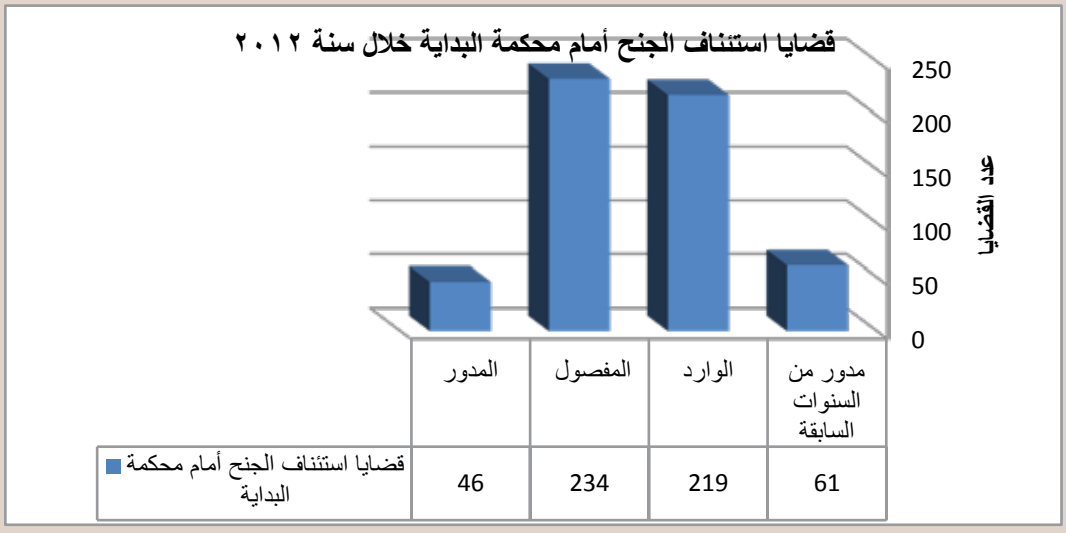

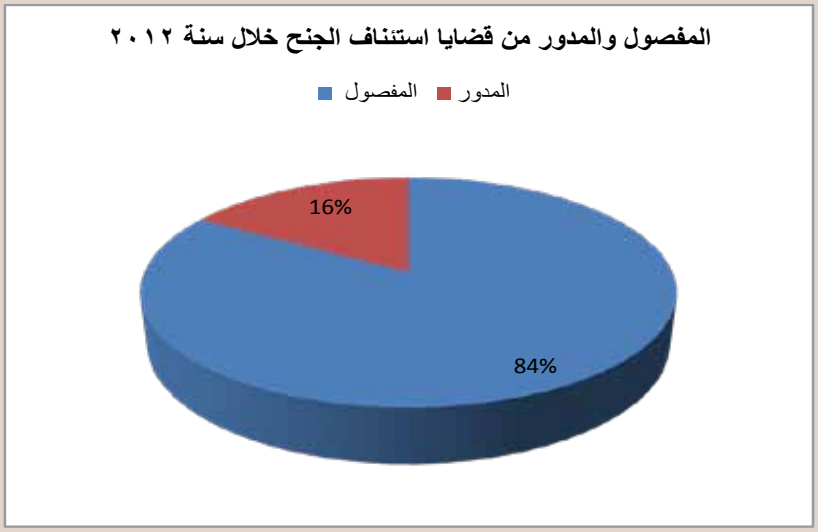

حيث حكم على 95 قضية لصالح النيابة فيما حكم على 139 قضية لصالح الخصم كما هو موضح ادناه:

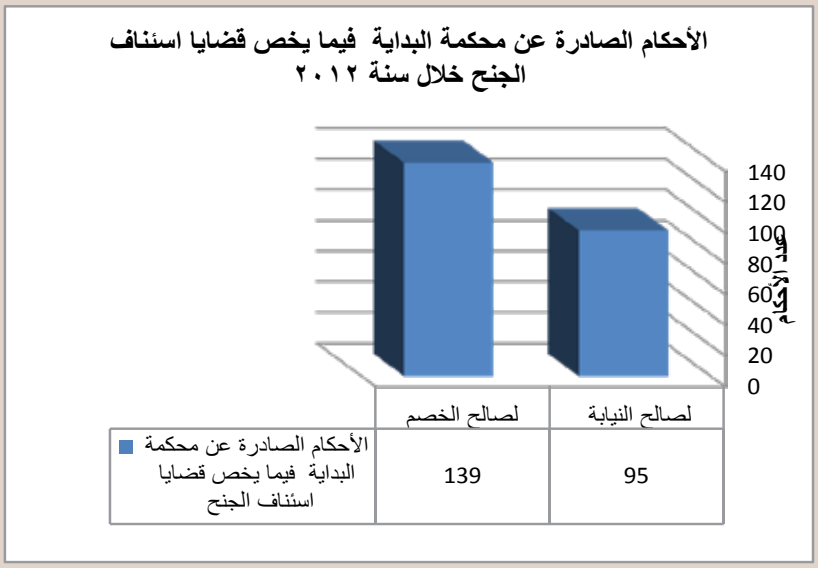

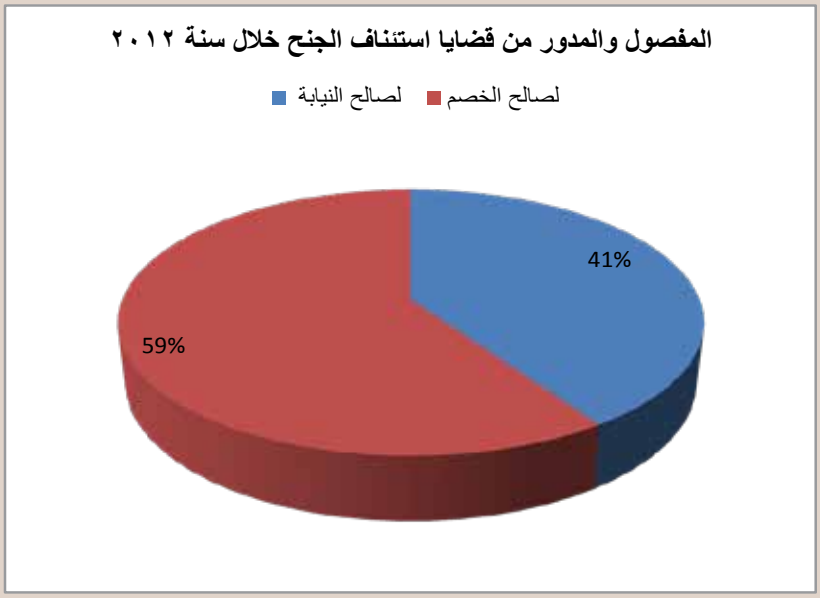

النيابة العامة في قلقيلية

1. القضايا التحقيقية المدورة من السنوات السابقة:

بدأت نيابة قلقيلية عملها في بداية العام 2012 ولديها 49 قضية تحقيقية من جنايات وجنح وعوارض.

2. القضايا الواردة:

انخفضت القضايا التحقيقية الواردة خلال سنة 2010 قليلاً بنسبة 0.4% لتصل الى 2456 قضية تحقيقية واردة سنة 2011 ولكنها عاودت الارتفاع بنسبة 2% لتصل الى 2502 قضية تحقيقية واردة مع نهاية سنة 2012. الجدول أدناه يوضح القضايا الواردة لنيابة قلقيلية خلال السنوات السابقة لسنة 2012.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة قلقيلية خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	2465	2456	2502

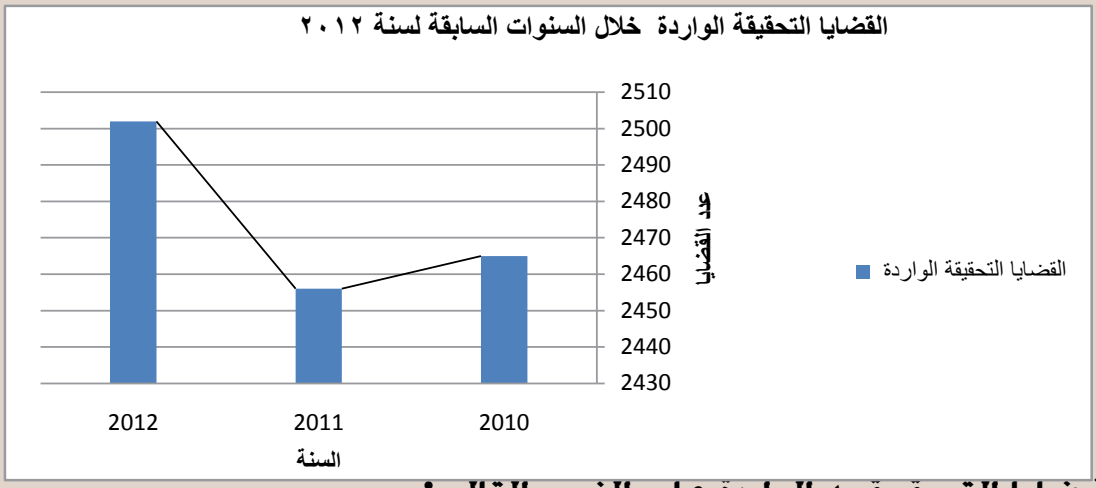

وجاءت القضايا التحقيقيه الواردة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة قلقيلية			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
62	2334	106	2502

3. القضايا المفصولة:

انخفضت القضايا التحقيقية المفصولة في سنة 2010 بنسبة 0.20% لتصل الى 2469 قضية تحقيقية مفصولة خلال سنة 2011 واستمرت بالانخفاض بنسبة 0.49 % لتصل الى 2457 قضية تحقيقية مفصولة مع نهاية سنة 2012. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال السنوات الماضية في نيابة قلقيلية.

عدد القضايا المفصولة خلال السنوات الماضية لسنة 2012 في نيابة قلقيلية			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	2474	2469	2457

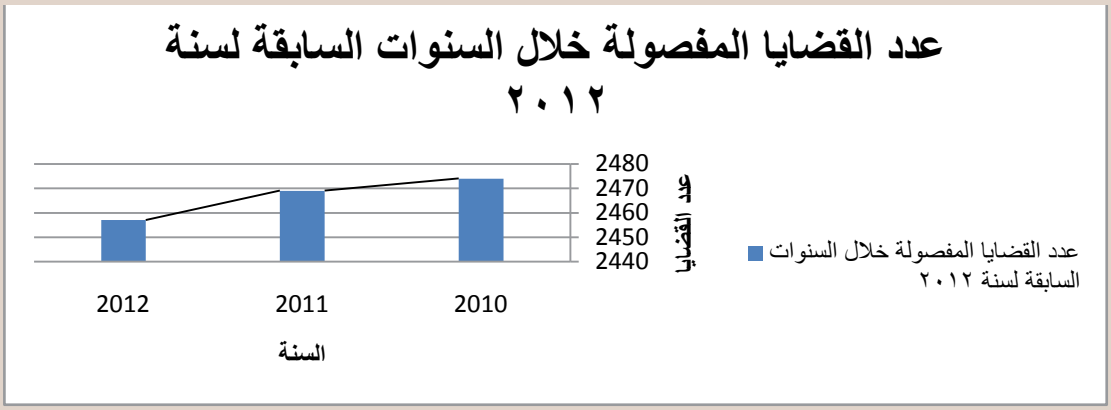

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة قلقيلية خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
83	2080	68	2457

4. القضايا المدورة:

انخفضت القضايا التحقيقية المدورة من سنة 2010 بنسبة 21% لتصل الى 49 قضية تحقيقية مدورة سنة 2011 إلا أنها عادت الى الارتفاع بنسبة 92% لتصل الى 94 قضية تحقيقية مدورة مع نهاية سنة 2012 الجدول ادناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة قلقيلية خلال السنوات الماضية لسنة 2012:

عدد القضايا المدورة في نيابة قلقيلية خلال السنوات الماضية لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	62	49	94

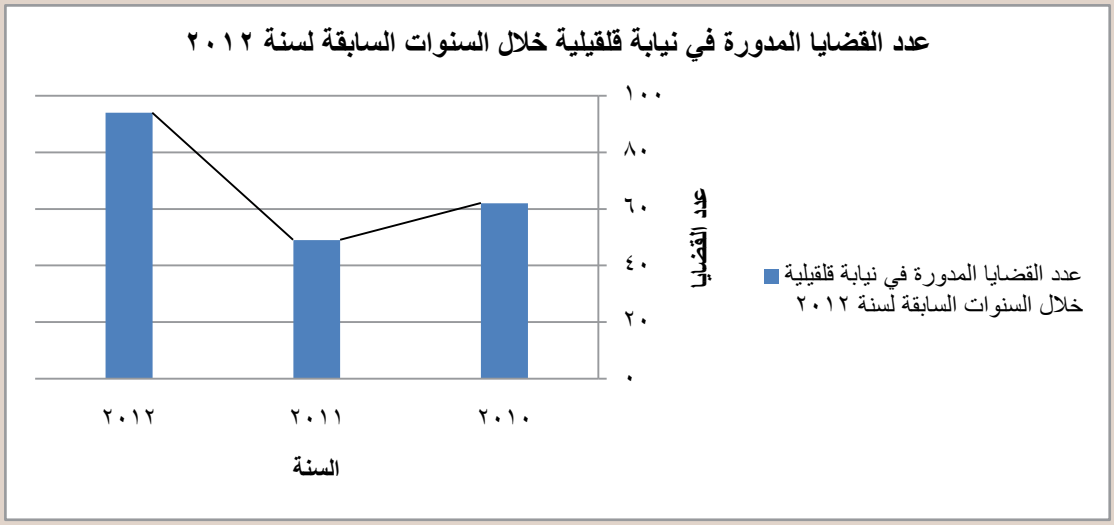

وجاءت القضايا المدورة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة قلقيلية			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
17	46	31	94

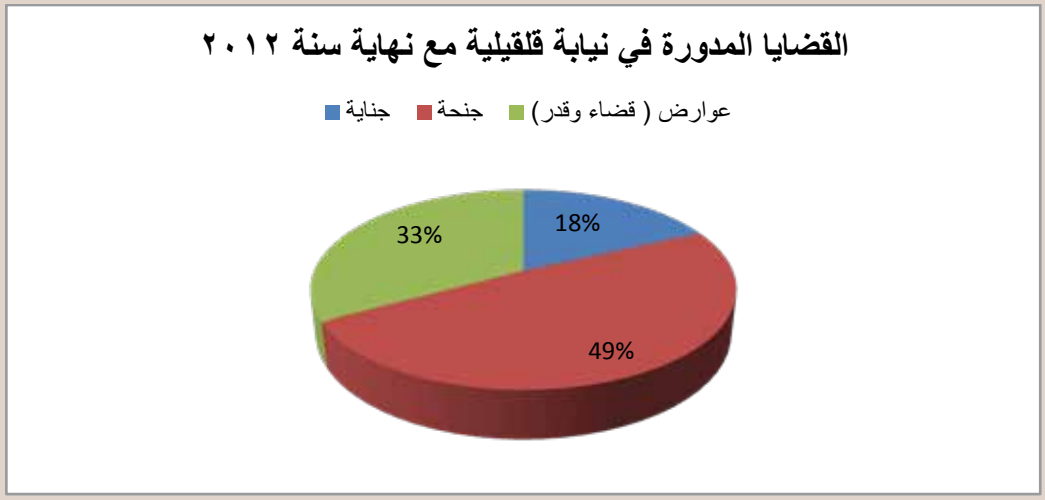

وبالتالي فان نيابة قلقيلية فصلت 83 جناية خلال سنة 2012 لتمكث 17 جناية في نيابة قلقيلية لسنة 2013.

أيضا فان نيابة قلقيلية فصلت 2080 جنحة خلال سنة 2012 لتمكث 46 جنحة في نيابة قلقيلية لسنة 2013.

كما أنهت نيابة قلقيلية التحقيق في 68 قضية قضاء وبقيت 31 قضية قيد التحقيق.

التنفيذات الجزائية:

التنفيذات الجزائية الواردة:

ارتفعت التنفيذات الجزائية الواردة في سنة 2010 بنسبة 84% لتصل 1453 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 التي بدورها انخفت بنسبة 6% لتصل الى 1370 تنفيذ جزائي خلال سنة 2012.

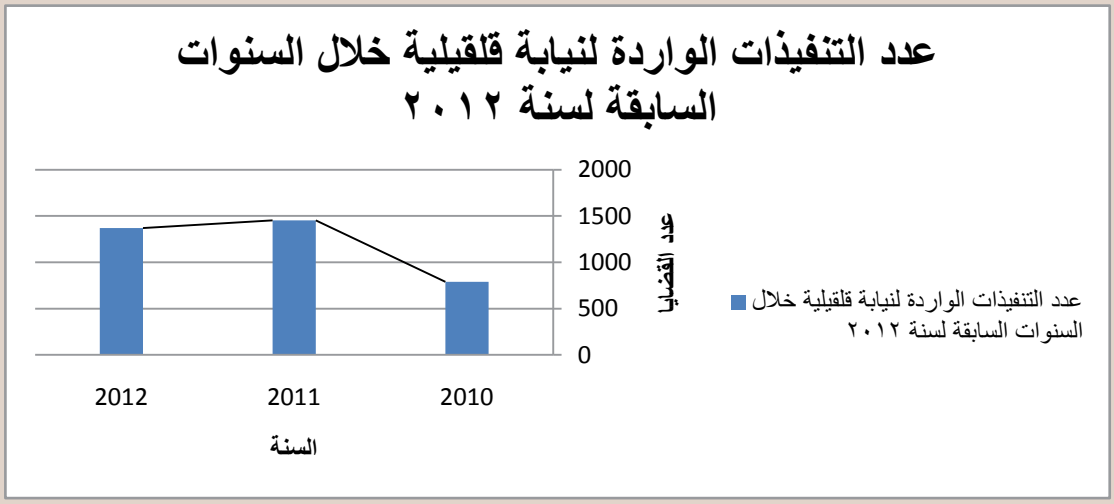

التنفيذات الجزائية المفصولة:

بالمثل زاد عدد التنفيذات الجزائية المفصولة خلال سنة 2011 بنسبة 78% والتي بدورها ارتفعت الى 1246 تنفيذ مفصول خلال سنة 2012 بنسبة 7%.

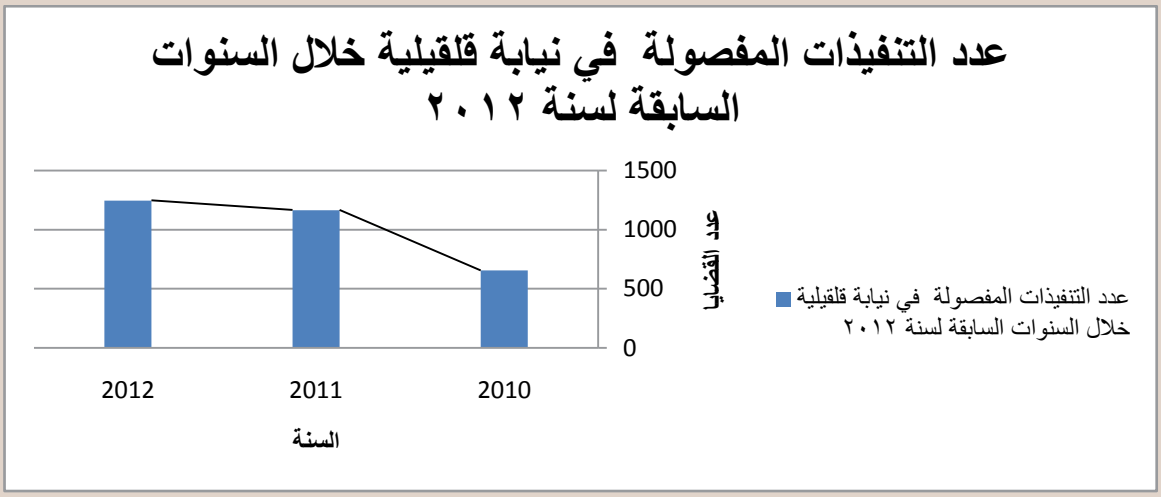

التنفيذات الجزائية المدورة:

زاد عدد التنفيذات الجزائية المدورة من سنة 2010 بنسبة 111% ليصل الى 548 خلال سنة 2011 والتي بدورها زادت بنسبة 23% لتصل الى 672 مع نهاية سنة 2012 . انظر الجدول أدناه:

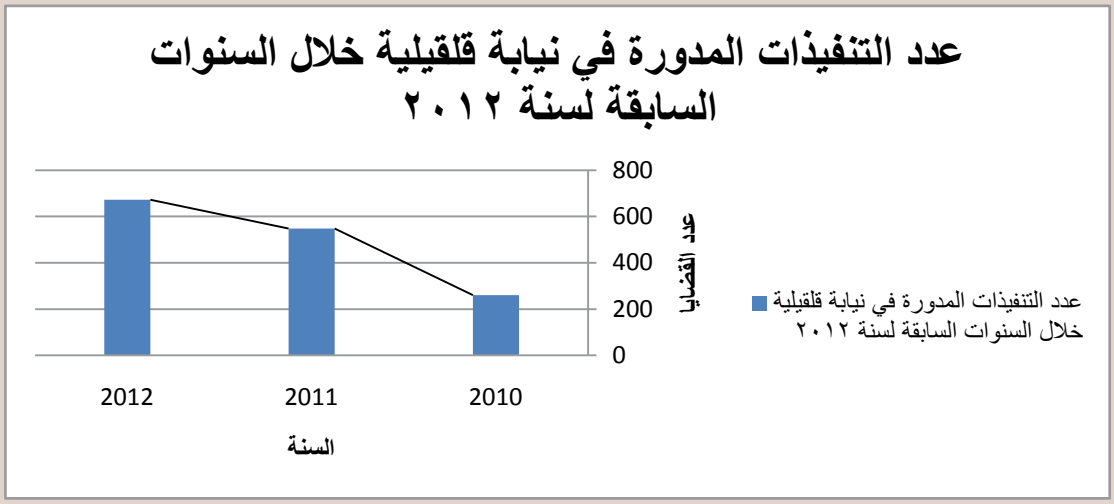

التنفيذات الجزائية في نيابة قلقيلية خلال السنوات الماضية لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد التنفيذات المدورة من السنوات السابقة	125	260	548
عدد التنفيذات الواردة	790	1453	1370
عدد التنفيذات المفصولة	655	1165	1246
عدد التنفيذات المدورة	260	548	672

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الموجودة في نيابة قلقيلية خلال سنة 2012 (548 مدور من السنوات السابقة و 1370 وارد خلال 2012) هي: 65% و 35% على التوالي.

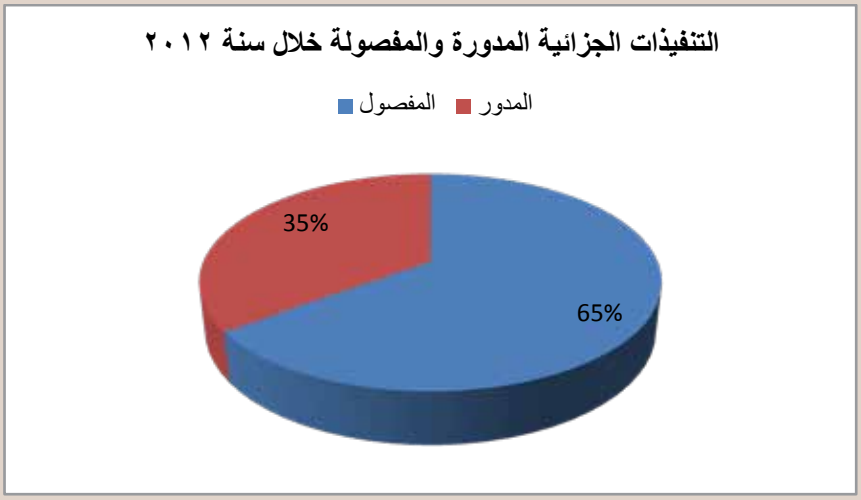

الملفات المحالة لمكتب النائب العام:

أحيل لمكتب النائب العام 82 جناية و 6 جنحة 72 محضر (قضاء وقدر) خلال سنة 2012.

الملفات الواردة من مكتب النائب العام:

الجنايات:

أصدر النائب العام قرار بحفظ ملف واحد و 63 قرار اتهام فيما اعيد ملف واحد لاستيفاء التحقيق.

الجنح:

أصدر النائب العام قرار بحفظ 30 ملف واعاد 12 ملف لاستيفاء التحقيق.

المحاضر (قضاء وقدر):

أصدر النائب العام قرارات بحفظ 47 قضية وأعاد 14 قضية لاستيفاء التحقيق.

القضايا امام محكمة صلح قلقيلية

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح قلقيلية 2398 قضية من أصل 2360 قضية و 799 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 761 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

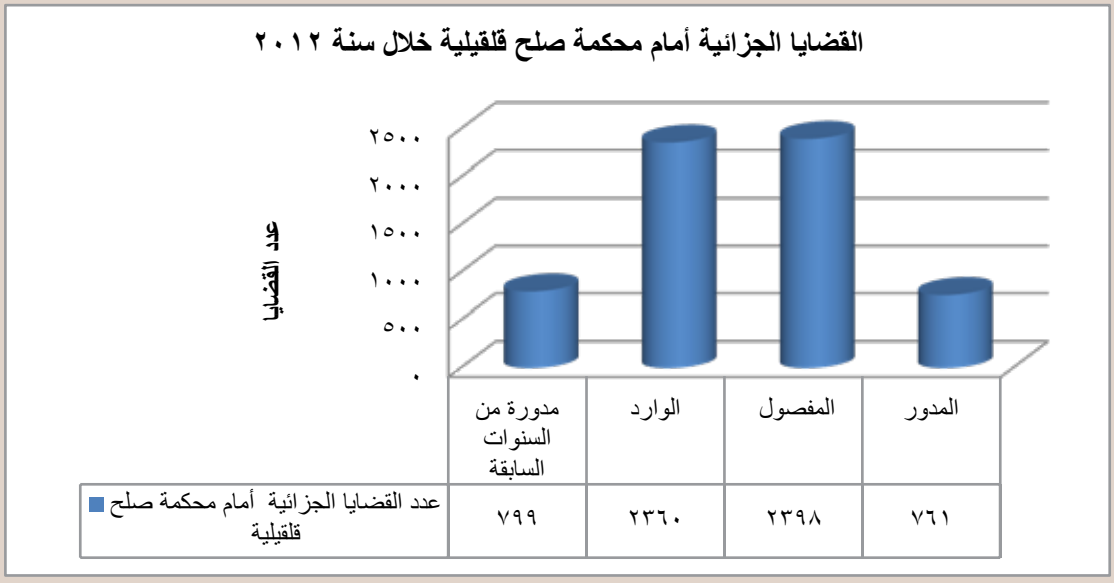

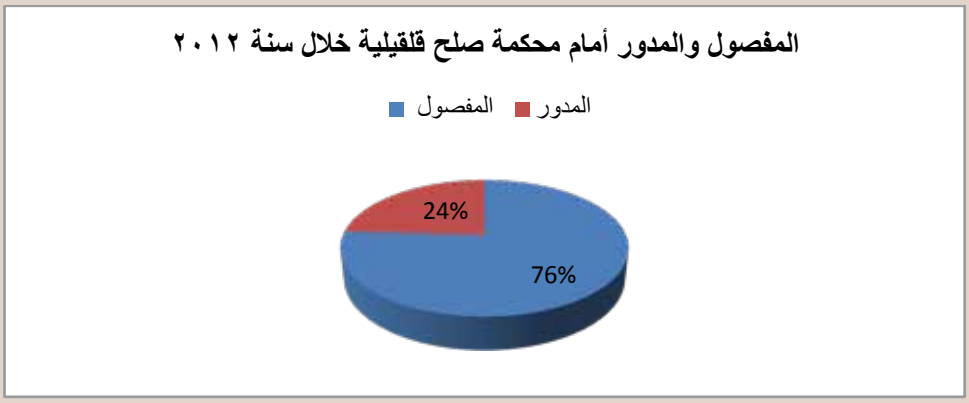

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

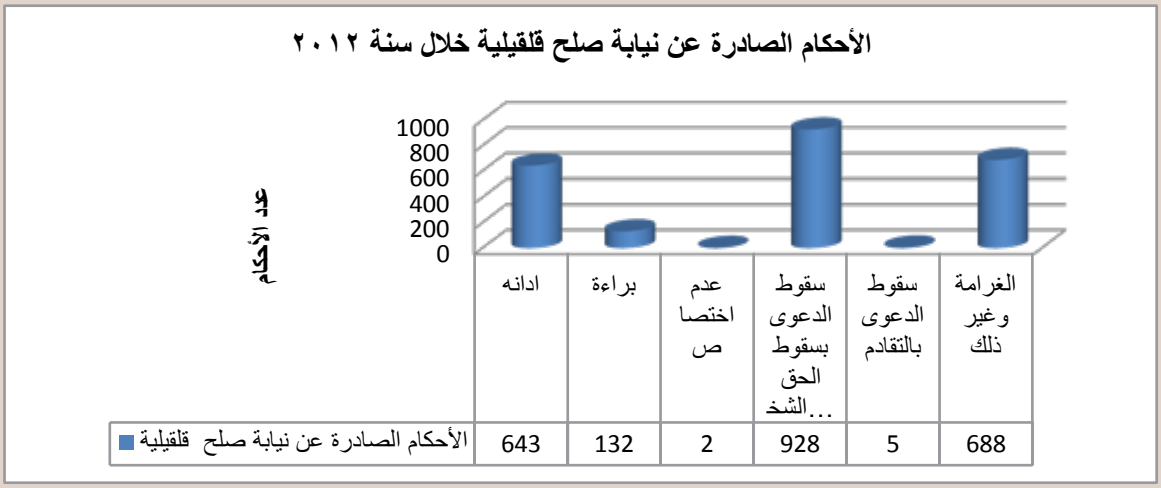

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

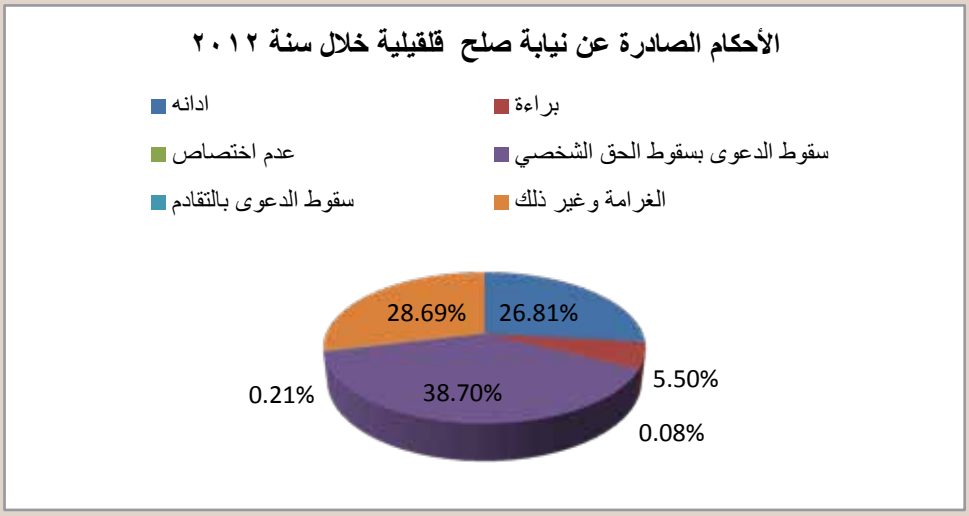

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة صلح قلقيلية 14 قضية من أصل 15 قضية و 8 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب كانت مرفوعة ضد النائب العام لتبقى 9 قضايا في المحكمة بحاجة للفصل:

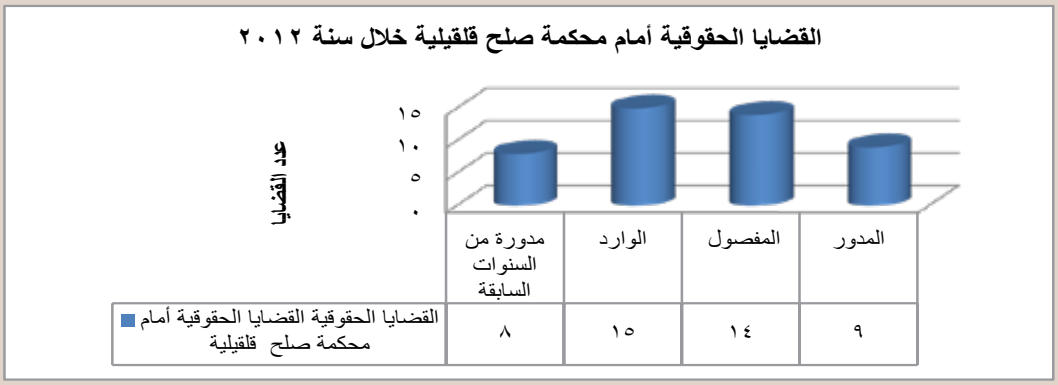

وجاءت نتيجة الفصل بحكم 6 قضايا لصالح النيابة و 7 قضايا لصالح الخصم و قضية واحدة بعدم الاختصاص. كما توضح الاشكال أدناه:

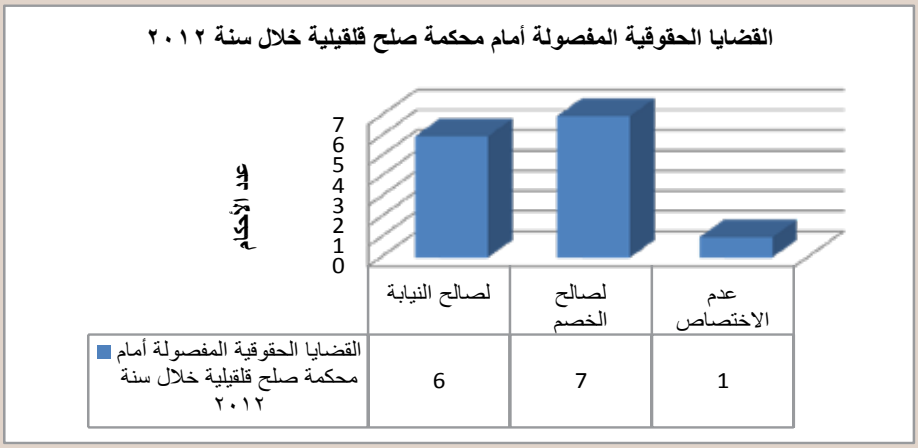

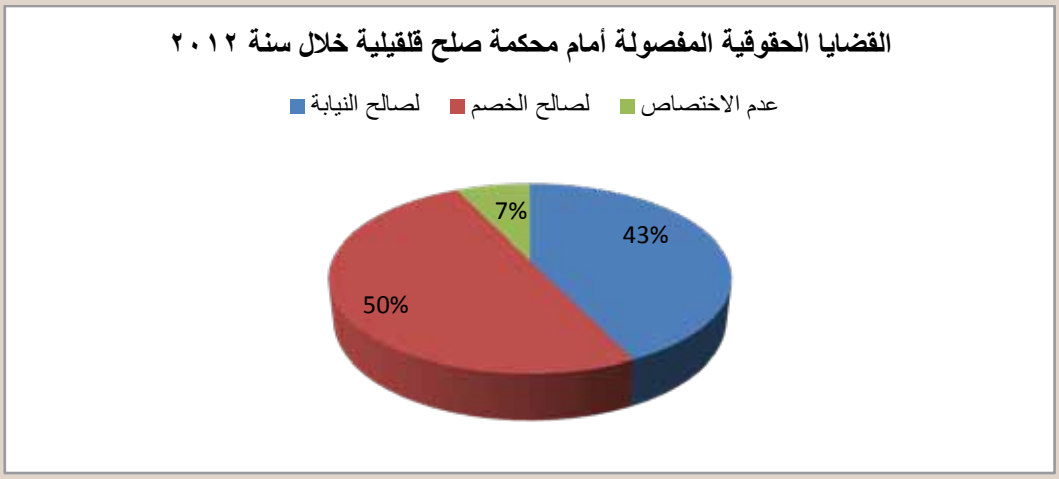

القضايا امام محكمة بداية قلقيلية

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة بداية قلقيلية 158 قضية من أصل 92 قضية و 300 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 234 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

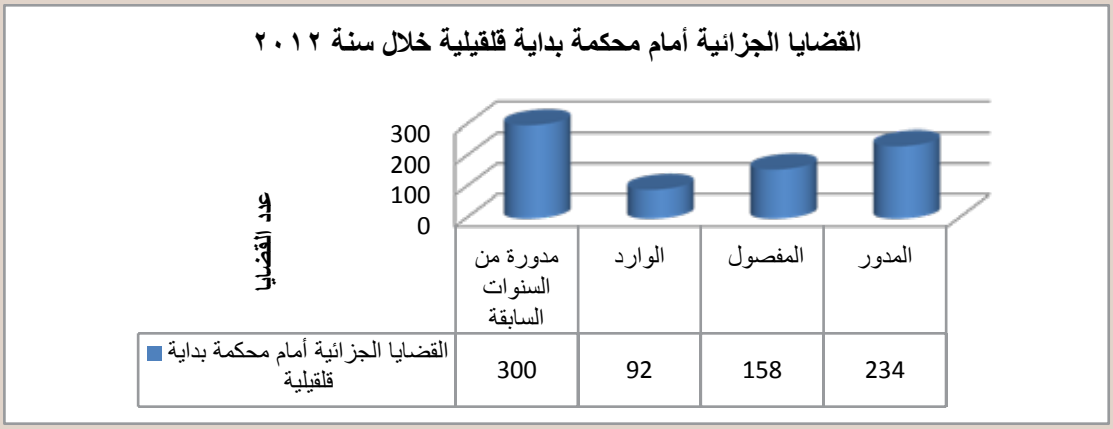

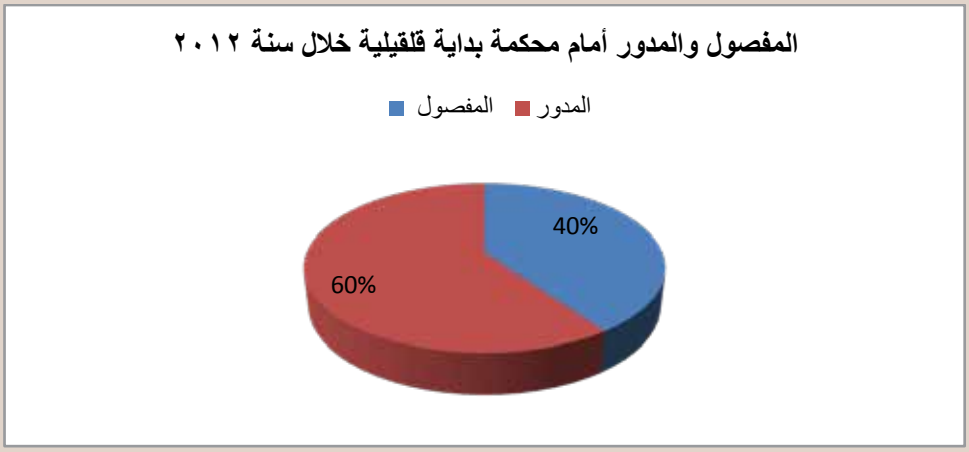

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

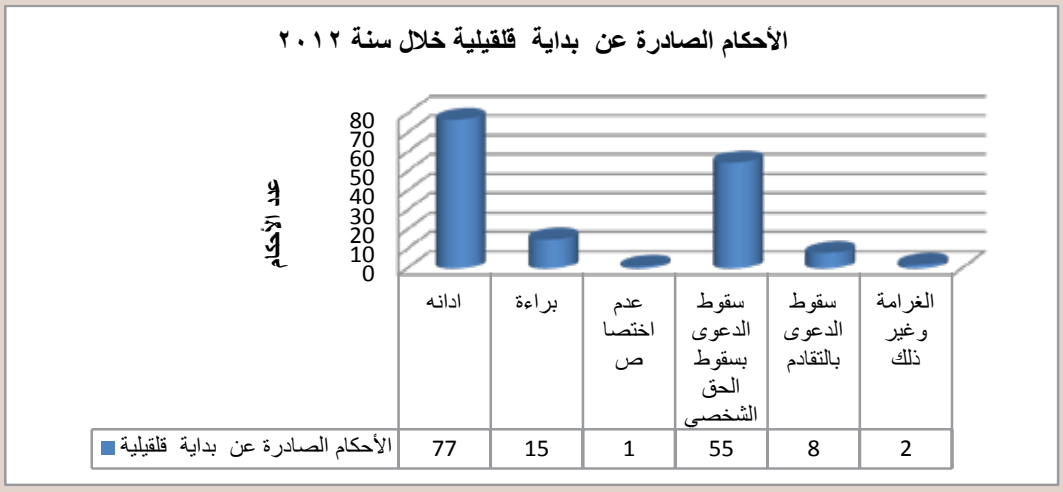

وبالنسب التي يوضحها الشكل:

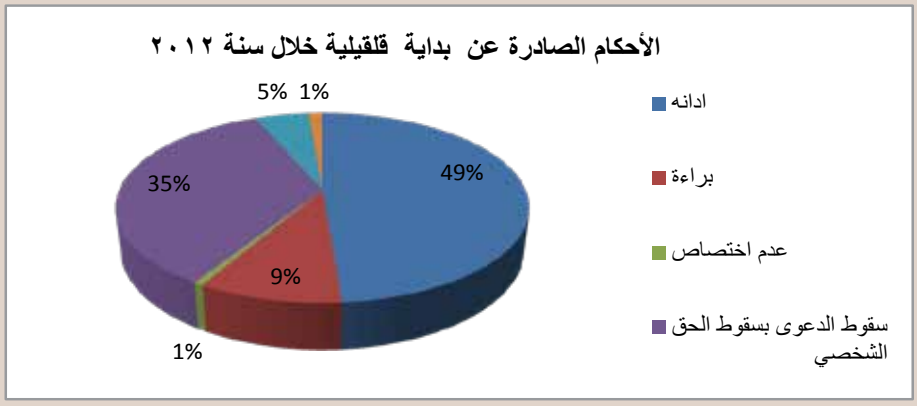

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة بداية قلقيلية 31 قضية من أصل 36 قضية و 14 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 19 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

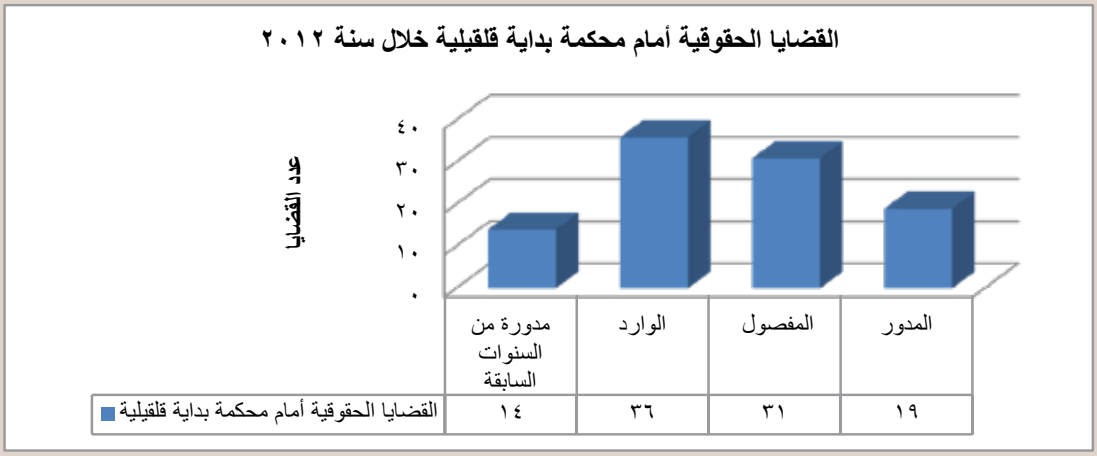

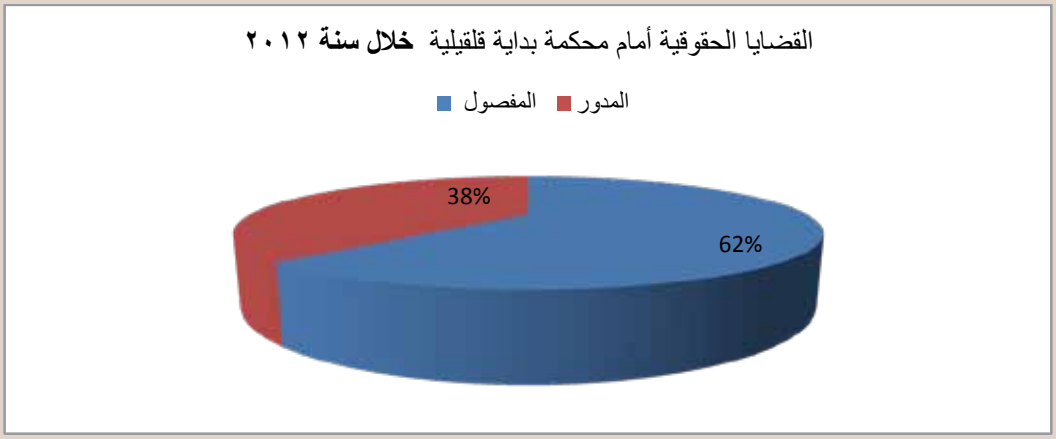

وجاءت نتيجة الفصل: 6 قضايا لصالح النيابة و 24 قضية لصالح الخصم و قضية واحدة بعدم الاختصاص.

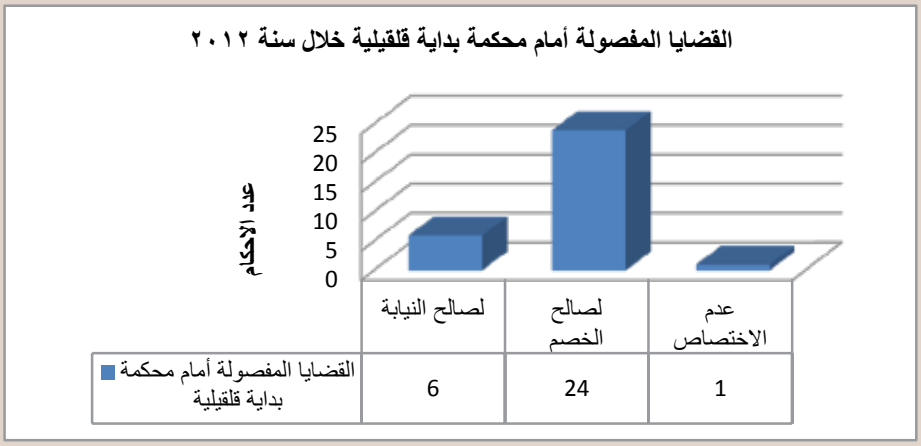

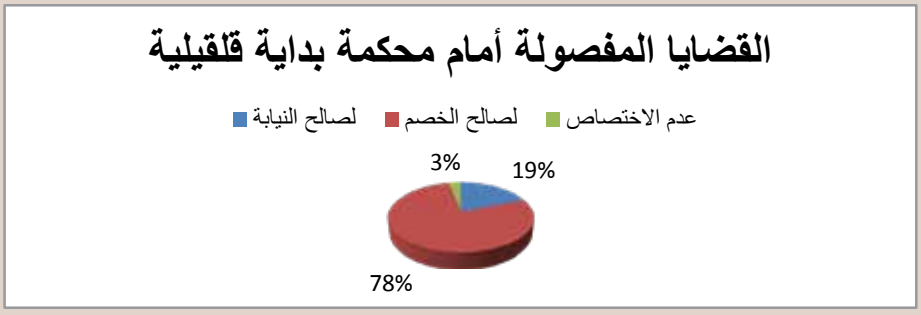

قضايا استئناف الجنح أمام محكمة البداية:

فصلت محكمة البداية 114 قضية من هذه القضايا من أصل القضايا الواردة خلال سنة 2012 والمدورة من السنوات السابقة ليبقى 39 قضية في المحكمة بحاجة للفصل، انظر الشكل أدناه:

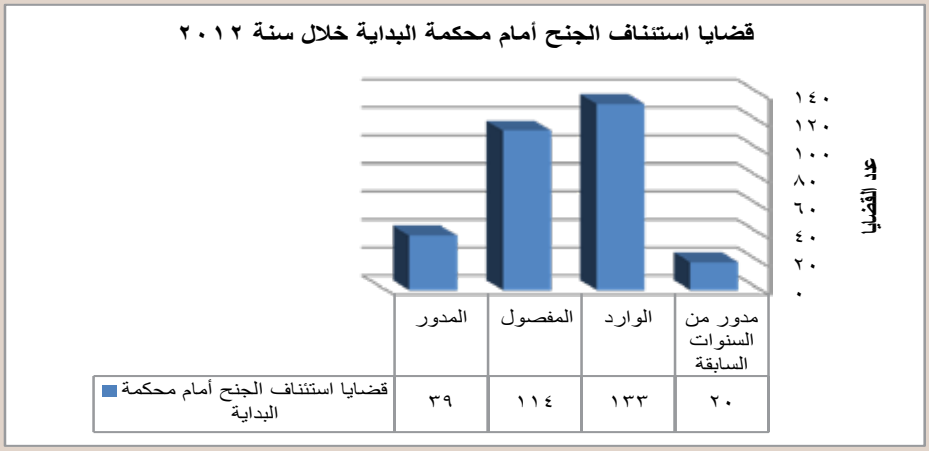

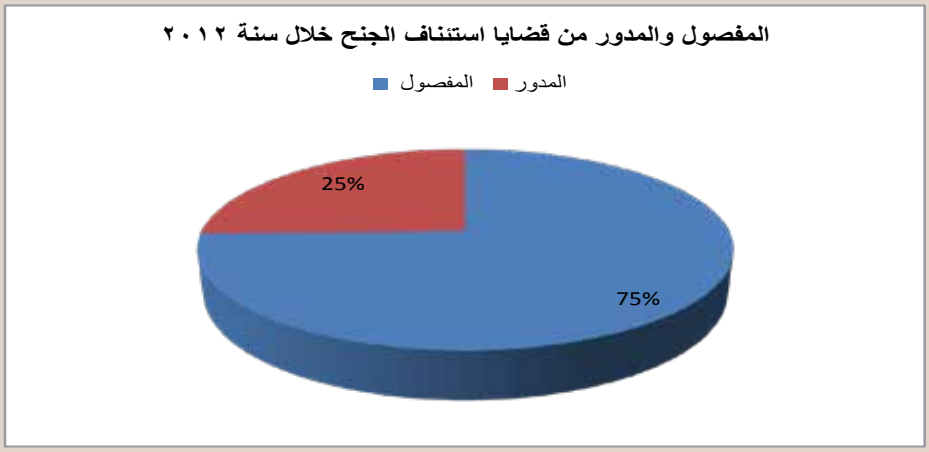

حيث حكم على 50 قضية لصالح النيابة فيما حكم على 64 قضية لصالح الخصم كما هو موضح ادناه:

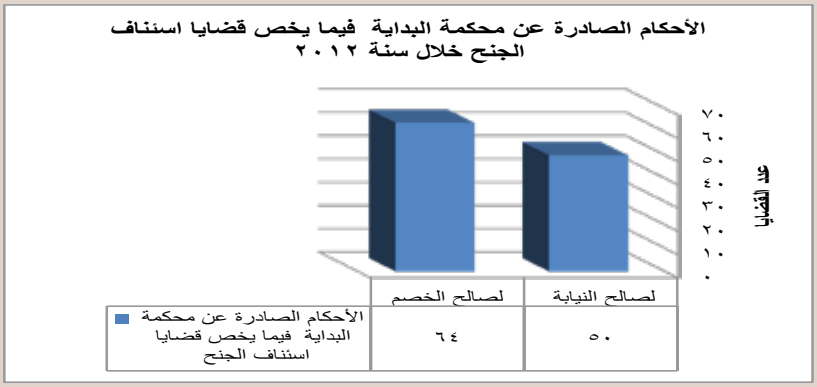

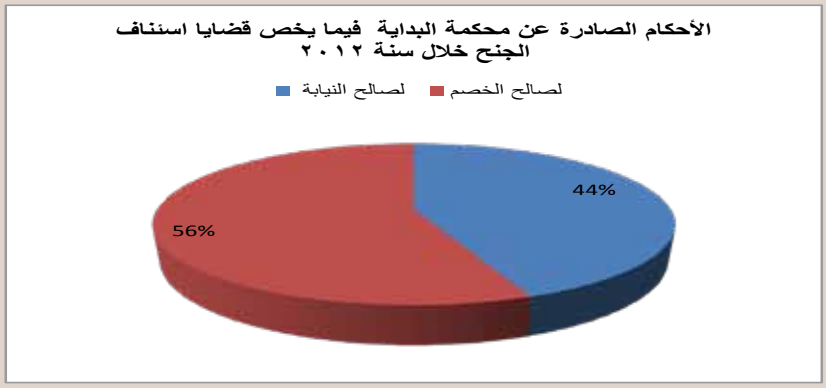

النيابة العامة في سلفيت

القضايا التحقيقية المدورة من السنوات السابقة لسنة 2012:

بدأت نيابة سلفيت عملها في بداية العام 2012 ولديها 59 قضية تحقيقية من جنايات وجنح وعوارض كما يوضح الجدول أدناه:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة سلفيت من السنوات السابقة لسنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
19	29	11	59

2. القضايا الواردة خلال سنة 2012:

انخفضت القضايا التحقيقية الواردة خلال سنة 2010 بنسبة 3% لتصل الى 1283 قضية تحقيقية ورادة سنة 2011 والتي بدورها عاودت الانخفاض بنسبة 5% لتصل الى 1225 قضية تحقيقية واردة مع نهاية سنة 2012. الجدول أدنا يوضح القضايا الواردة لنيابة سلفيت السنوات السابقة.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة سلفيت خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	1334	1283	1225

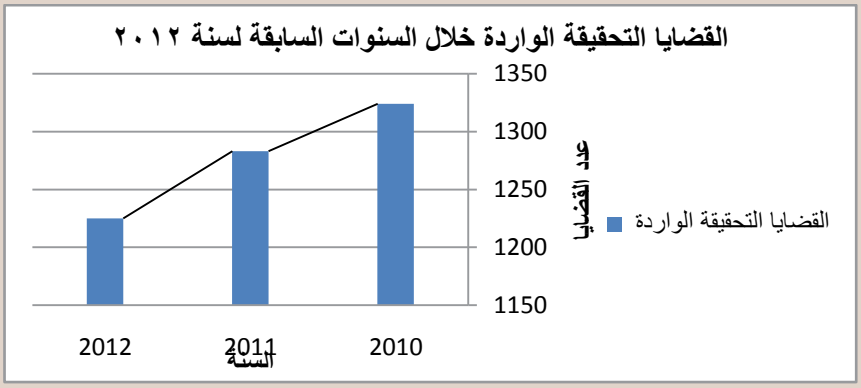

وجاءت القضايا التحقيقية الواردة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة سلفيت			
جناية	جنحة	عوارض	المجموع
69	1131	25	1225

3. القضايا المفصولة خلال سنة 2012:

انخفضت القضايا التحقيقية المفصولة في سنة 2010 بنسبة 5 % لتصل الى 1276 قضية تحقيقية مفصولة خلال سنة 2011 و عاودت الانخفاض بنفس النسبة لتصل الى 1206 قضية تحقيقية مفصولة مع نهاية سنة 2012. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال السنوات الماضية في نيابة سلفيت.

عدد القضايا المفصولة خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	1341	1276	1206

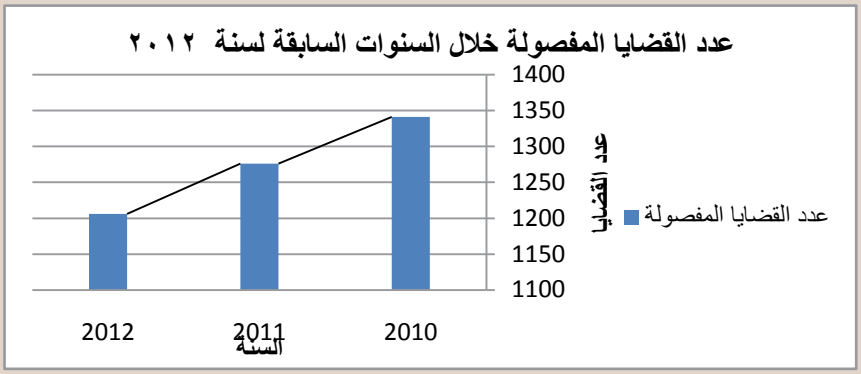

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة سلفيت خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
55	1125	26	1206

4. القضايا المدورة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية المدورة من سنة 2010 بنسبة 13 % لتصل الى 59 قضية تحقيقية مدورة سنة 2011 وبدورها عاودت الارتفاع بنسبة 32% لتصل الى 78 قضية تحقيقية مدورة مع نهاية سنة 2012 الجدول ادناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة سلفيت خلال السنوات الماضية:

عدد القضايا المدورة في نيابة سلفيت خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	52	59	78

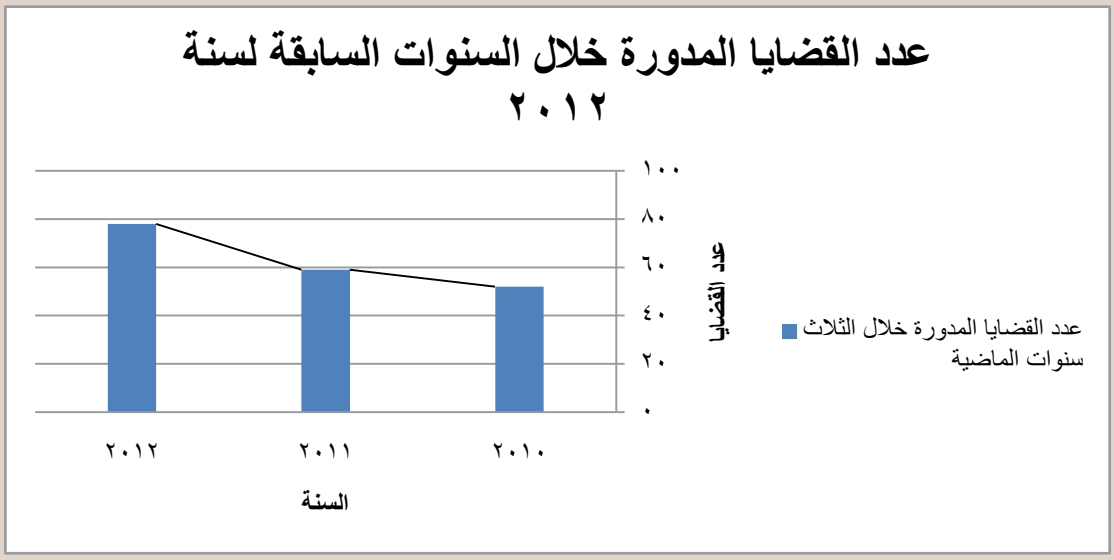

وجاءت القضايا المدورة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة سلفيت			
جناية	جنحة	العوارض (قضاء وقدر)	المجموع
33	35	10	78

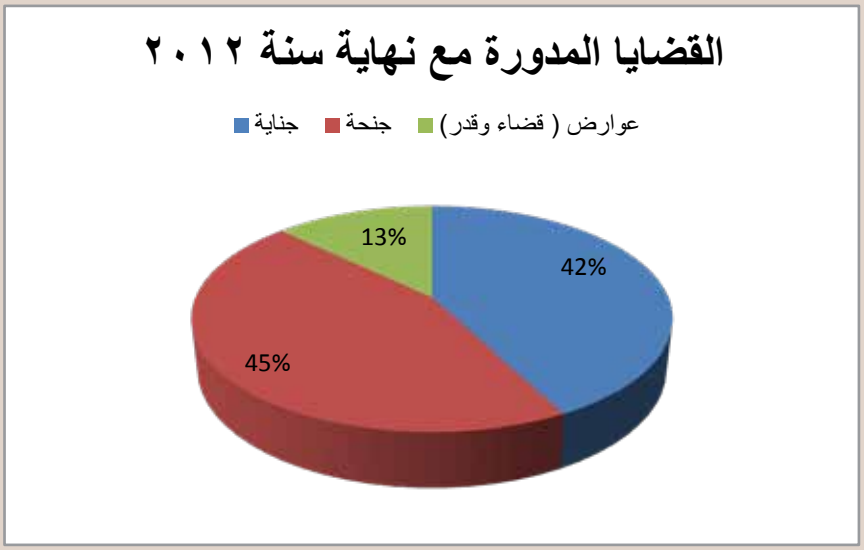

وبالتالي فان نيابة سلفيت فصلت 55 جنايات من أصل 69 قضية و 19 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة خلال سنة 2012 لتمكث 33 جناية في نيابة سلفيت لسنة 2013.

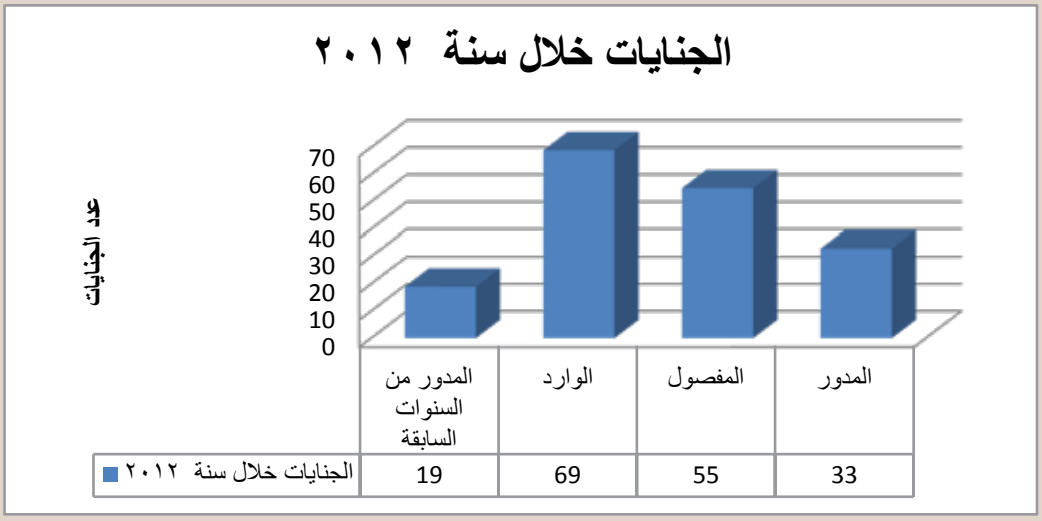

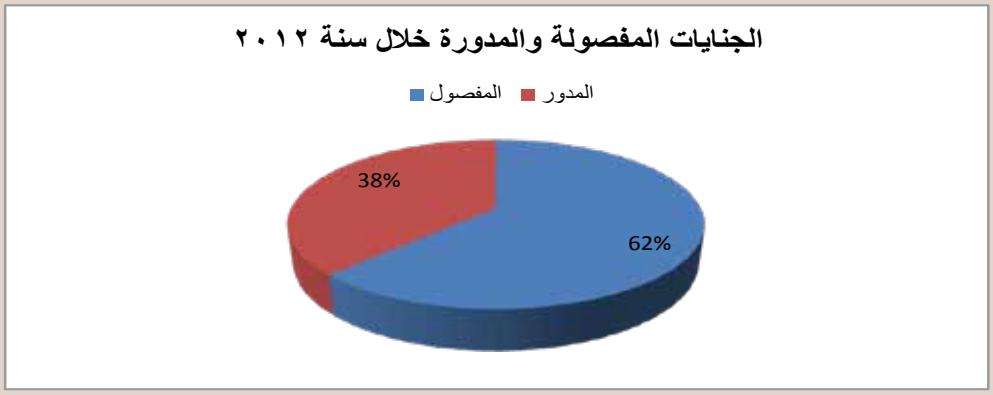

أيضا فان نيابة سلفيت فصلت 1125 جنحة خلال سنة 2012 لتمكث 35 جنحة في نيابة سلفيت لسنة 2013.

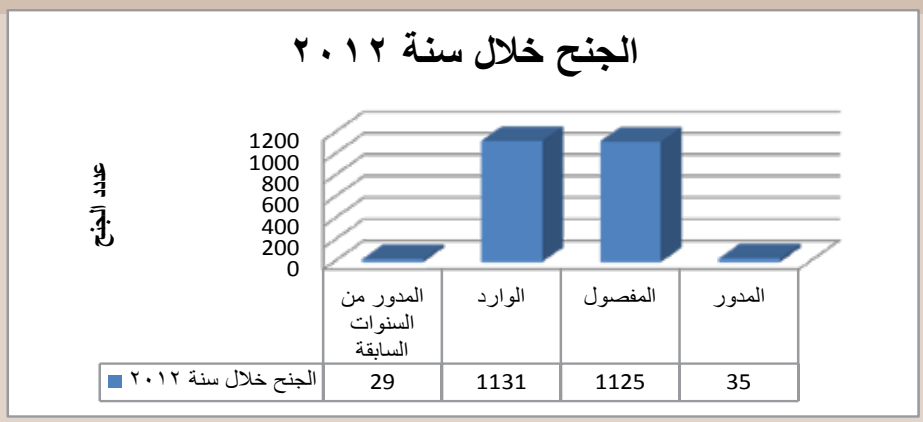

وبالمثل أنهت نيابة سلفيت التحقيق في 3 محاضر ليبقى 130 محضر قيد التحقيق

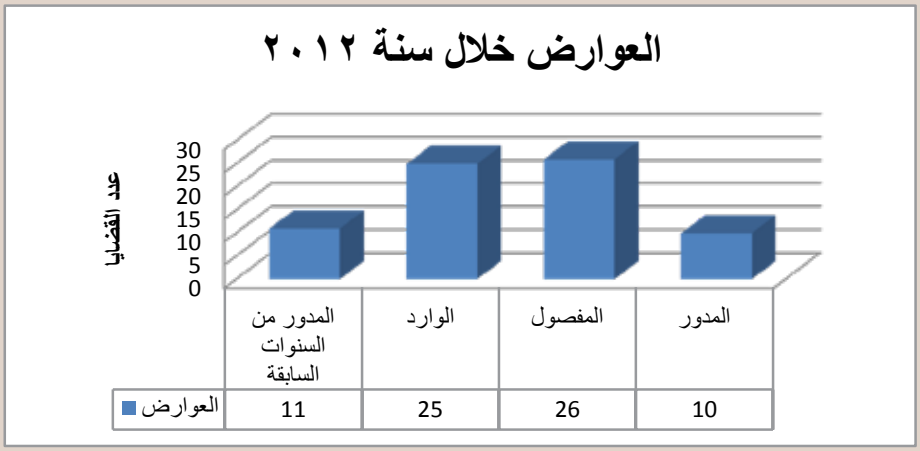

التنفيذات الجزائية خلال سنة 2012:

التنفيذات الجزائية الواردة خلال 2012:

ارتفعت التنفيذات الجزائية الواردة في سنة 2010 بنسبة 73% لتصل 223 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 التي بدورها انخفضت بنسبة 17 % لتصل الى 186 تنفيذ خلال سنة 2012.

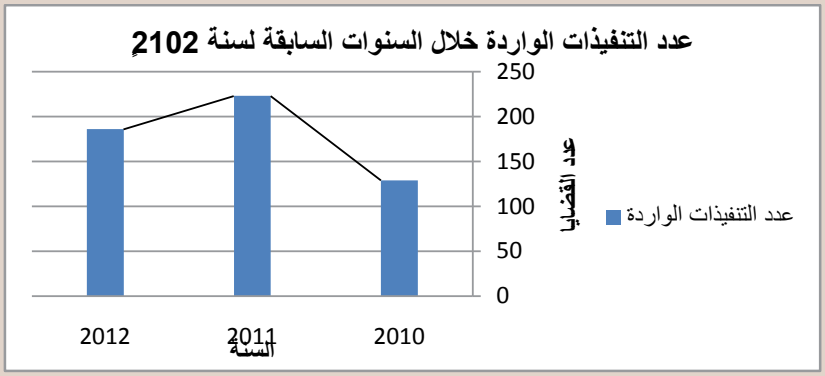

التنفيذات الجزائية المفصولة خلال 2012:

بالمثل ارتفع عدد التنفيذات الجزائية المفصولة خلال سنة 2011 بنسبة 129 % والتي بدورها انخفضت الى 170 تنفيذ مفصول خلال سنة 2012 بنسبة 36% .

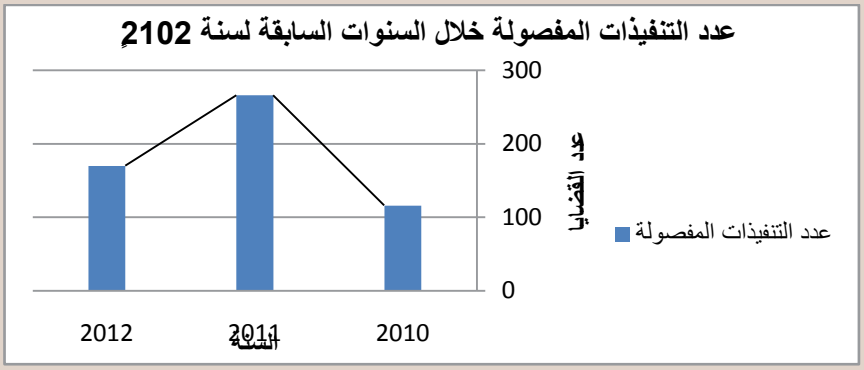

التنفيذات الجزائية المدورة خلال سنة 2012:

انخفض عدد التنفيذات الجزائية المدورة من سنة 2010 بنسبة 26% ليصل الى 121 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 والتي بدورها ارتفعت بنسبة 13% لتصل الى 137تنفيذ جزائي مع نهاية سنة 2012 . انظر الجدول أدناه:

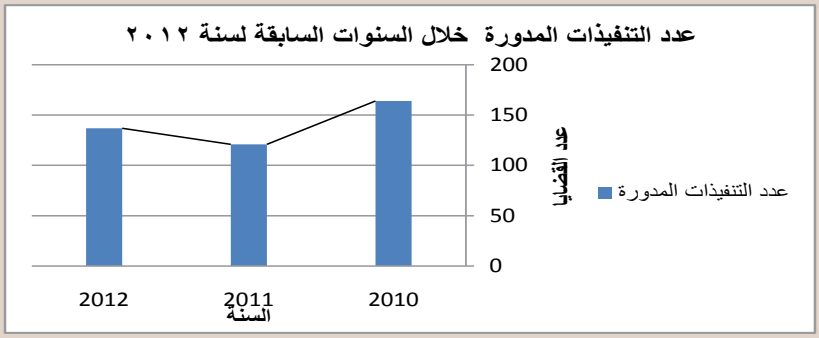

التنفيذات الجزائية في نيابة سلفيت خلال السنوات الماضية لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد التنفيذات المدورة من السنوات السابقة	151	164	121
عدد التنفيذات الواردة	129	223	186
عدد التنفيذات المفصولة	116	266	170
عدد التنفيذات المدورة	164	121	137

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الموجودة في نيابة سلفيت خلال سنة 2012 هي: 55% و 45% على التوالي.

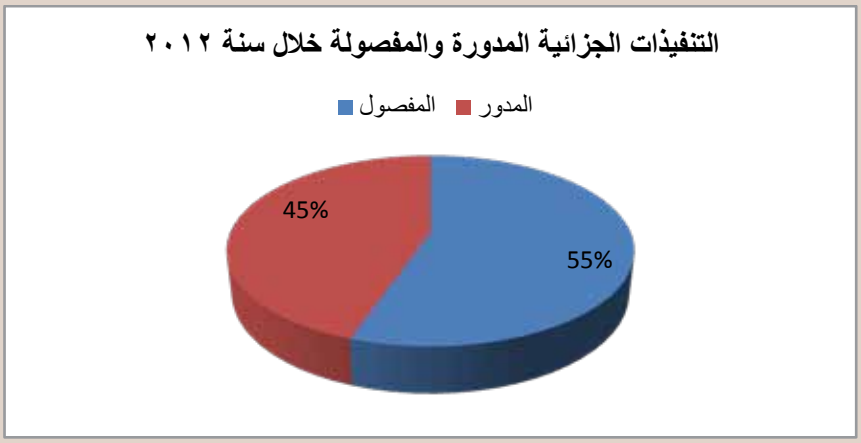

الملفات المحالة لمكتب النائب العام خلال سنة 2012:

أحيل لمكتب النائب العام 53 جناية 13 جنحة و13 محضر(قضاء وقدر) خلال سنة 2012.

الملفات الواردة من مكتب النائب العام خلال سنة 2012:

الجنايات: أصدر النائب العام أمراً بحفظ 14 ملف و 3 قرارات اتهام وأعاد 19 جناية لاستيفاء التحقيق.

الجنح:

أصدر النائب العام 7 قرارات حفظ بحق هذه القضايا.

المحاضر (قضاء وقدر):

أصدر النائب العام 45 قرار حفظ وأعاد 8 ملفات لاستيفاء التحقيق.

القضايا امام محكمة صلح سلفيت خلال سنة 2012

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح سلفيت 1150 قضية من أصل 1170 قضية و 185 قضية أخرى واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 205 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

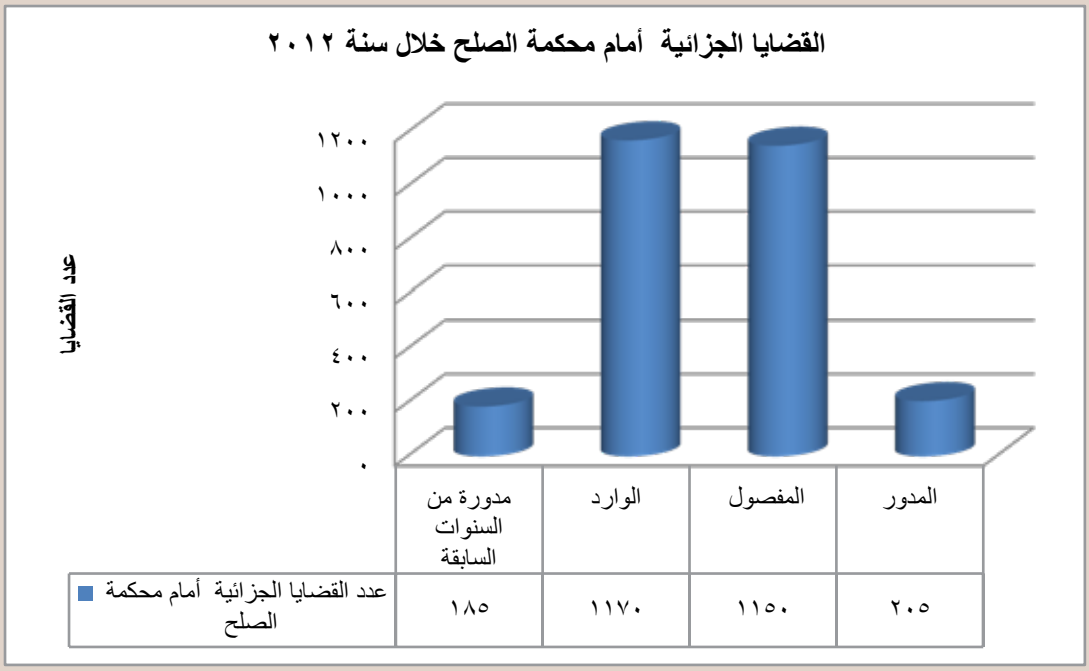

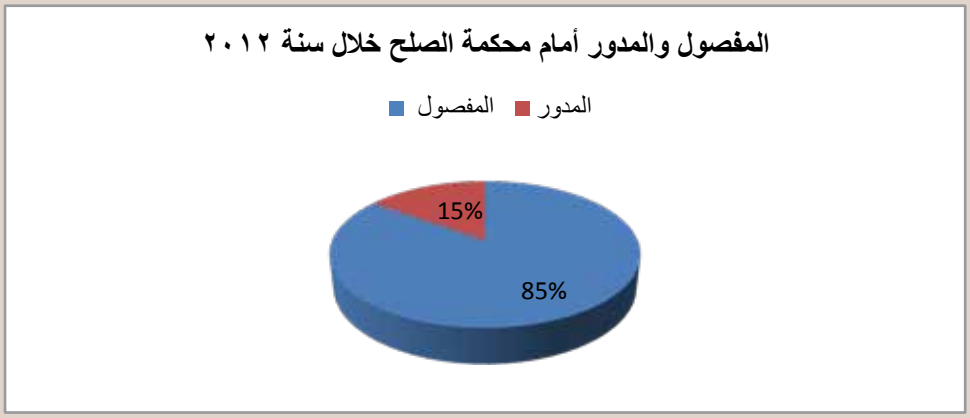

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

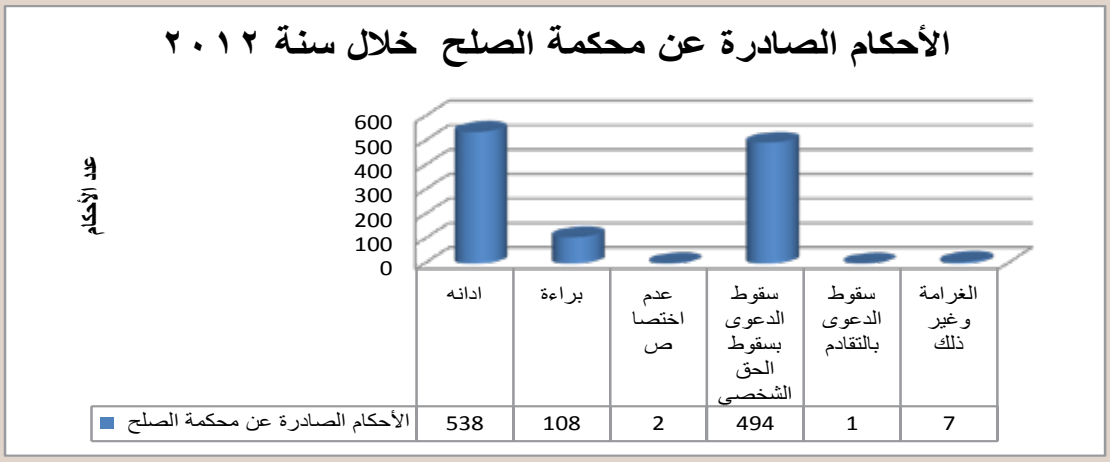

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

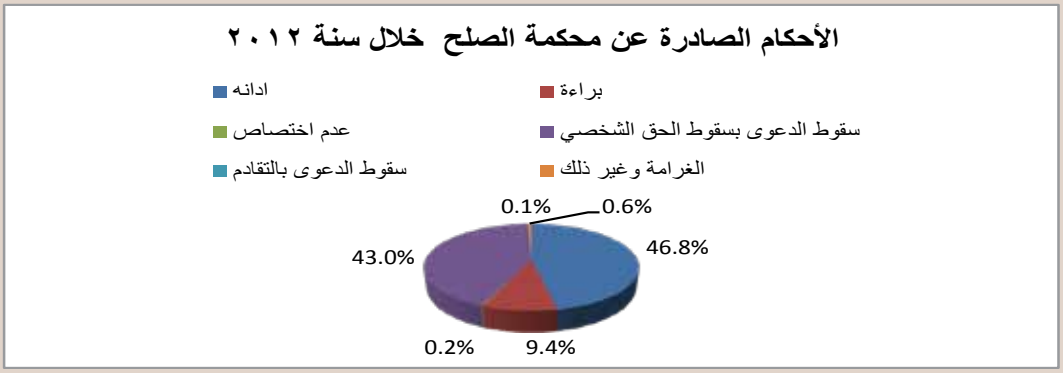

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة صلح سلفيت 3 قضايا من أصل 3 قضايا أخرى واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب كانت مرفوعة ضد النائب العام لتبقى 1 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

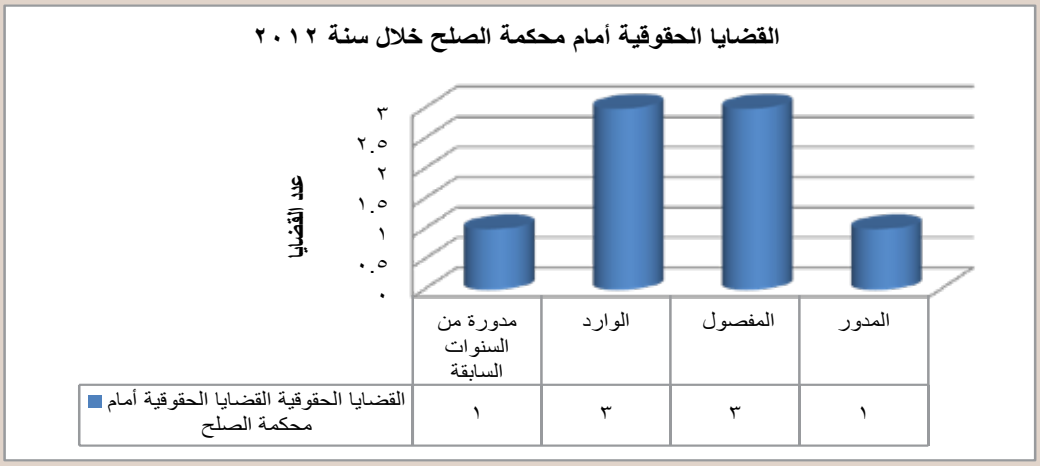

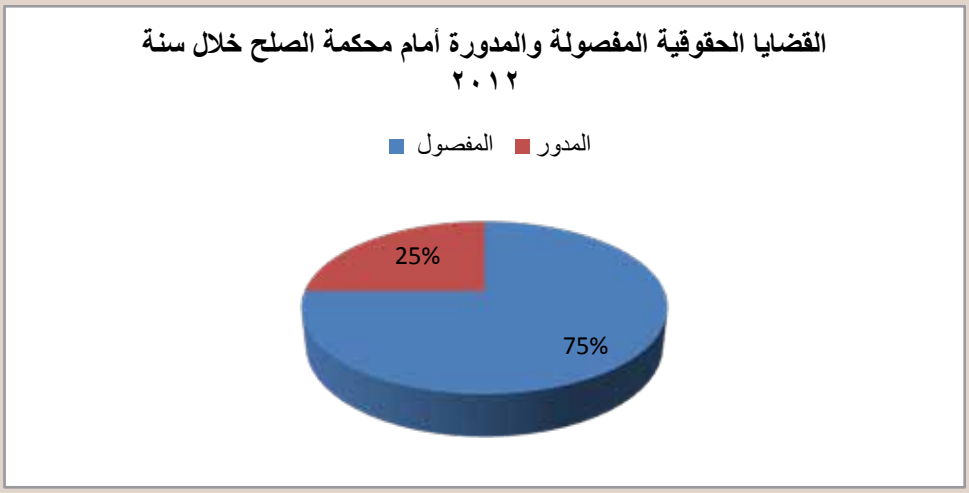

وجاءت نتيجة الفصل بحكم قضيتين لصالح الخصم و قضية بعدم الاختصاص كما توضح الاشكال أدناه:

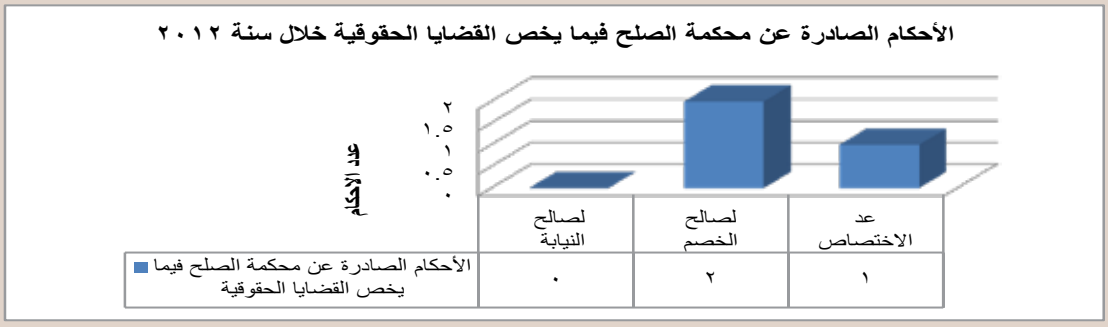

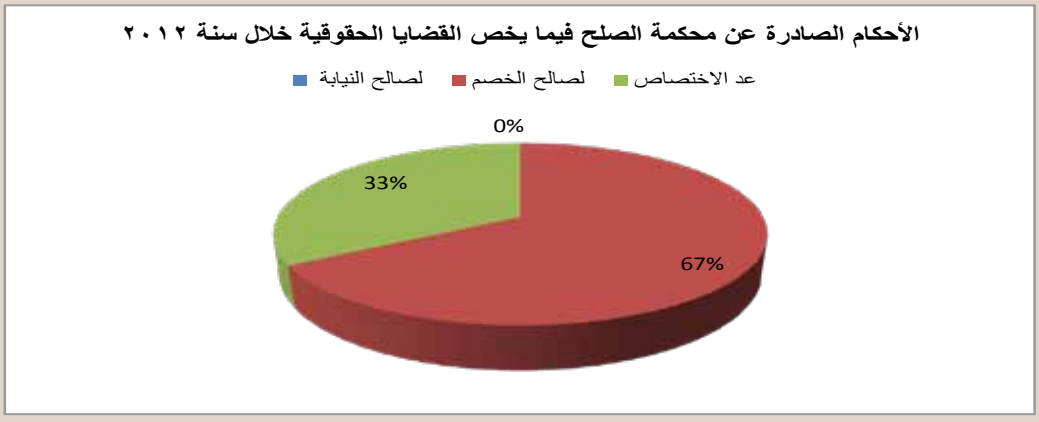

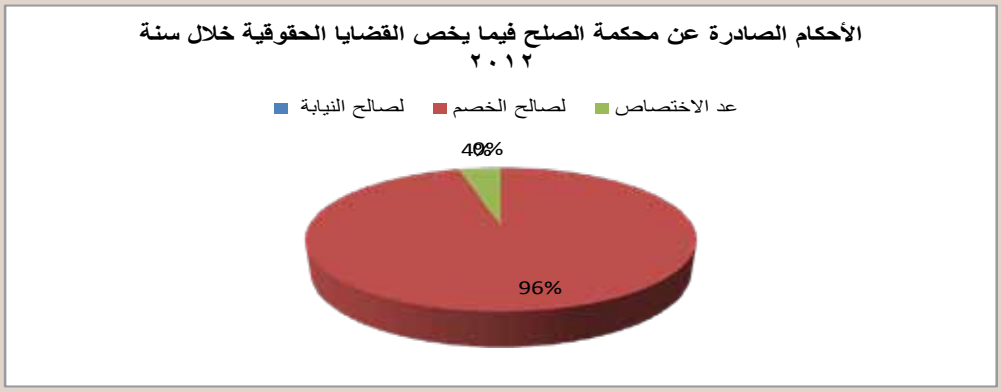

النيابة العامة في حلحول

القضايا التحقيقية المدورة من السنوات السابقة لسنة 2012:

بدأت نيابة حلحول عملها في بداية العام 2012 ولديها 102 قضية تحقيقية من جنايات وجنح كما يوضح الجدول أدناه:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة حلحول من السنوات السابقة لسنة 2012		
جناية	جنحة	المجموع
36	66	102

2. القضايا الواردة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية الواردة خلال سنة 2010 بنسبة 14% لتصل الى 1327 قضية تحقيقية واردة سنة 2011 والتي بدورها عاودت الانخفاض بنسبة 7% لتصل الى 1230 قضية تحقيقية واردة مع نهاية سنة 2012. الجدول أدناه يوضح القضايا الواردة لنيابة حلحول خلال السنوات السابقة لسنة 2012.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة حلحول خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	1159	1327	1230

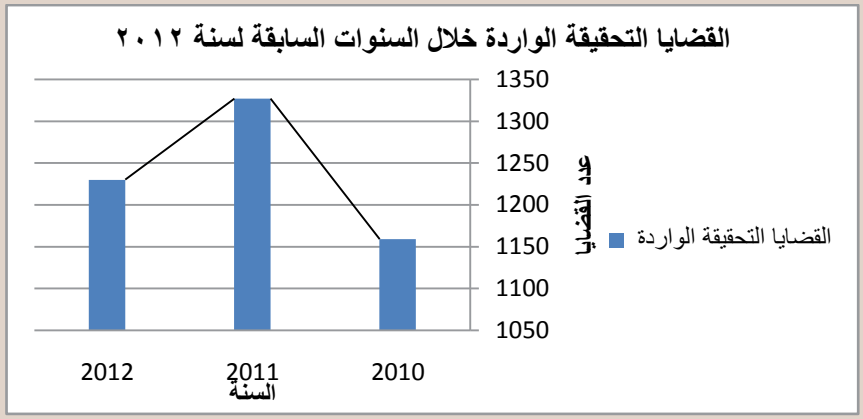

وجاءت القضايا التحقيقية الواردة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة حلحول خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض	المجموع
33	1170	27	1230

3. القضايا المفصولة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية المفصولة في سنة 2010 بنسبة 15 % لتصل الى 1283 قضية تحقيقية مفصولة خلال سنة 2011 لكنها عاودت بالانخفاض قليلاً بنسبة 8 % لتصل الى 1182 قضية تحقيقية مفصولة مع نهاية سنة 2012. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال السنوات السابقة لسنة في نيابة حلحول.

عدد القضايا المفصولة خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	1118	1283	1182

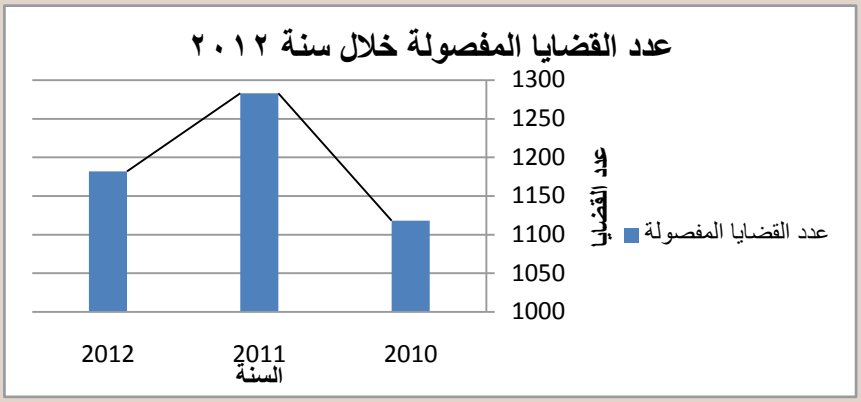

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة حلحول خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
9	1166	7	1182

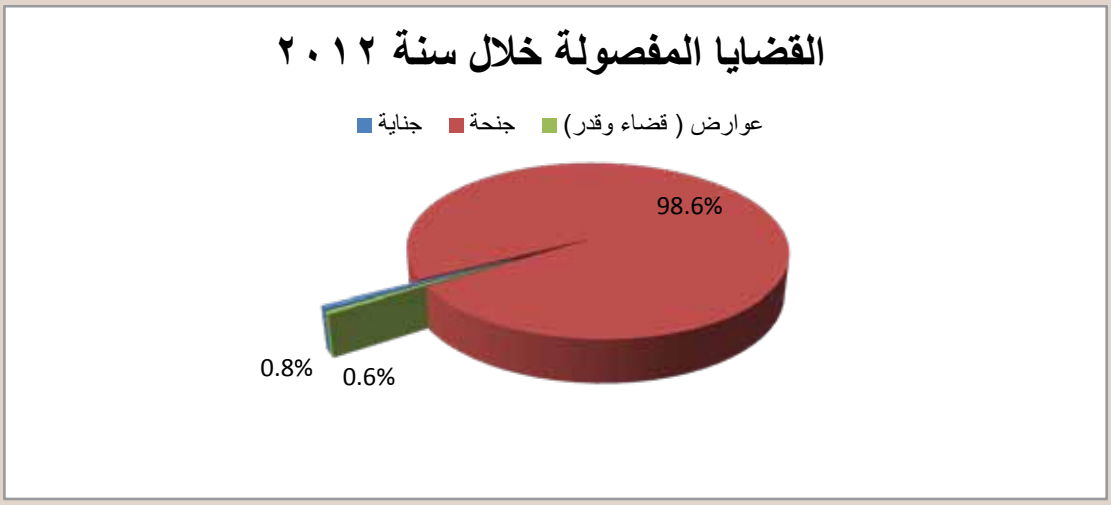

4. القضايا المدورة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية المدورة من سنة 2010 بنسبة 76% لتصل الى 102 قضية تحقيقية مدورة سنة 2011 واستمرت بالارتفاع بنسبة 47% لتصل الى 150 قضية تحقيقية مدورة مع نهاية سنة 2012 الجدول ادناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة حلحول خلال السنوات السابقة لسنة 2012:

عدد القضايا المدورة في نيابة حلحول خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	58	102	150

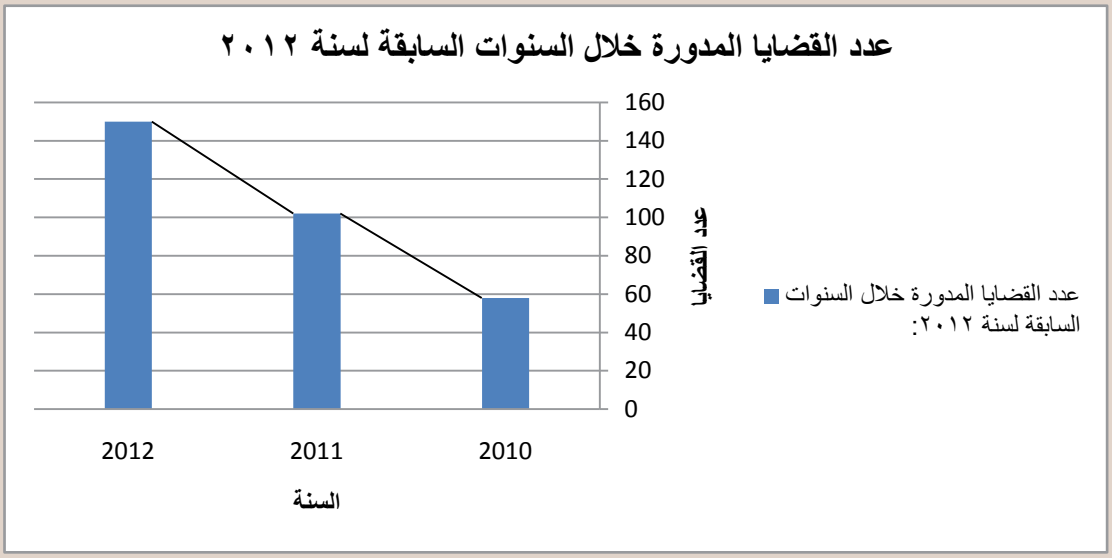

وجاءت القضايا المدورة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة حلحول خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	العوارض (قضاء وقدر)	المجموع
60	70	20	150

وبالتالي فان نيابة حلحول فصلت 9 جنايات من أصل 33 قضية و 36 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة لتمكث 60 جناية في نيابة حلحول لسنة 2013.

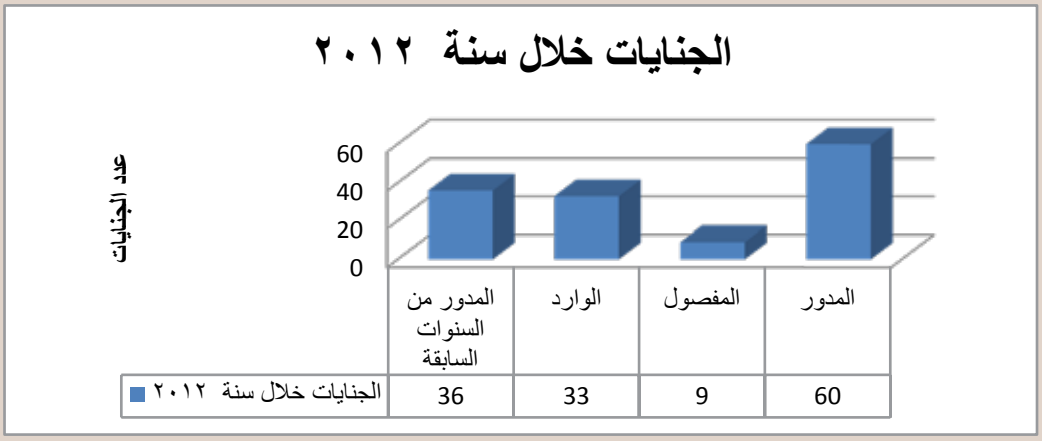

أيضا فان نيابة حلحول فصلت 1166 جنحة خلال سنة 2012 من القضايا الواردة في تلك السنة والمدورة من السنوات السابقة لتمكث 70 جنحة في نيابة حلحول لسنة 2013.

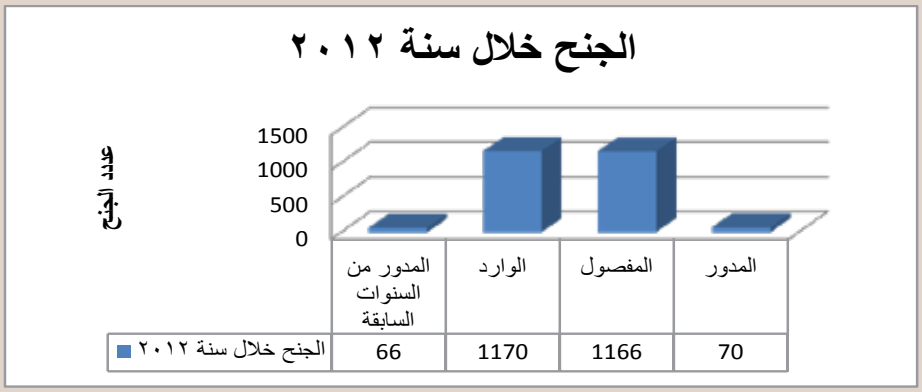

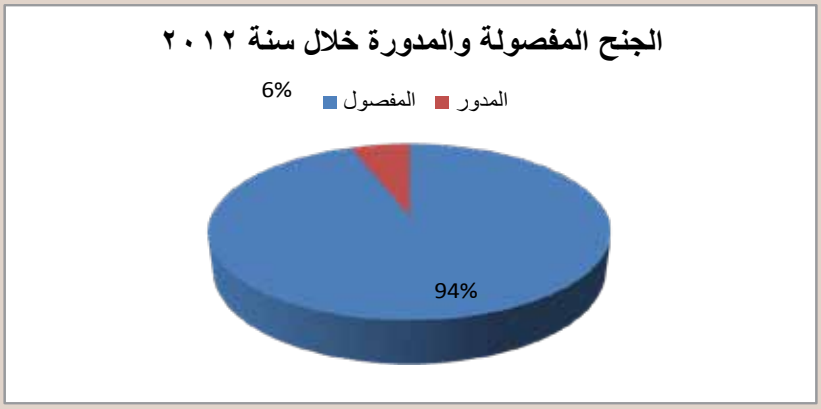

وبالمثل أنهت نيابة حلحول التحقيق في 7 محاضر ليبقى 20 محضر قيد التحقيق

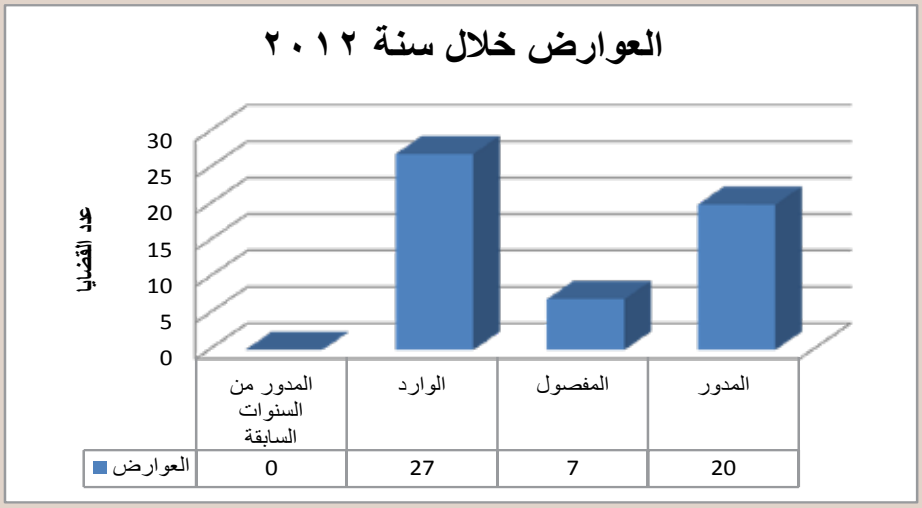

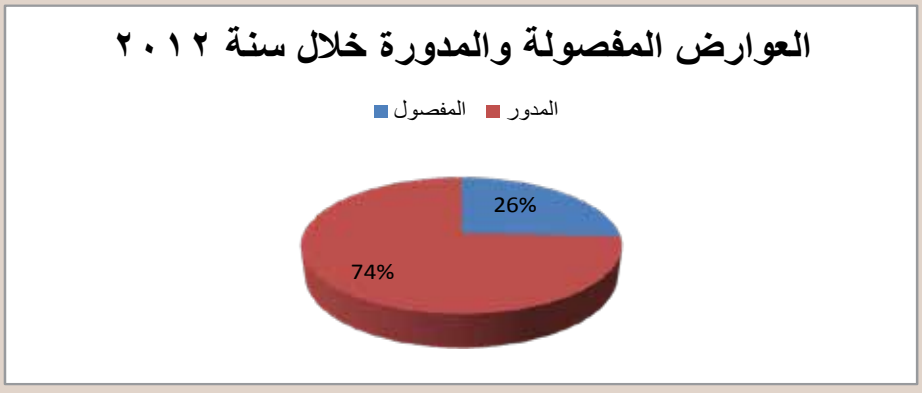

التنفيذات الجزائية خلال سنة 2012:

التنفيذات الجزائية الواردة خلال 2012:

ارتفعت التنفيذات الجزائية الواردة في سنة 2010 بنسبة 65% لتصل 616 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 التي بدورها ارتفعت قليلاً بنسبة 4% لتصل الى 641 تنفيذ جزائي خلال سنة 2012.

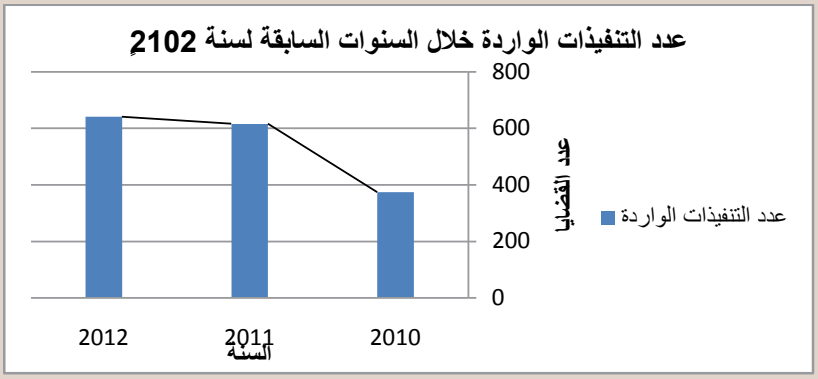

التنفيذات الجزائية المفصولة خلال 2012:

بالمثل ارتفع عدد القضايا المفصولة خلال سنة 2011 قليلاً بنسبة 81 % والتي بدورها انخفضت قليلاً الى 525 تنفيذ مفصول خلال سنة 2012 بنسبة 12% .

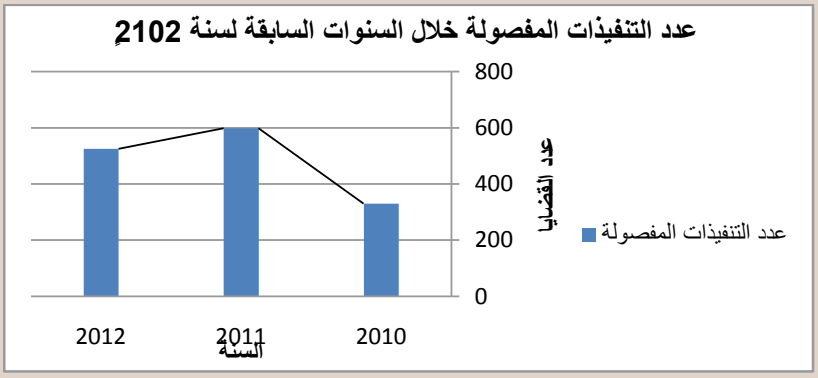

التنفيذات الجزائية المدورة خلال سنة 2012:

ارتفع عدد التنفيذات الجزائية المدورة من سنة 2010 بنسبة 13% ليصل الى 162 خلال سنة 2011 والتي بدورها ارتفعت بنسبة 72% لتصل الى 278 مع نهاية سنة 2012 . انظر الجدول أدناه:

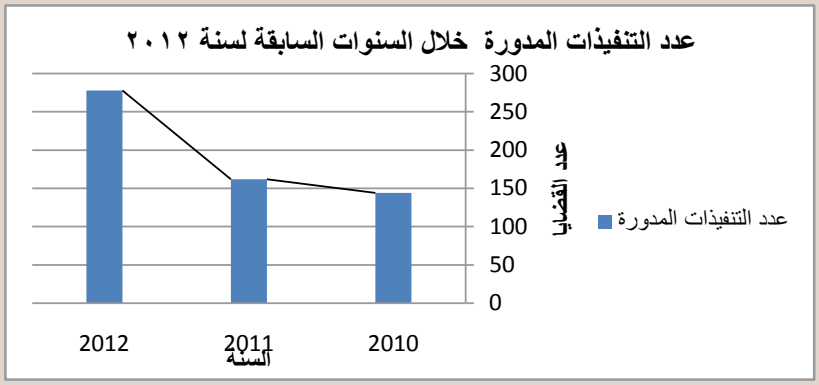

التنفيذات الجزائية في نيابة حلحول خلال السنوات المسابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد التنفيذات المدورة من السنوات السابقة	100	144	162
عدد التنفيذات الواردة	374	616	641
عدد التنفيذات المفصولة	330	598	525
عدد التنفيذات المدورة	144	162	278

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الموجودة في نيابة حلحول خلال سنة 2012 هي: 65% و 35% على التوالي.

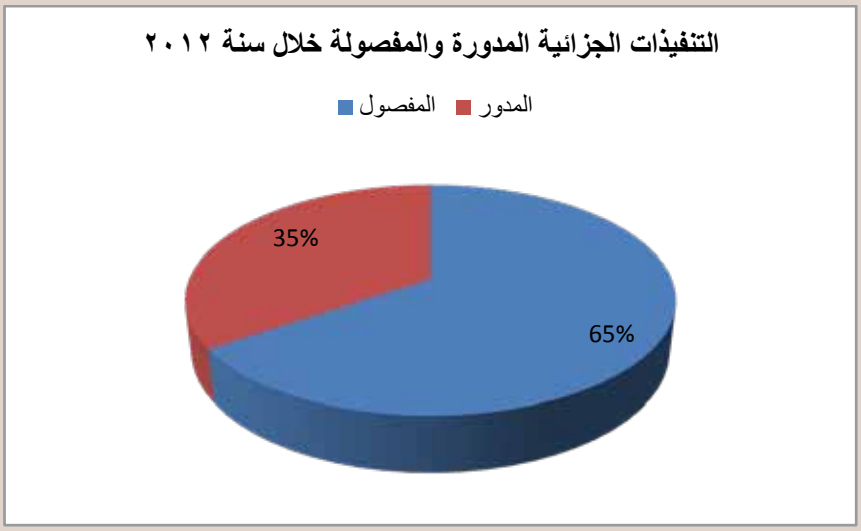

الملفات المحالة لمكتب النائب العام خلال سنة 2012:

أحيل لمكتب النائب العام 21 جناية و جنحتين 11 محضر (قضاء وقدر) خلال سنة 2012.

الملفات الواردة من مكتب النائب العام خلال سنة 2012:

الجنايات:

أصدر النائب العام أمر بحفظ 5 محاضر.

القضايا امام محكمة صلح حلحول خلال سنة 2012

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح حلحول 1128 قضية من أصل 1176 قضية و311 قضية أخرى واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 359 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

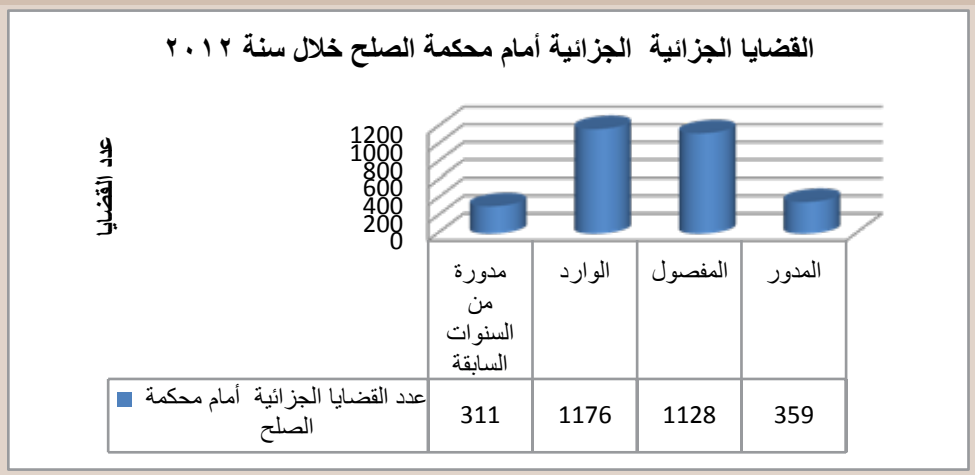

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

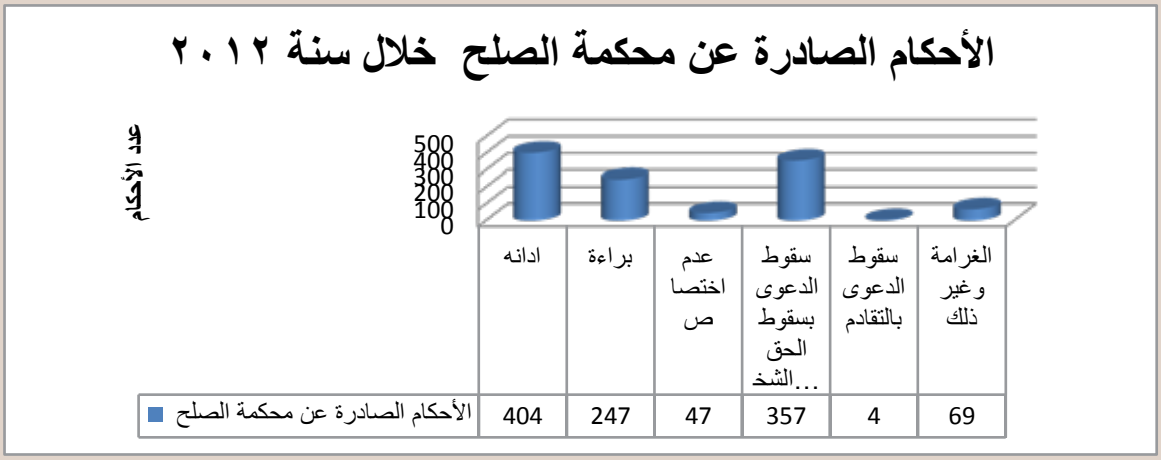

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

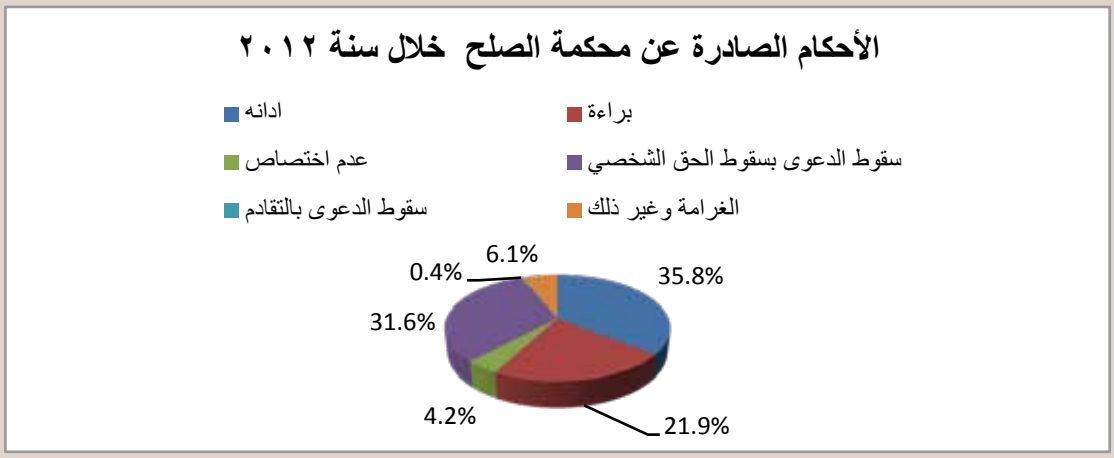

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة صلح حلحول 19 قضية من أصل 20 قضية و 6 قضايا أخرى واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب كانت مرفوعة ضد النائب العام لتبقى 7 قضايا في المحكمة بحاجة للفصل:

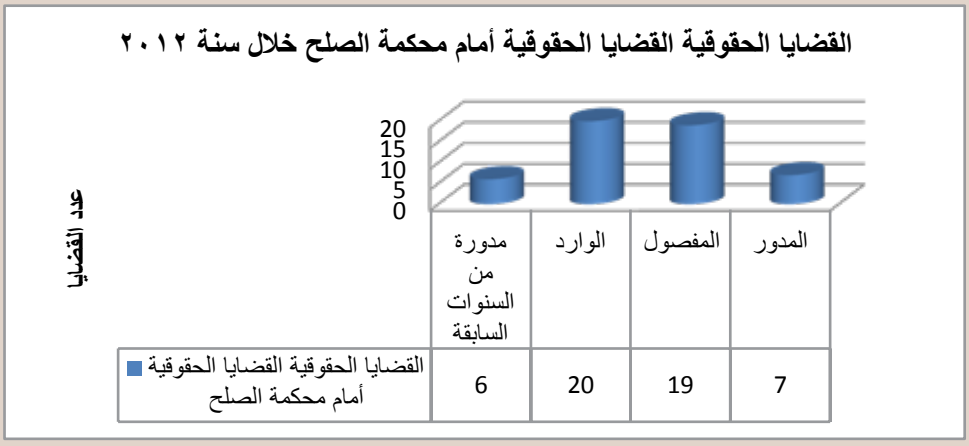

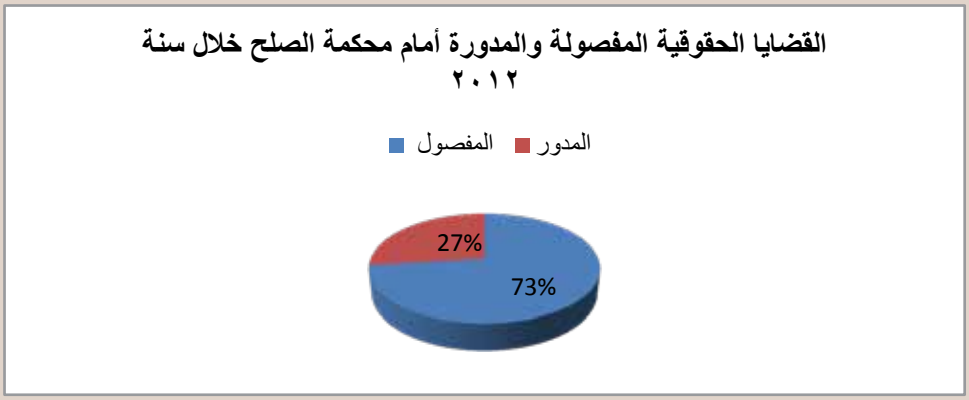

وجاءت نتيجة الفصل بحكم 6 قضايا لصالح النيابة و 11 قضية لصالح الخصم وقضيتين بعدم الاختصاص. كما توضح الاشكال أدناه:

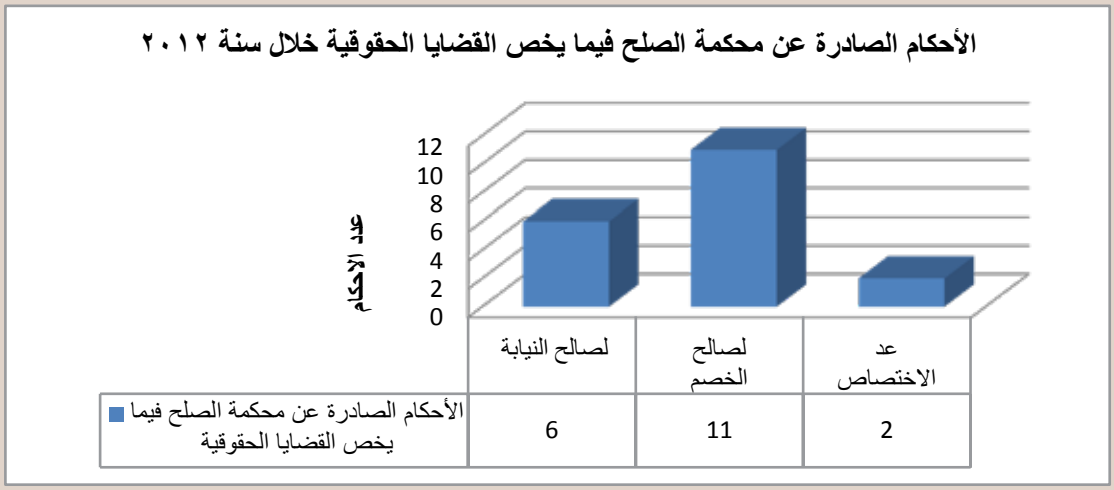

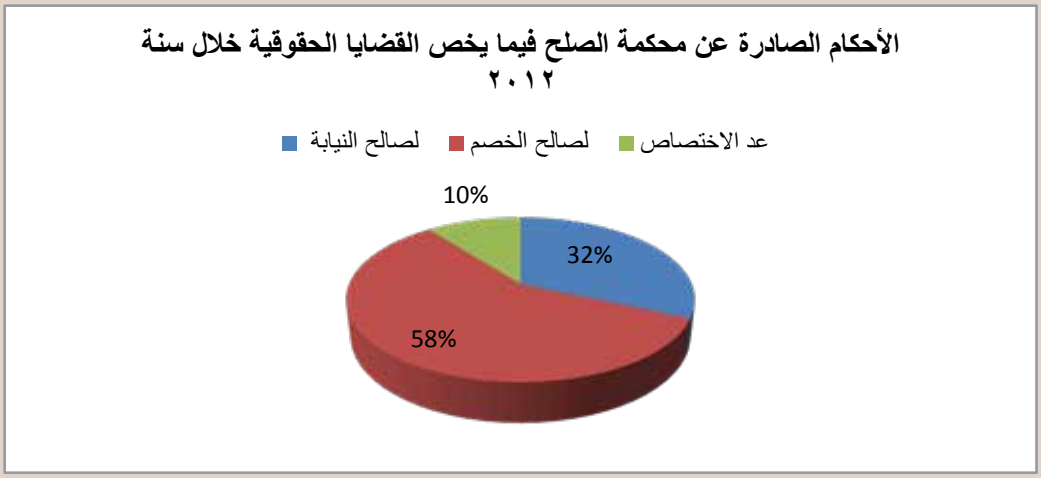

النيابة العامة في دورا

القضايا التحقيقية المدورة من السنوات السابقة لسنة 2012:

بدأت نيابة دورا عملها في بداية العام 2012 وفي حوزتها 148 قضية تحقيقية من جنايات وجنح كما يوضح الجدول أدناه:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة دورا من السنوات السابقة لسنة 2012		
جناية	جنحة	المجموع
49	99	148

2. القضايا الواردة خلال سنة 2012:

انخفضت القضايا التحقيقية الواردة خلال سنة 2010 قليلاً بنسبة 9% لتصل الى 1580 قضية تحقيقية وارادة سنة 2011 والتي بدورها عاودت الارتفاع بنسبة 32% لتصل الى 2078 قضية تحقيقية واردة مع نهاية سنة 2012. الجدول أدناه يوضح القضايا الواردة لنيابة دورا خلال السنوات السابقة لسنة 2012.

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة دورا خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا الواردة	1742	1580	2078

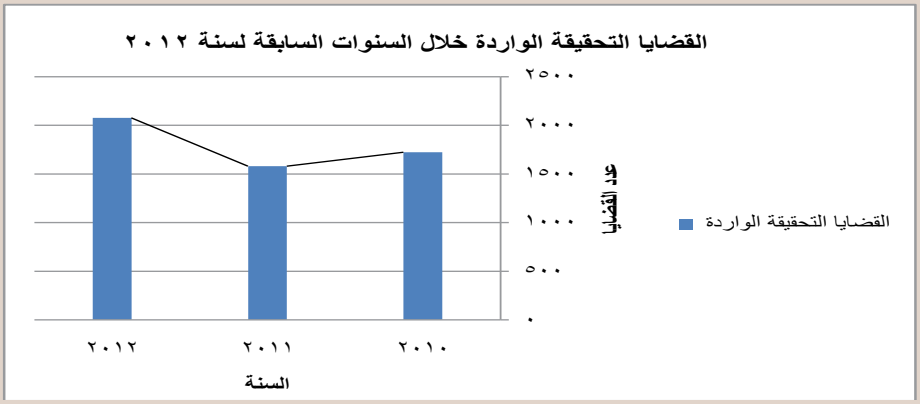

وجاءت القضايا التحقيقية الواردة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية الواردة لنيابة دورا خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض	المجموع
47	2001	30	2078

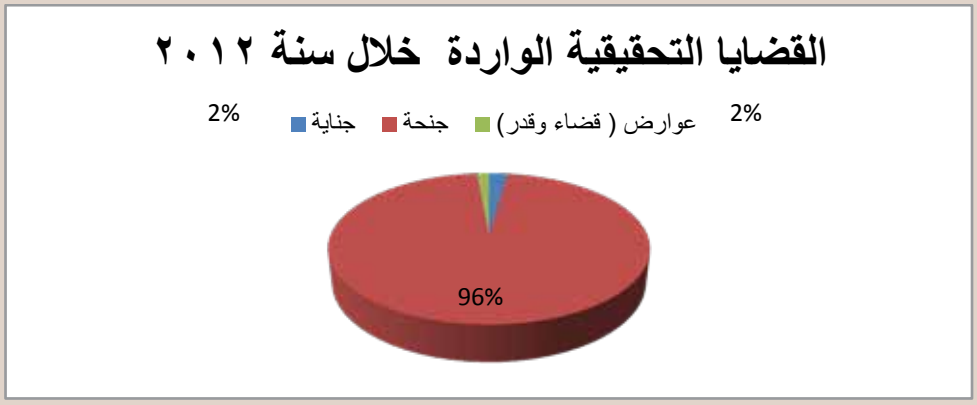

3. القضايا المفصولة خلال سنة 2012:

انخفضت القضايا التحقيقية المفصولة في سنة 2010 بنسبة 12 % لتصل الى 1546 قضية تحقيقية مفصولة خلال سنة 2011 لكنها عاودت بالارتفاع بنسبة 30 %لتصل الى 2014 قضية تحقيقية مفصولة مع نهاية سنة 2012. الجدول ادناه يوضح عدد القضايا المفصولة خلال السنوات الماضية لسنة 2012 في نيابة دورا.

عدد القضايا المفصولة خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المفصولة	1755	1546	2014

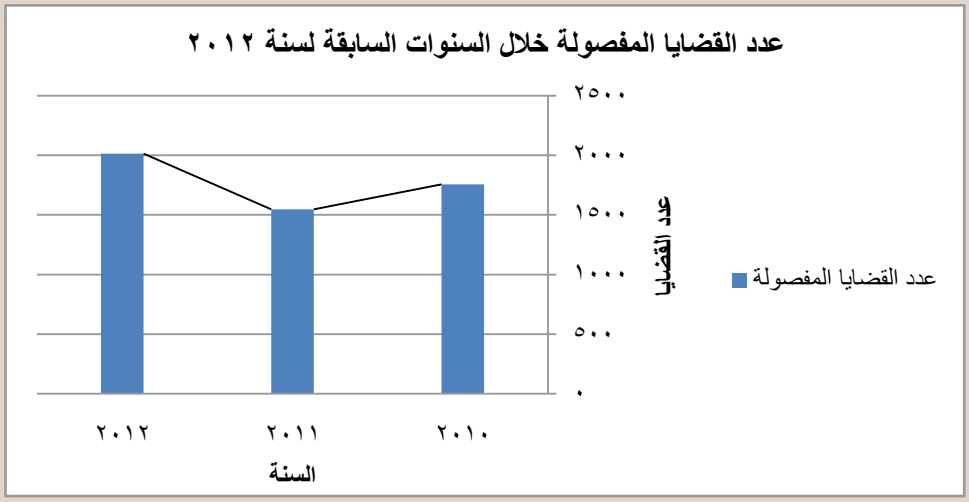

وجاءت القضايا المفصولة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المفصولة في نيابة دورا خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	عوارض (قضاء وقدر)	المجموع
32	1969	13	2014

4. القضايا المدورة خلال سنة 2012:

ارتفعت القضايا التحقيقية المدورة من سنة 2010 بنسبة 30% لتصل الى 148 قضية تحقيقية مدورة سنة 2011 واستمرت بالارتفاع بنسبة 43% لتصل الى 212 قضية تحقيقية مدورة مع نهاية سنة 2012 الجدول ادناه يبين عدد القضايا المدورة في نيابة دورا خلال السنوات الماضية لسنة 2012:

عدد القضايا المدورة في نيابة دورا خلال السنوات السابقة لسنة 2012			
السنة	2010	2011	2012
عدد القضايا المدورة	114	148	212

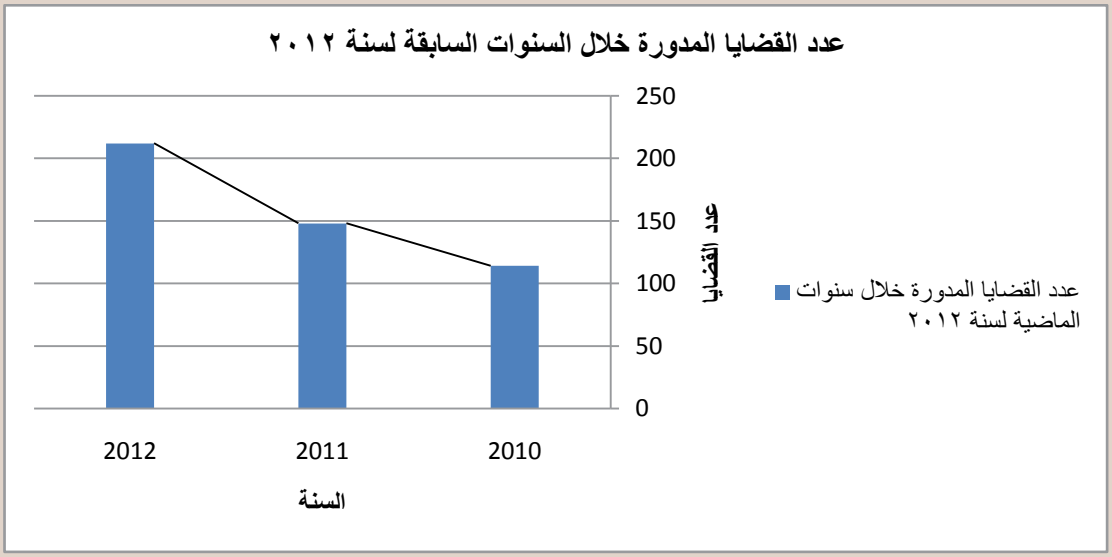

وجاءت القضايا المدورة على النحو التالي:

القضايا التحقيقية المدورة في نيابة دورا خلال سنة 2012			
جناية	جنحة	العوارض (قضاء وقدر)	المجموع
64	131	17	212

وبالتالي فان نيابة دورا فصلت 32 جناية من أصل 47 قضية و 49 قضية واردة خلال سنة 2012 ومدورة من السنوات السابقة على التوالي لتمكث 64 جناية في نيابة دورا لسنة 2013.

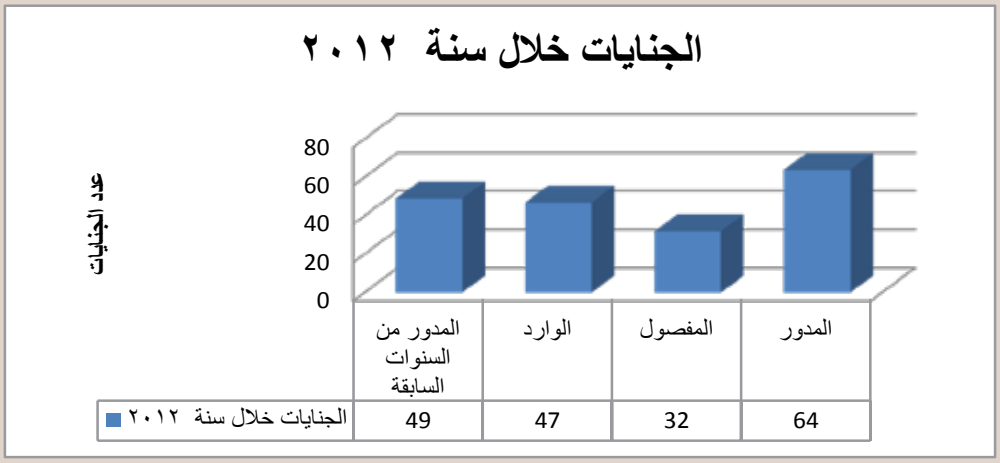

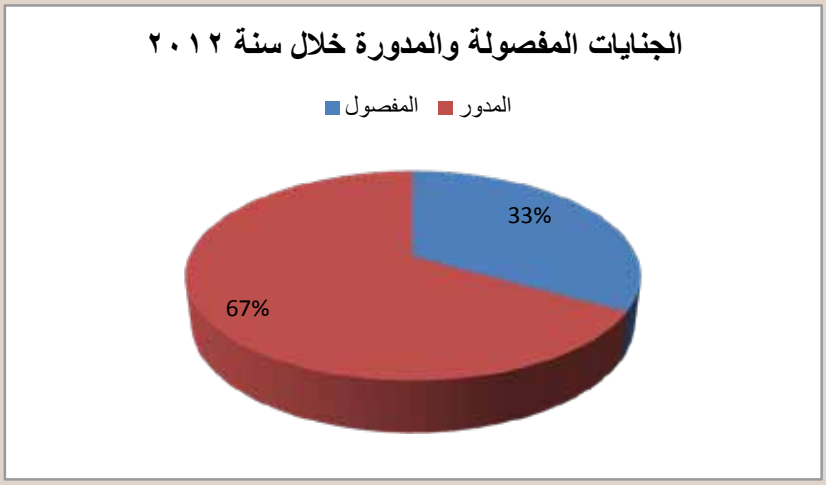

أيضا فان نيابة دورا فصلت 1969 جنحة خلال سنة 2012 لتمكث 131 جنحة في نيابة دورا لسنة 2013.

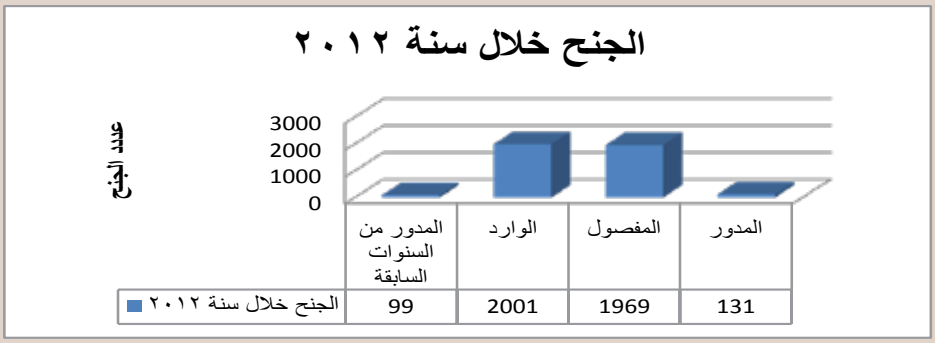

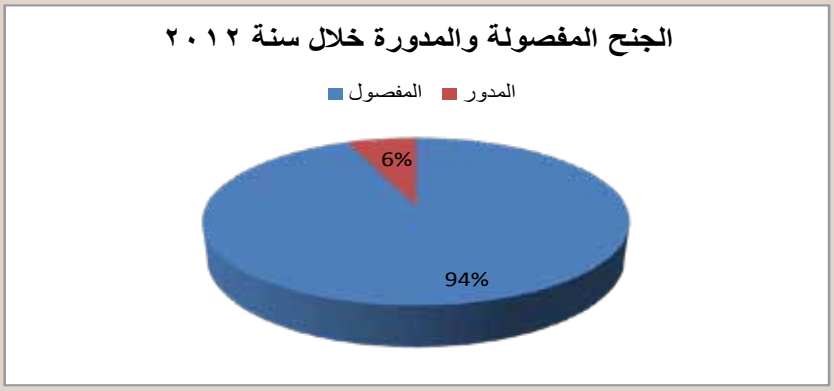

وبالمثل أنهت نيابة دورا التحقيق في 13 محضر تحقيق ليبقى 17 محضر قيد التحقيق

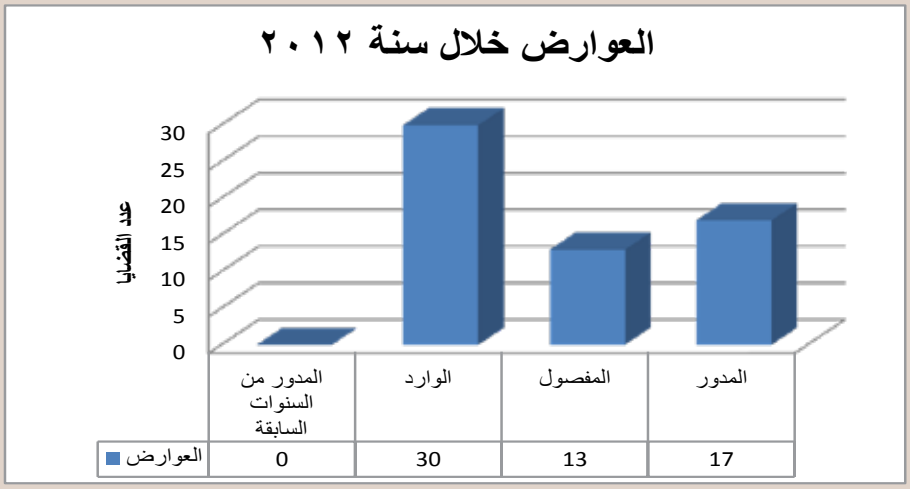

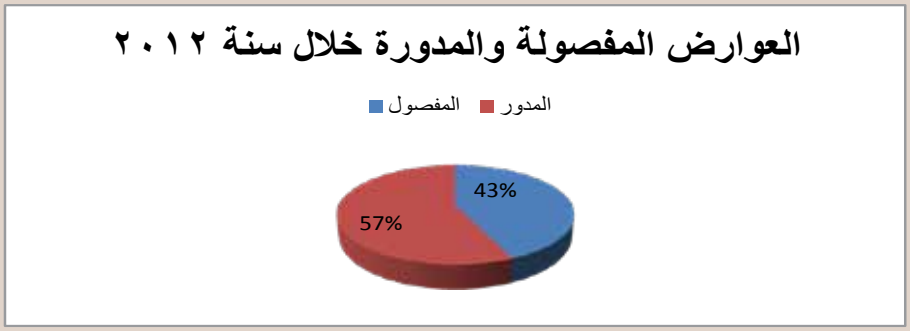

التنفيذات الجزائية خلال سنة 2012:

التنفيذات الجزائية الواردة خلال 2012:

انخفضت التنفيذات الجزائية الواردة في سنة 2010 قليلاً بنسبة 13% لتصل 1769 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 التي بدورها ارتفعت قليلاً بنسبة 4% لتصل الى 1836 تنفيذ جزائي خلال سنة 2012.

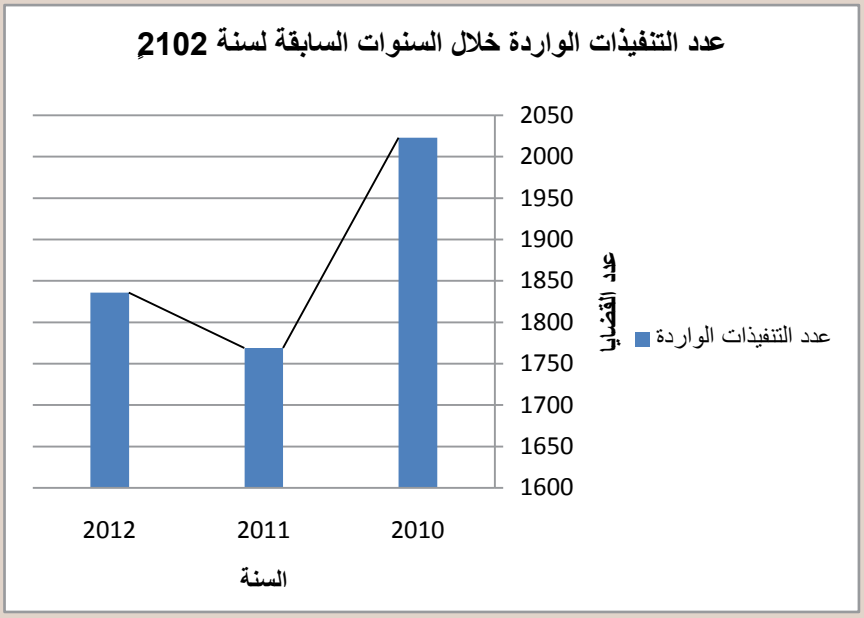

التنفيذات الجزائية المفصولة خلال 2012:

بالمثل انخفض عدد القضايا المفصولة خلال سنة 2011 قليلاً بنسبة 12 % والتي بدورها ارتفعت قليلاً الى 1151 تنفيذ مفصول خلال سنة 2012 بنسبة 4% .

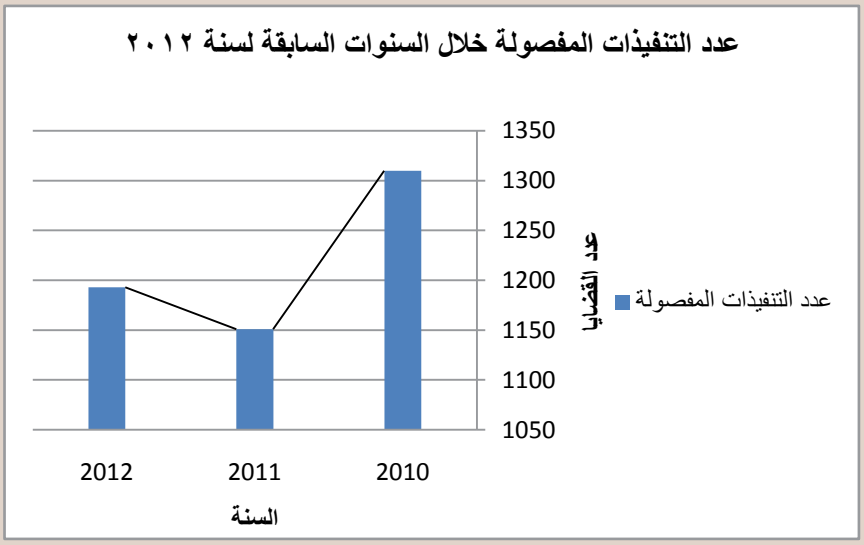

التنفيذات الجزائية المدورة خلال سنة 2012:

ارتفع عدد التنفيذات الجزائية المدورة من سنة 2010 بنسبة 36% ليصل الى 2357 تنفيذ جزائي خلال سنة 2011 والتي بدورها ارتفعت بنسبة 27% لتصل الى 3000 تنفيذ جزائي مع نهاية سنة 2012. انظر الجدول أدناه:

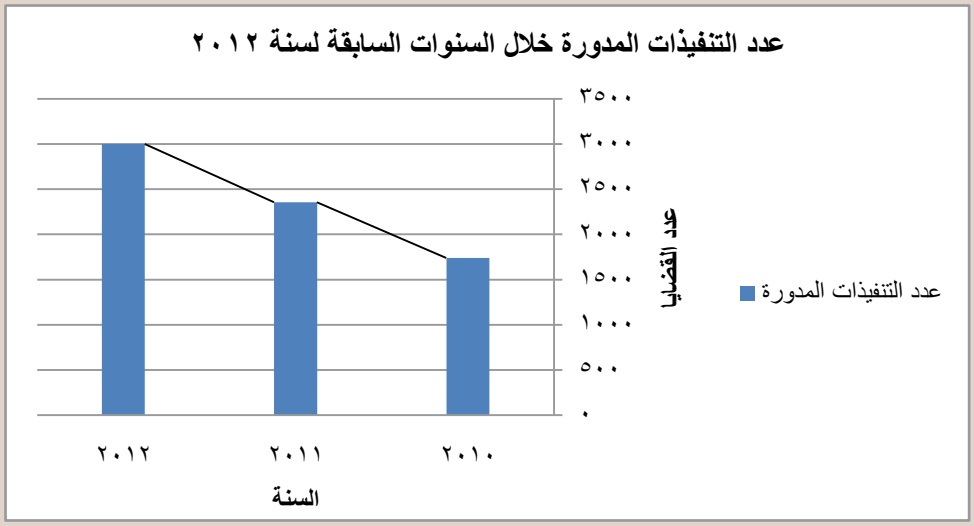

التنفيذات الجزائية في نيابة دورا خلال الثلاث السنوات الماضية			
السنة	2010	2011	2012
عدد التنفيذات المدورة من السنوات السابقة	1026	1739	2357
عدد التنفيذات الواردة	2023	1769	1836
عدد التنفيذات المفصولة	1310	1151	1193
عدد التنفيذات المدورة	1739	2357	3000

بناءً على ذلك فان نسبة المفصول والمدور من التنفيذات الجزائية الموجودة في نيابة دورا خلال سنة 2012 هي: 28% و 72% على التوالي.

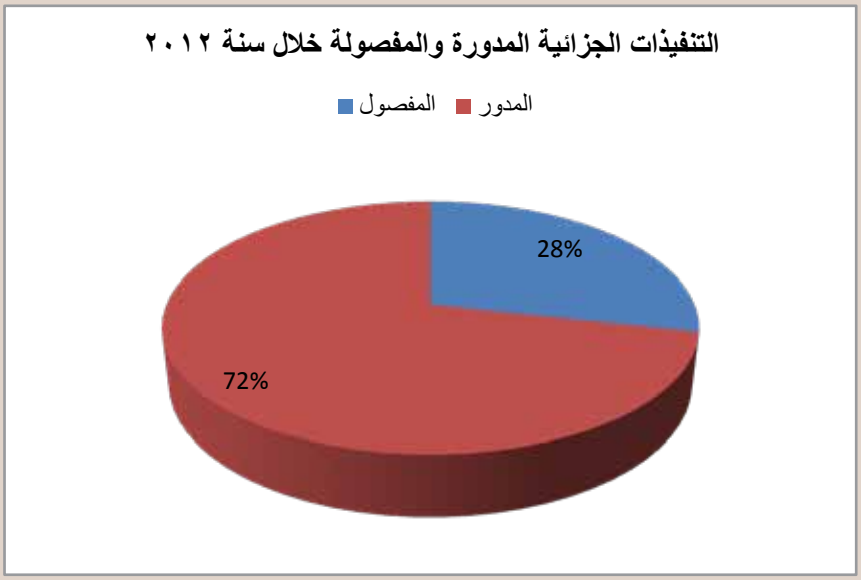

الملفات المحالة لمكتب النائب العام خلال سنة 2012:

أحيل لمكتب النائب العام 43 جناية و جنحتين و 39 محضر (قضاء وقدر).

الملفات الواردة من مكتب النائب العام خلال سنة 2012:

الجنايات:

أصدر النائب العام قرارين اتهام وأمر بحفظ ملفين واعاد 11 ملف لاستكمال التحقيق

الجنح:

أصدر النائب العام قرار بحفظ ملفين وأعاد ملفين لاستكمال التحقيق.

المحاضر(قضاء وقدر):

أصدر النائب العام قرار بحفظ 41 ملف وأعاد ملف لاستكمال التحقيق.

القضايا امام محكمة صلح دورا خلال سنة 2012

القضايا الجزائية:

فصلت محكمة صلح دورا 2066 قضية من أصل 2041 قضية و 805 قضية واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب لتبقى 780 قضية في المحكمة بحاجة لفصل.

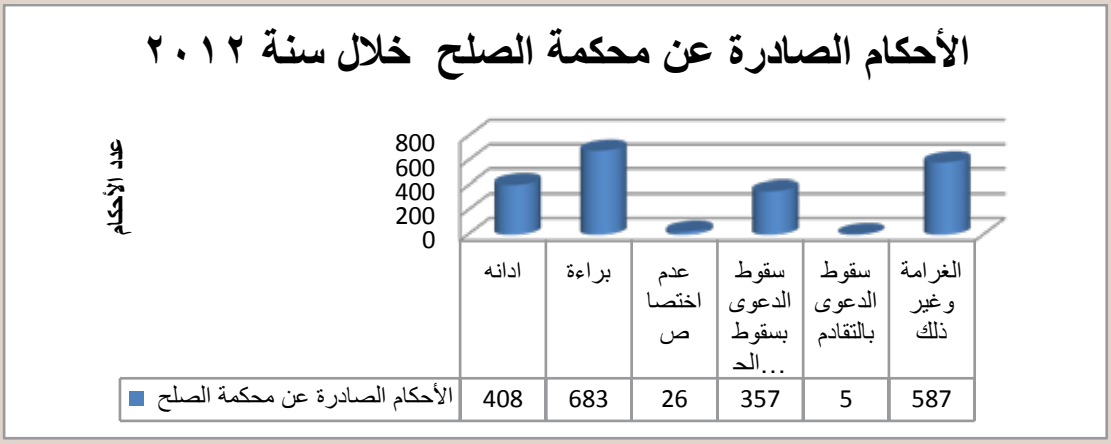

وتوزعت القضايا المفصولة بين الحكم بالبراءة والادانه وعدم الاختصاص وسقوط الدعوى بسقوط الحق الشخصي وسقوط الدعوى بالتقادم والغرامة وغير ذلك كما هو موضح في الشكل أدناه:

وبالنسب التي يوضحها الشكل التالي:

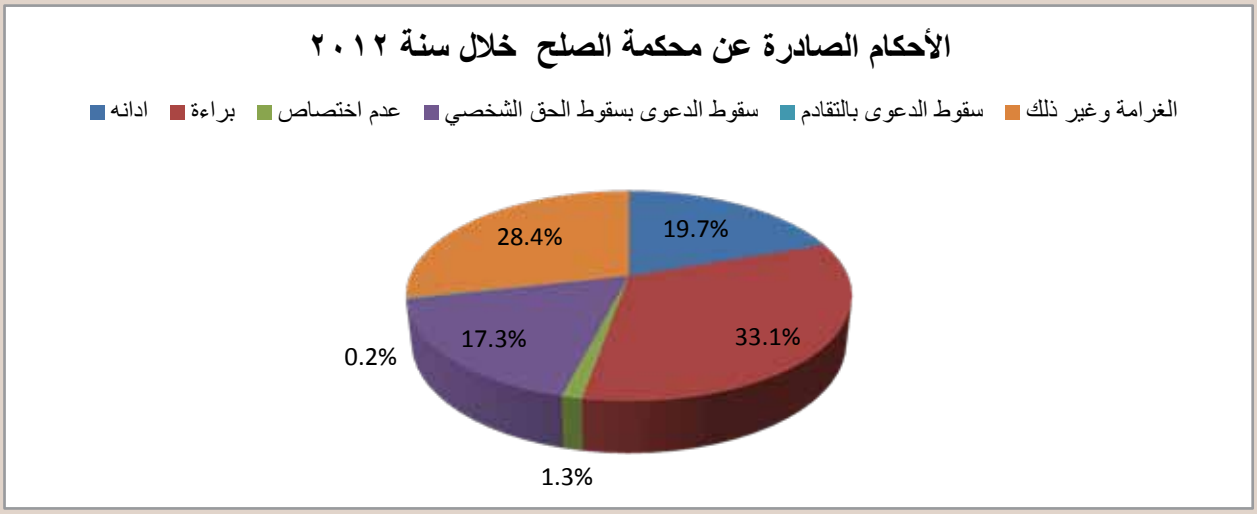

القضايا الحقوقية:

فصلت محكمة صلح دورا 10 قضايا من أصل 22 قضية و 17 قضية أخرى واردة ومدورة من السنوات السابقة على الترتيب كانت مرفوعة ضد النائب العام لتبقى 7 قضية في المحكمة بحاجة للفصل:

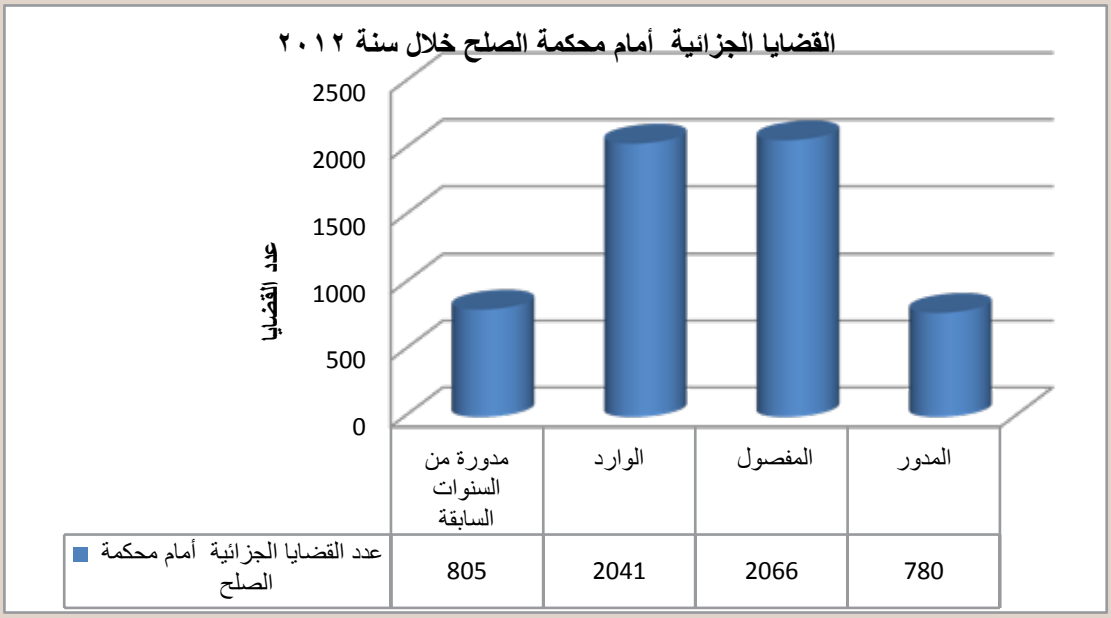

المفصول والمدور أمام محكمة الصلح خلال سنة ٢٠١٢
المفصول
المدور
27%
73%

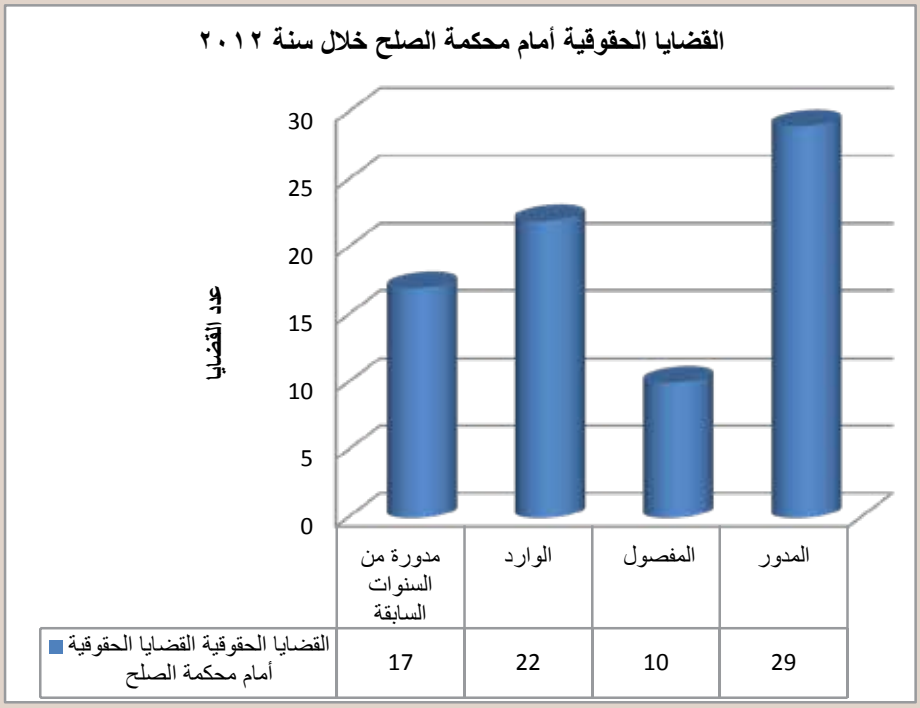
القضايا الحقوقية أمام محكمة الصلح خلال سنة ٢٠١٢
عدد القضايا
30
25
20
15
10
5
0
مدورة من السنوات السابقة
الوارد
المفصول
المدور
القضايا الحقوقية أمام محكمة الصلح
17
22
10
29

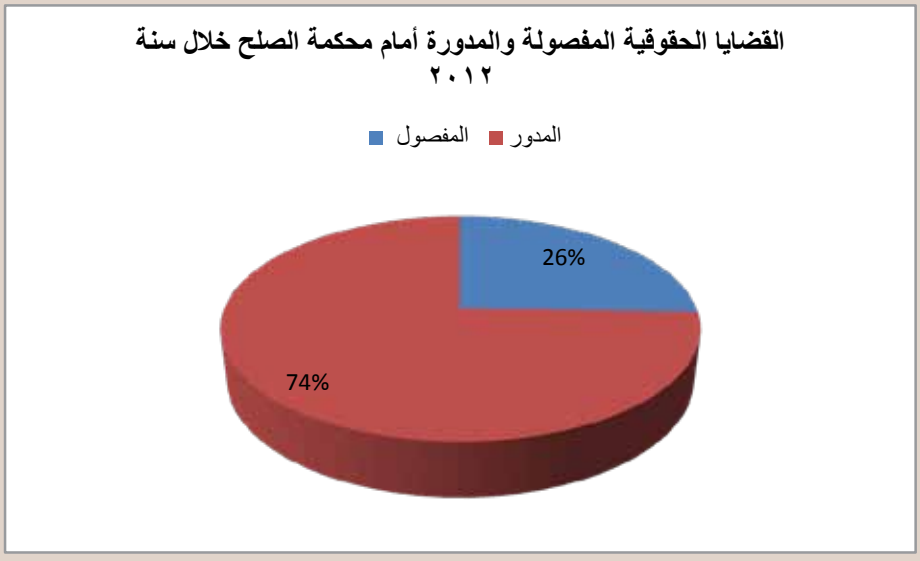
القضايا الحقوقية المفصولة والمدورة أمام محكمة الصلح خلال سنة ٢٠١٢
المفصول
المدور
26%
74%

وجاءت نتيجة الفصل بحكم 3 قضايا لصالح النيابة و 6 قضايا لصالح الخصم وقضية بعدم الاختصاص. كما توضح الاشكال أدناه: